

فہمی ہویدی



القرآن والسلطان



دار الشروق

القرآن والشياطين

الطبعة الأولى

١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م

الطبعة الثانية

١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

الطبعة الثالثة

١٤١١ هـ - ١٩٩١ م

الطبعة الرابعة

١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

جميع الحقوق محفوظة

دار الشروق

أسسها محمد العظم عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيدي نصر - رابطة المعلقة - مقبرة نصر
ص. ب. : ٣٣ القنطرة - القنطرة : ٤٠٢٣٩٩ - فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٣)
بيروت : ص. ب. : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣
فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)

فهمى هويدى

القرآن والسلطان

مجموع إسلامية معاصرة

دار الشروق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم هذا الكتاب

هذا الكتاب ينبغي ألا يصنف تحت أي من العناوين المتدعة في زماننا هذا ، سواء كانت الإسلام الجديد أم الإسلام المستنير أم الإسلام التقدمي ، أم ما شابه تلك الصياغات التي لقيت رواجاً ، وازدحمت بها الساحة الفكرية خلال السنوات الأخيرة .

إنما غاية ما أتمناه أن يظل كل حوار أو رأي - وإن أخطأ - محكوماً دائماً بلافتة واحدة ، ومدرجاً دائماً تحت كلمة واحدة ، هي الإسلام ، وكفى ! ذلك أنه منذ أطلت علينا ظاهرة ما يسمى بالصحوة الإسلامية ، وبالأخص منذ حققت الثورة الإسلامية في إيران انتصارها الباهر على الشاه السابق بجهزته وأجهزته العاتية والقوى العظمى التي كانت تسانده . منذ ذلك الحين ، ظهرت على السطح شريحة جديدة من المفكرين والكتاب العرب «المعجيين» بالإسلام ، الذين استهوتهم بعض جوانب فيه ، ولجأوا إلى تنظير مرقهم وصياغته . فاقطع كل منهم الجزء الذي أعجبه ، وأقام عليه منبراً ولافتة إسلامية ، ومضى يحدثنا من تحتها عن ذلك «الاكتشاف المدهش» !

وعن هؤلاء قرأنا - ولا زلنا - الكثير عن «الإسلام السياسي» و«الاجتماعي» و«الإسلام الثوري» ، لا شيء عن الإسلام الدين والرسالة ، لا شيء عن الإسلام العقيدة والشريعة ، ولكنهم اختاروا فقط «لقطات» فريدة وجذابة من المشهد كله . بعين السائح ومنطقه مروا على الإسلام «ونعاطفوا» معه . ذلك أن السائح عندما يتعلق بشيء ما في بلد ما ، فإن وقفته أمامه قد تطول ، وإعجابه به قد يملأ عليه قلبه وعقله ، ومعرفته به قد تتعدد وتزداد عمقاً ، لكن اتباعه الحقيقي يظل لشيء آخر ، وفي بلد آخر !

وهكذا فعل بعض مفكرينا من «الإسلاميين بالسياحة» ، تعاطوا الإسلام

كمعجبين ، فأسمعونا إطراراً وكلاماً حلواً وحمامياً أحياناً ، لكن انتباههم ظلت إلى شيء آخر .. وربما إلى عالم آخر !

ولا اعتراض لنا على ذلك ، إلا من باب واحد ، عندما يحاول هؤلاء أن يشكّلوا من بيننا « وفوداً سياحية » تطوف بأجنحة الإسلام ، لكي يشاركهم الاعجاب بتلك اللقطات والأركان الفريدة والجليلة التي اكتشفوها فيه .

ذلك أن المطلوب ليس أن نحول المتشبهين إلى معجبين ، فتلك خطوة إلى الوراء بكل تأكيد . إنما المطلوب أن نخطو إلى الأمام ، فنحول المعجبين إلى متشبهين .

وإذا كان يرضي كثيرين أن يتزايد - مثلاً - عدد الذين تستهويهم حيوية الإسلام السياسي أو فاعلية الإسلام الثوري ، إلا أنه يسعدهم أكثر أن تتسع العلاقة وتتطور من الاعجاب إلى الاعتقاد ، أو من الحب إلى الزواج إذا جاز التعبير !

ثمة فريق آخر من الكتاب والمفكرين اتجه خطأ مختلفاً . فهم في مناح « الصحوة » صعدوا إلى المسرح . لا لكي يستظلوا بمظلة الإسلام ، وإنما لكي يسحبوا تلك المظلة إلى مسرح مختلف ، في موقع مختلف .

هم هنا لم يلتحقوا بالعربة ليطوفوا مع السائحين ويشاركونهم الاعجاب بالإسلام ، ولكنهم حاولوا أن يقفروا إلى مقعد القيادة ليذهبوا بالعربة كلها إلى مكان آخر ، في اتجاه آخر !

لقد عهدنا منذ زمن طويل أن يسعى الحكام والكهنة إلى توظيف الدين لصالحهم وفي خدمة سلطانهم وأطماعهم ، وهو سعي لم يتوقف حتى يومنا هذا . لكننا نشهد في الآونة الأخيرة إضافة جديدة إلى فرق المستثمرين للدين ، تضم بعض المثقفين الذين شرعوا في انتقاء ما تصوره « مفيداً » و « إيجابياً » في الإسلام ، تمهيداً لاجتراء تلك المساحات وإقامة أبنية أخرى فوقها ، مطعمة بالإسلام استجابة للمناخ العام ، لكنها ليست من الإسلام في شيء !

وأؤكد أقول إننا أمام « ظاهرة » جديدة ، فبعد أن كان الدين ممثلاً في أولئك الحكام والكهنة هو الذي يسعى جاهداً لاستخدام الدين وتوظيفه ، فإن بعضاً من أهل اليسار يحاول الآن استخدام السلاح ذاته ، مع تقليبه وتطويعه باسم التجديد والمعاصرة والتقدم ، وتحت لافتات لا تحمل من بريق مثل الإسلام الجديد والتقدمي والمستنير .

وهنا أحب أن أسارع بإيضاح أمرين :

الأول : أنني في هذا السياق لا أسجل موقفاً ضد تلك التيارات ، وإن اختلفت معها ، كما أنني لا أحاول أن أستعدي عليهم أحداً ، بل أذهب إلى القن بأن المؤمنين بالله وكتبه من أهل اليسار هم أقرب إلى الفهم الصحيح للإسلام من كثيرين غيرهم ، من حيث وعيهم المقترض بقضية العدل الاجتماعي . ولكنني فقط أسجل موقفاً ضد محاولة الانتقاء من الإسلام وتفصيل بعض أجزائه على قياسات بذاتها ، ضد تفنيت الإسلام وتقطيع أوصاله ، وإن تم ذلك بحسن نية ولأهداف يحدها أصحابها شريفة ونبيلة .

الثاني : أنه من التبسيط الشديد للأمور ، وربما من السذاجة الشديدة ، أن يتصور أحد أنني ضد التجديد والمعاصرة والتقدم ، لأن العكس هو الصحيح تماماً . فوقني ، الذي أرجو ألا يكون بحاجة إلى إعلان ، هو على طول الخط مع المخلصين الواقفين تحت تلك الشعارات المضيفة ، شريطة أن نظل ثابتين على أرضية الإسلام وتحت رايته ومظلته .

ليس هناك إسلام تقدمي وآخر رجعي ، وليس هناك إسلام ثوري وآخر استسلامي ، وليس هناك إسلام سياسي وآخر اجتماعي ، أو إسلام للسلطين وآخر للجماهير .. هناك إسلام واحد ، كتاب واحد أنزله الله على رسوله ، وبلغه رسوله إلى الناس .

وبعد «البلاغ» صارت «الأمانة» في أعناق الناس ومن مسؤولياتهم .

فإذا تعددت الاجتهادات يميناً ويساراً ، وإذا تراوحت الممارسات صعوداً وهبوطاً أو سقوطاً ، وإذا أحسن البعض فهم الإسلام أو أساء ، فذلك شأن المسلمين أولاً وأخيراً ، وينبغي ألا يُحمّل بأي حال على الإسلام .

وإذا كان التحفظ ضرورياً على ما يقوله البعض من خارج الدائرة الإسلامية ، فإن التحفظ يصبح واجب إزاء ما يردده البعض من داخل البيت الإسلامي . ذلك أنه إذا كنا قد عرفنا فريقاً يرى الإسلام بعين السائح ، وفريقاً آخر يحاول أن يجر مركبة المعجبين بالإسلام وغيرهم في اتجاهات أخرى بعيدة عن الإسلام ، فإن هذا الفريق الثالث يرتكب ما هو أفدح . أنه باتهازبه حيناً ، وضيق صدره حيناً ، وضيق أفقه أحياناً ، يكاد يقود المركبة كلها إلى الفرق !

فالذين يحاولون تلييس عمامة الإسلام وعباءته لكل تبيء ، كالذين يضيقون من الدين حتى يكادون يحسبون بختاق الناس ، كالذين يسخرون النصوص لخدمة السلاطين وتجار الدنيا .. هؤلاء جميعاً يقفون في مربع واحد ، من حيث أنهم يحملون الإسلام بما لا يحتمل ، ويعبثون بالدين - وإن حسنت نواياهم - توسيعاً وتضييقاً !

إن هؤلاء الذين يتقدمون الصفوف باعتبارهم نماذج للفكرة ، ويعتلون المنابر باعتبارهم أصحاباً شرعيين لها ، ويخطبون الناس كأنما بأيديهم مفاتيح السماء ، فيحرمون ويحللون ويذكرون ويكفرون ، ويكادون يوزعون صكوك الغفران وبراءات الذمة في الآخرة . هؤلاء أشد أضراراً بالإسلام من غيرهم ، لأن إساءات الآخرين تغل محسوبة عليهم في نهاية الأمر ، ولكن إساءات هؤلاء وحماقاتهم يحملها البعض على الإسلام ، وهنا الخطر الجسيم .

وغير هؤلاء وأولئك ، هناك الذين يحاولون شق الطريق وسط الزحام ، ساعين إلى تقديم فهم صحيح للإسلام ، وقراءة رشيدة لنصوصه ، تنطلق من وعي بالأصول روعي بالواقع ، وتتعامل مع « الكتاب والحكمة » جنباً إلى جنب ، وسبيلهم إلى ذلك كلمة طيبة يقولونها لوجه الله ، ولأجل هذا الدين المتين ، بعيداً عن الالتواء والافتراء والافتعال .

وإذا كان لهذا الكتاب من طموح ، فإنه لا يتجاوز هذه الدائرة . دائرة الساعين إلى فهم صحيح للإسلام ، ورؤية صحيحة لموم المسلمين في شؤون الدين والدنيا . ولا أحسب أنه قال ، ولا كان بمقدوره أن يقول ، « كلمة أخيرة » في شيء مما طرحه للبحث والمناقشة . ولكنه فقط حاول أن يقول « كلمة واحدة » لا أكثر ، أملاً في أن يسهم آخرون في الحوار ، من أجل بلوغ تلك الغاية .

وربما كانت ظروف اعداد الكتاب تلقي المزيد من الضوء على طموحاته .. وللأمانة أقول إن فكرة الكتاب لم تكن واردة في البداية . فقد كان شاغلي الأول أن أناقش على صفحات مجلة « العربي » الكويتية تلك الموم الحياتية التي يعاني منها المسلمون في الفكر والتطبيق . كنت استشعر بعضاً من تلك الموم كمعايش لها وواحد من أبنائها . وكنت أقرأ بعضها في سطور الصحف وتصريحات «أولي الأمر» ، وفي ممارسات وخطابات الشباب الصاعد الحائر .

وخلال السنوات من ٧٧ إلى ٨٠ ، كانت صفحات مجلة العربي هي المير الذي أتيج لي أن أشارك من خلاله بكلمتي في تلك المصوم ، مترضاً ومحتجاً ، أو مدافماً ومتهماً ، أو شارحاً ومذكراً .

وهو موقف لا بد أن بحسب « للعربي » ، حيث فتحت لي صفحاتها بعد أن ضاقت بي صفحات أخرى ، واحتملت كتاباتي ، حيث لم تحملها مابر أخرى . وخلال تلك الفترة كانت الخطابات تتوالى حاملة سؤالاً واحداً من قراء وأخوة أعتر بثقتهم وكان السؤال هو : لماذا لا تجمع هذه المقالات والأبحاث في كتاب ؟ وطن قارئ كريم من حلب انبي لم أجد ناشراً مستعداً لإصدار الكتاب ، فعرض عليّ في خطاب « شخصي جداً » ، أن يقوم هو بتمويل المشروع ، وتحمل أعائه المالية !

لكن فكرة الكتاب ظلت مؤجلة لا لسبب ما ظنه أخي الحلبي ، ولكن لسبب آخر يدركه جيداً الذين عملوا بمهنة الصحافة ، وأصيبوا بأفاتها !

ذلك أن من آفات العمل بالصحافة - التي نشرفت بالانتفاء إليها طوال فترة تكاد تصل إلى ربع قرن - أنها زرعت في أعماقنا حس الاهتمام بالجديد دائماً ، بما ميسر في الغد لا بما نشر في الأمس . لأن ما تم نشره هو في أصول المهنة في حكم « الخير القديم » الذي نسعي أن نطوى صفحته ، كما يسعي ألا يتوقف عنده الصحفي الجيد والمخلص لعمله ، لأنه مطالب كل صباح بالركض بحثاً عن الجديد للغد ... كأنما اختار أن يظل راكضاً أبداً ، كلما ظل هناك غداً !

بهذا المنطق تعاملت مع تلك المناقشات والأبحاث التي نشرتها في مجلة العربي . ورغم أن ما تم نشره ليس هو كل ما كتب ، إذ كثيراً ما تعرضت المقالات لاختصار وضغط لتناسب الحيز المحدد لها على صفحات العربي ، أقول إنه رغم ذلك ، فاني ظلت أسير فكرة رفض العودة إلى « الخير القديم » ، والركض كلما أمكن وراء الجديد .

متوهماً أنني بذلك أطل ملتزماً بأصول المهنة ، وسائراً على درب الصحفيين المخلصين ، بقيت على هذه الحال خلال السنوات التي انقضت ، حتى اكتشفت مؤخراً أنني خسرت على الجبهتين : الصحافة والكتابة .

ذلك أن فضيه الخير الجديد القديم ، لم تكن واردة في مجلة ثقافية ، فضلاً

عن كونها شهرية ، الأمر الذي حال بيني وبين فرصة تحقيق الإضافة التي توهمتها
إلى عالم الصحافة .

وفي الوقت ذاته ، ظل الكتاب تائهاً في المجهول ، وأصوله حبيسة أدراج
مغلقة ، الأمر الذي حال بيني وبين تحقيق فرصة تمنيتها «لتسريبه» إلى عالم الكتب !
وقد حمزني اكتشاف هذه النتيجة المؤسفة للمسارة إلى تدارك ما فات ،
ومحاولة نجدة تلك المقالات والأبحاث لتصدر في كتاب ، إذا لم يكن مفيداً في
طرح هموم الضمير المسلم ، فقد يكون مفيداً كشهادة تسجل نوعية تلك الهموم
في الزمن الرديء الذي نعيشه . وشجمني على المقضي في المحاولة ، تلك المبادرة
المشكورة من جانب دار الشروق ... حتى جاء الكتاب أخيراً على هذا النحو الذي
نحن بصدده .

فإذا كنت قد أصبت فيما سميت إليه ، فاني أسجد لله حمداً وشكراً ،
وإذا كنت قد أخطأت ، فاني أسجد له سبحانه ، ملتصقاً بالعفو والمغفرة .
وحسبي أجر واحد ، وعد الرسول به المسلم إذا اجتهد وأخطأ ..
وإن كنت لا أخفي أنني بذلت غانة جهدي ، لعل أفوز بشواب من اجتهد
وأصاب ..

وهل يلام مسلم إذا بات طامعاً في أجرين ؟؟

أحمد محمد

الفصل الأول

نقطتُ نظرنا !

القرآن أم السلطان ؟

الحرية أولاً ...

من «صاحب القداسة» ؟

وثنيون أيضاً : عبدة النصوص والطقوس

من يسبح ضد اختيار ؟

العقل في قفص الاتهام ..

نحو قراءة رشيدة للإسلام .

القرآن أم السلطان ؟

من المسؤول عما وصل إليه حالنا - القرآن أم السلطان ؟
« حالنا » الذي أعنه نعرفونه بكل تأكيد . وعلى من لم يلعه النأ أن يتعمس
في عيون الناس في الشارع العربي . يقرأ أي صحيفة صباحية . يدير مؤشر المديع
مروراً بعواصم المشرق والمغرب يتطلع إلى المرأة . يختلس نظره إلى أعماقه عندئذ ،
سيجدها كلمة منقوشة في كل العيون ، مكتوبة بكل الأحرف ، منطوقة بكل
لهجات أمة العرب : المهزيمة !

مهزومون نحن ومشهور إفلاسنا في كل الأسواق وعلى كل الجهات ، ورغم ما
نزعناه من انتصارات هنا وهناك ، ورغم ما نكسبناه من أرصدة هنا وهناك ، ورغم
ما نملكه من ثروة مدفونة أو مكشوفة

مهزومون - هكذا صرنا وسنظل - منذ هزم الإنسان في بلادنا ، وتحول من
كائن حي إلى « شيء » . منذ سحب منه دوره كفاعل ، وبات صفة أو مفعولاً به !
ومنذ وقعت تلك الواقعة ، نخرح المسلمون من التاريخ وصاروا جزءاً من
الجغرافيا !

لأن الله لا يغير ما بقوم حتى يعيروا ما بأنفسهم ، ولأنه سبحانه يدافع - فقط
عن الذين آمنوا ، ولأن من الله في الكون ماصية بغير محاباة ولا بمعاملة . ولأن
التاريخ لا ينتظر أحداً ، لأجل هذا كله ، نحي المسلمون عن مقعد قيادة البشرية ،
يوم أن فقلوا مؤهلات هذه الصدارة .

ومنذ ذلك الحين سلمت عجلة القيادة لغير المسلمين ، وخرج عالم الإسلام
من « القمرة » وتحولنا جميعاً إلى « رقعة » في خريطة العالم ، مكسدة بالشر ،
ومزينة ببعض المال والنقط !

وكما أن التاجر عندما يفلس يعود إلى أوراقه القديمة ، يفتش وينقب ، فإن

البعض ما يفعل الشيء ذاته . يقلب الأوراق والأصاير ، ويردد : القرآن هو المسؤول !

حتى يرى نفسه والآخرين ، وحتى لا يقع في محذور المواجهة مع أحد من البشر ، يشير بأصابع الاتهام إلى القرآن ، ويحملة المسؤولية من البداية إلى النهاية . البعض يقولها تلميحاً وعن استحياء ، وهناك من يقولها صراحة ليربح بهه ، وليربح للمسؤولية من كامله .

صحبت من الأستاذ محمد حسين هيكمل الكاتب البارز ورئيس تحرير الأهرام الأسبق أنه شهد حواراً قريباً من هذا الساق بين الرئيس الباكستاني الراحل ايوب خان وبين الرئيس جمال عبد الناصر ، بدأ بتساؤل طرحه الرئيس الباكستاني حول سبب تخلف الشعوب الإسلامية . وكان رد الرئيس عبد الناصر أن التخلف له أسبابه المعروفة ، من سوء توزيع الثروة ، وسوء استغلال الموارد ، ونهب استعماري دام عشرات السنين .

لكن الرئيس الباكستاني عاد يسأل : لماذا الشعوب الإسلامية بوجه أخص ؟ وعندما مضى الرئيس عبد الناصر يشرح الأسباب التي ذكرها ، سارع الرئيس الباكستاني إلى القول : لا يا سيادة الرئيس ، إن هناك خطأ ما عند المسلمين خطأ في الإسلام ذاته .. خطأ في الكتاب (يقصد القرآن الكريم) !!
هكذا يزعمون !

نحن متخلفون والقرآن بيننا . مهرومون والقرآن بيننا . مشنتون والقرآن بيننا . سلبيون متواكلون . عاجزون متنابلون متقاتلون . إلى آخر مفردات قاموس التفاهل والمعايب التي يرددونها !

مبهورون بالغرب ، مشدودة أوصارهم إلى « القبلة » الجديدة ، يقولون أنظروا وتأملوا ماذا فعل الذين يمشون بغير قرآن ؟؟

وهي مدرسة الهزيمة في التفكير « الإسلامي » والعربي ، لا تردد في أن تنفض على كل قيمة إيجابية . تهدمها بل تنسفها نسفاً ، عندما تجد ثغرة في التطبيق ، أو سيئة في الدعاة والمعتنقين . منبتة الجذور من التربة ، منصرفة قلوب أصحابها قبل أعينهم إلى عالم غير عالمنا ، في تعلق أبله بالغرب ، وتبعية عمياء لقيمه عندما يتكسر العرب ، يلعنون العروبة ويطالبوننا بتغيير هويتنا . وعندما نهزم

في معركة ضد عدو ، يلعنون القتال ويسفّهون النضال ، ويطالبوننا بالركوع والتسليم لأننا لا نملك مقومات التصدي ولا أوراق اللعبة .. وعندما نعشل في السباق الحضاري ، يطالبوننا بالخروج من الحلبة ، والاكتفاء بتقليد العرب كالفروود ومحاكاتهم كالبغاوات .

بالمثل يكررون المبهج ذاته مع الإسلام . عندما يسقط المسلمون ضحية التخلف والفقر ، يحاكمون القرآن ، ويبحثون عن وسيلة للتدخل منه ، بل والنيل منه كلما أمكن !

وفي تاريخنا الحديث ، فإن « المدرسة الكمالية » كانت هي النموذج الذي طلق هذا المبهج بكل التزام وشدة . عندما حمل كمال أتاتورك كل ردائى مرحلة السقوط في الخلافة العثمانية على الإسلام والعروبة . وقرر - فيما تصوره خروجاً من المأزق - أن يشطب من قاموس الحياة التركية كل ما هو إسلامي وعروبي ، من حروف اللغة العربية إلى أذان الصلاة . وأن يدفع تركيا دفعاً إلى تقليد الغرب ، حتى في الثياب وأغطية الرأس !

ولسنا بحاجة إلى الإسهاب في وصف ثمرة هذا الجهد « الكمالي » ، يكفي ما نشهده الآن - وبعد نصف قرن من محاولته - من مسخ للشخصية التركية ، التي تقطعت جذورها الشرقية والإسلامية من ناحية ، ولم تتصل بالعرب ، كما توهم أتاتورك ، من ناحية أخرى . حتى باتت لا هي شرقية ولا هي غربية ، ودفعت الثمن باهظاً ، ولا زالت ، من جراء تلك الخطيئة الكبرى .

* * *

هل القرآن حقاً هو المسؤول عما أصابنا ؟

هل الإسلام هو المسؤول عن تخلف المسلمين ؟

في ظل القرآن ، انتصر المسلمون على الروم والفرس ، وهما القوتان الأعظم في الزمن القديم .

وفي ظله عبرت طلائعهم إلى أوروبا ، وطرقوا أبواب روما وبيينا . وحملوا مشاعل النور والمعرفة إلى ذلك العالم « المتخلف » . ولن تغيل في قراءة صفحات المجد الغابر والتباكي على الأيام الخوالي . ولكننا فقط سنقف عند مرحلة تاريخية محددة ، ولنلقي نظرة على جانبي الساحة ، حيث كان يقف أبناء القرآن في ناحية ،

والآخرون الذين تصرعنا الآن قيمهم ويسبل لعابنا على كل ما يصدر عنهم ، في ناحية أخرى . سنلقي نظره لستدل ونحاول أن نفهم .

لنقف عند القرن العاشر الميلادي ، سنة ألف على وجه التحديد * .

في ذلك الوقت كانت أوروبا مقطوعة الأنفاس من الطمع ، ظناً منها أن القيامة ستقوم في هذا العام . وكان الناس يتدفعون في لفة إلى الكنائس والأديرة ، يصلون ويطلبون التوبة . وكان الإمبراطور أوتو الثالث ، وهو في العشرين من عمره ، يقضي أيامه يمشي حافياً إلى الحج بين روما وحبل حرجابوس بناء على أوامر القديس روسولادوس ، لأن المسيح سوف يأتي ليقنص من الناس .. بينما كان هذا هو «حال» أوروبا ، كان واحد من أبناء القرآن هو ابن سينا يعلن في خراسان ، وهو لم يتجاوز بعد العشرين من عمره ، انه فرع من العلوم كلها لم يتجدد له بعدها شيء . وكان البيروني يعلن النظرية التي قال بها كوبرنيك من بعد : أن الأرض تدور حول الشمس وليس العكس . وكان الحسن بن الهيثم يكتب للناس قوانين الضوء ويحري التجارب على المرايا والعدسات المخروطية والكروية والأسطوانية ، وعلى آلة التصوير .

ليس هذا فقط ..

كان في دكان نساج واحد في قرطبة ١٧٠ جارية تعمل بالنسخ وفي مكتبة نبي عمار بطرابلس كان يعمل ٨٠ ساخاً ليل نهار ، لإثراء المكتبة وإغنائها . وكان ابن النديم ينشر في بغداد كتاب الفهرس يجمع به أسماء خمسة آلاف مجلد مما ألف أبناء القرآن ، في الفلسفة والفلك والطب والرياضيات والعيزياء والكيمياء والتاريخ والأدب والدين . في وقت أصدرت فيه هيئة الدومينيكان بأوروبا قراراً يحرم على الأعضاء دراسة الفلسفة أو تعاطي الفنون والعلوم . وبينما يبلاء أوروبا يتحاربون على التهرب من هذا الفن العسير . القراءة والكتابة . وبينما دير القديس جالان لم يكن قد عرف في عمره الذي يمتد قروناً راهباً واحداً يقرأ ويكتب .

في ذلك الزمان أيضاً ، زار واحد من أبناء القرآن ، هو الرحالة الطرطوشي ، بلاد الفرنج ، وهو المسلم الذي يتوضأ خمس مرات في اليوم ، فدهش للقدارة

* أنظر بحث الدكتور شاكِر مصطفى أثر العرب في حضارة العرب والعالم

التي رآها عندهم . حيث لم يكن الواحد منهم يستحم إلا مرة أو مرتين في السنة ، ولا تغسل الملابس حتى لا تتمزق حتى روت إحدى قصصهم أن فتاة كانت تباهي حبيبها بأنها استحمت في السنة الماضية !

كان أبناء القرآن يحفظون أن النظافة من الإيمان ، وكان الآخرون يقولون إن العناية بالجسد خطيئة وإن القذارة مظهر العفاف والتقوى .

هكذا كان أبناء القرآن ، وهكذا كان الآخرون .

الآن هم على سطح القمر ، وأقدامنا مغروسة في قاع المستنقع !

والقرآن هو هو لم يتغير ولم يتبدل !!

في القرآن « المتهم » نقرأ :

« إن الله لا يعبر ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » (الرعد - ١١) - « وما كان

ربك ليملك القرى بظلم واهلها مصلحون » (هود - ١١)

ونقرأ أيضاً . « وما أصابكم من مصيبة فيما كسبت أيديكم » (الشورى - ٣٠)

ونقرأ : « وإن ليس للإنسان إلا ما سعى ، وإن سعيه سوف يرى » (النجم - ٣٩)

و . . « هل يجزون إلا ما كانوا يعملون » ؟ (الاعراف - ١٤٧) .

في الإسلام ، ليس الإنسان أسير قبضة « الكارما » التي تسلبه إرادته ، كما كان يقول الهنود القدماء . وليس هو العاجز الذي تسلط الآلهة وسولها « تميس » ليتقم منه إذا اختار ، كما كان يقول اليونان . وليس هو صحبة « الطالع » كما كان يقول البابليون . إذا ولد تحت واحد من نجوم السعد كتبت له السلامة ، وإذا ولد تحت أحد نجوم النحس فهو ماض إلى النهاية على طريق الدامة .

الإنسان في القرآن الكريم « مخلوق مكرم » . وهو في فقه المسلمين « مخلوق

مكلف » ، أو « مخلوق على صورة الخالق » . حتى قال المعتزلة إن البشر هم الذين

يصنعون مصائرهم ، واختلف معهم « الجبرية » الذين اعتبروا أن الإنسان مسير وليس

مختيار ، وهو ما اعتبره الامام محمد عبده بمثابة « هدم للشرعية ومحو للتكاليف » ،

وابطال لحكم العقل البيديهي .

وها هو واحد من اعلام الصوفية تلخ به الثقة في نفسه وفي الله حداً يدفعه إلى

القول : بأنه يقاوم الأقدار بالأقدار ! ، بل يذهب الحديث القدسي إلى القول بأن :

« الله عباداً إذا أرادوا أراد » .

لعلنا نستطيع الآن أن نجيب عن السؤال : ما الذي جرى إذن . لماذا كان الصعود ولماذا كان السقوط ؟

باختصار وتبسيط شديدتين : كان بيدنا سلاح ، استخدمناه مرة للانتصار ، ثم ألقيناه قضيباً على طريق الهرطقة والاندثار .. ثم جاء زمن لم يملك فيه أحد شجاعة محاسبة الذين ألقوا السلاح ، فكان المخرج أن يحاكم السلاح ذاته ! وقد تعدد الآراء في رصد الأسباب وقد تختلف ، لكن ما لا خلاف حوله هو أن القرآن بريء مما هو منسوب إليه في هذه القضية على وجه التحديد .

ولا بد هنا أن تأمل جيداً ماذا فعل الإسرائيليون بالتوراة . من حصاد أساطيره وخرافاته ، وكل ما فيه من فكر عنصري متخلف . كيف شهروه في وجه الجميع ، وتحصنوا به ، ثم حولوا خرافاته إلى دولة ، وطوعوا أساطيره لتخدم التوسع في كل اتجاه .

لو أنها مسألة « كست » ، وفعل الإسرائيليون ما فعلوه بالتوراة ، بكل ما فيه . ماذا كان ينبغي أن نفعل نحن والقرآن بين أيدينا ؟

لقد صدق أمير المؤمنين عثمان بن عفان عندما قال : « إن الله يزرع بالسلطان ما لا يزرع بالقرآن » . وفي قوله الكفاية والحلاصة .

وإن كان لي أن أضيف هنا فأنني أقول بعبر تردد ان « حالنا » الذي بلغناه هو من مسؤولية السلطان لا القرآن . واننا نستطيع فعلاً أن نتنصر بالقرآن ، كما اننا نستطيع أن نتنحر بالقرآن . المهم هو ما نختاره ونقرره نحن . ما نعد أنفسنا من أجله . ما سعى جادين لتحقيقه .

وتلك مسؤولية « السلطان » بالدرجة الأولى ، ليس فرداً واحداً أعني ، ولكنه كل من يمارس « سلطاناً » سياسياً أو فكرياً في الأمة . كل الدين بيدهم مقاتيح الحل والعقد . كل أولي الأمر ، الذين لم يكفوا عبر القرون عن مطالبتنا « بالسمع والطاعة » فيما نحب وما نكره !

لا عجب والأمر كذلك إذا كان السلف من المسلمين قد ثار بينهم جدل طويل وحاد حول هذا « السلطان » ، حتى ذهب بعضهم إلى اعتبار الامامة أهم من التوحيد في عقيدة المسلم ! وأفتى آخرون بأن السلطان الكافر العادل أفضل من الجائر .

ثم اسمحوا لي أخيراً بأن أسأل : هل القرآن موجود فعلاً بيننا ؟ .. أعني بأي قدر يساهم في صنع حياتنا الآن ؟
وإذا أذن لي أن أجيب ، فأنني أقول : ان القرآن محبوب فعلاً في قفص حديدي يحيط به رجال غلاظ شداد ، وان المعتمد منه فقط هو بعض الصفحات ، بل بعض الكلمات ، التي توظف وتطوع لخدمة أوضاع قائمة ، وأكثرها علينا وليس لنا .
الذين يرفضونه يريدون أن يحاكموه ، والذين يخشونه سعداء لبقائه في قفص الاتهام . وعندما يطلق سراح القرآن ، سوف يطلق سراح هذه الأمة !!

الحرية أولاً ..

يخطئ كثيراً من يظن أن مستقبل الإسلام منفصل عن مستقبل المسلمين . ويخطئ أكثر من يظن أن مستقبل المسلمين منفصل عن مستقبل الإنسان في هذه الأمة . لكن الخطأ يصح أشد جسامة وفداحة ، إذا فصلنا بين هذا وذلك ، وبين الواقع الذي نعيشه بتياراته وضغوطه وتفاعلاته .

إن الإسلام الذي أنزله الله في كتابه ، وبلغه إلى الناس رسوله عليه الصلاة والسلام ، هو الثابت الذي لم يتغير على مدى الأربعة عشر قرناً التي مضت . ولكن الذي تغير ، وتقلبت به صروف الدهر وأحواله ، مدناً وجزراً وصعوداً وسقوطاً ، هو خريطة ذلك الواقع في ديار الإسلام . وعصور الازدهار الفكري لم تلمع في سماء المسلمين وثار بينهم فجأة ، ولم يحدث أن استيقظ المسلمون ذات صباح فوجدوا فكراً نيراً وحواراً مثمراً وفقهاء يجاهرون بالحق ولا يخشون إلا الله وحده . وإنما كان الازدهار الفكري قبساً من إشعاع واقع مضيء ومشرق ، بعضه أو كله .

وبالمثل ، فإن عصور الانحطاط الفكري لم تتجمع سحبا القائمة ذات صباح في سماء الأمة الإسلامية ، ولم تسقط علاماتها كالصواعق فوق الرؤوس على غير انتظار ، وإنما كانت إفرازاً طبيعياً لواقع عانى كثيراً من التدهور والتحلل والانحطاط . افتتح أي صفحة من صفحات التاريخ الإسلامي ، ستجدوها حقيقة ناصية في كل مرحلة ، مكتوبة بفصيح اللسان وصريح العبارة : كما تكونون يكون دينكم ! وليس صدفة أن يقفل باب الاجتهاد في نفس القرن السابع الهجري الذي سقطت فيه بغداد عاصمة الخلافة العباسية في أيدي التتار ، وفي عصر بلغ فيه التحلل والانهيار ذروته ، حتى بروي ابن كثير أن الخليفة المستعصم بالله كان يداعب جارية من حظاياها (اسمها عرفة) بينما التتار يحاصرون دار الخلافة ويرشقونها بالنبال ! وهو ذاته - المستعصم - الذي تنقل بعض الروايات أنه دعا علماء الفقه في المدرسة

المستنصرية ببغداد أن يقصروا دروسهم على أقوال الأئمة من قبلهم ، ولا يدرسوا كتاباً من كتبهم لتلاميذهم ، مما كان بداية لمرحلة من التقيد والجمود أفرزت وجلاً مثل أبي الحسن عبد الله الكرخي - شيخ الحنفية في بغداد - بلغ به الحال أن قال : كل آية تخالف ما عليه أصحابنا فهي مؤولة أو مسوخة ، وكل حديث كذلك فهو مؤول أو منسوخ !

إن هذا المستوى المدهش من السقوط الفكري كان ثمرة طبيعية لساء سياسي أقامه العباسيون الذين قامت دولتهم في البدء على أكتاف عبد الله السفاح ، وهو من قال مفاخرأ في أول خطبة له (أنا السجاح الميخ والثائر المتيح !) ، ثم آلت في النهاية إلى « الأتراك والديلمة والحصيان والسوان » ، إذا استخدمنا تعبير محمد كرد علي (الإسلام والحضارة الإسلامية ج ٢) مما قاد إلى هزيمة معجعة سقطت معها عاصمة الخلافة ، وطويت صفحة العباسيين في مشهد مأساوي .. إذ قتل الخليفة المستعصم «رفساً وهو في حوالق» ، وهدمت بغداد ، واجتمع على المسلمين «الفلاء والرباء والفناء ، والطمع والطاعون» ، كما يقول ابن كثير (البداية والنهاية ج ١٣) .

والقصة مكررة في بقية عهود التاريخ الإسلامي ، في الأندلس وصقلية ، وفي مصر المملوكية وفي بلاد ما وراء النهر ، وفي دولة المسلمين بالهند ! ثم ، ألا نجد تلك المشاهد ذريتها ، باختلاف طفيف في التفاصيل والأسماء عندما نقرأ تاريخ الدولة العثمانية ، التي كان علماءها في مرحلة الفتوح العظيمة يتصلون لسلطينها ، يردونهم إلى الصواب ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، بل ويعزلون السلاطين ، إذا ما حادوا عن شرع الله ، ثم انتهى بهم الأمر في مرحلة انحطاطها أن صار كثير من العلماء يتبارون في تبرير قتل الناس والاشتعال بالدجل والشعوذة ومختلف صور الارتفاق والاجترار على الحق . وهي المرحلة التي انتهت بسقوط الخلافة وإلغائها في عشرينات هذا القرن ، على يد كمال أتاتورك وجماعته . إن الواقع السياسي ، بانعكاساته الاجتماعية والفكرية والاقتصادية ، هو مفتاح القضية ولب الموضوع . وهذا الواقع السياسي تلخصه في زماننا كلمتان اثنتان : الحرية والديمقراطية .

إذ تظل الحرية والديمقراطية هما المعيار الذي يمكن أن يقاس به ازدهار أي

مجتمع واسخطاطه . قل لي أي حجم من الحرية والديمقراطية يتمتع به أي شعب في الكرة الأرضية ، أقل لك على أي درجة من التقدم أو الانحطاط هو . ولست أظنني بحاجة إلى مناقشة الذين يفسرون الحرية بالإباحية ، أو الذين يقرون الديمقراطية بالفوضى وحكم الرعاع . ففي ذلك قدر واضح من التعسف والتجاوز ، على الأقل في السياق الذي نحن بصدده . كما أنني لست بحاجة إلى الخوض في جدل حول استخدام كلمة الديمقراطية أو الشورى ، (وهو الوصف المفضل إسلامياً) . إذ الأهم في هذا السياق هو المعنى والقيمة ، خصوصاً وأن بعض الذين يرفضون مبدأ الديمقراطية يسرون موقفهم برفض الكلمة واعتبارها من بضاعة الفكر المستورد !

إن ثمة تياراً بارز الملامح في التفكير الإسلامي يشدد على دور ذلك الواقع السياسي ، ويعلم صراحة أنه مفتاح التقدم والندهور ، وأن بذرة الانحطاط تنمو في غيبة الحرية والديمقراطية ، وفي ظل الظلم والاستبداد .

فهذا الماوردي في «أدب الدين والدنيا» ، يؤكد أن «الجور يعد ضائر الخلق ، ولكل جزء من الجور قسط من الفساد حتى يستكمل» . وهذا ابن خلدون يخصص في مقدمته فصلاً كاملاً بعنوان «في أن الظلم مؤذن بفساد العمران» ، يقول فيه إن «الحكمة المقصودة للشارع في تحريم الظلم» هي «ما يشأ عنه من فساد العمران وخرابه ، وذلك مؤذن بانقطاع النوع البشري» . وهو المعنى الذي يكرره أحمد بن الضياف ، الفقيه والمؤرخ التونسي في قوله إن الجور «هو أقوى الأسباب في تدمير البلدان وتحريب العمران واتقراض الدول» . (انحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان ج ١) .

أما الإمام محمد عبده ، فإنه يتنبه نوعيه الشديد ونظراته الثاقبة إلى أن قضية الحرية كل لا يتجزأ ، فيقول إن الجمود الفكري من متطلبات «سياسة الظلمة والأثرة» التي تخشى «الخروج من فكر واحد من حسي التقليد ، فتتشر عدواه فيتنبه غافل آخر ، ويتبعه ثالث ، ثم ربما تسري العدوى من الدين إلى غير الدين .. إلى آخر ما يكون من حرية الفكر ، التي يعوذون بالله منها» (الأعمال الكاملة - ج ٣) .

ويخصص عبد الرحمن الكواكبي كتاباً كاملاً لهذه القضية ، بعنوانه الشهير

(طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد) . في مقدمته يقول إنه بعد بحث ثلاثين عاماً « تمحص عندي أن أصل هذا الداء (الانحطاط) هو الاستبداد السياسي ، ودواؤه دفعه بالشورى الدستورية » .

وبضف « أن الدع التي شوشت الإيمان وشوشت الأديان ، تكاد كلها تتسلسل بعضها من بعض ، وتتولد جميعها من عرض واحد هو المراد ، ألا وهو الاستعباد » . ثم يصل إلى رأي أنه « قد يبلغ فعل الاستبداد بالأمة ، أن يحول ميلها الطبيعي من طلب الترفي إلى طلب التسفل ، بحيث لو دفعت إلى الرفعة لأبت وتألّت ، كما يتألم الأحرار من النور » .

ويقرر الكواكبي : لو ملك الفقهاء حرية النظر لخرجوا من الاختلاف في تعريف المساكين الذين جعل الله لهم نصيباً من الركاة فقالوا . هم عبيد الاستبداد ، ولحصلوا كفارات فك الرقاب فشمل هذا الرق الأكبر !

إن وضع قضية الحرية على هذه الدرجة من الأهمية والأولوية ، هو منهج الإسلام منذ نزلت الرسالة على البشر . فحركة الإسلام الأولى لم تكن مع عوائد الناس وطائعهم ، وقضية الإسلام الأولى لم تكن إصدار الأوامر والنواهي وإنما معركة الإسلام الأولى كانت في مواجهة الوثنية والشرك . كانت في تحطيم الأصنام واسقاط العبودية لغير الله . وقضية الإسلام الأولى استهدفت تحرير الإنسان ، ورد كرامته إليه ، باعتباره مخلوق الله المختار ، وخليفته سبحانه في إدارة وعامرة الأرض . وهي معركة مستمرة . فنزل نزل وإلى الأزل ، فإن إسلام الفرد لا يصح إلا إذا نطق - أولاً - بشهادة أن لا إله إلا الله ، التي هي اعلان عن اعتناقه من سلطان كل الأوثان ، حجراً كانت أم بشراً ، وهي في الوقت ذاته اسقاط لكل الأغلال التي تقيد إنسانيته وضميره . وهو ما نص عليه القرآن الكريم « ألا نعبد إلا الله ، ولا نشرك به شيئاً » ، ولا يتخذ بعضاً أرباباً من دون الله » (آل عمران - ٦٤) ، وهو أيضاً ما أوضحه زهرة التميمي ، أحد رجال جيش المسلمين في معركة القادسية لرستم قائد جيش الفرس ، حيناً قال له وهو يعرفه على الدين الجديد : إن الله ابتعثنا لكي نخرج الناس من عبادة العباد ، إلى عبادة رب كل العباد .

وهذا البعد لقيمة الحرية في العقيدة الإسلامية ، له صدىه القوي في مختلف نصوص القرآن والسنة . ففي الحديث القدسي يقول الله سبحانه « يا عبادي اني حرمت

الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا» . والظالمون بنا لهم غضب الله
« لا ينال عهدي الظالمين » (البقرة - ١٢٤) ، وعذابهم أليم في الآخرة : « إنما السبيل
على الذين يظلمون الناس ويبيعون في الأرض غير حق أولئك لهم عذاب أليم »
(الشورى - ٤٣) . وفي الأحاديث النبوية ان كلمة الحق عند سلطان جائر هي
« أفضل الجهاد » ، ومن دفع حياته تمناً لذلك فهو « أفضل شهداء أمتي » ، والناس
إذا سكتوا واستسلموا « أوثقت أن يعسهم الله تعالى بعقاب » ، وإذا خاضت الأمة
وهايت « فقد تودع منها » .. وهكذا .

وهي ملاحظة جديرة بال نظر ، ولا تحفي دلالتها ، أن نخص النصوص الإسلامية
في القرآن والسنة ظاهرتين محددتين بأكبر قدر من الإدانة والتشديد والتجريم ،
حتى لا يفوقهما في هذا النصيب إلا الشرك بالله . والظاهرتان هما : الظلم
والترف ، أو كما نقول الآن : الفساد السياسي والفساد الاقتصادي ، اذ عندما
تتسلل جثومة الظلم إلى السلطة ، وجثومة الترف إلى الثروة ، فذلك ابدان بانهار
المجتمع وسقوطه .

وعندما قال ابن خلدون إن الظلم مؤذن فساد العمران ، فإنه لم يذهب بعيداً
عن مسار النصوص القرآنية . فآية سورة النمل التي تقول « إن الملوك إذا دخلوا قرية
أفسدوها » لم تكن تدبّر المنصب في حد ذاته كما يتوهم البعض ، وإنما كانت
تدبّر السلطان المطلق والظلم الذي قد يمارس في ظله . فالتبي داود عليه السلام
« أتاه الله الملك والحكمة وعلمه ما يشاء » (البقرة - ٢٥١) ، فاللافتة أو التسمية
لا تهم ، ولكن الأهم هو هل تمارس السلطة بالحكمة أم بالهوى ، بشرع الله وشورى
النس أم برأي السلطان الفرد ونزوات بطانته ؟ والأول طريق التقدم والسلامة ،
والثاني طريق التدهور والندامة !

وإذا كانت قضيتنا الآن ، هي مستقبل الإسلام وما نتظره أو نتمناه له ،
فإن العمل الإسلامي ، مكرراً كان أم ممارسة لا يمكن أن يؤتي ثماره المرجوة في
غيبة الحرية والديمقراطية .

إن أي غرس ، مهما كانت ميزاته لا يمكن أن ينمو بمجرد توفر التربة اللازمة
له ، حتى وإن كانت مواتية بكل المقاييس والمواصفات ، ولكن توفر « المناخ »
المناسب عنصر لا بد منه لكي يبدأ ذلك الغرس رحلة الماء والاختضار . وإذا فسد

المناخ فإن مصيراً مشؤوماً ومحزناً لا بد وأن يلحق بالعرس ، يتراوح بين توقف نموه أو استمراره موصوماً بمختلف أشكال العجز والعاهة . وفي أحسن صورته ، فلن تكون الشجرة من جس العرس بأي حال !
والحرية هي قوام ذلك المناخ الذي ينبغي أن يتوفر لكي تنمو شجرة الفكرة ، خالية من التشوهات والعاهات والعقد .

وفي واقعنا الراهن نماذج عملية تدلل على مدى التشوه الذي أصاب العمل الإسلامي نتيجة أزمة الحرية التي يعاني منها العالم الثالث على وجه الخصوص .
خيارات تكفير المجتمع وجماعات الغلو والتشنج والهلوسة باسم الدين ، هؤلاء جميعاً لم يظهروا إلى الوجود ، إلا في المرحلة التي صودرت فيها حرية العمل الإسلامي الشرعي ، ضمن إجراءات أخرى استهدفت مصادرة حرية التعبير والتفكير .
وفي التاريخ المعاصر للدعوة الإسلامية درس بالغ الأهمية ، يدل على فداحة الثمن الذي يمكن أن يدفعه المسلمون عندما يغيب عن إدراكهم هذا الوعي بقيمة الحرية . وعلى سبيل المثال فانه عندما صدر قرار بحل الأحزاب السياسية المصرية في الخمسينات ، التي كان وجودها أحد أشكال الممارسة الديمقراطية ، فإن هريقاً لا يستهان به من الحركة الإسلامية رحب بالقرار وقتئذ ، وهتف بعضهم بعبارة «وهزم الأحزاب وحده» . ولم يدرك هؤلاء إلا في وقت متأخر أن الحرية لا تتجزأ ، وأن غياب الديمقراطية الذي تمثل في إلغاء الأحزاب السياسية لا بد وأن يؤدي إلى تصفية الحركة الإسلامية أيضاً . وذلك ما حدث بالفعل ، حتى كان نصيب الحركة الإسلامية من التصفية أضعاف أضعاف أنصبة الآخرين مجتمعين !

إن التفكير الإسلامي لا يمكن أن يستقيم في غيبة الحرية . وغاية ما يستطيعه في مناخ كهذا هو إما أن ينشغل بتوافه وصغائر الأمور ، أو أن يهرب إلى حيث يصبح في مأمن من المصادرة والبطش . وذلك ما حدث فعلاً في ظل مرحلة التدهور والاستبداد التي شهدتها العالم الإسلامي في العصر العباسي الثاني على سبيل المثال ، عندما أثارت قضية حلق القرآن وحداثته ، وظهرت اتهامات الفقهاء بالتأويل والتصوف واللغة وعلم الكلام ، وبأي شيء إلا قضايا المجتمع الأساسية والمصيرية .
في غيبة الحرية السياسية لن يكون هناك مكان للحرية العقلية ، الأمر الذي لا ينبغي أن نتوقع معه حواراً مثمراً ، ولا اجتهداً ذا قيمة ، ولا قراءة واعية وعصرية

للنصوص ، ولا حتى مراحة مفيدة لكتيب التراث التي تخاطب زماناً غير زماننا ، وهي التي كتب أكثرها - في الفقه خصوصاً - خلال القرون الأربعة الأولى بعد الهجرة ، أي قبل ألف عام !

في غيبة الحرية تسود قيم الوثنية ، وتمتد القداسة والحصانة «لسادتنا وكبرائنا» ، «وما وجدنا عليه آباءنا» ، إذا استخدمنا تعبيرات القرآن الكريم .

إن أحد المأخذ الأساسية التي نحسب على أكثر الحركات الإسلامية المعاصرة أنها تعاني من خلل مفجع في ترتيب الأولويات التي توجه إليها نشاطاتها ، ومن غرائب الأمور أن هؤلاء تشغلهم قضية إطلاق اللحى - مثلاً - بأكثر مما تشغلهم قضية إطلاق الحريات ! وقد أدى بهم ذلك إلى أنهم عزلوا أنفسهم عن آمال الجماهير وطموحاتها . كما عزلوا أنفسهم عن فصائل النضال الوطني ، إذ اختاروا جبهة شديدة البعد وشديدة التواضع ، ومضوا يقاتلون عليها ويقتلون !

وهي مفارقة مدهشة أن يخوض حملة الإسلام يوم نزلت الرسالة معركتهم الأساسية لصالح تحرير الإنسان من الوثنية والشرك ، ثم يدور الزمن ، وتمضي ١٤ قرناً وإذا بمعارك أكثر حملة راية الإسلام تدور حول اللحى وموضع الساعة في اليد اليمنى أم اليسرى ، والمفاضلة بين البنطلون والجلباب !

لكن دهشتنا تزول إذا تذكرنا أن الأولين كانوا صحابة رسول الله ، وأن الآخرين هم أبناء شرعيون للمرحلة المتدنية التي نعيشها . وهي مقابلة ترشح الأولين بحداثة لخوض المعارك الكبرى ، ولا تمكن الآخرين إلا من التصدي بالكاد للمعارك الصغرى .. ألم يخلق كل فريق لما يسر له ١٩

إنه عبث لا طائل من وراءه ، بل تضيق للمجهود وتبديد للوقت وإستنزاف لطاقت أجيال المسلمين ، إذا لم ينتبه الإسلاميون إلى ضرورة إعادة ترتيب الأولويات في نشاطاتهم . وإذا لم يدرك الجميع هذه القيمة الهائلة لقضية الحرية ، فإننا سنظل في حلقة مفرغة ، نعلو كثيراً ، ونلهث كثيراً ، ولا نتقدم خطوة واحدة إلى الأمام ! .. هذا إذا لم نتكسب إلى الوراء !

من صاحب القداسة ١٩

ليس من حق أحد أن يقف أمام الملائكة ويقول : أنا الإسلام !
ليس من حق أحد أن يتحصن بكتاب الله ، ثم يعلن علينا من ورائه أن من نصره وأيده فقد دخل في زمرة المؤمنين الصالحين ، ومن خذله أو عارضه فقد خرج على كتاب الله ، وصار من أعداء الإسلام المارقين !
ليس من حق أحد أن يزعم بأنه يتمتع بحصانة إسلامية خصته بها السماء من دون كل المسلمين ، فرفعته فوق الرؤوس ، ونزهته عن النقد والسؤال ، وأحاطته بسياج من العصمة والقداسة .

لكنهم في زماننا يقولون ذلك ، بغير تردد أو مواربة . يختلفون في أمور الدنيا ، ويتبادلون الاتهامات هنا وهناك . ثم نفاجأ بمن يلقي قفاز الإسلام في وجه الجميع ، فتنقلب موازين العراك وأسلحته . ويتحول الأمر من قبول أو رفض للاجتهاد السياسي ، ليصبح إيماناً بالله أو كفرأ به ، ودعماً للإسلام أو طعنأ فيه .
والإسلام يرى مما يقترنون !

فالذي نعلمه عن الإسلام الذي أنزله الله في كتابه أن يرفض «التجسيد» في الأشخاص والأشياء ، كما يرفض «التحديد» في الأزمنة والأمكنة .
ما نعرفه عن الإسلام أنه يرسي مجموعة من القيم ، حينما وجدت وجد معها الإسلام ، وإذا ما غابت غاب معها الإسلام . ما نعرفه عن الإسلام أنه يرفض بشكل قاطع أن تثبت رأيه على حين فرد أو سلالة أو جنس ، فضلاً عن واحدة بنابة أو مدينة أو «هيكل» .

إن القداسة والعصمة - بنص القرآن - من الصفات المطلقة لله وحده (المالك القدوس) . وإضفاء هذه الصفة أو تلك على أحد من البشر فيه شبهة الشرك بالله أما إضفاؤها على مكان بداته فهو الوثنية بعينها .

ومعركة الإسلام الأساسية ، والأيدية ، هي ضد كل صور الشرك والوثنية .
إن هذا «التجريد» لقم الدين وتعاليمه سمة أصيلة في الإسلام . وأي إخلال بها
إنما هو ابتداع في الدين وعش من صنع البشر ، تحركه النزوات والأهواء ، وأحلام
السلطان الزمني أو الروحي .

النبي في الإسلام ليس «ابن الله» . ومحمد عليه الصلاة والسلام هو في القرآن
الكريم ليس إلا «بشراً رسولاً» (لاحظ الترتيب : بشر أولاً ثم رسول ثانياً)
وهو في قوله عليه السلام : «ابن امرأة كانت تأكل القديد في مكة» ، اصطفاؤه الله
سبحانه ليؤدي أمانة تبليغ الرسالة . وعندما وصفه القرآن الكريم بأنه «لا ينطق عن
الهوى» ، لم يشأ البيان الإلهي أن يترك الحكم مطلقاً ، وإنما أضاف على القور في
الآية ذاتها : إن هو إلا وحي يوحى .

فالعصمة هنا ليست مطلقة ، وإنما هي مرتبطة بالوحي الإلهي ، وفي حدود
الرسالة والدعوة إلى الله سبحانه وتعالى . محمد «الرسول» هو الذي تلقى بالوحي
قبساً من عصمة الله سبحانه ، أما محمد «البشر» ، فهو الذي تكن له أعظم الحب
والإجلال لأنه رسول الله ، لكنه في غير إطار الوحي والدعوة والتبليغ يظل بشراً
يصيب ويخطئ . وهو المعنى الذي أدركه الصحابة جيداً ، الأمر الذي دفع أحدهم
في عزوة بدر لأن يستفسر من رسول الله عندما اختار موضعاً إلى حوار شر ليعسكر
فيه المسلمون ، ويسأله : «أهو منزل أنزلك الله ، أم هو الرأي والحرب والمكيدة ؟»
فيقول عليه السلام : بل هو الرأي والحرب والمكيدة . . . عندئذ يطرح الصحابي
رأياً مخالفاً لرأي رسول الله ، ويرشح موضعاً آخر ، لأن الأمر هنا يخرج من دائرة
الوحي الإلهي ، إلى دائرة الاجتهاد الإنساني ، وكان المتكلم هو محمد «البشر» ،
وليس محمد «الرسول» .

محمد البشر هو الذي كان يستشير المسلمين في أمورهم قائلًا : «أشيروا عليَّ
أيها الناس . وهو الذي انحاز إلى رأي أبي بكر الصديق في مصير أسرى بدر ،
معارضاً بذلك رأي عمر بن الخطاب ثم نزل القرآن مؤيداً لرأي عمر . وهو الذي
انتصر في غزوات وانهزم في أحد وحنين ، وهو الذي عاتبه الله سبحانه في القرآن
لأنه «عيس وتول» ، أن جاءه الأعمى . وهو الذي لم يحاطه التوهيق عندما تصحح
المسلمين في قصة تلقيح النحل ، وعندما عادوا إليه يخبرونه بما أصاب النخل من

جراء ملكة النصيحة ، قال لهم بوضوح شديد : أنتم اعلم بشؤون دنياكم !
ومحمد رسول الله كان يعلم أن أهله بشر مثل آحاد الناس وهو الذي رفض
أن يضفي أي قدر من القداسة أو التميز للسلالة ، وأعلن أمام الجميع : والله لو
سرق فاطمة بنت محمد لقطعت يدها ! وهو القائل بتمتة الوضوح : يا فاطمة
بنت محمد ، لا أعني عكك من الله شيئاً وهو المحذر لأهله : لا يأتيك الناس
بأعمالهم ، وتأتوني بأسابكم .

وهي حكمة إلهية جديرة بالتأمل والنظر ، أن يكون للنبي عليه السلام أبناء
ثلاثة من الذكور ، إبراهيم والطاهر والقاسم ، ثم يشاء الله أن يموت الثلاثة في حياته ،
ويحب أربعة من الإناث ، فاطمة وأم كلثوم ورقية وزينب ، ويموت ثلاثة منهن
في حياته أيضاً ، وتبقى فاطمة لسنوات قليلة بعد مماته عليه السلام

تشاء حكمة الله البالغة أن لا يخلف رسول الله أولاداً ذكوراً بعد رحله ، حتى
لا يظن أحدهم أن له حقاً في خلافة النبي وقيادة المسلمين . وهو من ليس بعيداً
لأن الذي حدث بعد وفاة النبي يطرح هذا الاحتمال بقوة فإذا كان هناك من دعا
إلى أن تظل الخلافة في بيت رسول الله ، وهو موقف تنته السيدة فاطمة ودفع علي
ابن أبي طالب إلى الامتناع عن بيعه أي بكر يوم السقيفة . إذا كانت هذه الحجة
قد أثبتت فعلاً واقتنعت بها بنت النبي وابن عمه علي ، فما بالك لو أن لرسول
الله ولداً عاش بعده ، ورأى في الخلافة ما رآه بعض آل بيت النبي ؟ .. أي تحول
في مسار الدعوة ، بل في تاريخ المسلمين ، كان يمكن أن يحدثه هذا التطور المثير ؟
وتشاء حكمة الله البالغة أن تموت بنات النبي الثلاث ومن صغيرات ، فلا تنسج

دائرة ذرية الرسول ، مما قد يفتح الباب لمجادير ومثالب ، الإسلام في عني عما
ثم تبقى واحدة فقط ، السيدة فاطمة أم الحسن والحسين ، لتكون الخيط الرفيع
الذي يسمح للسلالة بالاستمرار في نطاق ضيق .. وهي التي يسب إليها - بالحق
وبالباطل - هذا الحشد الهائل من «الاشراف» و«السادة» ، المنتشر في بلاد العرب
والمعجم !

ولنا أن نتصور ماذا يمكن أن يحدث لو أنه كتبت الحياة لآجال أطول للسبعة
الآخرين من أبناء وبنات النبي ، وأي قدر من الشقاق والمنازعة يمكن أن يؤدي إليه
ذلك من خلال استمرار التناسل وانتشار الذرية . خصوصاً إذا أجرينا عملية حسابية

بسيطة ، بضرب الرقم الحالي «للسادة» و«الإشراف» في سبعة أضعاف على أقل تقدير !!

ألا يعني موت أبناء النبي الثلاثة بوجه أحسن ، وبناته الثلاث بعد ذلك ، أن إرادة الله سبحانه شاءت أن يعلق باب وراثة الإسلام ، حتى من جاب آل بيت رسول الله ؟

ألا يبرز ذلك فكرة رفض تحسيد الإسلام في أي كائن حي ، حتى ولو كان ابن رسول الله ، أو سلالة عليه السلام ؟

وفي سياق الحرص على «التجريد» ، ورفض «التحسيد» ، يسوق لنا قصص القرآن مثلاً آخر من عهد أبي الأنبياء ، إبراهيم عليه السلام ، ففي حوار شديد التركيز والوضوح ، يستل البيان الإلهي قول الله سبحانه وتعالى لسيدنا إبراهيم في سورة البقرة (من الآية ١٣٤) : إني جاعلك للناس إماماً

فيعقب أبو الأنبياء بقوله : ومن ذريتي ؟

ويكون الرد قاطعاً ، إذ يقول الله سبحانه : لا يزال عهدي الغالمين !

فسيدنا إبراهيم هنا يطرح قضية وراثة الإمامة والقيادة في ذريته ، ولكن الله سبحانه وتعالى يوجه الحوار إلى مسار آخر ، يطرح قيمة العدل ، في إدانة واضحة للظلم والظالمين .

والدلالة هنا ليست بحاجة إلى مزيد من البيان إذ المسألة كما يطرحها القرآن الكريم ، ليست في أن تكون الإمامة في ذرية إبراهيم أو لا تكون ، ولكن جوهر القضية هو : هل يقف هؤلاء مع العدل أم مع الظلم ؟

إن «القيمة» هنا هي حجر الزاوية ومربط القوس . أما السلالة والقبيلة والعرق ، فتلك اعتبارات تالية في الأهمية والترتيب ، بل لا مكان لها على الإطلاق إذا ارتبطت بالظلم والجور .

إننا إذا تتبعنا مسيرة التاريخ الإسلامي في هذا الصدد ، فسوف نستوقفنا ملاحظتان هامتان :

الملاحظة الأولى أن فكرة ربط الأشخاص بالدين ، في المنصب أو في اللقب ، لم تظهر إلا في عصور الضعف التي مهدت لعصور الانحطاط .

الملاحظة الثانية ان هذا الاتجاه ثبت واستقر حتى تطور إلى إنشاء ما يسمى بالمؤسسة الدينية ، على أيدي المسلمين العجم وليس العرب .

لقد رفض أبو بكر الصديق ، أول الخلفاء الراشدين لقب «خليفة الله» ، وأصر على أن يكون لقبه «حيفة رسول الله» ، وهو تعبير صادق وأمين عن الحقيقة . وجاء بعده «أمير المؤمنين» عمر بن الخطاب ، الذي في عهده تم وضع التقويم الإسلامي ، واتفق على أن تبدأ التقويم هجرة رسول الله ، وليس بتاريخ ميلاده وربط التقويم بالهجرة ، يكشف عن فهم واع لقيم الإسلام . فهجرة الرسول إلى المدينة كانت رفضاً للظلم والهووان الذي كان يمارسه كفار قريش ضد المسلمين في مكة ، فضلاً عن أنها كانت خطوة في اتجاه الانتقال بالإسلام من مرحلة الدعوة إلى مرحلة تأسيس الدولة .

وربط التقويم الإسلامي بالهجرة ، هو إذن تأكيد لقيمة واعتزاز بحركة . هو الترام بمنطق التجريد دون التجسيد .

أما القائلون بربط التقويم الإسلامي بميلاد النبي عليه السلام ، فإن هذا البعد يغيب عن أذهانهم . إنهم يريدون أن يربطوا التاريخ الإسلامي بشخص رسول الله ، وليس بحركة للإسلام وللمسلمين . وهم في ذلك لم يحتفلوا عن الغريبين الذين يرفضون استخدام كلمة المسلمين ، لأنهم عاجزون عن استيعاب معناها ، ويصرون على استخدام كلمة «المحمديين»

وذلك تصور غريب على روح الإسلام ، ناشز عن طبيعته ، متأثر إلى حد كبير بالتفكير «المسيحي» ، الذي يقوم على اعتقاد المسيح ابن الله ، اعلاء لمنطق التجسيد ، وربط الدين بشخص السيد المسيح (علماً بأن القرآن لم يستخدم أبداً من تلك التخرجات المشتقة من اسم المسيح عليه السلام . ولم يتجاوز في إشاراته حدود «القيمة» ، واستخدم كلمتي النصرانية والنصارى «من النصر - الموقف» .) ويتفق مع هذا المنطق أن يبدأ التاريخ بميلاد المسيح . ويتداعى التجسيد حتى يصل إلى تنصيب شخص له قداسته مثل البابا أو البطريرك ، ومكان له قداسته مثل القاتيكان والكنيسة .

ذلك منطق آخر ، فضعفه وقد نحترمه ، لكننا نقول إنه مختلف عن منطق الإسلام ومنهجه من الأساس .

وتسجل كتب التاريخ الإسلامي أن ربط كلمة الدين بأشخاص ذوي المناصب تجسيدا أو احتفاء أو تبركا ، حدث في أواخر العصر العباسي الأول . وهو العصر الذي اتسم بتقلص النفوذ العربي وتزايد تأثيرات أعاجم المسلمين ، فضلاً عن التدهور السياسي والفكري الذي شهدته تلك المرحلة ، والذي بلغ حد الانحطاط في العصر العباسي الثاني .

ويذكر محمد كرد علي (الإسلام والحضارة الغربية ج ٢) أن أول من لقب بالدين في الإسلام بهاء الدولة بن بويه ركن الدين ، وذلك في القرن الرابع الهجري ، وسرت هذه الألقاب إلى العامة والخاصة ، ولم تحل منها إلا الأندلس ، لأن دولهم بقيت على عربيتها (ظلت الأندلس أموية بعد قيام الدولة العباسية) . ويضيف أن الترك درجوا على ذلك ، حتى استشرت الظاهرة ، وصار « إذا ولد لأحدهم مولود لا يقدر أن يكتبه بفلان الدين إلا بأمر يخرج من السلطنة . فكانوا يعظمون على ذلك الأموال (يتقاضون أموالاً باهظة) حتى يسمى ولد أحدهم بفلان الدين » . منذ تلك العصور ، تسرب التجسيد في شكل جديد إلى الواقع الإسلامي ، بتأثيرات المعجم اللذين لم يكونوا قد تخلصوا تماماً من آثار الوثنية والكسروية القديمة . وظهرت في قاموس أوصاف الزعماء والقادة ، خصوصاً في مناطق خراسان والهند وما وراء النهر ، القاب مثل تاج الملة وفخر الدولة ، ومجد الملة وكهف الأمة ، وبهاء الدولة وضياء الملة .. وهكذا .

وبعد ذلك عرفت في المناطق الفارسية وعند العثمانيين القاب أخرى مثل باد شاه الإسلام ، وشيخ الإسلام ، ومفتي الإسلام . إلى آخر تلك اللافئات التي لم يعرفها لا الإسلام ولا العرب !

واستقرت «البابوية الإسلامية» في العصر العثماني ، حينما أصبح هناك كيان ملموس للمؤسسة الدينية ، لأول مرة ، وهي التي ضمت القضاة الشرعيين ورجال الإفتاء والعلماء البارزين وأصبح هؤلاء جميعاً موظفين لدى السلطنة ، يتقاضون رواتب شهرية ، ويؤجرون - وأحياناً يستأجرون - من السلطان . بينما يتحدثون باسم الله !!

وبهذه الخطوة ، قطعت رحلة «تجسيد» الإسلام شوطاً جديداً ، في عكس الاتجاه الذي يملكه منطق الدين وتعاليمه الأساسية .

وإسقاط العصمة والقداسة عن «الأشخاص» ، أولى به في منطق الإسلام كل «الأشياء» أباً كان شكلها أو وظيفتها .

وإذا كانت صفة القداسة لم ترتبط بشخص في القرآن الكريم ، بل العكس هو الصحيح إذ أدان القرآن بشدة فكرة اعتبار المسيح ابن الله . إلا أن ذلك الوصف (القداسة) لم يطلق على أي من الأمكنة إلا في سياق القصص القرآني ، وبالتحديد أثناء سرد قصة موسى عليه السلام ، عندما كلم الله في «الوادي المقدس» . الذي قيل إنه جبل الطور في سيناء . وعندما دعا قومه إلى دخول «الأرض المقدسة» ، التي قيل إنها الشام ، في امتحان لصلابة إيمانهم بالله سبحانه . والقداسة في الموضوعين لم تكن مطلقة ، ولكنها ارتبطت بعلّة معينة وموقوتة بظروفها ، فقداسة الوادي استمرت من أنه كان «المسرح» الذي جرى عليه كلام الله سبحانه لنبيه موسى . وقداسة الأرض في الحالة الثانية مستمدة من كونها تظهرت من الوثنية لما بعث الله فيها من الأنبياء دعاة التوحيد ، كما يقول الشيخ رشيد رضا في تفسير المنار (ج ١) الذي يشير إلى أن المقصود بالأرض المقدسة هنا «الأرض» المباركة .

في غير هذين الموضوعين ، وحارج السياق التاريخي ، فإن القرآن الكريم لم يذكر كلمة القداسة مرتبطة بمكان على الإطلاق . وكل إشاراته بعد ذلك إلى خصوصية وتميز أماكن أو أشياء بذاتها استخدمت مشتقات لفظ «الحرمة» - وهو اختيار دقيق له دلالاته - مثل الشهر الحرام والبيت الحرام والمسجد الحرام .

وحتى هذه الحرمة ، فليست مطلقة . فالقتال في الشهر الحرام (ذو القعدة) محظور إلا إذا تخلفه عدوان على المسلمين ، فيجب أن يردوا ويصلوا متحليين من حرمة الشهر .

وذلك أيضاً شأن البيت الحرام ، فإنه إذا وضع في كفة ، ووضعت كرامة المسلمين في كفة أخرى ، فالرجحان عند الله من نصيب تلك الكفة الثانية . وهذا ما تقوله بوضوح الآية ٢١٧ من سورة البقرة : يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ، قل قتال فيه كبير ، وصدد عن سبيل الله . وكفر به والمسجد الحرام ، وإخراج أهله منه أكبر عند الله . . . إلى آخر الآية .

[وفيما رواه ابن ماجه أن النبي عليه السلام وقف أمام الكعبة وقال : ما أطيبك

وأطيب ربحك ، وما أعظمك وأعظم حرمتك ، والذي نفس محمد بيده ،
لحرمة المؤمن عند الله أعظم من حرمتك ، ماله ودمه .
هنا حرمة نسبية ، وليست قداسة مطلقة ، لمكان واحد يرمز إلى تلك القيمة
العظمى : عبادة الله سبحانه . إذ هو أول بيت أقيم لعبادة الله في تاريخ الإسلام ،
على يد أبي الأنبياء ، إبراهيم عليه السلام .

في غير هذه الحالة الفريدة والتادرة ، والمبررة ، فليس في التصور الإسلامي
« حرام » ، وإن تعددت الأماكن وأحبة الاجلال والاحترام !
لقد عاش المسلمون ثلاثة عشر عاماً في بدء الدعوة ، دون أن يكون لهم مسجد -
بالمعنى الشائع - يقيمون فيه صلواتهم ، حتى أقام مسجد « قباء » في يثرب (المدينة
فيما بعد) . ولم يقل أحد إن إسلام هؤلاء الرواد المقام كان ناقصاً ، أو أن عبادتهم
شابهة قصور .

إن شمولية التصور الإسلامي التي اعتبرت كل حركة للإنسان خالصة لله
بمثابة عبادة يفوق بعضها صلاة الوافل ، هي ذاتها التي اعتبرت الأرض كلها
مسجداً ، إذ المسجد دنيا ولغة هو كل مكان يصلح للسجود عليه . (جعلت لي
الأرض مسجداً ، والتراب طهوراً - حديث شريف) كما أنها ذاتها التي اعتبرت
أن أبواب السماء مفتوحة في كل اتجاه (والله المشرق والمغرب ، فأينما تولوا فثم وجه
الله - البقرة ، ١١٥)

لم يكن للمبني والمبني - ما بالكم بالضريح ١٢ - اعتبار أو دور ، عند قوم
خاضوا أول معاركهم ضد الهياكل والأصنام !

قد يمن الإنسان إلى « الطوطم » الذي كانت تتعلق به قبيلته الأولى ، لكن ذلك
حين لا يجد له مكاناً إلا عندما تفرغ القلوب من الإيمان بالله سبحانه وتعالى .
عندما تنحني رؤوس العباد للعباد ، لاهية أو ذاهلة عن رب العباد !
وهنا تكمن المشكلة ، ومن هنا ينبغي أن يبتلع الحل !

وفي التصور الإسلامي ، فإنه إذا كان هناك مخلوق مقدس - إذا جاز التعبير -
فهو الإنسان بكل تأكيد .. ذلك الكائن الذي كرمه الله ونفخ فيه من روحه ،
وسجدت له الملائكة ، وسخر الكون لأجله . لكنها تظل قداسة نسبية ، ومعلقة على
شرط هو : الإيمان بالله وإحسان القول والعمل .

وثنيون أيضاً : عبدة النصوص والطقوس !

سامحهم الله ، أولئك الذين وضعونا في جانب ، ووضعوا بعض نصوص الإسلام في جانب معاكس ، ثم يركبوا ومضوا ! فريق اصطلحوا بالنصوص ، وخسر الدنيا والآخرة . وفريق ألجمه المشهد فظل جامداً مكانه لا يتحرك . وفريق عانى كل المشقة والخرج ، فحاول أن يتقاضي النصوص أو يقفز من فوقها ! ربما كان قصد هؤلاء أن يجمعوا الإسلام من الانقراط ، ويضيقوا منافذ الانفلات والتسيب ، فتشبثوا بالنصوص قدر ما استطاعوا . وهذه إيجابية قد سجلها لهم . ولكننا مع ذلك نسجل عليهم أنهم ظلموا أحكام الإسلام وظلموا أيضاً . ظلموا الإسلام حينما قدموه إلى الناس قوالب صخرية مقدسة ، حينما امتدت عبادة نصوص القرآن والسنة إلى عبادة نصوص أقوال الفقهاء . وعرفنا عصرًا كان أتباع المذاهب فيه يؤدون الصلاة الواحدة في ساحة الأزهر الشريف ، وراء أربعة أئمة مختلفين ، كأنهم أتباع أربع ديانات .

ومدارس عبادة النصوص هذه ظلمتنا عندما حاولت أن ترسخ في أعماقنا أن الدين هدف لا وسيلة ، وأن الإنسان للدين ، وليس الدين هو الذي جاء من أجل الإنسان .

وتلك وثنية جديدة ! ذلك أن الوثنية ليست فقط عبادة الأصنام ، فهذه صيغة الزمن القديم . ولكن وثنية هذا الرمان صارت تتمثل في عبادة القوالب والرموز . في عبادة النصوص والطقوس ومشاهير القادة وعظمائهم . وهي كل محاولة لتعطيل عقل الإنسان وقدراته ، وتأكيده عجزه أمام هذه المقدسات الجديدة .

وفي الإسلام ثمة معبود واحد ، هو الله سبحانه وتعالى . ومثلما ثار الإسلام على وثنية الزمن القديم ، فهو يرفض بنفس القدر وثنية هذا الزمان . إن الله سبحانه وتعالى كان أرقى بالناس من بعض عباده ، فعندما أنزل القرآن

الكريم مليئاً بنصوص الأحكام والتكاليف والتوجيهات ، جاءت ثناباه حافلة بالإشارات التي تقول ، صراحة وضماً ، ان الأمر مرهون في النهاية بقدرة البشر وطاقاتهم .

شيء أساسي ألزمهم به هو : أن الله لا يعقر أن يشرك به ويعقر ما دون ذلك . فيما عدا هذا فإن «نصوص» القرآن الكريم تقول : لا يكلف الله نفساً إلا وسعها - يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر - وما جعل عليكم في الدين من حرج يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفاً - ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم .

وفي الحديث الشريف : عليكم من الأعمال ما تطيقون ، فإن الله لا يمل حتى تملوا .

ويعلق الإمام الشاطبي على هذه النصوص في كتابه «الموافقات» بقوله : ثبت في الأصول أن شرط التكليف أو سببه هو قدرة المكلف ، فما لا قدرة للمكلف عليه لا يصح التكليف به شرعاً ، وإن جاز عقلاً .

ولنأخذ مثلاً من الصلاة ، الركن الثاني في الإسلام بعد الشهادتين ، والتي يعد «من أقامها فقد أقام الدين» ، ومن تركها فقد هدم الدين - تنص الحديث الشريف - هذه الصلوات التي بدأت بفريضتين ثم صارت خمساً ، فصلت السنة أحكامها ومواعيدها وعدد ركعاتها وطرائق الركوع والسجود والقيام والقعود فيها ، وهو ما يعرفه الجميع الآن ، وليس عليه خلاف أساسي بين الفقهاء هذه الصلوات ، يستطيع أن يؤديها المسلم على أي وضع يريجه ويحبه المشقة . وهي نموذج يعكس منطق الإسلام في معالجة الأحكام والتكاليف . إذا كان الإنسان سليماً معافى أداها كما رسمت ، في مواعيدها ، وبعدد ركعاتها ، وبالوقوف والركوع والسجود . وإذا شق عليه ذلك أداها قاعداً ، وإذا لم يستطع أداها ممدداً على فراشه ، يهز رأسه . وإذا لم يستطع أداها بتحريك رموش عينيه . وإذا كان مسافراً فله أن يقصر تجنباً للمشقة أيضاً ، وليريد من التيسير فله أن يجمع مع القصر ، فيصلي الظهر والعصر معاً ، والمغرب والعشاء معاً ، وله أن يتخير الوقت المناسب ، أما أن يجمع تقديماً أو تأخيراً .

إلى هذا المدى ، وبهذا القدر من المرونة والتيسير ، كانت معالجة الإسلام

لعبادة أساسية في الإسلام . فكيف إذن يكون الحال مع أحكام أخرى أقل شأنًا ،
 تنظم معاملات البشر فيما بينهم ، وليس صلتهم بالله سبحانه وتعالى ؟
 ولنتقارن هذا الموقف بقضية دنيوية أثارت جدلاً بين الفقهاء والباحثين ، بسبب
 نصوص أحاديث لم تفهم على وجهها الصحيح . ذلك أنني ظلت سنوات مشغولاً
 بسؤال هو : كيف يمكن أن يكون لنا رئيس دولة (سمه حاكماً أو خليفة) من
 قريش ؟؟ وكان الذي شغلني بهذا السؤال ما قرأته في «الأحكام السلطانية»
 للماوردي من أن أهل الإمامة ينبغي أن تتوفر فيهم سبعة شروط ، أولها العدالة وسابغها
 النسب إلى قريش . وأدهشني أيضاً أن فقيهاً آخر هو أبو بعل بن الحسين النعمان ،
 كتب في الأحكام السلطانية - أيضاً - أن شروط الإمام أربعة ، أولها أن يكون
 قرشياً من الصميم ، وهو من كان ولد قريش بن بدر بن النضر سليل بني كنانة !!
 لكن ابن خلدون اعتبر العلم أول شروط أربعة للإمام (يأتي بعده العدل ثم
 الكفاية وسلامة الخواص) ولم يسقط حكاية النسب القرشي ، وإن عاجلها يتحفظ
 واختلف في شرط خامس هو النسب القرشي .

طلت مسألة النسب القرشي شاعراً قلقاً عندي ، إذ لم أجدها مبرراً ولا منطقاً
 فضلاً عن استحالة الالتزام بهذا الشرط من الناحية العملية . وربما زاد من الحيرة
 والقلق أن في عالمنا العربي من يرفعون أنهم «أشراف» بحجة أنهم ينتمون - بالحق
 أو بالباطل - لسلالة النبي عليه السلام ، أو أن أجداد أجداد أجدادهم كانوا من ولد
 قريش بن بدر بن النضر سليل بني كنانة ! وأكثر هؤلاء «الأشراف» يعيشون
 عائلة على من حولهم ، وبعضهم يتاجر بالنسب ، حتى صارت لهم «نقابة» ترعى
 «حقوقهم» وتتحدث باسمهم . ورغم أني أنزه أهل البيت عما يفعله هؤلاء ، إلا أنني
 كنت أشعر باستياء شديد - معدرة - كلما تصورت أن الشريعة تطالبنا بأن نولي
 واحداً من هؤلاء حاكماً على المسلمين !

ومضت سنوات قرأت خلالها عن الخلاف بين أهل السنة من ناحية ، والخوارج
 والمعتزلة من ناحية أخرى حول شرط النسب القرشي . أهل السنة يتمسكون بحديث
 منسوب إلى النبي عليه السلام يقول فيه : الأئمة من قريش ، وقوله : قدموا قريشاً
 ولا تقدموها . وقول الإمام أحمد في رواية : لا يكون من غير قريش خليفة . أما
 الخوارج فقالوا إن الإمامة «لصالح الذي يحسن القيام بها» ، واستدلوا بحديث

الرسول « اسمعوا وأطيعوا ولو ولي عليكم عبد حبشي » ، الذي لا يعطي قريشاً حقاً متميزاً عن الآخرين . وقد غالى بعض المعتزلة فقالوا انهم يفضلون غير القرشي لأنه يصبح « أقل عدداً وأضعف وسيلة » ، فيمكننا خلعه إذا خالف الشريعة » ! المهم أن مسألة النسب القرشي ظلت مجال أحد ورد ، حتى جاء ابن خلدون في مقدمته فأرجعها إلى العصبية ، قائلاً إن المقصود ليس القرشية ذاتها ، ولكن أن يكون للحاكم عصبية تسانده وتقوي مركزه . وهو ما كانت عليه قبيلة قريش بين العرب في الزمن القديم .

ثم صارت المسألة منطقية ومقبولة - أخيراً - عندما قدم الدكتور ضياء الرئيس رؤية عصرية لهذا الشرط في كتاب « النظريات السياسية الإسلامية » ، إذ طور فكرة ابن خلدون فقال إن المطلوب وجوه القضية هو أغلبية شعبية للحاكم ، وهو ما يمكن أن يتحقق في ظل نظام الانتخابات البرلمانية الراهنة ، والديمقراطيات الحديثة .

أرأيتم كيف يترق الله بنا ، ونضيق نحن على أنفسنا ؟ كيف عالج الإسلام مسألة في أهمية الصلاة . وكيف اختلف الفقهاء بسبب الفهم المتعسف للنصوص ، حول شرط الحاكم المسلم ، هل يكون من قريش أم من غيرها ، وهي قضية لم تكن تحتاج إلا إلى قدر بسيط من مرونة التفكير وفهم النصوص بأفق رحب . من حق الجميع أن يسألوا : ما العمل إذا لم تحقق النصوص تحت أي ظرف مقاصد الشريعة ، وبدا أن هناك تعارضاً بينهما ؟

هنا نسجل تحفظاً ينهنا إليه الإمام الشاطبي في الموافقات (الجزء الثالث) ، هو أن « حفظ مقاصد الشريعة له أوجه قد يدركها العقل وقد لا يدركها . وإذا أدركها ، فقد يدركها بالسنة إلى حال دون حال ، أو زمان دون زمان ، أو عادة دون عادة » - أي أن مبلغ علمنا ليس هو نهاية علم البشر ، وليس هو دائماً كل الحقيقة .

ويستطرد الإمام الشاطبي ليؤكد أن الأدلة الشرعية لا يمكن أن تنافي عقول البشر ، ومصالحهم بالتالي . ويسوق حججاً عديدة معززة بما رآه « منها أن الأدلة نصبت في الشريعة لتتلقاها عقول المكلفين ، حتى يعملوا بمقتضاها (ويحققون من ورائها مصالحهم في الدنيا والآخرة) ولو تعارضت الأدلة مع العقول ، لم تتلقها

ولأن يمكن العمل بمقتضاها ، وهي بذلك لا تكون أدلة للعباد على حكم شرعي ولا غيره - ومنها أن الأدلة لو تعارضت مع عقول الناس (ومصالحهم) لصار التكليف بمقتضاها نكليفاً بما لا يطاق .

مع ذلك فسوف نفترض أن النصوص لم تحقق المصلحة تحت أي ظرف ، ما العمل ؟

الثابت عند أغلب الفقهاء أن المصلحة تقدم على النص . وفي قصة المجاعة في عهد سيدنا عمر بن الخطاب نموذج يعزز هذه الرؤية . ذلك أن خليفة المسلمين رأى أن توقيع حد السرقة على قوم يعانون من الجوع والفاقة ، هو تطبيق للحد في غير موضعه الصحيح . وأن « المصلحة » تقتضي أن يؤجل العمل بالنص القرآني ، وألا يطبق الحد على السارق خلال عام المجاعة .

ولواجهة مثل هذه المواقف فثمة قاعدة فقهية ثابتة تؤيد تغيير الأحكام بتغير الأزمان ، وهي تعني - يقول الدكتور معروف الدواليبي في بحث له حول هذا الموضوع - « أن يجري العمل بنفس النص الثابت ، ولكن بحكم جديد مبني على دليل مستوحى من ظروف النص ، تبعاً لمصلحة زمنية - وذلك بأن يكون في ظروف النص دليل على أن الحكم الثابت بالنص القائم المعمول به ، إنما هو حكم مبني على مصلحة زمنية لا مصلحة دائمة - وعلى هذا يكون العمل بحكم النص تبعاً للمصلحة الزمنية . فإذا تغيرت المصلحة تغير الحكم معها من غير حاجة لتغير النص . غير أن العمل بهذا المبدأ ، وهو عمل اجتهادي جليل ودقيق يتطلب ذوقاً حقوقياً ممتازاً ، وحساً مرهفاً في تلمس المصلحة للأمة ودفع المفسدة عنها » .

ويصنيف الدكتور الدواليبي قوله : « ولقد كتب في ذلك العلامة ابن القيم في كتابه « أعلام الموقعين » فصلاً ممتعة بعنوان (فصل في تغير الفتوى واختلافها بحسب تغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والعوائد) . ولعل اجتهاد عمر في منع العطاء الذي جعله القرآن للمؤلفة قلوبهم كان في مقدمة الأحكام التي قال بها تبعاً لتغير الأزمان - بعدما توطد سلطان الإسلام - رغم أن النص القرآني (الذي يعطي هؤلاء نصيباً في الزكاة) لا يزال ثابتاً غير منسوخ .. ومن هذا اجتهاده عام المجاعة في وقف تنفيذ حد السرقة ، واكتفاؤه بتميز السارق عن قطع يده ، وفي هذا تغيير لحكم السرقة الثابت بنص القرآن ، عملاً بتغير الظروف التي أحاطت بالسرقة » بأي حال ، لن

تعطل النصوص مصلحة للمسلمين ، لأن «الشرائع تابعة للمصالح» .
وإذا تعارضت النصوص الجزئية التي بين أيدينا ، مع الكليات والقواعد المقهية ؟
يؤكد الإمام الشاطبي أنه «لا تعارض في الشريعة في نفس الأمر ، بل في نظر
المجتهد» ، هذا من ناحيته .

ومن ناحية أخرى فإن حديث رسول الله يحل المشكلة من أساسها : «إذا روي
لكم حديث فاعرضوه على كتاب الله ، فإن وافق فاقبلوه ، وإلا فردوه» .
وتسجل كتب الفقه أن السيدة عائشة ردت حديثاً متسويماً إلى النبي يقول :
إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه . لأنه يتعارض مع آية قرآنية وقاعدة فقهية كلية
هي . ولا ترز وازرة وزر أخرى ، وأن ليس للإنسان إلا ما سعى .
وما لم يرد فيه نص ؟

الباب مفتوح على مصراعيه للاجتهاد . «بالقياس» على الأحكام الشرعية إذا
انتهكت المسألة المطروحة مع أي حكم شرعي في العلة أو السبب . «بالمصلحة المرسلة»
وهي مسألة تقديرية يترك حسابها للمجتهد والمشرع . «بالاستحسان» حيث يجوز
للمجتهد أن يعدل عن حكم إلى حكم آخر «رأى فيه ترجيحاً على ما علم من قصد
الشارع في الجملة» على حد تعبير الإمام الشاطبي ، «بسد الدرائع» وهو ما يلجأ إليه
تأكيداً لمصلحة أو دفعاً لضرر . على اعتبار أن كل ما لا يتم الواجب إلا به فهو
واجب ، والعكس صحيح . «بالاستصحاب» وهو يعني أن كل ما لم ينص عليه
فهو مباح ، اعتماداً على أن الأصل في الأشياء هو الإباحة ، كما أن الأصل في
الإنسان هو البراءة .

هذه كلها مجالات للحركة ، تفتح الباب واسعاً للملاحقة التطور والتحديث ،
والحفاظ على مصالح المسلمين وارتباطهم بعقيدتهم دون مشقة أو عت .
وحتى نتصور مدى الرحابة وسعة الأفق التي يعالج بها الإسلام مسألة النصوص
ومصالح الناس ، لستعد ما يقوله واحد من أعظم فقهاء المسلمين هو ابن قيم الجوزية ،
في كتابه «أعلام الموقعين» «فإن الله أرسل رسلاً وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط ،
وهو العدل الذي قامت به السماوات والأرض . فإذا ظهرت أمارات الحق ، وقامت
أدلة العدل ، واستقر صبحه بأي طريق كان ، فثم شرع الله ودينه ورضاه وأمره .
والله تعالى لم يحصر طرق العدل وأدله وأماراته في نوع واحد ، وأبطل غيره من

الطرق التي هي أقوى منه وأدل وأظهر . بل بين بما شرعه من الطرق أن مقصوده إقامة الحق والعدل وقيام الناس بالقسط . فأني طريق استخراج بها الحق وعرف العدل وجب الحكم بموجبها ومقتضاها .

لكننا مع ذلك لا بد أن نذكر بأن هذه الحرية الواسعة في الحركة والتقدير ، يجب ألا تقودنا إلى مواقف تتعارض مع الأحكام القطعية في الكتاب والسنة . وها هو ابن القيم ذاته يبدق على مسامعنا جرس الإنذار والتنبيه في قوله أن من الإحكام « نوع لا يتنبر عن حالة واحدة هو عليها ، لا بحسب الأزمنة ، والامكنة ، ولا اجتهادات الأئمة ، كوجوب الواجبات وتحريم المحرمات والحدود المقررة بالشرع » .. وهذا يعني أنه لا مانع من تأجيل حكم شرعي لأن هناك مصلحة في ذلك . ولكن هناك فرق بين التأجيل والإلغاء ، أو التأجيل والنقص .

ونذكر أيضاً بأن « أحكام الشريعة الإسلامية المسية على النصوص قليلة جداً بالنسبة إلى الأحكام المبنية على اجتهاد الفقهاء . فالنصوص وضعت المبادئ العامة والقواعد الكلية . أما الفرعيات والجزئيات فمعظمها مبني على اجتهاد الفقهاء في الإجماع والقياس وغيرها . وقد ملأت هذه الفرعيات والجزئيات مجلدات ضخمة من كتب الفقه ، وطعت أحياناً على المبادئ العامة ، وانحدت مع التقليد التدريجي طامعاً شكلياً حامداً بعيداً عن الجوهر الأصلي . وهكذا طغى الفرع على الأصل ، وحجب الشكل الجوهر » * .

أخيراً ، فإن هناك فرقاً كبيراً بين احترام النصوص وعادتها . وأرجو ألا أكون بحاجة إلى إيضاح هدف هذه المناقشة ، الذي لا يحل بأي حال بما للنصوص من احترام وتقدير . ولكنه يحذر من المبالغة في تقديسها إلى المدى الذي قد يوقعا في معطوور عبادة هذه النصوص ، ومحاولة تعطيل عقولنا أمامها .

* من بحث صحي محمدي بسوان : المسلمون تأخرهم وهضتهم أشار إليه الدكتور محمد فتحي عثمان في كتابه « الفكر الإسلامي والتطور »

من يسبح ضد التيار ؟

يتمتهى الزهو والاعتداد نتحدث دائماً « عندما كما » نغالط ونعسم التميز حتى نعطي انطباعاً ان الذي نزهو به هو جهدنا جميعاً ، وليس جهد غيرنا الذين رحلوا عنا منذ قرون . تختلف طحة الحديث إذا وصلنا إلى نقطة « كيف صرنا » ، وينقطع حبله تماماً إذا اقترنا من المستقبل ، وتورطنا في السؤال . كيف ستكون ١٤ ؟

ماحتصار ، فإن لدينا ألف إجابة لألف سؤال عن الماضي . وليست لدينا إجابة واحدة عن سؤال يتم حول المستقبل . مد عصور الإفلاس والتحلل هذا هو موقفنا ، الذي لم يتغير في جوهره إلى اليوم

« لئلا ما يقوله السلف » . هذا هو الرد التقليدي عند علمائنا . وإذا سألت واحداً منهم ، وما رأيك أنت ؟ فإن الإجابة السريعة التي تتوقعها وأنت منغمض العينين هي : أنا من رأي شيخنا فلان رحمه الله !

كأنما أريد لعقولنا أن تغفل مشلوبة للأبد إلى عالم القبور !

كأنما سقط عنا التكليف ، وصار دورنا مقصوراً على الحفظ والتلقي والتقليد ! لقد عرف قاموس الفكر العربي عبر مراحل المختلفة أوصافاً مثل أهل الحل والعقد ، وأهل النظر ، لكن هذا القاموس إذا توقف أمام عصرنا فلا أظنه يجد وصفاً أدق ولا أحدر من اعتباره عصر « أهل الإحالة »

نعم نحن أهل الإحالة بغير مارع !

مشكلاتنا محالة إلى غيرنا . نعمة إحالة في السياسة ، فالحل بأيدي غيرنا كما يقولون . ونعمة إحالة في الاقتصاد ، فالإنتاج لعيرنا والاستهلاك لنا ، ونعمة إحالة في الفكر والفقه ، ذلك أن القدماء جزأهم الله خيراً ورثونا أفكاراً حاضرة فاحتفظنا بها

وكمنا بتعليقها ، وهذه ثمار جهدهم نجنيها ، وفضل علمهم تنهل منه ونعترف بغير ملل .

في النهاية ، أصبح الحال كما لا يخفى على أحد . صارت عقولنا تعمل في اتجاه واحد : الاستقبال دون الإرسال .

وأن تستخدم عقلك أنت ، وحواسك أنت ، فهنا ما ألح عليه بعض من العلماء والفقهاء المجددين . ذلك أن « شيوخنا رجال ونحن رجال » . وقد كان هذا هو رد اثنين من العلماء على قرار الخليفة المستعصم عندما طلب من علماء الفقه في المدرسة المستنصرية أن يوقفوا تدريس أي فكر بخلاف أقوال الأئمة الأربعة . وهو ما سمي فيما بعد بإغلاق باب الاجتهاد في الفقه الإسلامي .

منذ ذلك الوقت (القرن السابع الهجري) تمت عملية الحفظ والتعليق ، وتحول أغلب العلماء إلى مجرد مستقبلين وملقنين ومقلدين ، وبدأ العقل العربي احازته الطوبقة ، ولولا تلك الومضات الباهرة التي مزق بها بعض فقهاء حجب الظلام الإجماعي التي فرضت على العقل العربي ، لكان الحال الآن أسوأ بكثير .

لقد كان هؤلاء الاعلام الكبار أئمة عصرهم ، ولكن البعض يظلمهم ويحملهم فوق طاقتهم ، ويريد لهم أن يصبحوا أئمة عصرنا أيضاً .

فهذا أبو داود يروي عن الإمام أحمد بن حنبل قوله : « لا تقلدني ولا مالكاً ولا الشافعي ولا الثوري ، ونحو من حيث أخذوا » . ثم قوله « من قلة فقه الرجل أن يقلد دينة الرجال » .

ويرى ابن القيم انه لهذا السبب لم يؤلف ابن حنبل كتاباً في الفقه ، وإنما دون أصحابه وتلاميذه مذهبه من أقواله وأفعاله وأجوبته عن أسئلة الآخرين .

وهذا الإمام مالك يعرض عليه الخليفة الرشيد أن يلزم الناس بمذهبه في الفقه ، ولكن الرجل ينهاه عن ذلك ، إدراكاً منه لمخاطر التريديد والتقليد .

وهذا الامام الشافعي يقول إذا صح خبر يخالف مذهبي فاتبعوه ، واعلموا انه مذهبي . ويقول أيضاً لتلاميذه إذا ذكرت لكم ما لم تقله عقولكم فلا تقبلوه ، فإن العقل مضطر إلى قبول الحق .

وعندما قيل لأبي حنيفة ، إذا قلت قولاً وكتاب الله يخالف ؟ ... فإنه ذهب إلى أبعد وقال : اتركوا قولي بحبر رسول الله . فقبل له : وإذا كان قول الصحابة

يخالفه ؟ .. عندئذ كان رده . اتركوا قولي لقول الصحابي .
وقد قالها الإمام مالك بوضوح : إنما أنا بشر أخطئ وأصيب ، فانظروا في رأيي
فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوه ، وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه .
والإمام محمد بن علي الشوكاني بطرح القضية على الوجه التالي : في القرن
الثالث (الهجري) ، وفيه أبو حنيفة ومالك والشافعي وابن حنبل ، لم يكن في
عصرهم مذهب رجل معين يتدارسونه . وإن حدوث التمدد بمذاهب الأئمة
الأربعة إنما كان بعد انقراض هؤلاء الأئمة . وقد كانوا (يقصد الأئمة) على نمط
من تقدمهم من السلف في هجر التقليد وعدم الاعتداد به . وإن هذه المذاهب إنما
أحدثها عوام المقلدة لأنفسهم ، من دون أن يأذن لها إمام من الأئمة المجتهدين .
والإمام الشوكاني هو نفسه الذي قال : التقليد بدعة محدثة ، لأننا نعلم بالقطع
أن الصحابة رضوان الله عليهم لم يكن في زمانهم وعصرهم مذهب لرجل معين
يدرك ويقلد . إنما كانوا يرجعون في النوازل إلى الكتاب والسنة .

والإمام ابن القيم هو القائل : في التقليد ابطال منفعة العقل .
ومن أقوال ابن حزم انه : « لا يحل لأحد أن يقلد أحداً ، لا حياً ولا ميتاً ،
وعلى كل واحد من الاجتهاد بحسب طاقته » . وهو القائل أيضاً : « التقليد كله
حرام في جميع الشرائع قولها عن آخره » .

والإمام أبو شامة الشافعي يعيب على المسلمين أن « اشتهرت المذاهب الأربعة ،
وهجر غيرها ، فقصرت هم اتباعهم إلا قليلاً منهم . فقلدوا بعد ما كان التقليد لغير
الرسول حراماً . بل صارت أقوال أئمتهم بمنزلة الأصيلة ، وذلك معنى قوله تعالى
« اتخلوا أحبارهم وريبانهم أرباباً من دون الله »

ونستطيع أن نملأ صفحات وصفحات ، وأسانيد نستنكر تعاطي الآراء
المحفوظة والمعلية ، اكتفاء بموقع الاستقبال ، ونعرض المسلمين والعلماء في
مقدمتهم على أن يستخدموا عقولهم ، ويروا واقعهم ، ولا يقفون عند أقوال الأقدمين
واجتهاداتهم .

فالإمام حلال الدين السيوطي - مثلاً - حصص مؤلفاً لتأكيد هذه الحقيقة
عنوانه « الرد على من أحلوا إلى الأرض ، وجهلوا الاجتهاد في كل عصر فرض » .

وللإمام الشوكاني كتاب مفهم طرح فيه كل عناصر القضية عنوانه «القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد» . وكتب ابن القيم وابن حزم وابن تيمية - شيخ المجتهدين ، لا تستشكر فقط الوقوف عند آراء القدامى ، ولكنها حافلة بالممارسات الشجاعة التي بلغت قمة عالية في الحرية العقلية التي نفتقدها .

هل رأيتم أحداً يكافأ على الخطأ ١٢

نفهم أن يثاب المرء إذا أجاد ، وأن عاية ما يتوقعه إذا أخطأ أن يعفر له . والا يعاقب ، ولكن المجتهد في الإسلام هو وحده الذي يؤجر إذا أخطأ . والحديث الشريف الذي بعد المجتهد بأنه «إذا أصاب فله أجران ، وإذا أخطأ فله أجر»

هل رأيتم تحريضاً ودعوة ملحة إلى ممارسة الحرية العقلية أكثر من هذه ؟ إن أغلب سور القرآن الكريم تثت هذه الدعوة في كل مناسبة ، تحاول أن تهز النفوس الخاملة والعقول الخاملة ، وتتساءل : أفلا تتذكرون ؟ أفلا تعقلون ؟ .. ثم كلام لا بد أن يقال أيضاً في الضوابط التي ينبغي أن تحكم العملية كلها ، بحيث لا يترك الباب مفتوحاً لكل من هب ودب لكي يفسر ويؤول حسب هواه . وكتب الفقه والأصول مليئة بالشروح والإيضاحات التي ترسم هذا الطريق بغير لبس . وهي تحدد من هو المجتهد ، وأين يكون الاجتهاد . وتفرق بين حالتي توفر النص وغيبابه ، وبين كلام الله وكلام البشر .

هذه حدود واضحة كما قلت ، لكن السؤال الذي ملح عليه هو كيف تكون ممارسة حقيقة ضمن ذلك الإطار الموصوع ؟ كيف ينتقل العقل العربي من دور الاستقبال العاثر ، إلى دور الإرسال الإيجابي والفعال ؟

يحتاج الأمر إلى رواد ، ور بما شهداء . لأن هؤلاء الذين يخوضون تلك المعركة سوف يسبحون ضد التيار . وهنا نذكر قصة الامام ابن دقيق العيد الذي طلب وهو في فراش الموت ورقة من أحد تلاميذه ، ثم طواها ووضعها تحت فراشه . وبعد وفاته فتحت الورقة فإذا بالشيخ الجليل يقول رأياً تحشي أن يعلنه وهو حي ، يحرم فيه التقليد على علماء المسلمين !

إننا لا نريد أن نطفي تلك المشاعل التي أوقدها الأئمة والعقهاء عبر مسيرتنا الطويلة .

لكننا لا نريد أن تبهر أعيننا تلك المشاعل بحيث نحجب ما دونها ، عما في
ذلك مواقع أقدامنا .
تريد فقط أن نستضيء بها ونقدم إلى الأمام .
هل هذا مطلب صعب ؟؟

العقل في قفص الاتهام !

ما رأيكم : نستخدم العقل أو لا نستخدمه ؟
واحد من علمائنا شغل مركزاً دينياً رفيعاً* ، حصص فصلاً كاملاً في كتاب له ، بهاجم فيه العقل ويدد به ، ويعتبره مفسدة للقلب وحرثومة ضارة يجب أن تبعاً الجهود من أجل القضاء عليها ، قبل أن يستعمل الداء ويتشر الواء ، وتحمل الكارثة على أمة المسلمين ، فتشيع بينهم والعباذ بالله آفة استخدام العقل ! وتأكيذاً لموقفه في تسفيه العقل ، فإن الشيخ سامحه الله روى لنا في كتابه الذي قدم فيه سيرة أحد الأولياء ، أنه عندما شرع في تأليف الكتاب سافر إلى مقام ذلك الولي ، واستأذنه ، فأعطاه الاذن .. كيف ؟ هذا سؤال يطرحه السذج والمرضى بالداء اللعين ، ولا يحول غناطر الأصفياء اظهار القلب والروح . إذ ما العراة بالله عليكم في أن يبعث واحد من الأحياء برسالة استفهام إلى واحد من الأولياء ، يرقد في قبره منذ عشرات السنين ، فتقرأ الرسالة في العالم الآخر ، ثم يجيء الرد عاجلاً وموصى عليه !!

وهجوم الشيخ دي المقام الرفيع على العقل ليس جديداً . فتلك موجة تنشط بين الحين والآخر ، تحاول أن تصد - إذا أحسنت النية - تيارات الفكر المادي القادمة من وراء حدودنا ، وهي موجة حطرة في الحقيقة ، لأنها تخلط بين استخدام العقل وعبادته . فضلاً عن أنها تربط بين الدعوة إلى استخدام العقل وفلسفة المذهب العقلي أو التجريبي ، التي تنكر كل ما لا يخضع للتجربة الحسية ، الأمر الذي يرفض في النهاية الاعتراف بكل ما هو غيبي . ومن هؤلاء مولانا أبو الأعلى المودودي - العلامة الهندي الشهير - الذي عكست كتاباته هذا الخلط ، إذ قال في كتابه ونحن

* هو الشيخ عبد الحليم محمود شيخ الأزهر الأسبق ، وكتابه المشار إليه عن السيد أحمد البعوي .

والحضارة الغربية : إن الإيمان وطلب الحجة العقلية كشرط من شروط الطاعة والإذعان أمران متناقضان لا يسوع العقل السليم اجتماعهما أبداً ، فالذي هو مؤمن لا يمكن أن يكون طالباً للحجة يحكم منزلته هذه « وأما الذي هو طالب للحجة العقلية على هذا النحو فلا يمكن أن يكون مؤمناً » . [الطريف أن المستشرقة الألمانية زجيريد هونكة قالت في كتابها « شمس العرب تسطع على الغرب » أن أهم ما قدمته الحضارة الإسلامية إلى الفكر الغربي هو المنهج التجريبي الذي يخضع كل الظواهر للنظر العقلي] .

هذا يحدث إذا أحسنت النية ، غير أننا لا بد أن نسجل أيضاً أن الحملة الضاربة على العقل تصدر أحياناً بدافع الرغبة في تحدير الجماهير والإبقاء عليهم في حالة من العيوبة يمكن في ظلها استغلال هذه الجماهير وابتزازها بشئ الصور ، وهو الذي يهدده دائماً أن يستيقظ العقل ويحرك الإنسان بوعيه كاملاً .

ونحن لن ساقش إجابة السؤال الذي طرحته في البداية ، ولن ساقش أيضاً حجج المهاجمين للعقل والمحذرين من استخدامه على اختلاف نواياهم ومقاصدهم ، ذلك أنه من المثلث أن ندخل في حداث حول قضية استخدام العقل أو إلغائه بينما نحن نقف على أبواب القرن الواحد والعشرين . لكننا فقط مسجل بعض الملاحظات حول الموضوع :

الملاحظة الأولى . هي أن هذا الكلام الذي يقوله المهاجمون للعقل هو ذاته الذي كانت تردده المحامع الكنسية في العصور الوسطى لمواجعة التأثير بالفكر الإسلامي المستير ، الذي كان أشعاعه يصل إلى أوروبا عبر الأندلس وصقلية وجنوب إيطاليا . ولعلنا نذكر التحذيرات التي كان يطلقها رجال الكنيسة لمنع المتعلمين من تداول أفكار الفيلسوف المسلم ابن رشد ، والتي وصلت إلى حد اتهام هؤلاء المتعلمين بالمروق والضلال

في عصور الانحطاط وفي ظل الحرص على تجهيل الناس ، كان من الطبيعي أن تنطلق الحملة ضارية لتهاجم العقل وتشر بآثاره المخربة والمنعرة . وهذا موقف منطقي ، إذ إن الطلام لا يهدده ولا يبدهه إلا شيء واحد وخطر واحد هو : النور .

الملاحظة الثانية : أن هذا السلوك يتعارض تماماً مع موقف الإسلام من العقل . ذلك أن القرآن الكريم لا يذكر العقل إلا في مقام التعظيم والتنبيه إلى وجوب العمل

به والرجوع إليه ، ولا تأتي الإشارة إليه عارضة أو مقتضبة في سياق الآية ، بل هي تأتي في كل موضع من مواضعها مؤكدة جازمة باللفظ والدلالة ، وتتكرر في كل معرض من معارض الأمر والنهي التي بحث فيها المؤمن على تحكم عقله ، أو يلام فيها المفكر على إهمال عقله وقبول الحجر عليه^٢ .

ولا بد أن سجل هنا الملاحظة الدكية التي طرحها الفيلسوف والشاعر محمد اقبال في كتاب « تجديد الفكر الديني » ، والتي قال فيها إنه كان من الطبيعي أن يكون محمد عليه السلام هو آخر الأنبياء ، لأنه بعد أن أسلم البشرية إلى عقلها ، لم يعد هناك مجال بعد لنبوة جديدة ورسالة جديدة .

الملاحظة الثالثة والمدهشة ، هي أن ما يقوله فريق من علمائنا الآن ليس مع موقف الإسلام الحقيقي من قضية العقل ، ولكنه متخلف بحوالى ستة قرون عن مسيرة الفكر الإسلامي ذاته . فبعدما نقرأ كتابات بعض الفقهاء المسلمين منذ ٦٠٠ سنة نجد أنها أكثر استنارة وأوفر شجاعة وأعمق فهماً للدين من بعض فقهاء هذا الزمان .

ولشيخ المجتهدين ابن تيمية كتاب كامل في « رد تعارض العقل والنقل » . خصصه لمناقشة القضية من زاوية دقيقة تمثل في السؤال التالي : ما العمل إذا تعارض الشرع - وهو المنقول إلينا من غيرنا - مع العقل ؟

في رده قال ابن تيمية : إذا حدث التعارض بينهما « فإما أن يجمع بينهما وهو محال ، لأنه جمع بين التقيضين ، وإما أن يردا جميعاً (أي يرفضاً جميعاً) . وإما أن يقدم السمع وهو محال .. لأن العقل أصل النقل . فلو قدمناه عليه ، كان ذلك قدحاً في العقل الذي هو أصل النقل . والقدح في أصل الشيء قدح فيه . فكان تقديم النقل قدحاً في العقل والنقل جميعاً » . والحل ؟ .. يرد ابن تيمية « فوجب تقديم العقل » .

ثم يصيغ شيخنا الجليل ان هذا الرأي بمثابة « قانون كلي » عند أكثر الأئمة المجتهدين ، الفخر الرازي وأتباعه ، وقبله الامام الغزالي والقاضي أبو بكر العربي والجويني والباقلاني .

* ينحصر الأستاذ عباس محمود العقاد الفصول الأولى من كتاب « التفكير فريضة إسلامية » لتأكيد هذا الرأي مستنداً في ذلك إلى العديد من نصوص القرآن الكريم .

وهذا صحيح ، فأبو بكر الرازي يقول في كتابه «المطالب العلية» : لما كان العقل أصلاً للعقل ، كان الطعن في العقل موجهاً للطعن في العقل والنقل معاً ، وهذا محال . (لاحظ - مرة ثانية - ان هذا الكلام قيل منذ حوالي ٦٠٠ سنة) .
والإمام أبو حامد الغزالي يقول في «رسالة قانون التأويل» في بعض وصاياه :
أن لا يكذب برهان العقل أصلاً ، فإن العقل لا يكذب ، ولو كذب فلعله كذب
في إثبات الشرع ، إذ به عرفنا الشرع ، فكيف يعرف صدق الشاعر بتزكية المذكي
الكاذب ؟؟

والإمام ابن حزم يقول في كتاب «الأحكام في أصول الأحكام» : انه بطل
أن يعلم صحة الخبر بنفسه ، إذ لا فرق بين صورة الحق وصورة الباطل ، فلا
دليل يفرق بينهما ، وليس ذلك إلا لحجة العقل المفرقة بين الحق والباطل .
وللملاحظ عبارة مشهورة يقول فيها : إن العقل هو وكيل الله عند الإنسان .
وأبو بكر الرازي يعرفه بقوله : هو الشيء الذي لولاه كانت حالتنا حالة البهايم
والأطفال والمجانين ١

هو «اكتشاف» قديم اذن ، مسجل ومعمول به منذ نزل القرآن الكريم ، وسأل
المسلمين في أكثر من موضع «أفلا تعقلون ؟» ، ثم أشار في أكثر من موضع
أيضاً إلى أن الله سبحانه وتعالى يفصل الآيات لقوم يعقلون . ثم أكد أن العقل سبيل
إلى معرفة الله ، عندما خاطب المشركين في سورة الأنبياء قائلاً : «أف لكم ولما
تعبدون من دون الله أفلا تعقلون ؟» .

لكن هناك تفرقة منطقية ومفهومة بين أمور العقيدة الثابتة دائماً ، وأمور الدنيا
المتغيرة دائماً . بين النائرة الغيبية التي يعد التسليم بها من مستلزمات الإيمان ، والدائرة
السببية التي يعد استخدام العقل فيها من مستلزمات الحياة التي لا تثبت على حال .
وحتى تتاح حرية الحركة على أوسع نطاق للعقل المسلم ، فإن القرآن الكريم
مثلاً ، لا يحتوي على تعريف واحد للأحكام التفصيلية التي وردت في نصوصه .
فالسارق والزاني والقتل عمداً ، والقتل خطأ والدين والربا ، كل هذه وغيرها
وردت ألفاظاً غير مشفوعة في الكتاب بتعريف معين . وقد طبقها من اجتهد في الفقه
الإسلامي حسماً رأوا من ظروف حياتهم . واعمال التعريف في الأحكام الدنيوية
مقصود من الله سبحانه ، بعكس الحال في أمور العقيدة ، التي لا سبيل إلى تغييرها .

هذا الموقف الإسلامي من العقل سلح المسلمين الأوائل بحساسة بالغة ، مكنهم من الذهاب إلى مدى بعيد في الاجتهاد ، حتى أنهم هم الذين وضعوا الأساس الحقيقي - مثلاً - للقاعدة التي أشرنا إليها سابقاً : « تعبير الأحكام بتعبير الزمان والمكان » . أي أن الحكم ينبغي أن يوضع في موضعه الصحيح ، بحيث يصح لا محل لتطبيقه إذا تغيرت ظروف الزمان أو المكان بصورة تؤدي إلى ضياع الحكمة منه .

مثلاً ، ينص القرآن على أن توزع الزكاة على سبعة بنود ، بينها بند « المؤلفات قلوبهم » ، وهم ضعفاء الإيمان الذين يخشى من ودهم عن الإسلام إذا هم لم يعطوا ، أو الذين يرى أنهم يسهمون في قضاء مصالح المسلمين الهامة . وكان النبي عليه السلام يطبق النص ويعطيهم حصتهم من الزكاة . وعندما تولى أبو بكر جاءه بعض هؤلاء « المؤلفات » يطالبون بحصتهم ، فكتب إلى عمر بن الخطاب بذلك . لكنهم عندما توجهوا إلى عمر قرأ الرسالة ثم مزقها ، وقال لهم : لا حاجة لنا بكم ، فقد أعز الله الإسلام وأغنى عنكم . وأقر أبو بكر تصرف عمر .

لقد استخدم عمر بن الخطاب عقله القلبي ، واقتنع بأنه لم يعد هناك مصلحة أو مبرر لتطبيق هذا النص ، والتزم بقناعته .

وبالمثل عالج الخليفة عمر مسألة السرقة في عام المجاعة .

وبعقله القلبي أيضاً ، تفهم سنة رسول الله . عندما منع تقسيم أراضي سواد العراق وأراضي مصر والشام على المجاهدين الفاتحين الذين طالبوا بتقسيمها بينهم ، كما تقسم الغنائم الحربية بعد إخراج خمسها لبيت الله ، محتجين بظواهر نصوص القرآن والسنة . وأبقى عمر بن الخطاب على الأرض بين أبدي أصحابها ، يودون عنها الخراج لينفق على مصالح عامة المسلمين .

والنماذج كثيرة ، وكلها تنطق بحقيقة هامة ، هي أن المسلمين الأوائل لم يترددوا في أن يناقشوا الأحكام بأهدافها ومبرراتها ، بحرية واسعة وصلت إلى حد الاجتهاد في فهم نصوص القرآن ذاتها وسنة النبي عليه السلام .

هل هناك محل بعد لنسأل : نستخدم العقل أو لا نستخدمه ؟؟؟

نحو قراءة رشيدة للإسلام

معدود كل مسلم توقعه محاولة القراءة الصحيحة للإسلام في حيرة من أمره . عندما يفاجأ بأن الدين يتحدثون عن الاشتراكية والرأسمالية ، وعن القومية والأمية ، وعن اليمين وعن اليسار ، وعن الانحياز للفقراء والانتصار للأغنياء ، وعن حكم الشعب وحكم الفرد .. هؤلاء جميعاً ، يفاجأ المسلم ، بأنهم يجدون في نصوص القرآن والسنة ما يحتمون ويحاجون به . يعثرون على أسانيدهم بالحسن حيناً ، وبالعسف والتأويل أحياناً أخرى ، لكنهم في النهاية يتكئون على الدين ويطوعون نصوصه .

ومن حق المسلم ، وكل إنسان محايد ، أن يسأل : أي إسلام هذا الذي تستطيع أن تغترف منه كيفما شئت ، ويتكيف معك دائماً ولا يستعصى عليك أبداً ؟ قبل أن نرد وتناقش ، لا بد أن نذكر أن الإسلام لا يتفرد بهذه الظاهرة ، فما أكثر الذين يحاولون الاحتماء بالسماء في كل دين وملة ، وما أكثر الخطايا والمظالم التي ارتكبت في حق الناس عبر العصور ، واستخدم فيها اسم الله سبحانه وتعالى ، زوراً وبهتاناً . ألم تنشأ محاكم التفتيش - مثلاً - باسم المحافظة على العقيدة الكاثوليكية ، وألم ترتكب كل فظائعها التي لا يزال ينجل منها تاريخ الإنسان بحجة الدفاع عن تعاليم المسيح ؟!

لكن الإسلام هو موضوعنا ، وهو ما يعني في هذا المقام . قضية القهمل المغلوط للإسلام - تحديدأ - هي ما يشعلنا ، وما نحاول أن نعالجه بالدعوة إلى القراءة الراجعة والرشيدة لنصوص الكتاب والسنة .

كنت في زيارة لنجلاديش ، وقد أتبع لي هناك أن أزور مصيفها « كوكس بازار » ، الذي يقع غير بعيد عن بورما . حيث قادني مرافقي لزيارة بيوت القادمين من ذلك البلد المجاور . وفي أحد البيوت رأيت نساء بورما اللاتي يعتنقن الديانة

البوذية يجلسن أمام أنوال النسيج ، حيث يعملن طوال اليوم ، ثم يبعن انتاجهن ذي الألوان الزاهية للسياس . أشار مرافقي إلى الجالسات وقال : هن يعملن في البيوت ويربحن الكثير ، لكن نساءنا غير مسموح لهن بالعمل طبقاً لتعاليم الإسلام ، ولهذا فإن الفقيرات مهن يلجأن إلى الشحاذة ومد الأيدي للسياس في الطرقات ! قال مرافقي الكلام بشيء من الأسف ، مشيراً إلى أن أهل هذا البلد الفقير يفضلن الشحاذة في ظل تعاليم الإسلام ، عن العمل وارتكاب معصية الله سبحانه !! وربما كان هذا مثلاً صارخاً ، ولكنه يعكس جانباً من الفهم المملوط الذي يصل إلى حد طعن الإسلام في أعر قيمه ، عمل المسلم وكرامته .

لماذا شاع ذلك الفهم المملوط للإسلام ؟

ربما نعتز على إجابة عن السؤال إذا حاولنا أن نتلمس جذور المشكلة ، بتركيز خاص على القرآن والسنة المنبع الأول للإسلام . والمنبع الثاني الذي يكمله . لنبدأ بالقرآن ...

ثمة اتفاق بين الأولين والآخرين ان القراءة الصحيحة للقرآن ينبغي أن يتوفر لها شرطان :

الأول : المعرفة باللغة ، أو ما يطلق عليه الفقهاء « علم لسان العرب » ، والثاني : المعرفة بأسرار الشريعة ومقاصدها ، وهو ما يسميه رجال القانون « روح التشريع » . أي أن الأمر لا يحتاج فقط إلى قراءة للنصوص ، ولكن يتطلب أيضاً فهماً لما وراء النصوص ، وهو ما صار علماً عرف باسم « أصول الفقه » .

ولم تكن هناك مشكلة في العصر الإسلامي الأول ، على عهد النبي عليه السلام . كانت اللغة العربية بخير ، وكان الصحابة والعرب جميعاً على دراية واسعة بها . وبحكم صحبة رسول الله استطاع الصحابة أن يتفهموا تماماً روح الشريعة ومقاصدها وأسباب نزول كل آية وكل سورة في القرآن .

وعندما ذهب عصر الصحابة ، وزحف الصعف السياسي إلى جسد الأمة الإسلامية تدريجياً ، بدءاً بالملكية التي ابتدعها الأمويون ، وانتهاء بالملك الذين استجلبوا من أطراف العالم الإسلامي ليصبحوا خدماً وحشماً وأغوات ، ثم حكاماً إذا واتهم الفرصة . عندئذ كان من الطبيعي أن يزحف التحلل والتدهور إلى الصعيد الفكري والثقافي

وكان انعكاس هذه العهود على الفكر الديني واضحاً ، إذ انصرف الكثيرون عن جوهر الدين ومضمونه إلى شكله وقشوره . أهمل الفقهاء مقاصد الشريعة وشغلوا أنفسهم بمباحث اللغة فيها (ونحن هنا نتحدث عن القاعدة لا الاستثناء) . وهكذا بقي علم أصول الفقه - يقول الفقيه المصري عبد الله دراز - «فاقداً قسماً عظيماً ، هو شطر العلم الباحث عن أحد ركنيه» . صار الفقه محصوراً في قراءة النصوص ، وشرحها ، وتبويبها ، ووضعها في قوالب مختلفة .

في هذا المناخ ، ظهرت المذاهب والفرق التي احتلقت وتقاتلت حول كلمات القرآن وحروفه وظاهره وباطنه . وشغل المسلمون طويلاً بالإجابة عن سؤال : هل القرآن قديم أم حادث ، أبدي أم مخلوق ؟ (عذب الإمام أحمد بن حنبل وجلد بالسياط بسبب هذه القضية) ، وضع علماء كثيرون جهودهم في مناقشة قضايا الجبر والاختيار (هل الإنسان مسير أم مخير ؟) . وطهر علم الكلام ، بفلسفاته وجدله ومتاهاته . وأقنى آخرون أعمارهم في دراسة أسرار البلاغة وأعجاز القرآن . وهو ما لا ننكر قيمته بالطبع ، لكننا نقول فقط انه كان يعكس اهتماماً بركن واحد فقط لعلم أصول الفقه .

وهي ليست مصادفة في الواقع ، بل أكاد أقول إنها كانت تداعياً تلقائياً في مراحل ، وتوجهاً مقصوداً في مراحل أخرى . إذ كيف يكون التخلف السياسي مصحوباً باستناره فكرية ؟ ثم ، عندما يسري الفساد في نظام وتمضي الأمور على عكس ما تستهدفه الشريعة للإنسان والمجتمع ، هل يشغل الفقهاء بعلم الكلام أم بمقاصد الشريعة ؟؟

وربما كان من مفارقات القدر أن يرتبط مولد الدولة الأموية بأشهر قصص الخديعة بالقرآن ، واستخدامه سلاحاً لتحقيق المطامع والأهواء .

ولعلنا نذكر ما جرى في موقعة صفين ، بين علي بن أبي طالب خليفة المسلمين ، ومعاوية بن أبي سفيان والي الشام الطامع في الخلافة . عندما رجعت كفة الامام في القتال ، فتدخل عمرو بن العاص بدعائه المعروف ، وهمس في أذن معاوية داعياً إلى الاحتماء بالقرآن بحجة الاحتكام إليه . ثم قال عبارته الشهيرة : «إنهم إذا قبلوه اختلفوا ، وإن ردوه اختلفوا» . وكانت المفاجأة لعلي بن أبي طالب ، إذ رأى في اليوم التالي رجال معاوية وقد رفعوا خمسمائة مصحف على سيوفهم ، بينما المادون

يرددون وسط رجال علي : هذا كتاب الله بيننا وبينكم ! ثم توالى أحداث القصة المثيرة ، التي انتهت بخلع علي وثيبت معاوية مكانه المهيم أن أحداً لم يسأل نفسه وسط الاضطراب والهرج اللذين دبا في الصفوف ، لماذا يقحم كتاب الله في معركة كهذه ؟

لكن الإمام علي كان أعلم من خبره بالقرآن ، وأدري بإمكانية استخدامه والتلاعب بألفاظه وآياته ، تبعاً للهوى . وهو الذي نصح عبد الله بن عباس عندما أرسله معوثاً إلى الخوارج ليضمهم إلى الصف ويثبثهم عن الشقاق ، فقال له : « لا تخاصمهم بالقرآن ، فإن القرآن حمال ذو وجوه ، ولكن حاججهم بالسنة ، فإنهم لن يحدوا عنها محيصاً » . ويفسر الإمام محمد عبده نصيحة الإمام علي بن أبي طالب بقوله : انه أراد أن ينبه ابن عباس إلى أن القرآن يحمل معانٍ كثيرة « ان أخذت بأحدها ، احتج الخصم بالآخر » .

وكلمات الإمام علي هذه بالغة الأهمية والدلالة ، وتشكل أحد المعانيخ التي يمكن أن تفيدنا في فهم أبعاد القضية التي نناقشها ، ذلك أن القرآن الكريم « حمال أوجه » حقاً ، تستطيع أن تطوع بصوصه لصالح أي موقف تختاره ، في مسافة تتسع من الالتزام بقصد الشريعة إلى محاولات بقص الشريعة 1 من الانتصار بالقرآن إلى الانتحار بالقرآن ، كما قلت في مناقشة سابقة

لقد كان طبيعياً ومنطقياً في كتاب أنزل ليكون حالداً أن يمس حياة الناس في الكلمات لا الجزئيات . فيما هو ثابت ، وليس متغيراً .

وكان طبيعياً ومنطقياً في كتاب يمجّد الإنسان ويعلن أن الكون كله مسخر له بل يعتبره خليفة الله في أرضه ، أن يعطي لهذا الإنسان فرصة واسعة للاختيار وصنع واقعه تبعاً لاحتياجاته ، وما يستجد في حياته الدائمة الحركة والتطور .

لقد رسم القرآن له الطريق ، ووفر له الراد والعتاد ، وهو بعد ذلك حر في اختياره بتقديم إلى الإمام أو تتكس إلى الراء . يغترف من الزاد ويتسلح بالعتاد ، أو يهيم بغير زاد ويمضي بغير سلاح . وفي النهاية فهو وحده الرابع وهو الخاسر . في النهاية « ليس للإنسان إلا ما سعى ، وإن سعيه سوف يرى » .

هذا عن حملة القرآن ، وماذا عن القرآن ذاته ؟ يقول المعتزلة ويؤيدهم أكثر الفقهاء ان أحكام الشرع معطلة بمصالح العباد .

ويقول الإمام أبو اسحاق الشاطبي (الغرياني الأصل) في كتابه الشهير «الموافقات» إن الشرائع تابعة للمصالح أي ان القراءة الصحيحة للإسلام ينبغي أن تتم في ضوء إدراك هذه المصالح والتأكيد على ضرورة استمرارها . وهذه الرؤية النفاذه لجوهر الدين ومقاصده ، هي ذاتها التي دفعت فقيهاً حليلاً مثل ابن قيم الجوزية يقول بغير تردد انه : «إذا ظهرت أمارات العدل وأسفر وجهه بأي طريق كان ، فثم شرع الله ودينه» .

وفي مقدمة «الموافقات» يقول الشيخ عبد الله دراز : الذي حقق الكتاب عن مخطوطة مغربية - ان تكاليف هذه الشريعة المعصومة ليست موضوعة حيناً اتفق ، لمجرد ادخال الناس تحت سلطة الدين ، بل وضعت لتحقيق مقاصد الشارع في قيام مصالحهم في الدين والدنيا .

وهذا مفتاح آخر له أهمية في محاولة القراءة الصحيحة للقرآن الكريم . يضيف الإمام الشاطبي أن هذه المصالح تستهدف : اما شيء من الضروريات الخمس (الدين والنفس والعقل والنسل والمال) - «التي هي أسس العمران المرعية في كل ملة ، والتي لولاها لم تجر مصالح الدنيا على استقامة» . وإما حفظ شيء من الحاجيات كأشكال المعاملات ، «التي لولا ورودها على الضروريات لوقع الناس في الضيق والحر» . وإما حفظ شيء مما أطلق عليه «التحسينيات» التي ترجع إلى مكارم الأخلاق ومحاسن العادات» .

وقد كان هذا المنهج وراء استقرار مجموعة من القواعد العقابية الأساسية في التفكير الإسلامي مثل : لا ضرر ولا ضرار - لا ترر وفزرة وزر أخرى - إنما الأعمال بالنيات - من اضطر غير باع ولا عاد فلا اثم عليه - الضرورات تبيح المحظورات - يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر - تعير الأحكام بتغير الأمكنة والأرمنة .. وهكذا ..

إن قراءة نصوص القرآن بهذا المنظار كفيلة بأن تصد العديد من التأويلات التي تلصق بكتاب الله ظلماً وعدواناً ، وتبدد الكثير من الإساءات التي نسبت إلى القرآن ، وترفع الحرج عن أولئك الذين تسببت القراءة المغلطة للإسلام في تضيق سبل الحياة عليهم ، وإعراقهم في الاحساس الدائم بالذنب .

لنتنقل الآن إلى السنة ، المنيع الثاني للتفكير الإسلامي ..

لقد ظلمت هذه السنة كثيراً ، وحملت فوق ما تحتمل ، لنفس السبب ، القراءة بأعين معمضة ! ولن نتحدث هنا عما هو مرسوم ومسوب إلى الرسول عليه السلام بغير وجه حق ، فذلك أمره معروف . ولكن ما أعنيه هو الصحيح المنسوب إلى النبي ، الذي اعتبره البعض تشريعاً ملزماً للمسلمين في كل زمان ومكان ، الأمر الذي أوقع المسلمين في حرج آخر . وهو ما يعترض عليه فقهاء كثيرون ، ضاعت أصواتهم ولم تسمع وسط المهرج الذي يسود التفكير المنسوب للإسلام ، والمزاد المقام باسم الشريعة .

وقد كان الإمام الشيخ محمود شلتوت ، واحداً من الذين حاولوا بالمنطق الهادئ أن ينهوا إلى « ضرورة القراءة الصحيحة للسنة » وسجل رأيه في كتابه المعروف « الإسلام عقيدة وشريعة » ، قائلاً : إن السنة تشريع وليس تشريع . من السنة التي لا تعتبر تشريعاً ولا تلزم المسلمين : ما يعتبر سلوكاً شخصياً للرسول عليه السلام ، أو آراء مبنية على اجتهادات وتجارب خاصة . ولعلنا نذكر هنا قصته مع بعض أهل المدينة ، الذين نصحهم في مسألة زراعة النحل ، وعندما أبلغ بأن نصيحته لم تحقق هدفها المرجو ، قال : أتم أعلم بشؤون دنياكم .

ثم بضيف الشيخ شلتوت : أن السنة التي تعد تشريعاً لها درجات :
• ما صدر عن النبي باعتباره مبلغاً ورسولاً ، كأدبين محملاً في القرآن أو يخصص عاماً ، أو يبين شأناً في العبادات ، أو الحلال أو الحرام ، أو العقائد والأخلاق .
وهذا يعتبر تشريعاً ثابتاً ، ملزماً لكافة المسلمين ، متى علموا به .

• ما صدر عن الرسول بوصفه إماماً لجماعه المسلمين ، مثل بعث الجيوش ، وانعاق بيت المال ، وتولية القضاة وعقد المعاهدات ، وذلك لا يعد تشريعاً عاماً ، فلا يجوز الإقدام عليه إلا بإذن الحاكم . وليس لأحد أن يفعل منه شيئاً من تلقاء نفسه بحجة أن النبي فعله أو طله .

• ما صدر عن الرسول لا باعتباره مبلغاً ، ولا باعتباره إماماً للمسلمين ، ولكنه صدر عنه باعتباره قاضياً يفصل في الدعوى بين المسلمين ، وذلك لا يعد تشريعاً فليس لأحد أن يستند إلى حكم قصي به الرسول لينال حقاً له دون الرجوع إلى سلطة أو قضاء .

وهذا التصنيف للأحاديث النبوية لم يلق الاهتمام الكافي من الفقهاء ، الذين كان أكثر تركيزهم - كما في القرآن - على ضبط الأحاديث وتحققها . وتلك مهمة جليلة أداها علم الحديث ورجاله ، غير أن تقييم الأحاديث لا بحسب مدى قوتها ، ولكن بمناسبات صدورها وأسبابها ، لم تنوهر له الدراسة الكافية ، وهذا الجانب من الدراسة يمكن بغير شك من أداء القراءة الصحيحة للسنة ، لأن ذلك سوف يسمح بتحديد الالتزام بكل حديث ، وسيرفع حرجاً عن المسلمين يعانون منه نتيجة اللبس القائم في هذا المجال . واختلافات الفقهاء في شأن الأحاديث - من هذه الزاوية - لا يستهان بها . مثلاً ، عندما شكت زوجة أبي سفيان إلى رسول الله يخل زوجها وشحه ، قال لها «عذري لك ولولدك ما يكفيك» . واختلف العلماء في ذلك ولم يتفقوا إلى الآن . هل قال الرسول كلامه بطريق الفتوى والتبليغ ، فيجوز لكل من ظفر بحقه أن يأخذه بنير علم خصمه . أو كان بطريق القضاء ، فلا يجوز لأحد أن يأخذ حقه في حالة كهذه إلا بقضاء القاضي .. رغم أن ظاهر الكلام وملاسات الموضوع ، وربما مقتضيات الصالح العام ، تلك كلها اعتبارات ترجح كفة الاحتمال الثاني .

الفصل الثاني

المُسْلِمُونَ وَالْأَخْبَرُونَ

الفكر : محلي ومستورد !

التغريب أو الهلاك

في زمن الرق الثاني

في الهوية : نكون أو لا نكون

الإسلام والعروبة .. أو الطوفان

الفكر .. محلي ومستورد !

نحن بحاجة أيضاً - إلى قراءة رشيدة لفكر الآخرين ، الذي يطلو عليه البعض اسم «الفكر المستورد» ، في محاولة لتجريحه بالجملة ، واصطناع تصادم بينه وبين الفكر المتوارث . الأمر الذي يصور الموقف باعتباره مؤدياً إلى تناقض ضروري بين «المحلي» و«المستورد» . أي بين الإسلام وأية أفكار أخرى لدى غير المسلمين .

ورغم أننا نتشكك كثيراً في مقاصد تلك الصيحات التي لا تكف عن التحذير من الفكر للدخيل أو المستورد ، إذ إنها لا تصلح عادة إلا في ظل محاولات سد الثغرات والأبواب وتطويق عقول البشر ، بحجة حمايتهم من الجرائم الواقعة من الخارج ، فضلاً عن أن أكثر القائلين بمحاربة الفكر المستورد يستهدفون في حقيقة الأمر مصادرة أي فكر من أي نوع ، ومصادرة العقل ذاته في نهاية الأمر .. أقول إنه رغم ذلك فإننا إذا افترضنا حسن النية وبراءة القصد ، فلا بد أن نقرر من البداية أن ثمة مغالطة كبرى في صياغة مقولة الفكر المستورد أو المحلي .

ذلك أن مبدأ التقسيم الجغرافي للفكر الإنساني هو قلب مخل للمتطق ، فضلاً عن أنه قد يؤدي إلى الإضرار بالإسلام ذاته ، الذي هو في الأساس دين موجه للبشر كافة ، يتجاوز قيود وحدود الزمان والمكان ، والتسليم بذلك المبدأ يقود منطقياً إلى فوعه الإسلام ضمن حدود بلداتها ، ويشجع الآخرين على رفضه ، بحجة أنه - من وجهة نظرهم - فكر مستورد !

وتلك مقولة تردد في زماننا عند البعض ما ، خصوصاً أولئك الذين أعماهم التعصب ، ودفعتهم كراهية الإسلام والمسلمين إلى افتعال المعارك واختلاق ذرائع تقطيع الأوصال وتشويه الجسد العربي والإسلامي .

ليس هناك ما يمكن أن نسميه فكراً محلياً وآخر مستورداً ، إنما هناك فكر نافع يجب أن نسعى إليه ونلج في طلبه ، وفكر ضار يجب أن نقاومه ونتصدى له بكل وسيلة . وفيما يسمونه فكراً محلياً أو تراثياً ، ما هو نافع وما هو ضار . وما يطلقون عليه فكراً مستورداً لا يخلو - أيضاً - مما هو نافع ومما هو ضار .

وهذا هو المنطق الإسلامي الذي عبر عنه الحديث الشريف في قول النبي عليه السلام : الحكمة ضالة المؤمن ، إني وجدتها فهو أحق الناس بها . وهو قول يرد في بلاغة وبساطة على مزاعم الزاعمين من دعاة اغلاق الأبواب والنوافذ ، وفرض الوصاية على ضمائر المسلمين .

إن هذه الرؤية المشوبة بالخوف والذعر من الآخرين ، لم يعرفها المسلمون في سنوات الدعوة الأولى ، رغم كل التحديات التي كان يمثلها الآخرون بالنسبة إليهم ، ورغم المواجهة المتصاعدة بين الحضارة الإسلامية الوليدة ، وحضارات المرس في الشرق ، والروم واليونان في الغرب . لقد كانت بعض فتون الحرب هي أول ما اقبحه المسلمون الأوائل عن الحضارات الأخرى . إذ إن الرسول عليه السلام طلب من أتباعه أن يحضروا «الخندق» ، وهو نمط فارسي ، أثناء معركته مع المشركين في غزوة الأحزاب . وكان الصحابي سليمان الفارسي هو الذي اقترح الفكرة .

وبعد أن تحطى المسلمون حدود الجزيرة العربية ، وانتصروا على الفرس والروم في عهد عمر بن الخطاب ، كان المجتمع الإسلامي لا يزال على ثقته بنفسه ، ويعامل الحضارتين إما من موضع المعلوم أو موضع الندية . وأبقى الخليفة عمر على كل النظم والدواوين التي أنشأها الفرس والروم في العراق والشام ومصر ، ونقل بعضاً منها إلى الجزيرة العربية .

لكن التفاعل الفكري الحقيقي حدث في العصر العباسي (أواخر القرن الثاني الهجري أو الثامن الميلادي) ، عندما أمر الرشيد أن يلحق بكل مسجد مدرسة لتعليم العلوم بأنواعها . ثم جاء المأمون فأنشأ «بيت الحكمة» - ضالة المؤمن - في بغداد ، وفيه بدأت أول وأكبر حركة لاستيراد الفكر ، بترجمة كتب الفرس والروم واليونان إلى العربية . وكان من شروط صلح المأمون مع «ميشيل الثالث» أن يعطيه إحدى مكتبات الآستانة ، وفيها عثر على كتاب بطليموس في الرياضة السماوية الذي ترجم على الفور إلى العربية باسم «المجسطي» .

في بيت الحكمة هذا حظيت علوم اليونان بأكبر قسط من الاهتمام ، ومنه خرجت ترجمات مؤلفات كاليينوس ، وثيوقراطس ، وامكيدس ، وأرسطو ، وغيرهم . (لاحظ أن علماء السنة هم الذين أطلقوا على أرسطو المعلم الأول ، واعتبر أبو نصر الفارابي المعلم الثاني) . وقتئذ تسليح العقل العربي بعلوم الفلسفة والمنطق وهي أبرز الأفكار المستوردة من اليونان . وكان المتكلمون والمعتزلة يوجه خاص هم أول من استخدم هذا السلاح في الدفاع عن الإسلام وقيمه وعقائده وشرائعه ، في مواجهة التيارات التي حاولت خلال العصر العباسي أن تشد عقول المسلمين إلى ما قبل الإسلام . إلى معتقدات زرادشت وماني ومزول وغيرهم . لكن هذا الوضع لم يدم طويلاً . فظهر - أيضاً - من يعارض الأفكار المستوردة^{١٠} . قالوا عنها إنها «حكمة مشوبة بالكفر»^{١١} وأخرجها المتطرفون من أهل السنة من نطاق العلوم . قائلين إن «العلم» كلمة لا تنصرف إلا إلى معنى واحد ، هو العلم الموروث عن النبي عليه السلام . وما عدا ذلك إما خارج عن مجال العلم إطلاقاً ، وإما معرفة لا تنفع ولا تستحق التحصيل . واعتبروا «المنطق» نوعاً من الضلال والزندقة ، وشاع تعبير «من يمتنطق تزندق»^{١٢} وفرقوا بين علوم العرب ، وعلوم الأوائل أو القدماء (التي كانت تشمل علوم الرياضيات والفلك والفلسفة والطب والإلهيات) .

وسئل أبو صلاح الشهرزوري عن رأي الدين في الاشتغال بالمنطق والفلسفة ، فقال في فتوى شهيرة : «إن الفلسفة أس السفه والانحلال ، ومادة الحيرة والضلال ومثار الزيف والزندقة ... وأما المنطق فهو مدخل الفلسفة ، ومدخل الشر شر ، وليس الاشتغال بتعليمه مما أباحه الشارع» - وهاجم الإمام الغزالي حجج الفلاسفة في كتابه «تهافت الفلاسفة» ، ورد عليه ابن رشد معتدلاً حججه في كتاب «تهافت التهافت» .

لكن هذا الجدل الفكري لم يؤثر على المسيرة ، وظل العقل العربي على حصانته ، وظل المفكر العربي ثابت الأقدام ، لم يهتز في أعماقه شيء . ويصف الأستاذ عباس العقاد في كتابه «التفكير فريضة إسلامية» موقف الفلاسفة المسلمين في تلك المرحلة

«أنظر كتاب الدكتور زكي نجيب محمود «تجديد الفكر العربي» دار الشروق ، فصل بعنوان : صراع ثقافي قديم .

يقوله إنهم : «خاضوا عمار الأفكار الأجنبية بين يونانية وهندية وفارسية ، وعرضوا لكل مشكلة من مشاكل العقل والإيمان . وتكلموا عن وجود الله ووجود العالم ووجود النفس . وخرجوا من سبحاتهم الطويلة في هذه المعالم والمجاهل فلاسفة مسلمين أيضاً ، دون أن يعتنوا أذهانهم في التخريج والتأويل » .

وقتش - يضيف العلامة الهندي أبو الحسن الندوي في كتابه «الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة الغربية » : لم يكن المجتمع الإسلامي يعاني من مركب النقص ، فأخذ ما أخذ ، والذي رآه غير جدير به صاغه في قائله أولاً ، ثم وضعه في مكانه .

حقق تفاعل الحضارات أهدافه . وكان المسلمون يتقدمون بثقة ، مدركين أنهم أولى من غيرهم بالحكمة وأنهم مدعوون للسعي وراء العلم والمعرفة أينما كانت «ولو في الصين» ، وكان شعارهم هو قولهم المأثور «خذ ما صمما ودع ما كدر» . ولو أنهم استجابوا لدعوات رفض الأفكار المستوردة والتيارات السخيلة ، لما أضافوا شيئاً إلى حضارة الإنسان . لكنهم نهلوا من بحار المعرفة بعير ترددوا واستوعبوا ما هو إيجابي ومفيد من أفكار الآخرين ، ثم كان جهدهم العظيم والخلق فيما بعد ، الذي تلقفته أوروبا في بداية عصر النهضة . وشهد فيلسوفهم جوستاف لوبون أن «أوروبا لم تعرف المدنية إلا بعد أن مرت على لسان أتباع محمد» .

حدث ذلك قبل أن يلقي المسلمون أسلحتهم واحداً تلو الآخر . وقبل أن يتحولوا من غاليين إلى مغلوبين ومن أنداد إلى تابعين .

حتى كان المشهد المحزن والتعس ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر (الثاني عشر الهجري) والإمبراطورية العثمانية أصبحت جسداً يعثر فيه السوس ، وتسري فيه عوامل التحلل والاندثار .

وهي مفارقة تثير الانتباه ، أن تكون بعض فنون الحرب (الخندق) هي أول ما نقله المسلمون عن غيرهم وهم في ذروة إيمانهم بالدين على عهد رسول الله ، وأن تكون هذه الفنون ذاتها هي ما حاول المسلمون نقله عن الغرب وهم في قمة الضعف والوهس ، بعد ذلك بالتي عشر قرناً .

ولكن شأن ما بين المواجهتين . فبينما كانت الصبغة في العصر الإسلامي الأول هي نقل الخبرة العسكرية في البداية ، ثم التفاعل الفكري والحضاري بعد ذلك ،

بدأت المواجهة في القرن التاسع عشر بنقل فنون الحرب وانتهت بالتخطيط الفكري الذي ما زلنا نعاي من آثاره .

في البدء حاول السلطان العثماني سليم الثالث أن يعيد تنظيم جيشه ويدخل فيه الأسلحة الحديثة ، فتصدى له دعاة رفض « الأفكار المستوردة » ، وأصدر المقي العثماني عطاء الله أفندي فتوى بأن « كل سلطان يدخل نظمات الإفرنج وعوائدهم » ويجبر الرعية على اتباعها ، لا يكون صالِحاً للملك » ، على اعتبار أن ثياب الجندي الحديثة تعد في حكم التشبه بالتصاري ، كما أن استعمال البنادق ذات الحراب من قبيل استعمال أسلحة الكفار ، وهذا إثم عظيم . وقد عزل السلطان سليم بالفعل بسبب محاولته هذه عام ١٨٠٧ م .

توقفت جهود السلطان سليم بعد أن استقدم خبراء من أنحاء أوروبا لبناء جيشه وإنشاء بعض الصناعات الحربية ، وبعد أن كون أول فرقة نظامية في الجيش التركي عام ١٧٩٦ م . ولم تستأنف هذه الجهود إلا بعد أن نجح خلفه السلطان محمود الثاني في القضاء على الانكشارية عام ١٨٢٦ .

كان التوجه إلى الغرب هو سمة بارزة في العالم الإسلامي ، باعتباره المخرج الضروري للنهوض من الكسوة* وبينما كان السلطان محمود يواصل جهوده لبناء جيش حديث في تركيا ، نصب محمد علي باشا حاكماً على مصر (١٨٠٥ م) وبدأ محاولة مماثلة ، وأنشأت توس جيشاً نظامياً ، وافتتح أحمد باشا باي الأول مدرسة للعلوم الحربية لتخريج ضباطاً وطنيين لهذا الجيش ، كان يديرها أحد الإيطاليين . وأدخلت أسرة القاجار التي حكمت إيران في القرن التاسع عشر التنظيم العسكرية الأوروبية على جيشها ، وفتحت لذلك كلية للعلوم والفنون سنة ١٨٥٢ ، كان أساتذتها من الأوروبيين .

واستلزمت الإصلاحات العسكرية الجديدة إصلاحاً في نظم التعليم وبرامجه ، وتطلب الأمر ترجمة كثير من الكتب الأوروبية في مختلف العلوم والفنون ، واستقدام المدرسين الأجانب وإيفاد البعثات إلى أوروبا . وكانت هذه التجربة هي القنطرة التي عبر فوقها الفكر الغربي إلى العالم العربي والإسلامي .

* أنظر كتاب الدكتور محمد محمد حسين - الإسلام والحضارة الغربية .

وكان العالم الإسلامي في حالة إفلاس حضاري مفجع . أوقفته مبهوراً أمام مختلف مظاهر الحضارة الغربية . وبدأ كما لو كان المسلمون - كما يقول الأستاذ العقاد - يعيشون في سجن معلق ، يخشون أن يمدوا أصبعاً إلى أي شيء فيه ، فينطلق منه شيطان مترس أو مارد محبوس .

في ذلك الوقت ، كان المسلمون يسألون رجال الدين ، وزحف الحضارة الحديثة يدير رؤوسهم : هل يجوز قذح الكبريت ؟ وهل يجوز استخدام غاز الاستنساخ في إنارة المساجد ؟ وهل يجوز وضع التلفون في المعاهد الدينية ؟ وهل يجوز تعلم الجغرافيا وعلوم الطبيعة في المدارس ؟ وهل يقبل سرعاً استخدام المطبعة ؟ وهل يجوز لبس القبعة ؟ .. وهكذا !

وإزاء حالة الإفلاس هذه تفاوتت مواقف المفكرين والمفهاء والمسلمين . بين رافضين لكل ما هو عربي ، كما حدث في محاولة تنظيم الجيش التركي . أو داعين إلى الاستسلام للغرب والارتقاء في أحضانه ، ومن هؤلاء « السير » أحمد خان مؤسس جامعة عليكرة ، وأحد أبرز زعماء مسلمي الهند في القرن الماضي . وكان مما قاله « لا بد أن يتجه المسلمون إلى قبول هذه الحضارة (الغربية) ، حتى لا لا تعود الأمم المتحضرة إلى ازدرائهم » !

وكان الموقف الثالث يدعو للاستفادة من الغرب دون الاستسلام له . ومن أعلام هذا الانجاء محمد اقبال في الهند وجمال الأفغاني ومحمد عبده في مصر ، وخير الدين التونسي في تونس . وقد عبر محمد اقبال عن موقفه في ديوانه « ارمغان حجاز » ، بعد عودته من رحلة الدراسة العليا في إنجلترا وألمانيا ، فقال :

ها أنذا كسرت طلسم العصر وأبطلت مكروه ،
التقطت الحبة وأفلتت من شبكة العبياد ،
ويشهد الله أنني كنت في ذلك مقلداً للنبي إبراهيم ،
فقد خضت النار بثقة واطمئنان وخرجت منها محفوظاً بهويتي .

أيها السادة : إن الحضارة الإنسانية ليست حكراً على أحد . إنها جماع جهد كل الشعوب منذ هبط آدم وحواء على الأرض . والحضارة الغربية التي نخشى الاقتراب منها ، كنا نحن أول من ساهم في إذكاء نارها ونورها .

لماذا الخوف والتردد إذن ، والتسرع في شعارات لن تقودنا إلا إلى مزيد من العزلة والتخلف ، بل والانتحار البطيء ؟
ثمه مخاطر ومحاذير هذا صحيح ، ولكن لماذا لا نقتحم الميدان ونحن واعون لهذه المخاطر والمحاذير . لماذا لا نسعى إلى التقاط الحبة دون أن سقط في شبكة الصياد ، كما يقول اقبال .
إن المهم هو ماذا تأخذ وماذا تترك .
المهم أننا إذا غيرنا ثيابنا ، لا نغير من جلودنا وعقولنا .
المهم أن تأخذ أئمن ما عندهم ، ولا نفقد أعز ما نملك !

التغريب أو الهلاك !

عندما ندعو إلى فتح الأبواب والنوافذ ، لنملأ صدورنا بالهواء الصحي والمنعش ،
فإننا نقاجأ بأن الأبواب والنوافذ لا تمرر الهواء النقي وحده ، ولكنها تحمل إلينا
الجراثيم أيضاً ، وأن ما نظنه صحة وحيوية لنا ، قد يكون فيه مقتلتنا !
وإذاً موقف كهذا ، فإن رد فعل البعض قد يتحول إلى دعوة ملحة إلى
إغلاق الأبواب والنوافذ . وأمثالنا العامة في وصف هذا الحل ، إذ تقول إن « الباب
الذي يأتيك منه الريح ، أعلقه لتستريح » . وثمة هريق آخر - نغف في صممه -
لا يرى العيب في الأبواب والنوافذ ، ولا في الهواء والتيار ، ولكنه فينا نحن . إذا
كنا محصنين بما فيه الكفاية فلن يضرنا الهواء بجراثيمه ، وإذا كنا غير محصنين
فهذه مشكلتنا ، وعلينا أن نسلح بالثقة والشجاعة لنحلها ، وألا نحمل غيرنا
مسؤوليتها .

إن الحسد العليل وحده هو الذي تصرعه أول جرثومة تتسلل إليه . إذ هو
ابتداء في حالة « قابلية للمرض » ، مماثلة لحالة « القابلية للاستعمار » التي يشدد
المفكر الجزائري مالك بن نبي على ضرورة التصدي لها ، باعتبارها واحدة من
الأمراض المزمنة في مجتمع المسلمين .

وإذا امتلأ القلب بالإيمان ، والعقل بالمعرفة ، فانه يصبح في مقدور المسلم أن
يواجه الريح القادمة دون أن تتزلزل قدماه ! بحيث يستطيع دائماً أن يلتقط الحبة
دون أن يسقط في شبكة الصياد . تعبير الشاعر محمد اقبال .

لكن المسألة في رأي البعض ليست بهذه السهولة ، فالانتقاء منهج قد يقبله
المنطق ، لكن سنن التاريخ لا تسلم به عندما يتعلق الأمر بالحضارات ، وبالحضارة
الغربية بوجه خاص . إذ نحن في عصر لم يعد يحتمل مطلق « القبض » بغير دفع
« الثمن » . بمعنى أنه إذا أخذت شيئاً فلا بد أن تدفع ثمنه ، على الفور وبما ،

بالتقسيط وعلى آجال طويلة ربما لكنك لا بد أن تدفع ، رصبت أم كرهت .
 ووجهة النظر هذه يتبناها المؤرخ الشهير أرنولد توينبي ، وقد سجلها في كتاب
 صغير له صدر في الخمسينات موضوعه «العالم والغرب» ، يقول فيه : «إن كل
 حضارة مثل كل طريقة حياة . هي كل لا يتجزأ ، أقسامها متداخلة بعضها ببعض -
 و . إن سر تفوق الغرب على سائر الشعوب في الفن العسكري - مثلاً - منذ القرن
 السابع عشر ، لا يكمن فقط في استخدام أسلحة عربية ، وفي طريقة تدريب
 الجيوش .. بل هو كامن في فكر المجتمع العربي وروحه . وفن الحرب في الغرب
 ما هو في الواقع إلا أحد وجوه طريقة العيش الغربية . وأي مجتمع غريب يرغب
 في تعلم هذا الفن دون أن يحاول تبني طريقة العيش نفسها يكتب له الفشل حتماً» .
 ثم يعود توينبي ليؤكد ويحذر . ان أي عنصر حضاري منعزل منفصل يمكنه
 كالأعراض المعديّة السارية أو كالكهرب من فصل عن الذرة - أن يصبح فتاكاً
 عندما يكون منفصلاً عن النظام الذي كان جزءاً منه ، خاصة إذا ترك المجال أمامه
 حراً في وسط جديد . أما في إطاره الأصلح فإن هذا العنصر الحضاري أو تلك
 الجرثومة أو ذاك الكهرباء ، لا يستطيع أن يحدث أضراراً لأنه يكون جزءاً من كل .
 وتوينبي بذلك ينسف فكرة الصاعل بين الحضارات ، ويؤكد فكرة سيادة
 الحضارة الغربية ، قائلاً إن الغرب أصبح مدافعاً لأول مرة في التاريخ ، عندما
 حاصر الأتراك فيينا عام ١٦٨٢ - ١٦٨٣ ، لكنه تحول بعد ذلك إلى قوة كاسحة
 ومهاجمة . وان الذي لا يرغب في الخضوع للسيطرة الغربية ، عليه - إذا أراد أن
 يبقى ويستمر - أن يستخدم أسلحة الغرب ، أي يستبدل هذا الموقف بالخضوع
 للحضارة الغربية . وهذا ما فعلته روسيا القيصرية في عهد بطرس الأكبر ، إذ حمت
 نفسها بالتقنية (التكنيك) الغربية وهو ذاته - في رأيه - ما فعلته روسيا الشيوعية ،
 إذ تسلمت إلى جانب التقنية الغربية ، باختراع غربي آخر هو «الماركسية» التي
 صنعت في ألمانيا وانحلتراً على أيدي كارل ماركس وفريدريك أنجلز .
 ويستشهد توينبي أيضاً بتركيا ، قائلاً إنه منذ تحللت الإمبراطورية العثمانية ،
 وهزمت جيوشها في الحرب الروسية التركية (١٧٦٨ - ١٧٧٤) ، بدأت تتطلع إلى
 الحضارة الغربية ، لتقتبس نظمها العسكرية ومضت بطيئاً على هذا الطريق ،
 حتى كان على تركيا أن تختار عام ١٩٢٠ بين أمرين : الهلاك أو التغريب . وقد

فصل الشعب التركي أن يعيش مهما كان الثمن ، على حد تعبيره .
وإن خلدون له وجهة نظر أكثر تعميماً إذ يقول في «المقدمة» التي كتبها قبل
توحيده بحوالي ٦٠٠ عام : إن المغلوب مولع أبداً بالافتداء بالغالب في شعاره وزيه
وتحلقته ، وسائر أحواله وعوائده .

خلاصة هذا الكلام ومؤداه أن «التعريب» هو قدرنا ، وإنا إما أن نتعزل
عن العصر ونهجره إلى الصحراء ورفض منجزاته ، كما فعل في بداية هذا القرن
الوهابيون والسنوسيون والأدارسة والمهديّة . وهم الذين شنوا حرباً على الأتراك
ودعوا إلى تكفيرهم لأنهم خانوا الإسلام باقتباسهم عن الغرب على حد تعبير
توحيدي ، إما أن نفعل كما فعل هؤلاء ، أو نفتح أبوابنا لربح العرب لتجتاحتنا
وتقتلعتنا ، ونقتذف بنا إلى الهوان أو الهاوية !

وإزاء هذا لا نجد دعوة محمد أسد الكاتب المعروف في كتابه «الطريق إلى
مكة» إلى تبني الوسائل الغربية الحديثة في العلوم والفنون الصناعية ، ورفض أشكال
الحياة الغربية وقيمها الأخرى . ولا يكون هناك محل لقول «مولانا» أبي الحسن
الندوي أمين ندوة العلماء في الهند إننا بحاجة إلى «العقري العصامي الذي يعامل
الحضارة الغربية - بعلومها ونظرياتها واكتشافاتها وطاقاتها - كمواد خام - يصوغ
مها حضارة قوية عصرية مؤسسة على الإيمان والأخلاق والتصوى والرحمة والعدل
في جانب ، وعلى القوة والانتاج والرفاهة وحب الابتكار في جانب آخر»
وفي الوقت ذاته ، فإن مقولة أقوال عن التقاط العجة دون الوقوع في شبكة
الصيد (يعني السقوط في برائن الحضارة الغربية) ، هذه المقولة تصبح مجرد أمل
داعب خيال شاعر حسن النية ، لا يشتمل برؤية واقعية سليمة .

هل هذا هو خيارنا الوحيد حقاً : إم التعريب أو الهلاك ؟ .. هل الصورة
بهذا القدر من التشاؤم ؟

تعالوا نقلب الأمر ، ونناقشه ، ثلثنا نجد مخرجاً .
تقول لنا صفحات التاريخ الإسلامي إن مجتمعاتنا - التي نحاول انقاذها الآن -
مرت بتجارب ثلاث في احتكاكها بحضارات الآخرين .

كانت التجربة الأولى في القرنين الأول والثاني الهجريين . والمجتمع الإسلامي
يحبر في عالم الحضارة ، بينما تحيط به حضارتان عظيمتان : البيزنطية في الغرب

والفارسية في الشرق . وكانت الحضارتان عنتين في العلوم والصناعات والثقافة والأدب ، بينا المجتمع الإسلامي مسلح فقط بالعقيدة الراسخة والتصميم على بناء الدولة وتبليغ الرسالة . وقتئذ لم يتردد المسلمون في الأخذ من غيرهم بثقة بالغة ، دون أن يهتز شيء في هذا المجتمع الثابت الاقدام .

والتجربة الثانية كانت في القرن السابع الهجري ، عندما استولت جحافل التتار على قلب العالم الإسلامي ، وسياسياً وعسكرياً ، خضع المسلمون لهم . لكن الفاتح الجديد كان خليطاً من القبائل الدائمة المتخلفة القادمة من أواسط آسيا ، والراغبة في السلب والنهب والتوسع . لم تكن لهذا الفاتح الجديد حضارة ، كما لم تكن له عقيدة أو قضية . ولم يكن هناك - بالتالي - محل لانصهار المجتمع الإسلامي المفتوح في حضارة الفاتحين وقيمهم . لكن العكس هو ما حدث ، إذ بدأت الأمة الفاتحة تتأثر بحضارة وقيم المجتمع الإسلامي المهزوم سياسياً وعسكرياً . وبمضي الوقت اعتنق التتار الإسلام ، وذاقوا في حصاره المسلمين وعقيدتهم ، بل وتحولوا إلى حماة للإسلام وفاتحين باسمه ، ومؤسسين لدولته القديمة في الهند ، خلال قرن واحد من الزمان .

وكانت التجربة الثالثة في نهاية العصر العثماني ، وهي الفترة التي كان المسلمون فيها مهزومين حضارياً ، حتى قبل أن يخوضوا أي معركة . وهي المرحلة التي يتحدث عنها توينبي ، والتي كان خيار الأتراك فيها بين التغريب أو الهلاك . ثمة ثغرات حقيقية فيما يقوله توينبي . فلأنه كان يتكلم من داخل الحضارة الغربية ، لم ير مستقبلاً لغير هذه الحضارة ، رغم موقفه النقدي منها أحياناً . وتقديره يمكن أن نسلم به في حالة واحدة ، إذا كانت تلك الحضارة الغربية تزحف في أرض خام جرداء ، لا نبت فيها ولا زرع ، كما حدث في بعض البلاد الإفريقية . أو إذا كانت جيوشها - تقنية كانت أم فكرية - تتقدم فوق أنقاض حضارة أخرى كما حدث في تركيا ، أو تتقدم فوق أرضية رفعت رايات التسليم وفتحت أذرع الترحيب بها ، كما حدث في اليابان وكوريا الجنوبية .

ثم إن توينبي فسر قدرة الاتحاد السوفيتي على التصدي للعالم الغربي بأنه يرجع إلى استخدامهم « لاحتراع » غربي هو الماركسية . أي أنه لا يرى في الماركسية سوى أنها تحمل الحسبة الغربية ، معولاً على المنشأ وحده . ولا يلتق بالآ إلى كونها فكرة

وعصيدة لها تفسيرها للتاريخ -- أياً كان رأينا فيها - ولها فلسفتها التي تتناقض تماماً مع أسس الفكر العربي .

إن توينبي كان شديد الانحياز للحضارة العربية ، الأمر الذي أسقط من حسابه فاعلية « الاختراع » وثمارة وكيفية استخدامه ، بينما كان كل تركيزه على جنسية هذا الاختراع وموطنه الأصلي .

ومن ناحية أخرى فأنني لا أعرف كيف كان تفسير المؤرخ الكبير لصمود الصين ، التي اعتنقت الماركسية ووضعتها في القالب الصيني ، بل وطعمتها بقيم ونعالم كونفوشيوس ، لتستثمرها كسلاح للتقدم والاستمرار ، دون أن تتعرض للحيار بين التفرغ أو الهلاك

ثم لتتوقف قليلاً أمام النموذج الذي دلت به توينبي على صدق رؤيته ، وهو تركيا ، ولنسأل بعد ذلك ، هل كان التفرغ هو « المنفذ » لتركيا فعلاً ؟ هل ما فعله كمال أتاتورك هو الذي أعاد لتركيا قوامها ، وأطلق شرارة الإبداع والنهضة فيها ؟

إذا كنا نتحدث عن المجتمع ككل وحركته ككل ، لا عن انتصار عسكري في زمن محدود فإننا نقول بعد مضي نصف قرن على تفرغ تركيا ، إن هذا لم يحدث . وإن أتاتورك بخطوته هذه تسبب في ضياع هوية ثلاثة أجيال على الأقل من الأتراك ، وأحدث بذلك أخطر شرخ في المجتمع التركي طوال العصور الحديثة . إن « الانحياز » الكبير الذي يشير اعجاب الغرب ومفكره بكمال أتاتورك ، أنه فصل تركيا عن العالم الإسلامي ، وحاول أن يبحث كل ما هو مسلم في بلاده . أيضاً فإن الدرس الكبير الذي تعلمنا إياه تجربة تركيا أن قيم الحضارة الغربية هي للمجتمع الغربي وحده ، وإن انتقاها الكامل إلى المجتمعات الأخرى - كما يتصور توينبي - لا يتحقق إلا إذا اقتلعت هذه المجتمعات من جذورها - إذا كانت لها جذور .

أما إذا ظلت لدى هذه المجتمعات بقية من جذور ، وانعدمت لدى شعوبها تلك الحصانة المتمثلة في الاتقاء العقيدي والفكري ، فإن المسخ والتشوه هو مصير هذه المجتمعات . وهو مصير لا يختلف كثيراً عن الهلاك .

إن العبرة التي يمكن أن نستخلصها من قراءتنا لمراحل احتكاك المسلمين بالحضارات الأخرى ، هي أن العامل الحاسم في نجاح المجتمع الإسلامي من التغريب ومن الهلاك ، تكمن في مدى ثبات هذا المجتمع على عقيدته ومدى حرصه على دينه . وهي نتيجة تطرح أمامنا بالحاح قضية إعداد البشر ، والأهمية البالغة التي يمثلها هذا العنصر ، باعتباره الدرع الواقي والضمان ، والحصانة الحقيقية المانعة من الاستسلام للتغريب ، أو المخاطرة بالهلاك والضياع .

وبنفس المنطق نستطيع أن نرد كلام ابن خلدون ، فالعبرة ليست بالغلبة السياسية أو العسكرية ، ولكن بالهزيمة الحصارية . وفي مثل التناحر اضطر الغالب أن يقلد المغلوب — على عكس ما قدره ابن خلدون — لأن هذا المغلوب لم يكن قد هزم حضارياً بعد .

ثمة خيار ثالث إذن ، مشروط بأمر واحد : أن يتسلح المسلمون بالعقيدة الصحيحة . وأن يظلوا قابضين على دينهم ، بغير إفراط ولا تفريط .

إذا تحقق هذا الشرط فإننا نستطيع أن نتقدم بثقة ، ونستفيد من تجارب الآخرين ، نقبس ما هو مفيد ونطويعه لصالح قيمنا ومجتمعنا ، ونستبعد ما هو سلبى ، ونرده من حيث جاء .

وليكن الهدف واضحاً دائماً : ان المجتمع الإسلامي ذو الشخصية المتميزة ، هو المثل الأعلى الذي ننشده . واننا لا نريد مجتمعاً إسلامياً بقيم غربية ، وإذا لم يكن هناك مفر ، فلا مانع من أن ننقل قيماً غربية ثم نطويعها ونصوغها من أجل بناء مجتمع إسلامي ، مثلما فعل صانعو الحضارة الإسلامية وروادها

ولكل خطوة مخاطرها ، هذا صحيح . فإذا كنا نلج في الدعوة إلى الاجتهاد لا بد أن نحتمل قدرأ من الشطط . وإذا كنا ندعو إلى الانفتاح على حضارات وفكر الآخرين ، فلا بد أن نحتمل - مرحلياً - قدرأ محسوباً من التورط والزلل . والأمر مرهون في النهاية بمدى الحصانة وقوتها ، فكلما زادت كان الثمن محدوداً ومتواضعاً ، وإذا حدث العكس فإن الثمن سيكون باهظاً ، وقد يكلفنا كياناتنا ومستقبلنا .

لأن الخيار في حالتنا ليس بالضبط كما يقول توينبي ، التفریب أو الهلاك ،
إنما هو في حقیقته خيار بین هلاك وهلاك : !
وإذا قتلنا في تحقیق هذا الهدف ، ولم یكن أماننا إلا أن نختار بین أحد
المصیرین اللذین حددهما توينبي ، فشخصياً ، أفضل أن نهلك واقفین ، عن أن
نهلك ونحر راکعون !

في زمن الرق الثاني !

إن المحظور الذي ينبغي أن نتنبه إليه دائماً ، هو أنه كما أن هناك استعمار جديد ، ثمة استرقاق جديد !

لقد قبل لنا أن الاستعمار الجديد ، الذي استقبلناه بعد رحيل عسكر الاحتلال ورمع الأعلام وعزف النشيد الوطني ، هو سياسي واقتصادي وثقافي لكن التطبيقات أثبتت أن هذا التعريف يشتر على ما هو أفدح من الاستعمار . وأنه مرر علينا شركاً خبيثاً نصب لنا ، أخفيت في طبائمه جرثومة زمن الرق الثاني ، الذي قادنا بغير وعي منا إلى تيه التمزق والاغتراب .

لقد تبين أن الوجه الثالث للاستعمار الجديد - الثقافي - هو قناع هذا الرق الجديد . ذلك أن الاحتلال عندما يسط نفوذه على عقول الناس ، ويقم ثكناته وسط جنباتهم ، لا يصبح استعماراً . بل هو مرحلة أبعد وأخطر .. هو استرقاق بكل المقاييس !

إن الاستعمار هو أن «تهب» ثروة شعب آخر ، أما الاسترقاق فهو أن «تملك» شخصاً آخر .

الاستعمار أن يؤم بلد ويصادر لصالح شعب آخر والاسترقاق أن يؤم شخص ويصادر لحساب شخص آخر .

الثروة هي موضوع الاستعمار . والإنسان هو موضوع الاسترقاق !
والاختلاف بين الاستعمار والاسترقاق هو اختلاف في النوع . لكن ما بين الاسترقاق الأول والثاني هو فقط مجرد اختلاف في الدرجة . تماماً كالفرق بين المرض العادي والمرض الخبيث !

في زمن الرق الأول كان «السيد» يمتلك بالمال والقهر ناتج عمل الإنسان . يمتلك عرقه .

وفي زمن الرق الثاني صار السيد يتلقى بغير مقابل نتاج فكر الإنسان . يمتلك عقله .

في زمن الرق الأول كان العبد ساق مكلاً بالسلاسل من شواطئ أفريقيا إلى شواطئ العالم الجديد . مليون وصلوا إلى تلك الشواطئ البعيدة ، والباقون ماتوا في الطريق ، وألقوا طعاماً للحيتان في المحيطات .

وفي زمن الرق الثاني بقيت طواير العبيد في موطئها ، ودفت السلاسل في الأعماق ، وأصبحوا هم الذين يسوقون غيرهم هذه المرة - ملايين أيضاً - وبقيت «القبلة» كما هي .. مضبوطة على العالم الجديد ذاته !

كان العامة في الأغلب هم أبطال الصفة في زمن الرق الأول ، فلم يجاملهم أحد ، وألقيت في وجوههم الحقيقة كاملة : حقيقة أنهم عبيد . لكن أبطال الصفة في زماننا هذا هم من الخاصة في الأغلب ، وهنا يكمن سر أنهم لم يسموا بأسمائهم الحقيقية ، وأعطوا أسماء «حركية» : أساندة ودكاترة ومنظرون وبخاتن !

تعالوا نجرب ، نفتح حواراً حول أبة قضية فكرية . سيفد هؤلاء بتظاراتهم السمكية وياقاتهم البيضاء ، والغلايين المدلاة من شفاهم ، سيتكلمون ويتكلمون ، مستخدمين خليطاً من كلمات العرب والمعجم . لكنك إذا ما حسست أذنيك لحظة ، ونقرست في وجوههم جيداً ، ثم اقتريت أكثر وأكثر ، ومددت بصرك إلى أعماقهم ، فسوف تكتشف الحقيقة المفجعة . سترى الواحد من أصحابنا هؤلاء وقد تعرى تماماً من كل ما يستر ، وجنا على ركبته مطاطئ الرأس ، أمام سيد وقف في كبرياء ، بوطن بالإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية أو الروسية .. أو .. أو لكن السيد لا يحمل سوطاً هذه المرة ، ففي رطائه الكافية . هي البوق والسوط والمطرقة . قد يجد في العمق الواحد أكثر من سيد ، وأكثر من رطانة ، لكنك دائماً ستجد عبداً واحداً هو صاحبنا .. هذا الوجه المضحك !

وئمة حوارات لا تكون بحاجة إلى كل هذا العناء ، التفرس في الوجه والبحث في الأعماق ، وفك رموز الرطانة . إذ أنك منذ اللحظة الأولى تلمح السيد وهو يتقاخر على طرف اللسان ، وتكتشف بغير جهد أنك تحاور في حقيقة الأمر فريقاً من الغرباء

قادمين من أقاصي الأرض ، لا يربط بينهم سوى أنهم جميعاً ينتمون إلى جيل الرق الثاني !

لا هم مسلمون ، ولا هم عرب ، وإن أقسمت الأوراق بأغلظ الإيمان أنهم كذلك . بل أنهم أيضاً لا هم أمريكيان ولا روس ولا فرنسيين ، وإن أكدت الشواهد أنهم كذلك . هم مسخ من هؤلاء وهؤلاء . لا هموا كما كانوا في الأصل ، ولا صاروا كما أصبحوا في الصورة !

ألم يكن أسلافهم كذلك ؟ جيل الرق الأول ، الذي حمل أفريقته معه إلى أمريكا ، وظل سنوات طويلة لا هو أفريقي ولا هو أمريكي ، حتى توصل إلى حل تلفيقي هو أن يصبح : « أفريقي » ! ثم انتهى به الحال إلى أن انقلب إلى « أمريكي » . ومع ذلك فلم تحل مشكلته ، فلا هو خلق جلد الأفريقي ، ولا قبله المجتمع الأمريكي !

إننا إذا أحسنّا الظن بأصحابنا هؤلاء ، فاسم لا يزالون في الطور الثاني من حالة الاسترقاق ، الطور التلفيقي على الأقل ، لأنهم يتكلمون بلغة ويفكرون بلغة أخرى . أولئك الذين يصفهم الرئيس الثنائي نيريري بانهم « عاجزون عن النمو » لأنهم أصبحوا أوروبيين يرتدون جلوداً سوداء !

ومع ذلك فليس المهم هو الطور ، المهم هو حالة الاسترقاق ذاتها . وإذا كان المفكر الجزائري مالك بن نبي قد صكّ تعبير « القابلية للاستعمار » ، واعتبر أن التصدي للاستعمار لا يمكن أن يتم ما دامت هذه « الحالة » مستمرة ، إذ هي تعبير عن الاحساس العميق بالهزيمة النفسية والفكرية ، واستشراء داء فقدان الذات . فإن حالة القابلية للاسترقاق تشكل من هذه الزاوية مرحلة متقدمة – أشد فتكاً – لحالة القابلية للاستعمار .

إن الجريمة بحد ذاتها لها حل ، وبوسع القانون أن يتصدى لها ، لكن حالة الانحراف تخرج عن سلطان القانون ، الذي لا يستطيع إلا أن يتعقب ظواهرها ، ويظل دائماً عاجزاً عن استئصالها .

إن الجريمة « فعل » قد تكون دوافعه عارضة وطارئة ، لكن الانحراف « سلوك » له جذوره النفسية والاجتماعية والثقافية . هو مرض في الواقع . ونحن هنا – في زمن الرق الثاني – أمام مجموعة من المنحرفين ثقافياً . مجموعة

من المرضى ، أخرج إلى العلاج بأكثر من حاجتهم إلى العقوبة
أقول ذلك وأمام عيني شريط الحوار الذي شهدته في الخرطوم* ، والذي كان
موضوعه «التحدي الحضاري في الشرق الأوسط» . وقد أثار انتباهي فيه ، أولاً ،
أن الداعي إليه هو اتحاد طلاب جامعة الخرطوم . شريحة من الجيل الحاضر والباحث
عن الهوية الضائعة . ثم ، ثانياً ، حصيلة المحاضرات والمناقشات التي جرت في
مسرح الجامعة وخارجها ، وتناولت مختلف جوانب حياتنا الفكرية ومظاهر التبعية
والاستقلال فيها

وقد كان الأسبوع الثقافي في مجمله دعوة ملحة إلى الاعتناق ، والمكاثك من
أسر حالة الاسترقاق الجديد الذي فرص علينا ، منذ رحيل الاستعمار عن عالمنا
العربي والإسلامي في الخمسينات والستينات .

قال لي أحد المشاركين في الأسبوع الثقافي ، وهو قادم من إحدى دول المغرب
العربي : تصور أنه طوال سنوات الاحتلال الفرنسي كانت اللغة العربية تدرس في
كل مراحل التعليم مع الفرنسية ، ومنذ خرج الاستعمار أصبحت العربية تدرس حتى
الصف الثالث الابتدائي فقط ، وتم «تطوير» المناهج بحيث أصبحت تدرس
كلها بعد ذلك ، وحتى نهاية التعليم الجامعي ، باللغة الفرنسية !

ثم أضاف : في ظل الاحتلال ، كانت ساوينا وبناتنا يرتدين ريتا الوطني ،
كنت تعرف من نحن من «النظرة الأولى» ، أما الآن ، فلم يعد زينا الوطني يرى
في الشوارع ، إلا على أعداد قليلة من المجائز . الكل - رجالاً وساء - يرتدون
الزي الأوروبي ، ويتكلمون بالفرنسية !

وقال قادم آخر من المشرق : لا تزال المعركة عندنا مستمرة بين الداعين إلى
الثقافة الفرنسية ، وأنصار الثقافة الإنجليزية . يتعاركون على الولاء للسيد الإنجليزي
أو السيد الفرنسي . وختفت أصوات المذكرين بأننا مسلمون وعرب ، وأن لنا
ثقافة يتعرف بها العقلاء من «السادة» في أوروبا وأمريكا .

ووقف أحد المتكلمين يتحدث عن بصمات عقلية جيل الرق الثاني في مجال
التربية وعلم النفس بدءاً بالذين يروجون لأفكار فرويد في التفسير الجنسي لعلاقة

* في صيف عام ١٩٧٩ .

الطفل بأمه ، وانتهاء بخلو مناهج التعليم من « ذكر الله » فالطبيعة هي المخالفة في الفيزياء ، والمعادلات هي التي تفسر كل شيء في الكيمياء ، والصدقة هي التي صنعت الجغرافيا ، والإنسان صانع التاريخ !

كأن الله حل جلالة قد منع من دخول مدارسنا . وكأن معركة الكنيسة والعلم ، النابا والإمبراطور ، حرت في بلادنا ، أمس فقط !

وأمامنا قرأ المحاضر نشيداً يردده التلاميذ كل صباح . وبين كل فقرة فيه قسم « باسم الشعب » لم يخطئ مؤلفه مرة ليذكر الصغار باسم الله . تماماً كما فعل كمال أتاتورك في العشرينات ، عندما طلب تغيير القسم الذي يردده أعضاء البرلمان التركي - بعد إلغاء الخلافة الإسلامية - بحيث يقسمون بالشعب وليس بالله سبحانه

وروى رابع هذه القصة التي جرت في مجتمع عربي مسلم فرضت عليه قيم عادة الغرب ، باسم المعاصرة والتحديث حرم القانون الزواج بأكثر من واحدة ، وقرر عقوبة على ذلك . وقد حدث أن مرضت زوجة لأحد الأشخاص ، وكان مرضها مزمناً ومستعصياً . وخشية أن يطلقها زوجها ، اقترحت عليه الزواج من ابنة عمها . وتم الزواج بالفعل ، واستمر سنتين أو ثلاثاً . وخلال هذه المدة تسرب النبا ، فألقي القبض على الرجل وقدم إلى المحاكمة ليعاقب على مخالفة القانون . إلى هنا والأمر محتمل ، لكن ما حدث في قاعة المحاكمة كان أغرب ! حاول محامي الزوج أن يبرئ موكله بطبيعة الحال ، فاهتدى إلى حيلة تدفع عنه التهمة . ولأن القانون يحرم الزواج من ثانية ، ولا يعاقب على الزنا ، إذا بلغت المرأة سن الرشد ، فقد وقف المحامي أمام الملأ يعلن أن الرجل بريء مما نسب إليه ، وإن علاقته بالمرأة لم تكن زواجاً والعياذ بالله ، ولكنها كانت علاقة بعيدة عن هذه الشبهة . كانت علاقة زان بزانية !!

واستبسل المحامي لكي يثبت براءة الرجل من جريمة الزواج ، مؤكداً أن الأمر لا يخرج عن محرد الزنا ، الذي يحميه القانون . ولكن الادعاء استبسل بنفس القدر في الثبات أن المتهم لم يكن بعيد عن براءة الزنا ، وإن « شواهد الحال » تؤكد أنه اقترف جريمة الزواج !

وطال الجدل ، وقدم كل طرف مرافقته ، وأحيلت القضية إلى المداولة ،

جاء نطق القاضي بالحكم الذي أخذ بحجج الادعاء بان جريمة الزواج ثابتة ، وان الدفع القانوني بتوفر حالة الزنا لا يقوم على أساس . «وبناء عليه» ، حكم بسجن المتهم لمدة سنتين ، وبالتفريق بينه وبين زوجته الثانية !!

ونشر الحكم في الصحف ، واستقبله المسلمون بخليط من الدهول والفرح ! وصفق جيل الرق الثاني لانتصار «سيادة القانون» .

في كتابه الشهير « من أجل حوار بين الحضارات » ، الذي أدا فيه الفيلسوف الفرنسي روجيه جارودي الحضارة الغربية ، واصفاً أباهما بأها «كارثة» و«عرص زائل» ، سجل جارودي جانباً من ممارسات الغرب في إبادة ثقافات الآخرين منذ القرن السادس عشر . وكان مما قاله أن عملية الإبادة هذه بدأت في أمريكا ذاتها . «فما أن وطئت قدما الأساني «هرمان كورتز» اليابسة ، حتى أباد ثقافة «الأزتك» ، وأجهز على ثقافة شعب «المابا» . وقد نظم «ديجو دولاندا» وهو أول أسقف «ميراندا» في «بوكاتان» ، محرقة حقيقية ، وتبجح بأنه قضى على جميع كتابات «المابا» ليسهل دخول المسيحية !

وظل هدف إبادة الثقافات مستمراً ، بصيغ مختلفة .

ففي سنة ١٩٦٨ ، أعلنت جهة تحرير موزمبيق «فرليمو» : «ان التربية في المجتمع الاستعماري إنما تم لخدمة المستعمر .. وفي نظام الرق ، لا تهدف التربية إلا إلى تكوين جيل من العبيد» .

وفي سنة ١٩٦٩ حدد وزير المستعمرات الفرنسي «هنري سيمون» هدف التعليم في أفريقيا ، بأنه يرمي إلى «تحويل أفضل العناصر من السكان الأصليين إلى فرنسيين ناجزين»

وفي سنة ١٨٩٩ ، صدر بيان رسمي عن إدارة الاحتلال يحدد سياسة التربية والتعليم في مدغشقر بالوضوح التالي «يريد أن نجعل من المدغشقرين الأحداث رعايا أوفياء مطيعين لفرنسا ، وأن نقدم لهم تعليماً صناعياً وزراعياً وتجارياً ، لتلبية حاجات المستعمرين ، ومختلف الدوائر العامة في المستعمرة» .

وقد صاحب هذا التمدن -- يضيف جارودي -- قضاء منهجي على كنوز الثقافة الأفريقية ، حتى إننا إذا أردنا أن ندرس الفن الأفريقي ، فيجب علينا أن نبحث عن بقاياه في المتحف البريطاني ، ومتحف المستعمرات القديم في باريس ، وفي

المتحف الملكي القديم للمستعمرات البلجيكية ..

إن استئصال ثقافات الآخرين ، وتفريغ عقولهم من كل ارتباط أو انتماء إلى الأصول ، كان تمهيداً ضرورياً لدخول زمن الرق الثاني الذي نتحدث عنه . وهدف «تحويل أفضل العناصر من السكان الأصليين إلى فرنسيين ناجزين» . لم يكن سمة مقصورة على الاستعمار الفرنسي ، ولكنه ظل شعاراً غير معلن لكافة موجات الاستعمار التي أطبقت على بلدان العالم الثالث . فالإنجليز أرادوا تخريج «إنجليز ناجزين» ، والأمريكيين حرصوا على تربية «أمريكان ناجزين» ، وإذا تمكن الروس فلا بد أن يسعوا إلى تربية «روس ناجزين» .. وهكذا !

ومعركتنا مع هؤلاء الأبناء «الناجزين» للحضارة الغربية ، وكسب هذه المعركة ضروري بلوغنا مرحلة الانعتاق الثقافي ، وهو الخطوة الأولى على طريق التحرير الحقيقي .

ما العمل ؟ ..

ليست القضية هي هل نأخذ من الحضارة العربية أو لا نأخذ ، فإن أحداً لا يستطيع أن يقف بمعزل عنها . فضلاً عن أنها ليست ملكاً للعرب ، وإن ادَّعوا ذلك ، بل هي مرحلة في حضارة الإنسان التي ساهم فيها المسلمون بالتنصيب الأوفر . لكن القضية هي كياننا المهدد بالضياح وهويتنا التي تتعرض للطمس والمسخ ، على أيدي أولئك الأبناء «الناجزين» للعرب ، الذين اقتصر دورهم على «الاستقال» دون «الإرسال» .

ولا مفر من «ثورة ثقافية» نسترد بها هويتنا المفقودة ، ونكنس بها من عقولنا وكتبنا علامات المسخ والتشوه .

لا بد من إجراء عملية تطهير واسعة ، تزيل آثار محاولات الإعادة الثقافية التي لا تزال تتعرض لها ، كباراً وصغاراً .

إن الانعتاق الفكري ، التخلص من قبضة الرق الثاني ، لا بد وأن يبدأ بمراجعة شاملة لمناهج التعليم ، وينقض موضوعي لفكر التبعية والتسليم بكل ما هو عربي . إن أي محاولة «للفرس» ، لا بد أن يسبقها «حرث» ، يهيئ للزرع فرصة صحية للنماء والازدهار .. ويعبر هذه الثورة الثقافية ، فإننا نظل نعرس زرعاً في أرض لم تحرث بعد !

وبيننا بغير شك من لا يرال قادراً على أن يقوم بالحرث بالكفاءة المطلوبة ،
فنحة عقول وخبرات لا تزال تحتفظ بأصالتها وفكرها النقي ، الذي تجاوز إطار
التبعية والانقياد ، وتعامل مع ثقافة الغرب بمنطق «البناء لا التكديس» ، كما يقول
مالك بن نبي .

إن استثار هذه الدعوة في إشاعة جو من الارهاب الفكري ، هو جريمة أخرى
لا تقل فداحة في «حالة الاسترقاق للعرب» . فنحن لا نريد أن نستبدل سوطاً
بسوط . نريد أن نستبدل فكراً بفكر ، ومرضاً بصحة ، وعجزاً بقوة .

نريد أن نعيش ذاتنا ، في زماننا . نريد أن نتخلص من انفصام الشخصية
وازدواجها . نريد أن نقضي على بقايا الأغلال التي خنقت أرواحنا ، ولوثت
عقولنا ، وطوقت جلودنا حتى كادت تقتلها .

و .. رحم الله امرأ عرف زمانه ، واستقامت طريقته ، كما يقول الحديث
الشريف .

في الهوية : نكون أو لا نكون !

غربة المثقفين وجه واحد للحقيقة . وضباب الهوية لدى القطاعات العريضة من الناس ، وجه آخر لا يقل خطراً .

إن تنقية كشتنا ومناهج تعليم أبنائنا من بصمات المسخ الفكري مرحلة ضرورية ، ولكن تطهير أعماقنا من هذا الاحساس بالهزيمة الدائمة ، وتطهير نخط حياتنا وسلوك جماهيرنا من تأثيرات تلك الهزيمة ، معركة لا بد أن نخوضها يوماً ما ، ولا بد أن نكسبها يوماً ما ، قبل أن تجرفنا ربيع الاغتراب العاتية ، ونصبح أمة متقرضة مثل شعب المايا أو شبه متقرضة كالهنود الحمر .

نعم ، لقد خرجت أمتنا من الحضارة منذ قرنين من الزمان على الأقل ، وتحولت من قاعته إلى مستهلكه ، وخرجت أمتنا من التاريخ - دعك من ومضات سرعان ما انطفأت - حتى صارت موضوعاً للتاريخ ، بعد أن كانت محركة له .

لقد هزمنا ، ورفضنا دانات التسليم البيضاء منذ ذلك الأجل ، وكان يمكن أن ينتهي الأمر عند هذا الحد ، «تستقيل» من العروبة والإسلام ، ونعود إلى عهد البابليين والآشوريين والفينيقيين والفراعنة ، أو نصبح «خواجهات» وسباحاً ، ونؤجر بلادنا «مفروشة» لآخواننا السياح من أنحاء المعمورة !

ولكن هذا «الأمل» البائس ليس إلا فرساً نظرياً ، يستحيل التحقيق عملياً ومادياً . فليست عروبتنا وإسلامنا مجرد ثياب ترتديها حين نشاء ونخلعها حين نشاء ، أو مقاعد نشغلها إذا راقمنا العرض ، ونخلينا إذا أصابنا الضيق أو الملل . وليست مكونات الشخصية مما تفيد فيه قطع الغيار ، وتصلح له عمليات الزرع والتبديل . وليست كيانات الأمم مما يقبل الترفيع أو المساومة . بل إن الأمر عندما يتعلق بكيان شعب أو أمة ، فإنه لا يحتمل الحل الوسط . فالشخصية والذات تكون أو لا تكون .

والوسطية هنا هي بداية التحلل والذوبان . بداية الانحلال من الجذور والسطوط .
والوسطيون هنا هم دعاة الفناء بل الانتحار !

لقد قالها ابن خلدون منذ ستة قرون ، في « المقدمة » الشهيرة ، إن المغلوب مولع
أبدًا بالافتداء بالغالب في شعاره وزيه وسلطته ، وسائر أحواله وعوائده . غير أن
المؤرخ الذائع الصيت أرنولد توينبي خص العرب والمسلمين بإضافة أخرى على « قانون
الهزيمة » الذي صكه ابن خلدون . فهو يقول إن المسلمين يواجهون حضارة العصر
بزعتين متناقضتين ، أحدهما النزعة « الهيرودية » ، نسبة إلى هيرود ملك اليهود ،
الذي قابل حضارة الرومان بتقليدهم في المسكن والملبس والمعيشة . والأخرى نزعة
العلاء ، وينسبها إلى سناك بني اسرائيل ، الذين يصرون على القديم ، ويكرهون كل
مخالفة للعادات والموروثات .

ورغم الحفاظ الذي يمكن أن يسجل على فكرة تخصيص العرب والمسلمين بهذا
التفسير « التوراتي » لموقفهم من الحضارة العربية إذ المسألة ليست في كونهم عرباً أو
مسلمين ، بقدر ما هي علة أو هزيمة ، بدليل أن ما يقوله توينبي ينطبق على الكثير
من دول أمريكا اللاتينية - مثلاً - دون أن يكونوا عرباً أو مسلمين . الأمر الذي
يعني أننا لسنا وحدنا في هذا « أهم » . أقول رغم هذا التحفظ ، فإن القاسم المشترك
بينه وبين ابن خلدون هو سمة « الافتداء بالغالب » . هو هذا الشعور بالنقص تجاه
الآخرين ، أو « عقدة الحواجة » كما يقول البعض عندنا .

وهذا التقليد للغرب ليس فقط سلوكاً تلقائياً من حاب الناس . ولكنه منطقي
وجد دعاة ومبشرين بيننا ، منذ كتب طه حسين في الثلاثينات « عن مستقبل الثقافة
في مصر » داعياً إلى أن « نسير سيرة الأوروبيين ونسلك طريقهم » ، حتى السبعينات
عندما دعا عبد الله العروي - المفكر المغربي - في مؤلفه « العرب والفكر التاريخي »
إلى ضرورة « اجتثاث الفكر السنفي - معني التراث الإسلامي - من محيطنا الثقافي »
كشرط للتقدم ، ثم أضاف : رب معترض يقول : ستكون ثقافتنا المعاصرة
تابعة لثقافة الغير . وهنا يرد بوضوح : وليكن ، إذا كان في ذلك طريق الخلاص ! !

* * *

تعالوا نحري عملة فرز ومراجعة سريعة ، لشعاراتنا وأزيائنا ونحلنا ، وسائر
أحوالنا وعوائدنا ، ماذا سنجد ؟

ستروعتنا هذه الازدواجية ، بل التناقض ، بين الأصل والصورة في أكثر بلادنا . فنحن - أيضاً - نزعم أننا عرب ومسلمون ، لكن «سائر أحوالنا وعوائلنا» تنطق بغير ذلك على طول الخط . سنكتشف أننا نتصرف أحياناً كما لو كنا نحمل من شرفيتنا ، بأسلوب هو خليط من الاعتدال للعرب ، والتقليد الأعشى له . سنكتشف أن المسخ وليس المزج أو التفاعل - لم يعد مقصوداً على واقعنا الثقافي ، ولكنه امتد ليشمل واقعنا الاجتماعي والسلوكي ، حتى صرنا في واقع الأمر مجتمعات عرجاء ، تمشي بساقيين متنافرتين ، كل واحدة في اتجاه معاكس للأخرى !

إن أكثرنا يتنادى بلغة الغرب ، ويتبادل تحية أهل الغرب ، يرتدي ثيابهم ، ويحتفل بأعيادهم ويتبع تقويمهم - ويقلد مساكنهم وعمارتهم ومعيشتهم . وأناتهم وطعامهم والعربي بيننا «سيد» - لا يزال بكل المقاييس إذا كان أستاذاً في الجامعة فلا بد أن يميز على أي عربي آخر مهما بلغ علمه أو مقامه . وإذا جاء الأجنبي من العرب ، وثبت أنه عربي هاجر أو متجنس ، فإن «الوصمة» لا يمكن أن تمحي ، ولا بد أن تطارده تلك «السمعة السيئة» ، ويدنى ليعامل معاملة أبناء «جنسه الردي» . وفي الجامعات العربية العديدة من تلك الحالات المحزنة التي ينجعل المرء من ذكرها . وإذا كان الغربي من رجال الأعمال ، فمطاؤه له الأولوية ، حتى إذا عرباً كثيرين أصبحوا يتقدمون في عطاءات المشروعات الكبرى في بلادنا بأسماء أجنبية لمكاتب وهمية في ولايات أمريكا وأنحاء أوروبا ، ويستحصرون «خواجات» يتوارون وراءهم في جلسات فتح العطاءات . وقد قال لي أحد هؤلاء العرب أنه إذا كتب إلى المؤسسات العربية في عديد من بلادنا يطالبها بأي التزام ، فإن الخطاب المكتوب بالإنجليزية هو الذي يستجاب له على الفور ، أما المكتوب بالعربية فإنه يتعثر ويعترضه مسلسل العقبات الذي نعرفه .

ومن عجب أن هؤلاء الأجانب أنفسهم أكثر إدراكاً لقيمة الشخصية العربية ، وأفضل تلوقاً لطعم هذه الشخصية ومظاهرها . ندخل بيت الاجبي المقيم في بلادنا فتعيش على الفور الجو العربي والشرقي . وتدخل بيت أي عربي ، فنجدته يتفاخر بأنه جعل بيته قطعة من أوروبا ! .. الأول يبحث عن بساط شرقي وصحن مطعم بالصدف من مصر أو الشام ، أو وسادة طرزتها أنامل البدويات ، وصاحبنا العربي

سعيد « بالموكيت » الأوروبي الذي يكسو الأرض ، وبالتقليد الرديء للوحات الرسامين الايطاليين التي دفع فيها مئات الدنانير ليزين بها جدران بيته ، وبالكريستال الذي اقتناه من هنا وهناك !

لقد قيل لي في صعاء أن أحد الأسباب الرئيسية التي شجعت اليمنيين على الحفاظ على طراز العمارة اليمنية ، يتمثل في إقبال الأجانب على امتشجار هذه المباني والعيش فيها . لقد فوجئ الصنعانيون بأن السفارة الإنجليزية ، وبعدها الفرنسية ، أقيمت كل منهما في بيت صنعاني قح ، وأن الدبلوماسيين والخبراء الأجانب رقصوا المباني الحديثة التي عرضت عليهم . وتنبه الصنعانيون إلى أن معمارهم له قيمة ، فتشجعوا أكثر على التمسك به .

وكان من المفارقات التي أثارت دهشتي في لاهور باكستان أنه في ظل الاحتلال البريطاني كان الإنجليز حريصين على طراز العمارة المغولية الأصيلة بالمنطقة ، وشيدوا أكبر مبنيين على هذا الطراز ، جامعة البنجاب والمحكمة العليا . وبعد الاستقلال تم بناء عمارتين شاهقتين - اعتبرتا من علامات المدينة ومنجزات ما بعد الاستقلال - لكنهما صممتا على الطراز الإنجليزي ! ، بل إن إحدى البنائيتين (واحدة هاوس) وهي مخصصة لمؤسسة المياه والطاقة ، يتعاضدون بأنها صورة طبق الأصل من تصميم المؤسسة المماثلة في لندن ! أما المبنى الثاني (القلاح بلدينج) فله عشرات الأمثلة في العاصمة البريطانية .

وفي الخرطوم قضيت في أحد الفنادق عشرة أيام ، فشلت خلالها من أن آكل طعاماً سودانياً بمطعم الفندق ، لأنهم كانوا يعتقدون في كل مرة بأنهم يقدمون الطعام الغربي فقط ، وحساء الفول السوداني وحده هو الذي يقدم من الطعام الوطني .

وقبل عشرين عاماً كتب المفكر الجزائري مالك بن نبي في مؤلفه « شروط النهضة » - بعد أن لاحظ أن كل ما في حجرته عربي باستثناء « القلة » (اناء من الفخار لشرب المياه) - كتب الرجل يقول : إن كل ما ساهمنا ونساهم به في الإطار العربي الذي نعيش فيه اليوم هو « القلة » والقلة فقط !

لقد سبقتنا تركيا الأناطورية ، وإيران الشاهنشاهية على الطريق ذاته .. طريق

فقدان الهوية والانحلال من الجذور والدوبان في العير في الشكل والمضمون ،
فما الذي جرى ؟ .

كانت تركيا بلداً شرقياً مسلماً ، بل قلب العالم الإسلامي طوال ستة قرون ،
سرت فيه جرثومة التحلل ، مصحوبة بهزائم داخلية وخارجية بلغت ذروتها بالهزيمة
أمام روسيا القيصرية في أواخر القرن الثامن عشر ، ثم إشهار اغلاسها بعد ذلك
واعتبارها «رجلاً مريضاً» في القاموس السياسي الغربي .

وأفرزت الهزيمة القاسية حالة من فقدان الذات ، أدت إلى تعبير أخطأ هدفه
فتحول إلى ترفيع . وبدلاً من أن تتجه الجهود إلى استعادة الثقة وكسب الذات أولاً ،
لجأت إلى مزيد من التشوه والمسح والفضاع لهذه الذات .

ولا أجد وصفاً يعبر عن هذه الحالة ، أصدق مما سجله أحد مدربي الجيش
التركي - الذي سموه النظامي - ونشره محمد كرد علي في كتاب «الإسلام
والحضارة العربية» (ج ٢) يقول هذا المدرب عما انتهى إليه حال هذا الجيش
الذي دوح الشرق والغرب ، حتى اعتبرت الإمبراطورية العثمانية أنها «عسكرية
جهادية» ، يقول صاحبنا هذا : أصبح الجيش التركي على مثال الحيوش الأوروبية
(من حيث التنظيم) ، ولكن معاطفه روسية ، ونظامه فرسي ، وبنادقه
بلجيكية ، وعمائم أفراد تركية ، وسروجه مجرية ، وسيفه انجليزية ، ومعلميه
من كل أمة !!

وكان هذا المدرب ألماني الجنسية ، واسمه «مولتكه» !

هل رأيتم ترفيعاً أفدح من ذلك ؟ . أغطية الرقوس فقط هي التي بقيت من
تركيا الحقيقية ، وفيما عدا ذلك ، فكل الجسد ، كل الكيان مرفق ، قطع موصولة
من هنا وهناك .

هكذا كانت تركيا في بداية القرن العشرين . نموذج للمسيرة المرجاء ،
المتأرجحة بين الشرق والغرب ، حتى جاء كمال أتاتورك في عشرينات القرن
الحالي ، باختياره الانحياز الكامل للغرب ، وطلاقه البائن للإسلام ، ومسحه
المروع لهوية تركيا «الشرق إسلامية» .

وفصوك قصة أتاتورك معروفة ، بدءاً بإصراره على إلغاء الخلافة الإسلامية
وإثارتة للنعرة الطورانية ، وانهاء قراره استخدام الحروف اللاتينية بدلاً من

الأبجدية العربية ، وإصراره على أن يرتدي الناس القمعة بدلاً من العمامة ! لكن ذلك لم يحسم المشكلة ، ولم يصح تركها على طريق التقدم الطبيعي والحقيقي ، لأن ما فعله أتانورك أنه ريف الشخصية التركية ، مرتكباً جريمة تزوير تاريخية ومعلنًا « الاستقالة » من الشرق والإسلام . ومستدلاً الانحطاط الديني بالانحطاط آخر قومي . حتى أصبحت محبة التركي الحقيقية أنه أصبح إنساناً بلا جذور ، رافضاً لغربيته ، وعاجزاً عن أن يمارس شرقيته !

وكانت مأساة أتانورك أنه تصور أن تغيير الهوية في بساطة تعبير عطاء الرأس ! وعلى الطريق ذاته مضت إيران الشاهنشاهية ، لقد كان الغرب - بريطانيا تحديداً - هو الذي أتى بالشاه الأب الذي عاصر أتانورك ، وأعجب به وكان الغرب - أمريكا تحديداً - هي التي نساند الشاه الابن . لذلك كان اختيار الاثنين واضحاً من البداية : انحياز كامل للغرب ، وتردد مستمر على درب الاغتراب . ومن تفصيل ، فأحداث القصة ليست بعيدة . وما روي عن عزف الشاه وبطانته على نغمه الفارسية وأبناء قورش ، وجهوده « لتقية » اللغة الفارسية من الكلمات العربية ، واستبداله التقويم الفارسي بالهجري ، وتأنيده ودعمه لإسرائيل .. هذا كله لا يزال ماثلاً في الأذهان ، ويلتقي كله عند محاولة اجتثاث الجذور « الشرق إسلامية » من المجتمع الإيراني .

لقد كان الصياح هو الشعار عبر الملحن لإيران الشاهنشاهية . ود فوحى بلد شرقي مسلم ، بأنه يعزل تدريجاً عن شرقيته وروابطه بإسلامه ، لينقل عسفاً إلى وضع هو خليط من الجاهلية والتغريب ، حتى أصبح يمد يد العون إلى أعداء الإسلام ، لصوص أرضه ، ومستهكي حرمانه ومقدساته !

وعندما حققت الثورة الإسلامية في إيران انتصارها الكاسح بالضاف الجماهير حول قيادتها وشعاراتها ، كان التفسير الذي ركز عليه أكثر المعلقين هو أن الشعب الإيراني استرد بها هويته وعثر على ذاته ، لأول مرة منذ نصف قرن ! وبمنس القدر ، يظل انتصار الثورة الجزائرية على الاحتلال الفرنسي حديثاً لفكرة السلاح بالذات الحقيقية ، التي تجسدت في جموع « المجاهدين » ، وهو ما عبر عنه الميثاق القومي الجزائري (المعلن سنة ١٩٧٦) بقوله : . وقد وجد الشعب الجزائري في الإسلام المناضل والصلب ، الذي تحركه روح العدالة والمساواة ،

وحد ملجأ في أحلك ساعات السيطرة الاستعمارية ، ومنه استمد هذه الطاقة
المعنوية . هذه الروحانية التي صانته من اليأس ، وأتاحت له النصر .

ما المطلوب إذن ؟

إذا تصور البعض أن هذه دعوة إلى مخاصمة العصر والعودة إلى كل ما هو
موروث ، بكل ما قد يرتبط به من محايب وسلبات ، فإن ذلك يعد تبسيطاً شديداً
لا يخلو من سداجة . وإذا كنت قد قلت إن الفكر لا يمكن تقسيمه إلى محلي
ومستورد ، لأنه إما إبحائي أو سلمي ، جيد أو رديء كذلك فإن المعيار ذاته ينطبق
على الممارسات والقيم الاجتماعية . لستثمر كل ما هو إبحائي حيث كان ، ولنحارب
كل ما هو سلمي أياً كان مصدره .

لكن القضية ليست في القديم والجديد ، بقدر ما هي في الإبقاء على الهوية
والذات . فليس كل قديم أصيل ، وليس كل جديد دخیل . القضية هي أن نعيش
الحقيقتين ، حقيقة أنفسنا وحقيقة العصر . أن نصبح من خلق الله الأسوياء ، الذين
لا يعانون من محنة التناقض بين عوالمهم الخارجية والداخلية . هي أن نستردها ذاتنا
الكسيرة والمفقودة ، ونظهر من كل ما يחדش هذه الذات ويخرج نقاوتها .

وبتعبير المرحلة ، فإن تلك دعوة لإزالة آثار العدوان عن كيان أمنا ، الذي
يهددها بالاندثار ، في الشكل والمضمون . دعوة لاسترداد تلك الرقعة السلية من
أعمقنا ، التي لا يزال يحتلها «السيد» الغربي .. وهو في حالتنا هذه «قدس
الأقداس» ١

وتبقى بعد ذلك أسئلة هامة هي : ما هي حقيقة هذه الذات وهذا الكيان ؟
ومن نحن : شريقون أم شرق أوسطيون أم مسلمون أم عرب ؟ أم ماذا ؟؟

الإسلام والعروبة ... أو الطوفان !

لو أجرينا استفتاء بين أطفال العرب ، أيهما يختارون : « الكاوبوي » أم « طارق بن زياد » ، فسوف تكون النتيجة لصالح « الكاوبوي » بكل تأكيد . ولو سألنا شاباً عربياً عن شعر حسان بن ثابت ، وأغاني جون ترافولتا ، فأغلب الظن أنه سوف يتلثم في ذكر اسم ابن ثابت ويطلق كما السيل مردداً أغاني ترافولتا ! ولو سألنا أي جامعي عربي ، عما يعرفه عن ابن سينا وأبقراط في الطب ، عن الغزالي وديكارت في الفلسفة ، عن هيرودوت والطرطوشي بين الرحالة ... إذا مضينا في هذه المقابلة حتى آخر الشوط ، بين الحضور العربي والحضور الغربي في أذهاننا ، فسوف نكتشف أن ثمة تعوقاً ساحقاً لصالح الحضور الغربي عند الجميع .. من طفل الروضة إلى استاذ الجامعة !

وإذا قلت لواحد من هؤلاء أنه بينما كان للعرب مؤلفات مستفيضة في الطب والتداوي ، ظل البابا أنوسنت الثالث في أواخر القرن الثالث عشر يؤكد للأوروبيين أن الحطية هي سبب المرض ، وبينما كان للعرب أساطيل تجوب البحار في كل اتجاه ، لاحظ ابن خلدون أن النصارى لا يزالون عاجزين عن تسيير خشبة في بحر الروم .. عندما تذكر مثل هذه المقابلة وغيرها ، يصاب صاحبها بالدهشة ، معتبراً أن ما تقوله « أخباراً » تذايع لأول مرة وتستحق أن تحتل صدارة صحف الصباح ! ومكنا ، في كل اختبار ، في أي اتجاه ، تتأكد تلك الحقيقة المرة : أننا أسرى النموذج الغربي فكراً وقيماً وعادات وتقاليد وذوقاً وزياً ... إلى آخر القائمة التي تعكس أزمة زمن الرق الثاني من ناحية ، والهوية الضائعة من ناحية أخرى . وفي مواجهة تحد من هذا النوع يهدد الذات ويضرب في الجذور ، يصبح التسليم كارثة ، ولا يحلدي الرفض ، ويتعذر الصمود ، ولا بد من التصدي — كما يقال — بنموذج بديل يستلهم تلك الجذور ويعبر عن الذات المهدورة .

ذلك أنه لكل مجتمع نموذج خاص ، مشروعه الخاص ، الذي يبلور تراثه ومعتقداته وتطلعاته وأحلامه ، ويفرض قيمه المتميزة ويؤثر في سلوك أفرادهم وعوائلهم .

العالم الغربي له نمودجه ومشروعه . بل في داخل الغرب ذاته تتعدد النماذج بقدر : الأمريكي والإنجليزي والفرنسي والإيطالي والألماني إلى آخره . والسوفيت لهم مشروعاتهم المختلف والتميز . والآخرون ، الإسرائيليون مثلاً ، لهم مشروعاتهم الصهيوني الذي تربي عليه الأجيال ... وهكذا .

ويبقى السؤال : ما هو مشروعنا نحن ؟

ذلك سؤال متأخر في الحقيقة ، لأن الذين أجابوا عنه لم يبلغوا هذه المرحلة إلا بعدما قطعوا شوطاً بعيداً على طريق تأكيد الذات ، بينما نحن لا زلنا في مرحلة البحث عن الذات ، وإذا كان أي مشروع يعبر عن هوية محددة ، فلا بد أن تعرف هذه الهوية أولاً . ومشكلتنا ، وموضوع مناقشتنا من البداية ، هو هذه الهوية الضائعة أو الممسوخة ، وليس المشروع المعبر عنها .

وإذا كان مسخ هذه الهوية قد بدأ مع الشعور العميق بالهزيمة الذي تمكن من أعماقنا ، كما سبق وقلت ، إلا أننا نتعرض في المرحلة الراهنة لعملية تمزيق متمردة للهوية ، ليس على مستوى ثقافي أو اجتماعي فقط ، ولكن على مستوى سياسي وإقليمي أيضاً . فبعد أن تمت تجزئة الأمة الواحدة وقسمت تركة الرجل المريض - الإمبراطورية العثمانية - بعد الحرب العالمية الأولى في العشرينات ، ثم احتلت بلادنا جحافل من الاستعمار الغربي ، تجمعت الأسباب في السبعينات لتتحول التجزئة إلى تفتيت ، لعب النفط دوراً فيه ، ولعبت الضغوط والمؤامرات الخارجية الدور الأكبر ، حتى شهدت المنطقة في السنوات الأخيرة ريحاً غربية ومريية حلت في طياتها بذور التفرقة الطائفية والمذهبية والعشائرية . وسمعتنا عن دعوات تردد ما اندثر من شعارات ومسميات ، ونجىء عصبيات عصور الجاهلية والانحطاط . ولا أريد أن أزيد ، فالجميع يعيشون هذه المأساة ، في المشرق العربي قبل المغرب ، فضلاً عن أنه لم يعد في الأمر سر ، فدعاة التفتيت الذين كانوا يتوارون في الماضي ويعملون تحت الأرض ، أصبحوا الآن زعماء ومجوماً سياسيين ، لهم صحف وإذاعات وربما جيوش !

وصارت قضية الهوية مسألة خلافية ، تتعدد فيها الاجتهادات ، حتى بات مقبولاً في هذا الزمن الرديء أن تخضع الذات لوجهات النظر من ناحية ، أو تمنح وتمنع بقرارات من ناحية أخرى

واقترحت مرحلة - أو مؤامرة - التفتيت بظاهرة أخرى ، تمثلت في دعوات المثقفين إلى ضرورة مراعاة التيارات الفكرية المتداولة في الساحة العربية ، على اعتبار أنها حيزت عن أن تقدم الحل أو النموذج أو المشروع الذي يلهم الواقع العربي ويجهزه .

وقد ناعت ندوة أقامتها مجلة «الإحياء العربي» (المجلد ٣) التي كانت تصدر في باريس - واشترك فيها ٨ من المثقفين العرب البارزين - وكانت دعوة المراجعة هذه هي جوهر ما جرى فيها من مناقشات وهو ما عبر عنه الأستاذ صلاح الدين البيطار في الندوة بقوله . إن العرب لم يبدعوا شيئاً منذ قرون من الزمان ، وقد حبسوا أنفسهم في عملية النقل ، الليبراليون نقلوا ليبرالية أوروبا الغربية ، والماركسيون نقلوا ماركسية أوروبا الشرقية ، والاشتراكيون ، القوميون البعثيون والناصريون نقلوا من هنا ومن هناك ، وكانوا «انتقائين» . وعلى هذا - يضيف الأستاذ البيطار - فكل المتحارب كانت مستسحجة ولا يعني ذلك أنه كان علينا ألا نواجه هذه التيارات . على العكس كان يجب أن نفتح على كل التجارب الموجودة في العالم ، لكن انطلاقاً من وضعنا نحن ، وبنهج سمح لنا بأن نضعها في مكانها وهذه نقطة لم يصل إليها العرب بعد .

في هذا الصدد أيضاً استشهد الدكتور عبد الله عبد الدائم بقول المفكر دوبرتش ، أننا لا نكاد نجد في العالم إلا نظاماً ليبرالية ولكنها رأسمالية ، أو نظاماً اشتراكية اجتماعية ، ولكنها شيوعية . ثم تساءل : هل يمكننا أن نختار طريقاً ثالثاً ؟ ورغم ظروف الإحباط التي تطلق علينا من كل اتجاه ، إلا أن ما هو إيجابي وجدير بالرصد في مثل هذه الأصوات الداعية إلى المراجعة ، أنها تنطلق من مبدأ رفض المسلمات والنماذج المستوردة من الخارج . وأيضاً رفض أسلوب الزرع والترقيع ، مؤكدة أن المخرج والحل هو الانطلاق من الجذور .. هو العودة إلى الذات . إن عدم النجاح الذي أصاب محاولات النقل والاستنساخ لم يكن سببه فقط أن النقل كان بمثابة «استيراد» لأفكار غريبة علينا ، ولكن أيضاً لأن أكثر هذه

المحاولات سعت إلى الالتفاف من حول الإسلام ، وبعضها حاول أن يقفز من فوق العروبة .

لقد قتلت في المهد دعوات بعض المثقفين المستعربين في مصر ، إلى جر البلاد خارج العروبة فيما يسمى في الثلاثينات باسم مجموعة دول البحر المتوسط ، وهي امتداد لدعوة الخديو اسماعيل في أواخر القرن الماضي لحمل مصر «قطعة من أوروبا» . ولم تلق دعوة القوميين السوريين استجابة تذكر منذ الأربعينات إلى الآن ، ولولا الدعم الخارجي - الإسرائيلي الأمريكي ، لما قدر لأصوات الانسلاخ من العروبة أن تقوى وتحرض حرباً مئة سبع سنوات في لبنان . وحتى لو حققت مثل هذه الحرب أهدافها ، فإن ما يمكن أن تسمر عنه معروف سلفاً : إفرافات مشوهة أو قزمية على أحسن القروض !

ورغم أن المحاولات والمؤامرات مستمرة لإحياء ما يسمى بالقومية البربرية في المغرب العربي إلا أن مثل هذه المحاولات لم تصب نجاحاً بأي قدر إلى الآن . على أن محاولات الالتفاف من حول الإسلام لم تتوقف في العالم العربي منذ الحرب العالمية الأولى ، منذ حمل الإسلام بمساوئ الخلافة العثمانية في سنوات احتضارها الأخيرة ، واقترب رفض الهيمنة العثمانية ، برفض مطن للإسلام أيضاً الأمر الذي دفع البعض في ذلك الوقت إلى رفع لواء القومية العربية ، باعتباره سلاحاً لمقاومة العثمانيين عند فريق ، وسلاحاً لمقاومة الإسلام عند آخرين . ومن مقارقات القدر أن تشهد تركيا في الوقت ذاته قبل الحرب الأولى ، دعوة القومية الطورانية (نسبها جماعة الاتحاد والترقي وأتاتورك أخلص أبنائها) التي مهدت للانسلاخ من الإسلام وإلغاء الخلافة ، وأن تشهد إيران مرور تيار القومية الفارسية ، الذي كان مقدمة لانسلاخ مماثل من الإسلام بلغ ذروته في عهد الشاه السابق . ولا أريد أن أعود إلى ذكر الثمن الباهظ الذي دفعته تركيا الأتاتورية وإيران الشاهنشاهية لقاء هذا الاسقاط لعنصر أساسي من مكونات شخصية كل من المجتمعين ، فقد تطرقت إلى هذه النقطة من قبل ، فضلاً عن أن قضيتنا الآن هي ذاتنا نحن ، في هذه المنطقة من العالم المعاصر .

والآن وبعد ممارسات أكثر من ستين عاماً في الساحة العربية تتأكد هذه الحقيقة الناصعة : أن ذاتنا ليس لها سوى دعائتين اثنتين فقط هما الإسلام والعروبة

وأي «مشروع» لا يقوم على هاتين الدعامين محكوم عليه مقدماً بالمعجز والفشل .
إن الالتصاق بين الإسلام والعروبة على مدى ١٤ قرناً ليس بالأمر الهين .
والالتصاق بين الاثنين طوال هذه القرون وبين تلك البقعة من الأرض ، الممتدة
من دجلة والفرات في المشرق إلى الأطلنطي في المغرب ، حتى اعتبرت مجالاً
حيوياً ثابتاً للإسلام ، صار حقيقة واحدة لا تقبل الانقسام . ولا بد أن يتعامل
معها كل الطامحين إلى التحرر الحقيقي والتقدم ، رضوا أم كرهوا !
إن الإسلام دين عالمي ، والرسول عليه الصلاة والسلام بعث للناس كافة .
لكن ذلك لا يتناقض مع حقيقته (لتكن تاريخية) ، مؤداها أن الإسلام دين عربي
في الأساس ، وقرآنه نزل «بلسان عربي مبين» وبه عربي من بني قحطان .

وبسبب من هذا التلازم بين الإسلام والعروبة ، فإنه عندما دخل الإسلام
«بلاد العجم» جاء محملاً بالعروبة ، وفرضت اللغة العربية نفسها على تلك
المجتمعات ، حتى أصبحت تشكل الآن نسيئة ما بين ٣٠ و ٥٠٪ في اللغات الفارسية
والتركية والأردية في شبه القارة الهندية وقتذاك ، ولغة الباشتو في بلاد الأفغان .
فضلاً عن أن المسلم في الصين لا يعد مسلماً حتى الآن - إلا إذا حمل اسماً عربياً
أولاً ، ثم اسماً صينياً بعد ذلك .

ولنفس السبب فإن الأغلبية الساحقة من علماء المسلمين من خير العرب «
كتبوا مؤلفاتهم باللغة العربية» من ابن سينا إلى البيروني والفارابي والفرعاني إلى
الجاحظ وابن المقفع ، وغيرهم . حتى تفوق بعضهم في العربية على أبنائها ، وصاروا
في صدارة فقهاء اللغة ومراجعها مثل سيويه وابن جني وابن الرومي .

بل إن هذا الالتصاق بلغ حداً أصبحت معه كلمة الإسلام تعني العروبة «
والعروبة تعني الإسلام» . ليس عندما فقط ، بل عند كبار الباحثين والمستشرقين
في الغرب ، رغم أن أكثر هؤلاء لم يترك باباً للوقفة بين العروبة والإسلام إلا
وعرس عنده ما استطاع من أشواك وألغام .

فعندما كتب جوستاف لوبون عن «حضارة العرب» ، والألماني يوسف هل
عن «ثقافة العرب» ، وعندما أصدر فريق من الباحثين الإنجليز والأمريكان مؤخرأ
كتاب «عبقريّة الحضارة العربية» . فانهم عاجلوا نفس الموضوع الذي تناوله كل

من برنارد لويس في «عالم الإسلام» ، وتوماس أربولد في «تراث الإسلام» ، وسافوري في «مقدمة الحضارة الإسلامية»

هم يخاطبوننا باعتبارنا مسلمون وعرب ، ونحن لا زلنا تناقش ونحاوّر ونسأل : من نحن ؟ لقد كانت الذات الإسلامية العربية هي التي هبت في الجزائر لمقاومة الفرنسي . كان القتال جهاداً في سبيل الله ، والمقاتلون مجاهدون ، والصحيفة الناطقة باسم الثورة هي «المجاهد» .

ولم يترك المستعمرون هذه الحقيقة ، إلا عندما فوجئوا بأن الجزائريين يرفضون الجنسية الفرنسية ، التي ظنوا البعض في فرنسا «شرفاً» يتمتعها أي جزائري . لم يتصور كثيرون منهم أن أولئك البدو المتخلفين المتدنّين بالعبادات الفصفاضة والنعال الحمراء ، يرفضون بكبرياء بالغ أن يتحولوا إلى فرنسيين ، بكل ما تمثله فرنسا من تقدم وحضارة وفتنة .

لكن الجزائري بذاته الإسلامية العربية ، كان على قناعة بأنه أكثر تفوقاً وأرفع من كل ما تمثله فرنسا !

وكانت الذات الإسلامية العربية ممثلة في السنوسية هي السلاح الذي حارب به «المجاهدون» الليبيون الاستعمار الإيطالي ، وكانت الذات الإسلامية العربية ممثلة في المهدية ، هي السلاح الذي حارب به المجاهدون السودانيون الاحتلال البريطاني . وتظل أزمة دعاة القومية – الذين خلصت نواياهم على الأقل – أنهم أهلوا دور الإسلام ، وبنفس القدر فإن جانباً من أزمة الإسلاميين أنهم أعلنوها حرباً على القومية ، وكانت النتيجة أن مطالبنا كل فريق بأن نركض على طريق التقدم بساق واحدة ، ثم – وهذا هو الأهم – بقي كل منها عاجزاً عن أن يعبر عن «الذات» الحقيقية لهذه الأمة

ورغم أننا نتفق مع الأستاذ صلاح البيطار في نقده للنجارب «المستسخة» والدعوة القومية بينها ، إذ هي ربح أوروبية في الأساس وألمانية بالأخص ، إلا أن الغموض الذي صاغ به دعوته إلى «الانطلاق من وضعنا نحن» ، يحصل في طياته قدراً من عدم الاكتراث بدور الإسلام . الأمر الذي يعبر مجدداً عن أزمة دعاة القومية ، وهو في طبيعتهم منذ الأربعينات .

وإذا كان الضياع والتشتت قد أصابا مجتمعات إسلامية غير عربية ، مثل

تركيا وإيران ، لأن كل منهما دفع إلى التخلي عن الإسلام ، رغم أنه في حكم «الرافد» على هذه التجمعات . فكيف يمكن أن نتخيل مصير أي مجتمع عربي ، يسقط من حسابه الإسلام بعدما صارت الصفتان - الإسلام والعروبة - وجهين لحقيقة واحدة منذ ١٤ قرناً متصلة ؟ بل كيف يكون مقبولاً ، حتى من الناحية المنطقية البحتة أن تطرح صيغة كهذه ، لا يمكن أن تتحقق إلا باقتلاع الاثنين معاً . إذ يتعذر عضوياً فصل أحدهما عن الآخر ١٩

ثم انه من وجهة نظر عملية - وأكاد أقول مصلحية - كيف يكون مقبولاً أن يعرط دعاة القومية في قيمة الإسلام فيلحقون بنا خسائر فادحة على جبهتين : جهة تمتد في عمق التاريخ ، تسرع عن إسقاط علماء فطاحل من غير العرب صنعوا حضارة الإسلام ، وأثروا حضارة الإنسان وجبهة تمتد في عرض العالم الراهن ، إذ نفقد بهذا الطرح عمقاً إسلامياً لا حدود له - بشري واقتصادي - يمتد من اندونيسيا إلى قلب أفريقيا أو من «غابة إلى فرغانة» في وسط آسيا ، بتعبير الرحالة العرب .

وعلى الجانب المتعلق بالإسلاميين ، فإن رفضهم تيار القومية العربية متأثر في الحقيقة برصيد من الخلفيات التاريخية والممارسات العملية التي يصعب تجاهلها . وأول هذه الشكوك ترسب نتيجة مواقف بعض دعاة القومية العربية ، التي خلطت بين الخلافة العثمانية والإسلام ، ورفضت الاثنين معاً منذ العشرينات ، باسم العلمانية . ثم الدور البارز الذي لعبه غير المسلمين في قيادة الحركة القومية . وآخر هذه الشكوك ترسب في أعقاب «المحنة» التي تعرضت لها الحركة الإسلامية على أيدي الأنظمة التي نبتت الدعوة القومية في الخمسينات والستينات .

ورغم أن مثل هذه الشكوك والممارسات تبرر موقف الإسلاميين الراهضين لفكرة القومية . إلا أن القضية المبدئية هنا تتمثل في السؤال التالي : منذ متى يمكن أن تعد التطبيقات حكماً مطلقاً وليس سياً ، على مدى سلامة المبادئ والقيم ؟ وكما ينبغي ألا تدن الإسلام بتصرفات الناطقين باسمه أو المحتملين به ، ينبغي أن نطبق المعيار ذاته على غيره من الأفكار والمعتقدات ، وبينها القومية

وإذا أنكرنا على دعاة القومية تحميلهم مساوئ الخلافة العثمانية على الإسلام وعجزهم عن تقديم مفهوم مقبول لمسألة العلمانية ، فإننا ننكر بنفس القدر على

الدعاة الإسلاميين تحميلهم مواقف بعض الكارهين للإسلام ، أو ممارسات بعض الأنظمة ، على فكرة القومية .

إن الإسلام الذي حارب العنصرية العرقية ، واعتبرها نوعاً من الجاهلية ، وأكد أن كل المؤمنين إخوة ، وأنه لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى ، هو ذاته الإسلام الذي اعترف بوجود الانهزامات القومية ، والنص القرآني «وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا» هو بمثابة تقرير لهذه الحقيقة ، والصحابة الأول لم يعدوا حرجاً في التعامل مع ذلك الواقع ، حتى ظل صهيب «الرومي» ، وسلمان «الفارسي» ، وبلال «الحبشي» ، في طليعة هذا الجبل . ولم يحل ذلك على أي نحو لا بمكائهم ولا بصدق إيمانهم .

لم يطالب أحد منهم بأن يتخلى عن انتمائه وقومه ، ولم ينكر عليهم أن يظل الواحد منهم رومياً أو فارسياً أو حبشياً ، على ندرة عددهم في الحر العربي الواسع وقتذاك . بل إن كلاً منهم كان نموذجاً حياً يحسد إمكانية التفاعل الحي بين الدين والقومية .

على أننا ونحن نعالج الأمر من زاوية الهوية والذات ينبغي أن نفرق بين الإسلام كعقيدة والإسلام كحضارة وخلفية ثقافية واجتماعية .

إذا يظل الإسلام - العقيدة هر من شأن التاطقين بالشهادتين ، المعنيين بالأركان الخمسة ، المخاطبين بالقرآن الكريم والسنة النبوية بالدرجة الأولى .

أما الإسلام - الحضارة والخلفية الثقافية ، فهو حقيقة يعيشها الجميع في العالم العربي بوجه أحص . ممتزجة بسيج العقل والوجدان أبداً ، وبالدم أحياناً ، فضلاً عن أن الفهم الصحيح للإسلام يتعامل مع الإنسان بوصفه إنساناً ، وبصرف النظر عن دينه أو ملته ، موفراً له مناخ الخلق والإبداع ، تحت ظلال العدل والحرية . من هذا المنطلق كان ترحيب قبط مصر بالفتح الإسلامي على يد عمرو بن

العاص ، وكان العون الذي قدمه اليهود لطارق بن زياد في فتح الأندلس

ومن هذا المنطلق كتب «أناطول هرانس» في «الحياة الجميلة» - على لسان «دوبوا» أحد أبطال روايته - «إن أشأم يوم في تاريخ فرنسا ، هو معركة «بواتيه» ، عندما تراجع العلم العربي والفن العربي والحضارة العربية سنة ٧٣٢ ، أمام هجمة الافرنج» .

ومن هذا الباب كانت إسهامات غير المسلمين - اليهود والمسيحيين في رصيد الحضارة الإسلامية . واستعراض الأسماء التي أوردها ابن النديم في «الفهرست» ، والمفطحي في «أخبار الحكماء» يكشف عن هذه الحقيقة بوضوح ناصع . ولأن الباب بقي مفتوحاً على مصراعيه في أغلب عهود الحكم الإسلامي ، فقد فضل كثيرون من اليهود أن يكتبوا تراثهم الفكري بالعربية وليس العبرية ، والإسرائيليون أنفسهم يعترفون بأن النسبة الأكبر من تراثهم الديني مكتوب بالعربية . وبفس القدر ، لم يتردد المسيحيون في أن ينقلوا إلى العربية ما ترجموه من مؤلفات الإغريق ، مفضلينها على السريانية حتى أن بعض هذه المؤلفات قد اندثر ما كتب منها باليونانية . ولم يعرفها العالم إلا من خلال الترجمات العربية التي تمت على أيدي المسيحيين كما حدث في كتاب اقليدس الشهير «الأصول» . وفي كتاب «المنطق» لأرسطو ، الذي تبين أن مخطوطه العربي سابق في تاريخه على أقدم مخطوط يوناني متوفر الآن .

خلاصة القول في هذه النقطة ، أننا عندما نقول بالهوية الإسلامية العربية ، ينبغي ألا تؤخذ هذه المقولة في شقها الإسلامي باعتبارها الزاماً للآخرين باعتناق الإسلام . ورغم أن هذه قد تبدو بدئية ، على الأقل بالنسبة لأي قارئ منصف للتاريخ ، إلا أن بعض ذوي الأفق الضيق والكارهين للإسلام ، لا يزالون يروجون لفكرة أن الهوية الإسلامية لا بد وأن تكون على حساب أصحاب الديانات الأخرى . ولست بحاجة لأن أستطرد في عرض موقف الإسلام من غير المسلمين ، مكثفياً بشهادة واحد من «أهلهم» ، هو وزير خارجية إسرائيل الأسبق - أبا اييان - الذي كتب في «قصة اليهود» يقول : إن اليهود لم يعرفوا درجة من الازدهار وتحقيق الذات طوال التاريخ كله إلا مرتين : في الولايات المتحدة الأمريكية اليوم ، وفي الأندلس الإسلامية منذ قرون .

* * *

إن الهوية الإسلامية العربية ، لا يعبر عنها سوى «مشروع» إسلامي عربي . وكما قلت فإن أي مشروع لا يقوم على هاتين الدعامين محكوم عليه مقدماً بالعجز والفشل . وستظل حيرتنا قائمة وسيظل تمرقنا مستمراً ، طالما ظللنا نتسوق - ولا أقول نتسول - هوية ومشروعاً من عند الآخرين خارج الإطار الإسلامي والعربي .

حقاً ، إن « المشروع » الإسلامي العربي الذي ندعو إليه ليس جاهزاً ، ولكن « خاماته » فقط المتوفرة بين أيدينا ، وسوف يحتاج إعداد هذا المشروع وصياغته إلى سنوات من العمل الحاد والدؤوب ، وإلى مشاركة العديد من العقول الخيرة والمؤمنة ، وإلى نضال لا يكل ، من أجل أن يعبر هذا المشروع عن طموحات هذه الأمة وحلمها في التقدم والانتصار .

أعلم أن تلك معركة شاقة ومضنية وجبته عريضة ، تتوزع بين الأعداء والأدعياء ، ولكن الهدف العظيم لا يمكن بلوغه إلا بثمن عظيم . وهل هناك أثنى وأعظم من أن يتحرر الإنسان من الرق ، ويسترد ذاته السلبية لينطلق بغير أصفاد نحو بناء يومه وعده .

ويوم يكون لنا مشروعنا الإسلامي العربي ، لن نخجلنا إجابة طفل عربي حول ماهية مثله الأعلى . سيكون طارق بن زياد هو السطل بغير منازع ، وسيوضع « الكاوبوي » في مكانه الطبيعي ... « كومبارس » بالكاد ، هذا إذا بقي له دور !

الفصل الثالث

« الشريعة » المفترى عليها

الدين والسكين

تساؤلات حول تطبيق الشريعة

من هنا نبدأ

الدين والسكين

هل هناك علاقة بين الدين والسكين ؟

رغم أن هذا السؤال يبدو - لأول وهلة - مستكراً ، إلا أن أبة قراءة فاحصة للصورة التي يقدم بها الإسلام سواء بين المسلمين أو غيرهم ، تكشف لنا بوضوح عن أن الربط بين الدين والسكين صار منهجاً في «الدعوة» يتتبعه البعض ، وهدفاً يعملون من أجله ، ومعياراً يقيسون به التطبيق الإسلامي ، بل وحداً فاصلاً بين الإيمان والكفر !!

إن هؤلاء «الدعاة» الذين لا يرون في الإسلام إلا وجهه العقابي ، ولا يرون في الحساب إلا الملائكة «الغلاظ الشداد» ولا يرون في الآخرة إلا جهنم ونارها الحامية ، ولا يرون في مخالفتهم إلا أنهم كفار وحاهليون .. هؤلاء ، يسيئون إلى الإسلام بأكثر مما يسيء إليه أعداؤه ، ويدفعون عامة المسلمين دفعاً إلى الانقلابات من الدين وربما الانقلاب عليه .

من جانب آخر ، فقد بات التطبيق الإسلامي يرتبط في أذهان كثيرين من غير المسلمين في العالم الخارجي بقطع الرقاب والأيدي والجلد على الظهور . ولم يقصر المسلمون في تثبيت هذه الصورة المفردة ، التي باتت تصدر صحف ومجلات الصحافة الغربية . حتى خرج علينا مسؤول باكستاني كبير بحديث مطول في الصحف الإنجليزية يشرح فيه كيف تطبق تعاليم الإسلام في باكستان ، وكيف اختلفت الاجتهادات في ذلك بين فريقين من المسلمين ، أحدهما يرى ضرورة تطبيق حد السرقة بقطع الساعد كله ، والثاني يرى أن تقطع الكف وحدها !

ومع ذلك أقول إن ما يعنينا في الأمر ليس هو تحسين صورة الإسلام لدى «الخوارج» في أوروبا وأمريكا ، وإلا صرنا مثل أولئك الذين بدعوتنا إلى النظافة لأجل ألا تتأذى عيون السياح الزرقاء . إنما القضية الأهم والأخطر هي في شيوع مثل

هذا التناول للإسلام . وهي آفة لم تصب فقط شباباً متهوراً حديث السن والتجربة ، قليل التحصيل في علوم الدنيا والدين ، لكن الغريب والمدهش انها دعوات يشنها شيوخ كبار ، يفترض فيهم الروية والحكمة ، والقدرة على « القراءة الرشيدة » للإسلام .

ومن العسير أن نحصي صور وأساليب التشويه للإسلام التي يصبونها في أذهاننا بين الحين والآخر . فتد كنا صغاراً والدين يلقي لنا باعتباره منجاة من عذاب جهنم ، حتى الآيات التي كنا نحفظها كانوا يختارونها بحيث تحصرنا في هذه الدائرة الضيقة ، مشاهد العذاب ، والمصير الذي ينتظر العصاة الخاطئين ، أو الفرع الأكبر الذي يعيشه المسيح يوم الحساب . كانت أبداننا تقشعر ، بينما أبصارنا شاخصة إلى مدرس الدين وهو يحكي ملوحاً بعصاه الرفيعة .

كانوا يقولون لنا - سامعهم الله - ان الخوف - وليس الحب - هو الطريق إلى الإيمان . وأن الخير ليس هدفاً في ذاته ، ولكنه سبيل إلى الافلات من العذاب الأليم . كأنما لم يبعث الرسول «رحمة للعالمين» ، وكأنما كان «نذيراً» فقط ، وليس «بشيراً» أيضاً .

لم يقولوا لنا - ونحن صغار بعد - معنى أول ما تنطقه من القرآن الكريم «بسم الله الرحمن الرحيم» . حتى لم يكثرثوا بأن يقدموا لنا الصورة متوازنة ، الرحمة إلى جوار العذاب ، والترغيب مع التخويف والترهيب . ولم نعرف أن «رحمته وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ» ، إلا بعد أن كبرنا ، ونما الدين في أعماقنا مرتبطاً بالخوف !

من منا لم يسمعهم يقولون في كل مناسبة ومن فوق كل منبر : ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ؟ . من منا لم تخترق أذنيه هذه الآية القرآنية ، يرددها مشايخنا ليعزوا دعوتهم إلى تطبيق الشريعة الإسلامية ، ويضعونها بالتالي أمام خيارين : إما تطبيق الشريعة ، أو وصمة الكفر والزندقة ، وما دام «التطبيق» لم يتم ، بالصورة التي يريدونها ، فان كل أولي الأمر - والمجتمع معهم «كفار» ، ومآلهم جهنم وبئس المصير !

بمنتهى البساطة يلقون بمثل هذه الآيات ، بعبر شرح ولا إيضاح ، ثم يتمددون ، وتستريح ضائرتهم ، ويتصورون أنهم بلعوا الرسالة وأفحموا غيرهم بالحجة الدامغة . وينيب عن بلغم أنهم لم يفعلوا في الواقع أكثر من أنهم دسوا ألغاماً موقوتة في أعماق الناس ، وما انفجارات الشباب الضارة في مختلف أنحاء العالم العربي والإسلامي إلا من فعل هؤلاء ، وبواسطة تلك الألغام التي بثوها .

ولا ينبغي أن يحمل هذا الكلام باعتباره محاولة لتبرئة أولي الأمر أو الدفاع عنهم ، فهم مسؤولون أكثر من غيرهم أمام الله فيما نحن بصدده . ولكن هناك فرق بين المسؤولية والتكفير ، تعكسه النتائج الخطيرة التي تترتب على التساهل في تداول كلمة الكفر .

وربما كانت آية تكفير « من لم يحكم بما أنزل الله » هي أكثر آيات القرآن تداولاً في مجال الدعوة لتطبيق الشريعة ، وهي أيضاً أكثر الآيات غموضاً والتهاماً في أذهان الناس . ومنذ العصر الإسلامي الأول كان الجدل مثاراً حول هذه الآية . وفي هذا الصدد قال الصحابي ابن عباس وطاووس اليماني - من التابعين - ان الآية ليست على ظاهرها وإطلاقها ، وان الكافر المعني هنا ، هو من حكم بعبر ما أنزل الله جاحداً (أي رافضاً ومفكراً عن غير إيمان) ، وان من أقر بحكم الله ، وحكم في الأمر على خلافه فلا يعد كافراً ، لكنه يعتبر فاسقاً أو ظالماً . (وهو الذي يعنيه سياق الآيتين « ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون » ثم « الفاسقون »)

وهذا هو التفسير الذي أجمع عليه كل فقهاء أهل السنة ، أبو حنيفة ومالك والشافعي وابن حنبل وابن حزم . ولم يشذ عن هذا الإجماع سوى الخوارج والمعتزلة . ثم إن المقصود بتعبير « الحكم بما أنزل الله » هو - كما قال ابن حزم - تنفيذ أوامر الله جميعها في التحريم والإيجاب . لذلك فإن الخطاب ليس موجهاً إلى الحكام وحدهم أو القضاة ، كما يروج البعض ، ولكنه موجه لكل مسلم حاكماً كان أم فرداً عادياً . هؤلاء جميعاً مطالبون بالالتزام بالأوامر والنواهي التي أنزلها الله في كل شؤون حياتهم ، سواء في ذلك المعتقدات أو العبادات أو المعاملات أو غيرها .

وهذا التفسير يعطي صورة مغايرة تماماً ، لتلك التي يتداولها الناس وتشحن بها عقول الشباب ، فيظلمون أنفسهم ، وجمتمعهم ، ويسيثون إلى دينهم . لكن

التفسير المتصور كان مقصوداً فيما يبدو ، لأنه من السهل أن نطالب غيرنا بتطبيق الشريعة وحدها ، ومن الصعب والعسير أن نطالب أنفسنا بأن يطبق كل منا في بيته « كل » ما أنزل الله !

هذا كله إلى جانب ، وموقف الإسلام من قضية التكفير في جانب آخر . والعريب أن مسألة التكفير هذه كانت أول قضية فكرية واجهت المجتمع الإسلامي قبل ١٣ قرناً . لكن فقهاء السنة حسموا هذا الموضوع وانتهوا من أمره ، منذ زمن بعيد . وكان الخوارج هم حملة لواء التكفير ، إذ إنهم قالوا بتكفير « مرتكب الكبيرة » ، أي من يعصي أوامر الله . وكانوا أول من استباحوا لأنفسهم قتل المسلمين المخالفين لهم في الرأي . ومن أشهر ضحاياهم عبد الله بن خباب - من صحابة رسول الله - إذ مضت جماعة منهم تطوف بالناس ، وتهتدهم بالقتل ، ما لم يساندوهم في رأيهم بتكفير علي بن أبي طالب لأنه قتل التحكيم عندما نازعه معاوية بن أبي سفيان على الخلافة ، وقالوا وقتئذ إن علياً كفر لأنه قبل تحكيم البشر في الخلافة ، في حين أنه « لا حكم إلا لله » !

المهم ، أن الصحابي عبد الله بن خباب سمع بقدمهم فخرج من بيته ملجوراً مع امرأته - وكانت حبلى - فسألوه في علي بعد التحكيم والحكومة ، فكان رده أن علياً أعلم بالله ، وأشد حرصاً على دينه . ولم يعجبهم كلامه ، فأخذوه وذبحوه ، ونفروا بطن زوجته !

وحجهم أن الصحابي صار كافراً واستحق القتل ! ولم يعد هناك خلاف بين أهل السنة على أن أحداً لا يملك تكفير مسلم نطق بالشهادتين . والحديث الشريف يقول : أمرت أن أقاتل الناس (يقصد مشركي الجزيرة العربية) حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فإذا قالوها ، فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها . هذا فضلاً عن أن هناك تحذيراً صريحاً من تكفير المسلمين في حديث آخر يقول : من قال لأخيه يا كافر فقد كفر !

وعندما ذهب أسامة بن زيد يروي للرسول عليه السلام قصة المشرك الذي نطق بالشهادتين عندما رآه يصب سبه نحوه ، ولكن أسامة لم يبال وقتله . استمع الرسول إلى القصة وسأله معاتباً : هل فحصت قلبه ؟ وفي « سيرة ابن هشام » أن أسامة ابن زيد ظل نادماً على ما فعل طوال حياته .

أراد النبي أن يقول له ، ولغيره ، ان الرجل إذا نطق بالشهادتين فهو مسلم . ولا يملك أحد على وجه الأرض أن يحكم بكفره .

وهذا ما فعله علي بن أبي طالب ، عندما رفض أن يوصف بالخوارج بانهم كفار ، رغم أنهم شهبوا السلاح في وجهه ، وقال لمن حوله : بل هم مسلمون .
ومن أصول الأحكام الشرعية أنه « إذا صدر قول من قائل يحتمل الكفر من مائة وجه - مرة أخرى : مائة وجه - ويحتمل الإيمان من وجه واحد . (واحد فقط) .. حمل على الإيمان ولا يجوز حمله على الكفر »

وفي كتابه « الفتاوى الشرعية » ، يرفض ابن تيمية وصف من أعلن إسلامه بأنه كافر ، ويقول ان التكفير هو أول بدعة في الإسلام .

والإمام الغزالي يذهب إلى أبعد من ذلك . يقول في كتابه « احياء علوم الدين » ان الشك في الإيمان كفر !

وللشيخ محمود شلتوت رأي هام ومفصل في هذه القضية الدقيقة ، أورده تحت عنوان « الحد الفاصل بين الإسلام والكفر » ، في كتابه « الإسلام عقيدة وشرعية » . وهو يبيّن رأيه في ضوء استقراء واع لنصوص القرآن الكريم والسنة ، وروح الشريعة بكل ما تتسم به من سماحة ورفق

يقول شيخنا الجليل : « من لم يؤمن بوجود الله ، أو لم يؤمن بوحدانيته وتنزهه عن المشابهة والحلول والاتحاد ، أو لم يؤمن بتفردته بتدبير الكون والتصرف فيه ، واستحقاق العبادة والتقديس ، واستباح عبادة مخلوق ما من المخلوقات ، أو لم يؤمن بأن الله رسالات إلى خلقه ، بعث بها رسله ، وأنزل بها كتبه عن طريق ملائكته ، أو لم يؤمن بما تضمنته الكتب من الرسل ، أو فرق بين الرسل الذين قص علينا فامن بالبعض وكفر بالبعض ، أو لم يؤمن بأن الحياة الدنيا تفتى ويعقبها دار أخرى هي دار الجزاء ودار الإقامة الأبدية ، بل اعتقد أن الحياة الدنيا حياة دائمة لا تنقطع ، أو اعتقد أنها تفتى فناء دائماً لا بعث بعده ، ولا حساب ولا جزاء ، أو لم يؤمن بأن أصول شرع الله فيما حرم وفيما أوجب ، هي دينه الذي يجب أن يتبع ، فحرم من تلقاء نفسه ما رأى تحريمه ، وأوجب من تلقاء نفسه ما رأى وجوبه ... من لم يؤمن بجانب من هذه الجوانب أو حلقة من هذه الحلقات لا

لا يكون مسلماً ، ولا تجري عليه أحكام المسلمين فيما بينهم وبين الله ، وفيما بينهم بعضهم وبعض .

ثم يضيف موضعاً ومنياً :

« وليس معنى هذا أن من لم يؤمن بشيء من ذلك يكون كافراً عند الله ، يخلد في النار ، وإنما معناه أنه لا تجري عليه في الدنيا أحكام الإسلام ، فلا يطالب بما فرضه الله على المسلمين من العبادات ، ولا يمنع مما حرمه الإسلام كشرب الخمر وأكل الخنزير والاتجار بهما ، ولا يعسله المسلمون إذا مات ولا يصلون عليه . ولا يرثه قربه المسلم في ماله ، كما لا يرث هو قربه المسلم إذا مات . . »
وبفصل الأمر قائلاً :

« أما الحكم بكفره عند الله فهو يتوقف على أن يكون إنكاره لتلك العقائد أو لشيء منها - بعد أن بلغته على وجهها الصحيح ، واقتنع بها فيما بينه وبين نفسه ، ولكنه أبى أن يعتقها ويشهد بها عناداً واستكباراً ، أو طمعاً في مال زائل أو جاه زائف ، أو خوفاً من لوم فاسد ، فإذا لم تبلغه تلك العقائد ، أو بلغته بصورة منفرة أو صورة صحيحة ولم يكن من أهل النظر ، أو كان من أهل النظر ولكن لم يوفق إليها ، وظل ينظر ويفكر طلباً للحق ، حتى أدركه الموت أثناء نظره - فإنه لا يكون كافراً يستحق الخلود في النار عند الله . »

وبنتهي الشيخ شلتوت إلى القول بأنه : « من هنا كانت الشعوب النائية التي لم تصل إليها عقيدة الإسلام أو وصلت إليها بصورة سيئة منفرة ، أو لم يفقهوا حجته مع اجتهادهم في بحثها - بمنجاة من العقاب الأخروي للكافرين ، ولا يطلق عليهم اسم الكفر . »

ويؤكد مجدداً أن : « الشرك الذي جاء في القرآن إن الله لا يغفره ، هو الشرك الناشئ عن العناد والاستكبار .. الذي قال الله في أصحابه « وجعلوها واستيقضتها أنفسهم ظلماً وعلواً » - يونس / ١٠٠ . »

ألا ترون أن كل هؤلاء الفقهاء يتحدثون بلغة ، تختلف ، بل تناقض ، كل ما مذهب إليه أهل السكون ؟

تساؤلات حول تطبيق الشريعة

لا نريد أن نسأل هل تطبيق الشريعة أم لا ، فالأمر ليس فيه حيار بالنسبة للمسلم الملتزم ، « وما كان لهم الخيرة من أمرهم » . « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم » لكن موضوع المناقشة هو شيء آخر ، هو كيف ومتى ومن أين نبدأ ؟

وهذا ما ينبغي أن يكون واضحاً ابتداءً ، أن محور مناقشة قضية تطبيق الشريعة هو التفاصيل وليس المبدأ في حد ذاته أيضاً ينبغي أن يكون واضحاً أن ما نريد أن نصل إليه هو إقامة مجتمع إسلامي حقيقي ثابت الدعائم والأركان ، تصرب جذوره في أعماق الناس ، لا مجتمع إسلامي وهمي ، ليس فيه من الإسلام إلا كلام مكتوب على اللافتات أو في الصحف وهياكل هشة تعصف بها أي ريح .

لنسأل : هل تطبيق الشريعة وحده هو الذي يقيم المجتمع الإسلامي ؟ وهل الشريعة هي كل الإسلام ؟ أو هي الأصل في الإسلام ؟
يرد على هذه الأسئلة الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت * بقوله : « العقيدة في الإسلام هي الأصل الذي تنبني عليه الشريعة . والشريعة أثر تستتبعه العقيدة . ومن ثم فلا وجود للشريعة في الإسلام إلا بوجود العقيدة ، كما لا ازدحام للشريعة إلا في ظل العقيدة . ذلك أن الشريعة بدون العقيدة علو ليس له أساس » . ثم يقول في موضع آخر « إن من آمن بالعقيدة وألغى الشريعة ، أو أخذ بالشريعة وأهمل العقيدة ، لا يكون مسلماً عند الله ، ولا سالكاً في حكم الإسلام سبيل النجاة » .

* أنظر كتاب الشيخ شلتوت « الإسلام عقيدة وشريعة » - دار الشروق

وهذا هو المنهج الذي اتبعه النبي عليه السلام ، عندما أراد أن يبني المجتمع الإسلامي الأول .

بالعقيدة بدأ ، وكان هذا منهجاً طبيعياً وضرورياً . فما لم يكن الأساس متيناً ، فكل بناء فوقه معرض للسقوط في أية لحظة . لقد قضى النبي ١٣ عاماً في مكة يزرع بنور الإيمان في قلوب المسلمين ، وكان محور آيات القرآن في تلك المرحلة هو هذه القضية ، تربية المسلمين وتثبيت إيمانهم . وبعد الهجرة إلى المدينة ، بدأ « العمل » وتتابعت آيات التكاليف على المسلمين .

العقيدة هي الأصل والأساس ، والشريعة هي الفرع لماذا نوجه كل هذا إلى الفرع ، بل إلى جزئية محدودة من هذا الفرع ، ولا نعطي الأصل حقه ووزنه ؟ إن المعنى الشائع لتعبير الشريعة الإسلامية ينصرف إلى القوانين التي تحكم المعاملات وحدها ، وصياغة القوانين قد يكون أمراً ميسوراً . وهي مشكلة الفقهاء ورجال القانون وحدهم ، إذا توفرت أمامهم الإرادة والرغبة ، لكن تنشئة جيل مؤمن ومسلم هي امتحان بالغ الصعوبة لكل « راع » في الدولة ، سواء كان مسؤولاً سياسياً أم قهياً أم موجهاً فكرياً أم معلماً أم رب أسرة في بيته .

وأظننا لسنا بحاجة إلى أن نتلفت كثيراً حولنا ، لنكشف أن دعوة تطبيق الشريعة تمضي في واد ، بينما اعداد الإنسان يمضي في أودية مختلفة تماماً . هل نحن جادون فعلاً فيما ندعو إليه ؟

وهل نمضي خطواتنا في الاتجاه السليم الذي يحقق لنا في النهاية إقامة المجتمع الإسلامي ؟

لنرث في الإجابة ، ونواصل المناقشة ..

لنسأل : ما هو المقصود بكلمة الشريعة ؟ .. هل ينصرف المعنى فقط إلى مجموعة القوانين التي تحكم المعاملات ، كما يقولون ، أم أن لها في الإسلام تصوراً آخر ؟ الاتجاه السائد بين المفسرين يشير إلى أن القرآن عبر عن العقيدة بكلمة « الإيمان » وعن الشريعة « بالعمل الصالح » ، والتلازم صريح بين الاثنين في أكثر من سبعين آية ، وتعبير « الدين آمنوا وعملوا الصالحات » يتردد بنصه هذا في العديد من الآيات .

والشريعة كما يقول الشيخ شلتوت هي مجموعة النظم التي شرعها الله وأنزلها ليلتزم بها الإنسان في أكثر من ميدان :

في علاقة الإنسان بربه ، ويدخل فيما شرعه الله هنا الواجبات الدينية كالصلاة والصوم .

في علاقة المسلم بالمسلم ، وبما شرعه الله هنا تبادل المودة والأخوة والتراحم ، والتناصر فيما بينهم ، والأحكام الخاصة بتكوين الأسرة والميراث .

في علاقة المسلم بغير المسلم ، بالإنسان بوجه عام ، وذلك يتحقق بالتضامن والسعي لتحقيق التقدم والرخاء والسلام .

في علاقة المسلم بالمجتمع ، وهنا دور النصوص التي تحكم المعاملات الاقتصادية والقوانين المدنية والجنائية والتجارية وغيرها .

في علاقة المسلم بالكون ، إذ هو مطالب بمواصلة البحث والنظر في الكائنات ، واستخدام آثارها في رقي الإنسان وخدمة البشرية .

في علاقة المسلم بالحياة ، وسيلة تحقيق شريعة الله هنا هو أن يستمتع المسلم بالطيبات في هذه الحياة ، دون إسراف أو تقتير .

هذا تصور للشريعة الإسلامية يغيب عن عقل المسلم ، إذا كان كل تفكيره موجهاً إلى مطالبة الحكومات بسن القوانين التي تدعو إلى عقاب العصاة والآثمين . وهم بذلك يسيئون إلى الإسلام ، لأنهم يصورونه «قوانين» تطبق ، وتطالب بها الحكومات ، وليس «نظاماً» شاملاً يحكم حياة الإنسان وسلوكه وبناء المجتمع بأسره ، ويطالب الجميع بالالتزام بتعاليمه .

إن طرح الشريعة الإسلامية بهذا المفهوم يغير من الموقف في عدة جوانب ، فهو من ناحية يثير قضية تكوين وإعداد الإنسان المسلم ذاته ، أي يعود بنا إلى نقطة العقيدة . وهو من ناحية ثانية ينبه إلى أن القوانين التي يريدون صياغتها ، وتطبيقها هي «جزء» من الشريعة ، وأن ذلك لو تحقق فعلاً فإنه لا يعني على الإطلاق أن شريعته الله قد طبقت . وهو من ناحية ثالثة يفرض علينا إعادة النظر في مسألة «الأولويات» ، ذلك أن تعدد الميادين التي تشملها كلمة الشريعة يقتضي منا أن نتفق ، بأي هذه الميادين نبدأ ، وهل تتفق هذه الأولويات مع ظروف كل بلد إسلامي ؟

أخيراً فإن هذا المفهوم يعبر من إحساننا بالذنب تجاه الشريعة ، ويجرد الداعين إلى تكفير المجتمع وهجرته من أحد أسلحتهم القوية . وإذا كنا قد ناقشنا معنى الحكم بما أنزل الله وأن الخطاب موجه إلى المجتمع بأسره ، عما في ذلك الأفراد العاديين . فإن هذا المفهوم للشريعة يلتقي مع تفسير الآية ، ويصبح بوسعنا أن نقول إن المسألة أرحب بكثير مما يتصورون ، فعبادات المسلم ، ومودته لغيره ، وسعيه إلى السلي والإنتاج ، واستئناحه بكل ما هو حلال ، هذه جميعاً نماذج من تطبيق الشريعة الإسلامية .

أمام مفهوم رحب بهذا القدر ، ألا يكون قد ظلمنا الإسلام ، وحملنا سمته بضيق صدورنا وآفاقنا نحن ؟

نقطة أخرى ، حتى ونحن نقدم تطبيق الشريعة الإسلامية باعتباره مشكلة قوانين تصاع وحدوداً تطبق ، لماذا لا نطرح المسألة على وجهها الصحيح ؟

ولنأخذ مثلاً واضحاً : حد السرقة وقطع يد السارق . إذا اتينا إلى أنه لا سبيل إلى الاجتهاد في طريقة توقيف العقوبة ، فإن هذا السارق لا يطبق عليه الحد إلا إذا كان قد توفر له الحد المعقول . وليس الحد الأدنى . من الحياة المعيشية الطيبة ، ولكنه رغم ذلك ارتكب جريمة

وكنا نذكر قصة الخلعة عمر بن الخطاب عندما رأى في عام المجاعة أن شروط تطبيق حد السرقة ليست متوفرة ، وأنه ليس من العدل أمام شدة الحاجة وظروف المجاعة أن يحاسب مسلم اضطر لمد يده إلى مال غيره ليطعم نفسه أو أسرته .

وهناك اتجاه مستتير في الفقه الإسلامي - من أبرز رجاله الامام ابن حزم - يحدد حقوقاً أساسية للمسلم ينبغي أن تتوفر له فيبيح أن يكون للمسلم بيت بأويه ، وطعام وشراب ملائم ، وكساء بكفيه صيفاً وشتاء ، وخدام يساعد إذا كان غير قادر ، ودابة يركبها إذا احتاجت مصلحته ذلك ، بعد هذا كله ، إذا سرق المسلم يطبق عليه الحد .

ويرى هؤلاء الفقهاء أن هذه « حقوق » طبيعية للإنسان في المجتمع الإسلامي . ويذهب ابن حزم إلى أن المسلم إذا لم تتوفر له هذه الحقوق ، فيجب أن

يسمى لانتزاعها من الأغنياء ، وأن يقاتلهم في ذلك ، وهو شهيد إذا مات دونها * .
إذا كان الأمر كذلك لماذا اذن ينصرف جهد الداعين لتطبيق الشريعة إلى
تنفيذ حد السرقة ، ولا يبذلون جهداً يذكر من أجل نخوض معركة توفير الحياة
الكريمة للإنسان في المجتمع الإسلامي . وهي في النهاية معركة التسمية وتحقيق
العدل الاجتماعي ؟

لماذا لا يرون إلا هذا الوجه العقابي فيما أنزله الله من شرائع ، ويسقطون من
حسابهم الحقوق التي كفلها الإسلام للإنسان ؟ لماذا يذكرون ما على المسلمين من
التزامات ويتجاهلون ما هو مكمول لهم من حقوق ؟
ألا تستحق معركة التنمية وتحقيق العدل الاجتماعي أن يلقي علماء المسلمين
بكل ثقلهم وراءها ، ثم يطالبون بعد ذلك بقطع يد أو حتى شق كل من يحرم
في حق المجتمع وقتئذ ؟

إن هؤلاء الدعاة المتحدثين باسم الإسلام قد اختاروا الطريق الأسهل ، وركزوا
على مطلب تنفيذ الحدود . ذلك أن المعنى بالجزاء والعقاب هم عامة الناس وفقراء
المسلمين - وهؤلاء أمرهم هين - بينما الدعوة إلى العدل الاجتماعي هي مسؤولية
المجتمع ككل ، بما في ذلك الأنظمة القائمة بكل مؤسساتها ، وتلك مشكلة قد
توقعهم في حرج هم حريصون على تجنبه .
إنهم يقدمون لنا الإسلام باعتباره رسالة « لتأديب الشر » ، وليس لهدايتهم
وإسعادهم ! .

ألا ترون في أسهم حتى وهم يطرحون الشريعة باعتبارها مشكلة قوانين تصاغ
وحدوداً تطبق ، فإنهم لا يضعونها في إطارها الإسلامي الصحيح ؟
ما الذي يعنيه كل هذا الكلام ؟

أهم ما يعنيه أن الإسلام عقيدة كلية ، لا تقبل التجزئة أو الترفيع وأكثر ما
يسمى « إليه أن تسهونا فيه اللافتة فتثبتها على دارما » ، من باب التبرك والتمسح شعار
« الإيمان » ، أو تورط في معركة سياسية أو فكرية ، فتشهر سيف الإسلام ونستخدمه
في الاجهاز على الآخرين ، أو يريد بعضنا أن يكسب شعبية ويدغدغ حواس

* يرجع لمريد من التفاصيل « المحل » لابن حزم - كتاب الزكاة - ج ٦

الجماهير ، فيرفع راية الشريعة .. أو يستثيرنا الفساد فنقلب دفاترنا المحبوسة ونستخرج منها قانوناً نقف فيه عند قطع يد السارق ورجم الزاني وقتل المرتد ، وكأننا أدبنا أمانة الإسلام بذلك .

هذا كله يدخل في باب توغيف الإسلام واستخدامه كورقة رابعة لصالح السلطان .

الإسلام عقيدة في الأساس ، وهي مرنطة بالشريعة ، والشريعة تحكم علاقة الإنسان بالله والمجتمع والكون . هو - باختصار - نظام حياة شامل ومتميز . وانتزاع جزئية منه والعمل بها لا يؤدي ثماره ، لأنه لا يختلف كثيراً عن غرس بذرة - أو جزء من بذرة - في تربة لا تستجيب لها . عندئذ تصبح الثمار معروفة سلفاً ، وهي إما منعدمة أو شائبة .

ولست أدعو إلى أن نختار بين أن نأخذ الإسلام كله أو نتركه كله ، ولكن فقط أريد أن أنبه إلى أن سعيها لا بد أن يتدرج مبتدئاً بالأهم فالأهم ، حتى نبلغ الغاية بثقة واطمئنان .

وإذا أردنا لخطواتنا أن تمضي بغير خلل ولا تشتيت ، فلا بد أن نعرف من أين نبدأ الرحلة .

من هنا نبدأ ..

حقاً ، من أين نبدأ ؟؟

إن طرح هذا السؤال يفترض توفر عنصرين مألوفين الأهمية هما : أننا نحادون في هذه الدعوة ، واننا متفقون على تصور المجتمع الإسلامي الذي نريده .
واسمحوا لي أن أقول هنا إنني أشك في جدية أكثر المناادين بتطبيق الشريعة الإسلامية ، الآن ، خصوصاً الذين في مواقع القيادة والمسؤولية ، لأنهم يعرفون طريق الحل ومفاتيح المشكلة ، لكنهم يشتتون أذهاننا ويصرفونها بعيداً عن جوهر القضية ، بالتركيز على جزئيات وفرعيات تعرقل المسيرة بأكثر مما تدفعها . وهؤلاء هم الذين ينطبق عليهم قول الإمام أبي حامد الغزالي « ليست المشكلة في تصور الحل ولكنها في تطبيقه » .

واسمحوا لي أيضاً أن أزعج أننا مختلفون حول تصور المجتمع الإسلامي الذي نريده . فالبعض يروونه في صبغة « خلافة » وحكومة دينية ، والبعض الآخر يروونه في حكومة مدنية . هذا فضلاً عن أن الخلاف شديد حول تصورات كل من الحكومتين .

ومع ذلك فسوف نفترض جدلاً أن هناك جدية فيما يقال ، وأن هناك تصوراً واضحاً للهدف الذي نسعى إليه . وأن السؤال الذي تنقصنا الإجابة عنه هو : من أين نبدأ ؟

لقد ثارت مناقشة حول هذا الموضوع في أواخر القرن الماضي بين جمال الدين الأفغاني والإمام محمد عبده ، في أعقاب الفشل الذي منيت به جهود الأفغاني في مصر وإيران وتركيا . عندئذ اقترح محمد عبده أن يذهبوا سوياً - هو والأفغاني - إلى مكان بعيد « غير خاضع لسلطان يعرقل سيرتنا » ، ثم ينشئان مدرسة للزعماء

بختاران لها التلاميذ ممن يتوسمان فيهما الخير ، ويربيانهم على منهج قويم يختارانه ،
ويعدها لهم للزعامة والإصلاح .

وتقول الرواية التاريخية أن الإمام ماضي يشرح فكرته لجمال الدين ، فأضاف :
إنه لا تمضي عشر سنين حين يكون عندنا كذا وكذا من التلاميذ الذين يتبعونا
في ترك أوطانهم والسير في الأرض لنشر الإصلاح المطلوب ، فينتشر أحسن
انتشار . لكن الأفغاني تلقى هذا الرأي بغضب وثورة وقال للشيوخ محمد عبده :
إنما أنت مبسط !

كان الأفغاني يريد لها ثورة ، وكان محمد عبده يرى أن المجتمع الإسلامي لا بد
له من اعداد طويل . وهو الخلاف الذي يحدث دائماً بين الداعين إلى التغيير . هل
يكون ذلك التغيير بالمهج الثوري أم المنهج الإصلاحية . وهل يبدأ من القمة أم من
القاعدة ؟

ورغم كل ما يقال عن « حتميات » التغيير ، إلا أن تجارب التاريخ أكدت
أنه ليس هناك قانون واحد وثابت لعملية التغيير هذه ، يصلح لكل بيئة وزمان .
وإن كان التوجيه الإسلامي يدعو إلى استخدام أسلوب « الحكمة والموعظة الحسنة » ،
كقاعدة في التغيير ، ويؤكد على أنه كلما ثبتت القاعدة واتسعت كلما كانت
إمكانية التغيير أفضل ، و.. « إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » .
ولعل في تجربة باكستان « الإسلامية » درس بعيد في هذه المناقشة ..

ذلك أن أكثرنا نعرف قصة قيام دولة باكستان ، التي يث دعوتها وحل لواءها
الشاعر والفيلسوف محمد اقبال ، الذي كان يحلم بإقامة دولة إسلامية ، تكون
بمثابة « المعمل الذي يثبت فيه الإسلام صلاحيته لتكوين المجتمع الصالح ، وتنظيم
الحياة الاجتماعية ، وحل المشكلات الاقتصادية ، وتوجيه المدنية توجيهاً صالحاً ،
والتطبيق بين العقيدة والعمل ، والروح والمادة ، والفرد والجماعة تطبيقاً يثير العجب
والإعجاب ، ويحمل قادة الأقطار الإسلامية على التقليد ، ويحمل المفكرين في
العالم على التفكير في أسلوبه الجديد » .

هكذا كان حلم محمد اقبال كما عبر عنه في خطبة ألقاها عام ١٩٣٠ . وظل
الرجل يسعى لإنشاء هذه الدولة ، حتى قامت في عام ١٩٤٧ . وظل الحلم الكبير
يراود زعماء باكستان ، وهو ما عبر عنه رئيس وزرائها لياقت علي خان ، في

عام ١٩٥٠ ، بقوله : لقد أردنا معملاً نقيم فيه دولة مؤسسة على مبادئ إسلامية لم يعرف العالم أفضل منها .

لكن الأمل ظل يحبو عاماً بعد عام . حتى سجل الحقيقة المؤسفة أمين ندوة العلماء في الهند ، وواحد من أكبر المفكرين المسلمين الآن ، السيد أبو الحسن الندوي ، حينما قال في كتابه « الصراع بين الفكر الإسلامي والفكر العربي » (صدر عام ١٩٦٥) ان « المعمل الإسلامي » لم يقم ، وان اخفاق باكستان في تحقيق هذا الوعد « سيكون مأساة ضخمة في العصر الحديث ، وغدرا بدمه الملايين من المسلمين الذين تحملوا في سبيلها من المصائب ما يشيب لها الولدان . » وان ذلك « بمحمد العاطفة الدينية التي لم تزل تراود نفوس العاملين للإسلام .. ويزهد أكثرهم في إعادة هذه التجربة والمغامرة في سبيلها . ولا يسمح التاريخ الذي سجل التجربة المحقة والذي لا يحابي أحداً ، بتكرار هذه التجربة مرة أخرى » .

ثم ماذا كانت النتيجة ؟

عندما نشأت دولة حملت اسم الإسلام ، على غير أساس قوي ومتين . عندما قامت « الدولة » ولم يشتد بعد عود « الفكرة » . عندما فشلت التجربة ، كتب أحد المفكرين الغربيين هو « ويلفرد سميت » يقول في كتابه « الإسلام في العصر الحديث » ان ما جرى في باكستان يعني للعالم شيئاً واحداً « ان نظرية الدولة الإسلامية نظرية فارغة ، وان شعارها وهناتها تصليل وخداع لا غير ، لانها لا تستطيع أن تسير مطالب الحياة المعاصرة » !!

إحباط في كل اتجاه .. هذا ما حدث في أول دولة إسلامية يعلن قيامها بعد إلغاء الخلافة الإسلامية عام ١٩٢٤ !!

ما العمل إذن ؟

إذا كنا قد اتفقنا على أن الإسلام عبدة قبل أن يكون شريعة ، وإذا كنا لا زلنا نذكر أن الرسول عليه السلام قضى ١٣ عاماً في مكة مركزاً كل جهده في إعداد البشر وتثبيت الإيمان في قلوبهم ، قبل الانتقال إلى المدينة وإقامة الدولة .. إذا كنا واعين لذلك ، فينفي ألا يترشح يقيننا بضرورة البدء بأعداد الإنسان المسلم أولاً بالأطمشان إلى سلامة الفرس وصحته ، ثم رعايته ، حتى لا نصدم ونحيب آملنا في الثمار والحصاد .

لقد اعتمد أعداء الإسلام أسلوب «فك» العقل الإسلامي وإعادة تركيبه وصياغته من جديد لصالحهم وعلى هواهم ، بعد أن فشلت الحروب الصليبية في تحقيق أهدافها في القرون الوسطى . وكانت المدارس الأجنبية والتشيرية هي الساحة الحقيقية التي خاضت فيها قوى الاستعمار وارساليات التبشير معركة فك العقل الإسلامي وإعادة تركيبه مرة أخرى

ولم تعد هذه المرحلة سرّاً خافياً على أحد . فقد سرد تفاصيلها في مذكراته اللورد كرومر - مثلاً - وهو أشهر معتمد بريطاني في تاريخ مصر ، فضلاً عن أن كتاب «غزو العالم الإسلامي» الذي هو في حقيقته ترجمة لعدد خاص من مجلة «العالم الإسلامي» التي كانت تصدر في فرنسا في بداية هذا القرن ، وتنطق باسم حركة التبشير الكاثوليكي . هذا الكتاب يقول فيه مؤلفه مسيو أ . شاتليه بمنتهى الصراحة والوضوح : «إن الغرض الذي نتوخاه لا يمكن الوصول إليه إلا عن طريق التعليم» .

وما حدث في مصر هو ذاته الذي حدث في سوريا ولبنان والمغرب العربي والهند وبركيا وإيران .. المنهج واحد هو : عسيل المخ والنماد إلى العقول المسلمة . لقد كان التعليم هو وسيلة التدمير ، وينبغي أن يظل هو ذاته طريق التغيير .

ولكن قضية إعداد الجيل المسلم في مناخ صحي هي شغلنا إذا كنا جادين في الدعوة إلى إقامة المجتمع الإسلامي وهي رحلة طويلة وشاقة ، ولكنها السبيل الأمثل لبلوغ هذا الهدف .

لقد ظل الاستعمار يقاتل طوال قرن كامل ليستولي على العالم الإسلامي ، وطوال قرن آخر ظل يقاتل من أجل تقويض الإسلام من الداخل ، بمختلف الحيل والألاعيب ، لكن بعضنا يزايد على جماهيرنا المسلمة ويزعم أن المجتمع الإسلامي يمكن أن يقوم في أيام أو أسابيع ، فقط إذا طبقنا الحدود الشرعية .

إن الأذكاء من أعداء الإسلام لم يحاربوه من حيث كونه حدوداً تطبق وقوانين تعلن ولافتات ورايات ترهف فوق المؤسسات المختلفة ، ولكن سعيهم الحقيقي كان من أجل مسخه كمنهج للحياة وأسلوب في التفكير . كان هدفهم

- ولا يزال - تفريغ الإسلام من مضمونه ليقى شكلاً فقط .. قانوناً على ورق أو لافتة براءة أو خبراً في صحيفة صباحية .

والذين يدعون إلى إحياء هذا الشكل والوقوف عنده ، يلتقون - بحسن نية وبغير وعي ربما - مع هؤلاء الذين يريدون تفريغ الإسلام من مضمونه الحقيقي . لتكون البداية هي هذه : إعداد الجيل المسلم .

ولتكن الوسيلة هي : الحكمة والموعظة الحسنة . وسوف تكون سداجة مطلقة أن نتصور المسألة كما لو كانت دعوة إلى زيادة حصص الدين في المدارس ، أو مقاطعة مدارس « الكفرة » وهي دعوة ترددت بين مسلمي شرق أفريقيا في بداية هذا القرن !

لكن إعداد جيل مسلم هدف أسمى ينبغي أن يطرح لمناقشة عميقة ومفصلة بين المختصين والداعين إلى بناء المجتمع الإسلامي في البلاد الإسلامية المهمة بهذه القضية أو حتى في بلد إسلامي واحد . وسيظل التعليم ميداناً رئيسياً لخوض هذه المعركة . ذلك أن ازدهار التعليم (مدني وديني) التي ابتدعها « دنلوب » خريج مدرسة اللاهوت في إنجلترا وواضع سياسة التعليم المصرية في أواخر القرن الماضي ، هذه الازدهار التي انتشرت في العالم العربي ، يجب أن يعاد النظر فيها . وتلك المناهج التي تفرز جيلاً ينتمي إلى أي شيء غير عقيدته الجامعة وأمتة الإسلامية ، أو تلك المناهج التي تحمل اسم الدين ولا تؤدي إلا إلى النور من الدين وكل ما يرتبط به .. ذلك كله يحتاج أيضاً إلى مراجعة .

هل معنى ذلك أن نقف مكتوفي الأيدي طوال عشرين أو ثلاثين سنة حتى يتحقق لنا أمل إعداد هذا الجيل الموعود ؟

قد يرد هذا الحاطر في أذهان البعض . وهو يعكس استنتاجاً متسرعاً لا مفر من تصحيحه . ذلك أن مسألة إعداد الجيل المسلم لن تتم داخل محتبرات المدارس والمعاهد فقط ، لكنها ينبغي أن تمتد إلى جوانب عديدة من حياة المجتمع ونشاطاته . وقد قلت إن التعليم ميدان رئيسي للمحاولة ، لكنه ليس الميدان الوحيد بكل تأكيد . إذ لا فيمة لكل ما يقال داخل قاعات الدرس إذا كان هناك - مثلاً - ما يناقشه في الشارع والبيت أو في الصحيفة وعلى شاشة التلفزيون .

إننا إذا كنا جادين فيما نقول فسنعمل الكثير ونحن نتقدم في محاولة إعداد هذا الجيل المسلم .
لنبدأ الخطوة الأولى إذن ، ونصرف طاقة الهتاف والوطننة وشق الحناجر في عمل واع ودؤوب حتى لا يهدم المسلمون في أنفسهم ، ولا يحيب أمل الآخرين فيهم !

الفصل الرابع

الدِّينُ وَالسِّيَاسَةُ

المقالة الأولى

حكومة إسلامية نعم .. حكومة دينية لا .

فيه الحاكمة ولتتبع سيادة الأمة .

بغير شعائر : من يملك السلطة والثروة ؟

المقالة الإبلسية

ما شأن الدين بالسياسة ؟

هذا السؤال يطرحه أهل السياسة بالدرجة الأولى بين الحين والآخر ، حينما يحاول المسلمون ، آحاداً أو جماعات ، أن يدلوا بدلوهم في أمور دينهم من قضايا الساعة . عندئذ يقفز السؤال على السطح ، ويحيى الرد الفوري - والتقليدي - لا شأن للدين بالسياسة ! الدين في المسجد ومن أراد أن يتدين فليتوجه إلى محرابه ، وعلى المتدينين أن يفلقوا أفواههم فيما دون ذلك ، عليهم أن يخاطبوا الله وحده ، ويثبوا إليه سبحانه شكواهم وهمومهم .

وهذه هي المقالة (الإبلسية) التي تحدث عنها الشيخ محمد رشيد رضا في بدايات القرن الميلادي الحالي ، وهي التي وصفها الزعيم العربي علال الفاسي بأنها من «الإسرائيليات الجديدة» التي تسلفت إلى مجتمع المسلمين . وبينما وصفها سيد قطب بتعبير «الفصام النكد» الذي يراد لمجتمع المسلمين أن يسقط في أحاييله . وتظل القضية بحاجة إلى مناقشة ، سواء لما يقوله أهل السياسة من عزل للدين وتحديد إقامته في المساجد أم حصر نطاقه في العادات بصيغتها التقليدية أم لما يقوله أكثر «رجال الدين» - رغم التحفظ على التعبير - من دعوته إلى إلغاء الحدود وإسقاط الضوابط واعتبار أن المعرفة بالفقه تقود تلقائياً وبالضرورة إلى إتقان علوم الإدارة والسياسة والاقتصاد والفلك !

وينبغي أن نسجل ابتداءً أن أهل السياسة الذين يرددون هذه «المقالة الإبلسية» لا يفلقونها ولا يصرون عليها إلا إذا اتجه الحوار إلى ساحة المعارضة ، دافعاً من باب الرفض . بمعنى أنهم ينادون بالفصل عندما يشعرون بأن الإسلام الحقيقي يهدد مصالحهم ومخططاتهم ، ولا يترددون في تأييد الضم والخلط كلما كان في ذلك تدعيماً لسياساتهم ، وتشبيهاً لمقاعدهم وسلطانهم . فإذا بادر الإسلاميون إلى التأييد والتبريك ، وإذا خرجت طواير الطرق الصوفية في مواكب الاستقبال والتوديع ،

وإذا أقيمت صلاة الشكر عندما يفرح السلطان ، وصلاة الخوف إذا قطب جيبته ، وصلاة الاستسقاء إذا عطش ، إذا حدث ذلك ، فرحاً بالضم ، وسحقاً للقاتلين بفصل الدين عن الدولة .

أما إذا انفتح باب الحوار والاعتراض ، وتناثرت عبارات حق الله وحق الناس ، ورفعت شعارات الشورى والعدل والحرية ، فهذا ينبغي أن «يصحح» الوضع ، ويعرف كل حده وحدوده . وبطال المتدينون بأن لا يتجاوزوا عتبات المساجد ، وأن يتركوا ما لقيصر لقيصر !

وفي التاريخ العربي الحديث ، من الثابت أن الإنجليز رشحوا الملك فؤاد - ملك مصر - ليكون خليفة للمسلمين بعدما ألغى كمال أتاتورك الخلافة الإسلامية في عام ١٩٢٤ . وأن الإنجليز عندما فرضوا الملك فيصل بن حسين ملكاً على العراق بعد الحرب العالمية الأولى ، قالوا إن أهل «الحل والعقد» ، هم الذين اختاروه ، بحر إرادتهم ، وبالفصل كما قال الشرع والملة !

وفي المرتين كان دخول السلطان من باب الدين مقبولاً ، وفيما عدا ذلك فيسعي أن يقف الدين بعيداً عن باب السلطان ، وهذا ما سعى إليه اللورد كرومر المندوب السامي البريطاني طوال مدة «خدمته» في مصر .

وفي التاريخ الإسلامي ، فإن واحداً فقط من أهل العلم هو الذي قال «بالفصل» هو الشيخ علي عبد الرازق ، في كتابه الذي أثار عاصفة شديدة وقت صدوره بمصر عام ٢٥ ، وإن كان المدافعون عنه يقولون إنه استهدف بالكتابة قطع الطريق على تعيين الملك فؤاد خليفة للمسلمين ، الأمر الذي دعاه إلى القول بأنه ليس في الإسلام خلافة ولا ملك .

وعندما قال العلامة الجزائري الكبير عبد الحميد بن باديس ، إنه لا شأن لرجال الدين بالسياسة ، لم يكن يطرح قضية الفصل بكل تأكيد ، بل إنه كان يريد أن يبعد أبدي الاستعمار الفرنسي عن التدخل في شؤون جمعية العلماء الجزائريين ، التربة الحقيقية التي بنيت فيها الثورة الجزائرية فيما بعد .

وعندما كتب الإمام محمد عبده يقول : «أعوذ بالله من السياسة ، ومن لفظ السياسة ، ومن كل حرف يلفظ في كل السياسة ، ومن كل حيال يخطر ببالي من السياسة ، ومن كل أرض تذكر فيها السياسة» .. عندما قال ذلك كان يعني

«السياسة التي تضطهد الفكر أو الدين أو العلم - سياسة الظلمة وأهل الأثرة» .
بتعبيره هو ، تلك السياسة التي كانت وراء نفيه من مصر في أعقاب تأييده للثورة
المرايية ، حيث كان يمارس دروة العمل السياسي .

وخارج هذا الإطار ، فأغلب الظن أن أحداً من مفكري الإسلام لم يردد
مقولة الفصل بين الدين والدولة ، التي لا يختلف اثنان على أنها ضمن موارث الفكر
الغربي التي أخذت مكانها في التفكير العربي ، في عصور التدهور والانحطاط ،
التي عاشها العالم العربي والإسلامي منذ القرون الثامن عشر ، مرتبطة بتحليل
الإمبراطورية العثمانية وبلد اندثارها .

وقتل كان الطلاق البائن بين الدولة والكنيسة قد تم منذ زمن لأسباب معروفة ،
وكانت الثورة الفرنسية قد أحدثت رلراها في التفكير الأوروبي ، بيتا سحرت
شعاراتها في الحرية والإخاء والمساواة ، كل الطامحين إلى النهضة في كل مكان .
وكانت عيون الشرق متجهة إلى فرنسا . وفي تلك الظروف كانت طلائع المثقفين
في الشرق تتوافد على باريس ، تهل وتتعلم وتنقل . حتى قيل إن مؤلفات فولتير
وروسو ومونتسكيو قد وجدت في مكتبة إحدى المدارس المصرية في عام ١٨١٦ .
في تلك المرحلة وفد على باريس اثنان من أبناء الشرق ، قدر لهما أن يتركبا بصمات
باررة على التفكير العربي ، فيما سمي بالتنوير عند البعض ، والتغريب عند آخرين .
والاثنان هما رفاة الطهطاوي القادم من مصر . وخير الدين التونسي القادم من
تونس . وظلت كتب الطهطاوي والترنسي تعكس اتبهار الشرقي بالتمدن الأوروبي ،
وندعو ملحة إلى الأخذ بأساليب العرب في الحياة والتفكير . وأن تتخير عنها ما يكون
يحائنا لائقاً ، ولنصوص شريعتنا مساعداً وموافقاً ، عسى أن نسترجع به ما أخذ من
أيدينا ، ونخرج باستعماله من ورطات التمربط الموجود فيها ، كما يقول خير الدين
التونسي في مدخل كتابه «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك» .

وعبر هذه الجسور انتقلت شعارات وأفكار كثيرة إلى العقل الإسلامي ، في
مقدمتها تلك «المقالة الإبلسية» ، في الفصل بين الدين والدولة .

أي أن هذه الدعوة إغراز غربي بحث ، إذ هي وليدة تجربة تاريخية خاصة
وظروف مختلفة تماماً ، ديبية وسياسية واجتماعية . الأمر الذي يتعلم منه ، بأي
منهج علمي ، أن تنقل المقولة إلى تربة غير التربة ، ومناخ غير المناخ ، إلا إذا تم

ذلك بأساليب التعسف والمغالطة .

ومن الثابت تاريخياً أيضاً أن الذين رفعوا لواء هذه المقولة ، من غير أهل السياسة ، هم فريقان . البيغاوات الذين استقر في أعماقهم أن العرب هو التقدم والشرق هو التخلف ، وأن «قرآهم» الجديد - والعياذ بالله - هو كل مدونات العرب وشعاراته . ودواء كل داء عندهم لا بد أن يكون في «صيدلية الحضارة الغربية» دون غيرها ، بتعبير المفكر الجزائري مالك بن نبي .

أما الفريق الثاني فيضم عدداً من المفكرين غير المسلمين ، المستشرقين والعرب ، وبعضهم كاره للإسلام ، لا يتمنى الخير لأهله فضلاً عن دولته . وبعضهم يخائف من الإسلام متوجس منه بسبب من لبس في الفهم وقصور في الرؤية

والكارهون لا يجدي معهم مناقشة ، والخائفون أمرهم حين إذا حسنت نواياهم ، ومن اليسير تبديد مخاوفهم إذا ما دغوا في الوقوف على الحقيقة . أما المقلدون فشكلهم أكبر . إذ إن هؤلاء هم الأغلبية ، وهم أصحاب مدرسة كبيرة ضاعت من بين أوراقها بطاقات الهوية والالتقاء ، وألعبت من قاموسها كلمات الحصانة والشخصية المستقلة . هؤلاء المقلدون تستهريهم صياغات الغرب وشعاراته - من الفصل بين الدين والدولة إلى العلمانية والليبرالية واليمين واليسار - هينقلوها بأعين مغمضة إلى واقعنا ، ثم يظالبوننا بأن تفصل الإسلام على قياسها .

وحتى لا يكون التعميم ظالماً ، فلا بد أن نشير إلى أن هناك من يلجأ إلى هذه الصياغات ، لا بهدف التقليد الأعمى ، ولكن فقط من قبيل استخدام تعبيرات عصرية ، قد تساعد في الإيضاح والإفهام . ويدخل في هذا الإطار بين المحدثين مؤلف الدكتور مصطفى السباعي «الاشتراكية في الإسلام» ، ودعوة الدكتور فتحي عثمان إلى ما أسماه باليسار الإسلامي (مجلة المسلم المعاصر - العدد الثالث) . وواقع الأمر أن الباحث يستطيع أن يجد في كتابات أكثر العقهاء ومفكري الإسلام شيئاً من هذا كله . من التمييز - وليس الفصل - بين الدين والدولة ، ومن العلمانية التي ترفض السلطة الدينية ، ومن الليبرالية التي تطلق حرية الإنسان ، ومن اليسار الذي يقف إلى جوار الفقراء والضعفاء ، ومن الاشتراكية التي تطرح العدل الاجتماعي كقيمة أساسية .

لكن الخطأ والخطر هو في اعتبار هذه المداخل هي الأصل ، بينما الإسلام

هو الواحد والطارئ . الأمر الذي يفتح الباب لمرلفات تقودنا إلى نهايات قد تكون بعيدة عن الإسلام أو نقيصة له . وإذا افترضنا أن ذلك ليس الهدف المطلوب ، فنبغي أن يظل الإسلام إسلاماً ، بعير تصنيف في مربعات الاشتراكية أو اليسار أو العلمانية . ينبغي أن يكون الإسلام هو الأصل ، هو الإطار والوعاء ، وكل ما عدا ذلك لا يتجاوز « وسائل الإيضاح » وأدواته خصوصاً وأن الممارسات قد وسعت من تفسيرات تلك الشعارات المستحدثة ، حتى أفقدتها اللون والطعم والرائحة .

وبالمقابل ، فإن ثمة خطأ آخر يقع فيه بعض الإسلاميين ، هو أنهم يستفزون ويعلمونها حرباً شعواء ، تراوح أسلحتها بين التشهير والتكفير ، على كل من يطق بهذه الصيغ العصرية دون تمييز بين أبناء الدعوة وأعدائها ، الأمر الذي يضر بهم وبالإسلام . أبلغ الضرر . فإذا كان الإسلام حقاً ليس هو الاشتراكية ، لكنه بالتأكيد ليس ضد كل ما في الاشتراكية . وحرهم على اليسار كثيراً ما تدفع بهم إلى الوقوف في مربعات اليمين .. ورفضهم للفصل بين الدين والدولة ، يدفع بعضهم إلى قبول السلطة الدينية . وكم عانى الدكتور مصطفى السباعي - رحمه الله - وهو من أجل مفكري الإسلام وقيادات الحركة الإسلامية في سوريا - لمجرد أنه استخدم تعبير الاشتراكية . ولا يزال الدكتور فتحي عثمان ، الذي يعد من أبرز الكتاب الإسلاميين الواعدين ، يعاني من حراء استخدامه لتعير « اليسار الإسلامي » .

أما مقولة الشيخ علي عبد الرازق التي ذهبت في الفصل بين الدين والدولة حداً ساقه إلى الإدعاء بأنه لا وجود « للدولة » في الإسلام ، فاته منذ العشرينات وحتى الآن لم يجد الكتاب الإسلاميون من فقهاء الشريعة أو القانون رأياً يفتدونه وينقضونه في هذه القضية ، إلا ما قال به صاحب كتاب « الإسلام وأصول الحكم » . وبعد ستين عاماً من التنفيذ والنقض ، هدم رأي الشيخ علي عبد الرازق ولم تبق له قائمة من الناحية العلمية . حتى الذين يتعاطفون معه لم يعد منهم أحد يتبنى حججه ، وإنما هم فقط يتحدثون عن دوافعه في مقاومة استبداد الملك فؤاد ، الأمر الذي يعد أقرب إلى التبرير منه إلى القناعة والتأييد .

ولن نتوقف طويلاً أمام مقولة الشيخ علي عبد الرازق ، مكثفين بتسجيل رأيين لواحد من أشهر فقهاء السنة في العصر الحديث ، هو الإمام الكبير الشيخ محمود

شلتوت ، وآخر من أشهر فقهاء - أو زعماء - الشيعة المحدثين هو الإمام آية الله الخميني .

في كتابه (من توجيهات الإسلام) كتب الإمام شلتوت يقول : « .. ويصعب أن نفرق في الإسلام بين ما يمكن أن يسمى ديناً فقط أو سياسة فقط . فكل ما يتعلق بالعقيدة والعبادة دين ، ويمكن أن يسمى سياسة الإسلام في التربية والخلق . وكل ما يتعلق بالمعاملات دين ، ويمكن أن يسمى سياسة الإسلام الاقتصادية والاجتماعية . وكل ما يتعلق بالحكم وتدير مصالح المسلمين في دنياهم دين أيضاً ، ويمكن أن يسمى نظام الإسلام في الحكم وإدارة الدولة ، وهكذا يرتبط الدين بالدولة ارتباطاً كبيراً في الإسلام . ارتباط القاعدة بالبناء . فالدين أساس الدولة وموجهها ، ولا يمكن تصور دولة إسلامية بلا دين . كما لا يمكن تصور الدين الإسلامي فارغاً من توجيه المجتمع وسياسة الدولة ، لأنه حيث لا يكون إسلاماً » .

وفي كتابه (دروس في الجهاد والرفض) ، يقول الإمام الخميني للجماهير المسلمة في إيران (قل مجاح الثورة) . عرفوا الناس بحقيقة الإسلام ، كما لا يظن جيل الشباب أن أهل العلم في روايا النجف وقم يريدون فصل الدين عن السياسة . وانهم لا يمارسون سوى دراسة الحيف والنفاس ، ولا شأن لهم بالسياسة !

ثم قوله في موضع آخر : إن تحديد واجبات الفقهاء وعلماء الدين بمراسم العبادات وبيان أحكامها وشرائطها من طهارة ونجاسة ودعاء ومناجاة فحسب ، هو من مخلفات معوم المستعمرين أعداء الإسلام ، قاتلهم الله أتى يؤفكون . ومن أقواله أيضاً : إن من يقول بفصل الدين عن السياسة ، لا يفهم في الدين ، ولا يفهم في السياسة !

ثم ان هناك من بين المستشرقين المنتصفين من أكد هذه الحقيقة . ويرد الدكتور محمد ضياء الدين الرئيس في كتابه «الغرائب السياسية في الإسلام» نماذج من شهادات هؤلاء المستشرقين . من ذلك قول الدكتور فيتر جرالدي «ليس الإسلام ديناً فحسب ، ولكن نظام سياسي أيضاً . وعلى الرغم من أنه قد ظهر في العهد الأخير أقوال من المسلمين ممن يصفون أنفسهم بأنهم «عصريون» يحاولون أن يفصلوا التاحيتين ، فإن صرح التفكير الإسلامي كله قد بني على أساس أن الجانبين متلازمان ، لا يمكن أن يفصل أحدهما عن الآخر » .

ومن هؤلاء أيضاً ، الدكتور شاحت ، الذي كتب في موسوعة العلوم الاجتماعية «ان الإسلام يعني أكثر من دين ، إنه يمثل نظريات قانونية وسياسية ، انه نظام كامل من الثقافة يشمل الدين والدولة معاً» .

ومن هؤلاء الأستاذ «جب» الأكثر شهرة في العالم العربي ، الذي قال «إن الإسلام لم يكن مجرد عقائد دينية فردية ، وإنما استوجب اقامته مجتمع مستقل ، له أسلوبه المعين في الحكم ، وله قوانينه وأنظمتها الخاصة به» .

وحتى إذا صرفنا النظر عن موقف الإسلام من قضية الدين والسياسة ، فإن هذه الازدواجية في فهم الإنسان ، بتقسيمه إلى نفس وجسم ، عقل وروح ، ومخاطبة كل جانب بمدخل مختلف ، بحيث يتعين عليه أن يبحث عن غذاء روحه في الكنيسة وغذاء عقله خارجها . هذه الازدواجية أصبحت فكرة متخلفة علمياً . وينقل الدكتور عماد الدين خليل في كتابه «تأفات العلمانية» ، ان فيلسوف التربية الأمريكي (جون ديوي) يؤكد في مؤلفاته على أن الفصل بين العقل والروح في عالم الأشياء قد أصبح من النظريات القديمة النائدة ، ويكتب الدكتور محمد البهي في مؤلفه «الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي» ، «ان الإنسان الآن في نظر البحث العلمي وحدة واحدة لا انفصال بين نفسه وجسمه» ... «وان تجربة توزيع السلطة في العرب بين الكنيسة والدولة ، لم تثمر الاحتكاك بين السلطتين فقط ، بل كان من ثمراتها اخضاع إحدى السلطتين للأخرى في النهاية» . ولا بد أن أكثرنا رصد ذلك الثمن الفادح الذي يدفعه الغرب الآن نتيجة ممارسات هذا الفصل بين الروح والعقل ، وما ظاهرة انتشار الجماعات التي يختلط في فكرها الديني بالشعوذة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا إلا إعلاناً عن اشهار إفلاس هذه المدرسة التي أقامت ذلك العازل الخطير بين الدين والدنيا في أعماق الإنسان وواقع المجتمع . وما مذبحة مزرعة جويانا الأمريكية الشهيرة التي قتل فيها حوالي ألف شخص في «انتحار مقدس» - إلا جرس إنذار بحذر من ذلك الفراغ الروحي الهائل الذي أفرزته فكرة حبس الدين وراء جدران المعابد التي تردد بيننا الآن .

لكنه إذا كانت فكرة الفصل بين الدين والدولة مرفوضة ، ما هو المقبول إذن ؟

لنحاول الإجابة عن السؤال ..

حكومة إسلامية نعم حكومة دينية .. لا !

تشكل قضية «الحكم» أحد الخلافات الفكرية بين مسلمي السنة والشيعة .
فبينما يعتبر أهل السنة أن الحكم من الفروع القابلة للاجتهاد والنظر ، ويصنفونه ضمن «علم الفقه» ، فإن الشيعة ، الاتني عشرية - أكبر وأهم فرق المذهب - يعتبرون الإمامة من الأصول (هي الأصل الثالث في عقائدهم بعد التوحيد والنبوة) الأمر الذي تصنف معه قضية الحكم عند الشيعة ضمن «علم الكلام» ، الذي تندرج تحته العقائد المختلفة .

وربما كان «التاريخ» دوراً في ترتيب وجهتي نظر السنة والشيعة تجاه قضية الحكم . ولا نريد هنا أن نقلب صفحات الماضي ، أو سكام جراحاً قديمة بغير مرر ، إنما خلاصة القول في هذا المقام ان ذلك الموقف متأثر إلى حد كبير بتجربة أهل كل مذهب وعلاقته بالحكم . فالسنة الذين مارسوا سلطان الحكم كقاعدة دعت من استثناءات محدودة - على مدار التاريخ الإسلامي ، باتوا أكثر مرونة في معالجة القضية . والشيعة الذين ظلوا بعيدين عن سلطان الحكم على مدار التاريخ الإسلامي إلا في استثناءات قليلة لا تكاد تذكر - والذين عابوا الكثير من الاضطهاد والعنت هم في موقعهم ذاك ، كان طبيعياً أن يتأثر موقفهم الفكري وأن يصبحوا أكثر تشدداً في مسألة الحكم ، إلى حد اعتباره من العقائد الأساسية والثابتة .

وهكذا ، فانه إذا كان الأمر يحتمل مناقشة قضية الدين والسياسة عند أهل السنة ، فانه ليس موضع مناقشة عند الشيعة الإمامية . ومع ذلك فإن شاه إيران المخلوع لم يكن يكف طوال سنوات حكمه عن مطالبة رجال الدين - المعارضين له فقط ١ - عن الامتناع عن التدخل في السياسة . ويروي الإمام الخميني في كتابه «دروس في الجهاد والرفض» جانباً من هذه المحاولات التي جرت معه شخصياً عندما أوفد شاه من يحاول إقناعه وإغراءه بالابتعاد عن السياسة ، وقت أن كان

الخميني مسجوناً في طهران خلال الستيات .

ونشرت الصحف الإيرانية غداة زيارة هذا المبعوث أن الاتفاق تم مع الخميني على عدم اشتغال رجال الدين بالسياسة . ولما لم تكن هناك فرصة للرد أو الايضاح ، فإنه بعد خروجه من السجن وقف الخميني أمام الملأ في حوربه بيلدة « قم » وقال إن صاحب هذه المقولة « كذاب ويحب نفيه من البلاد » !

إن الحد المتفق عليه بين الجميع هو ان الانفصال بين الدين والدولة مفروض في تصور الإسلام ، الذي هو في الأساس رسالة تنظم المجتمع بأسره وعلى اختلاف مستويات العلاقة فيه ، سواء كانت بين الإنسان وربه أم الإنسان والإنسان ، الحاكم والمحكوم . لكن رفض « الانفصال » لا يحل المشكلة ولا يحسم القضية ، لأن السؤال التالي مباشرة هو : ما هي صيغة الاتصال اذن ؟

لقد بام السؤال أكثر إلحاحاً بعد نجاح الثورة الإيرانية بوجه أنخص ، وبعدما ناشر علماء الدين مسؤوليات الحكم في مختلف فروع السياسة والإدارة ، في ظل ما سمي « بولاية الفقيه » وهي أبعد نقطة في صيغة الاتصال بين الدين والسياسة ، تصل به إلى حد الالتصاق الذي تسقط معه الضوابط والمحددات .

ولا أريد أن أفاضل هنا بين وجهتي نظر السنة والشيعة في القضية - فربما كان ذلك مقام آخر - لكنني فقط سأحاول أن أطرح تصوراً من خلال رؤية أهل السنة . فمن الثابت أن فكرة « التقسيم والتمييز » بين الدين والدنيا عرفت عند فقهاء المسلمين منذ أكثر من تسعة قرون . ويمكن القول بأن أول من وضع الأسس النظرية لفكرة أن الإسلام دين ودولة هو قاضي قضاة بغداد الشهير ، أبو الحسن الماوردي (٣٦٤ هـ - ٤٥٠ هـ) الذي يرتبط اسمه في أذهان كثيرين من الباحثين الإسلاميين بكتابه « الأحكام السلطانية » ، رغم أن له كتاباً آخر أكثر أهمية - هو الذي يعني - يحمل اسم « أدب الدين والدنيا » .

وأعترف أن معرفتي بهذا الكتاب قد تمت من خلال كتاب صدر في عام ٧٩ للملك ككتور فهمي جدعان ، أستاذ الفلسفة والفكر العربي بالجامعة الأردنية ، عنوانه « أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث » .

تتحرك نظرية الماوردي - يقول الدكتور فهمي جدعان - بين قطبين اثنين : الله والإنسان ، الدنيا والآخرة ، الدين والدنيا ، الأرض والسماء . لم يخترع الماوردي

الفكرة ، لكنه فقط كشف عن عناصر المعادلة ، وقدم صياغة لنظرية التوازن كما جاء بها القرآن الكريم وفصلتها الأحاديث الشريفة .

وهو في كتابه يفصل هذا التوازن بقوله إنه « باستقامة الدين تصح العبادة ، وصلاح الدنيا تم السعادة » . ويحاول مثلاً أن يحصر شروط صلاح الدنيا في أمور ستة ، أولها دينية اعتقادية ترتد إلى « دين يتبع » ، والثانية سلطانية ترتد إلى « سلطان قاهر » - « فليس دين زال سلطانه إلا بدلت أحكامه وطمست أعلامه » ، والثالثة قانونية بها يسود العدل ، والرابعة مدنية بها يسود الأمن ، والخامسة اقتصادية بها يعم الخير والمرواج ، والسادسة إنسانية مستقبلية بها يفتح باب الأمل والرجاء في المستقبل .

وهو يستدل في رحلته بمصوص مثل الآية الكريمة « وأتبع فيما آتاك الله الدار الآخرة ، ولا تسر نصيبك من الدنيا » . ومثل خطاب الله سبحانه إلى رسوله عليه السلام « فإذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب » . أي إذا فرغت من أمور دنياك ، فتوجه إلى عبادة ربك . ومثل الحديث الشريف : « ليس خيركم من ترك الدنيا للآخرة ، ولا الآخرة للدنيا . ولكن خيركم من أخذ من هذه وهذه » .

وكثيرة هي النصوص والمواقف التي أكدت على أهمية استمرار هذا التوازن ، والتي تدبّر المفراطين في التعدد ، بمعنى أداء الفرائض من صوم وصلاة ، كما تدبّر اللاهين عن ذكر الله . وعندما قال الرسول عليه السلام لمن قال إنه يصلي الليل أبداً ، ثم من قال إنه يصوم الدهر ولا يفطر ، وثالثهم القائل إنه يعتزل النساء ولا يتزوج أبداً ، عندما رد الرسول على هؤلاء بقوله : « أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له ، ولكني أصوم وأفطر ، وأصلي وأرقد ، وأتزوج النساء . فمن رغب عن سنتي فليس مني » . وقثد كان الرسول يعبر بصدق عن قيمة هذا التوازن بين الدين والدنيا في حياة المسلم . الأمر الذي استوعبه عمر بن الخطاب جيداً ، ولم يتردد معه في أن ينهر رجلاً يظهر النسك والضعف متعللاً بالعبادة ، ثم يقول له : لا تمت عطينا ديننا أمانك الله .

وما ينسحب على الفرد ، يسري بنفس القدر على المجتمع . وبقدر انضباط معادلة التوازن بين الدين والدنيا ، يكون حجم الإدراك الحقيقي لروح الإسلام وطمسته بل ولعلامة تميزه عن غيره من الديانات . وكل اختلال في هذه المعادلة

لصالح كفة الدين - بالمعنى التعبدى - أو كفة الدنيا ، هو تعبير عن الخلل في فهم الإسلام ، والمخطأ في تطبيقه .

وبهذا المفهوم عالج الإسلام قضية الحكم فـ .. «أولو الأمر» المعيون في القرآن الكريم هم - باتفاق المفسرين - «الأمراء والفقهاء» ، أو رجال السياسة وعلماء الدين ، إذا استخدمنا التعبير المتداول . كل فريق له دور ووظيفة ، لكنهما يتحركان بالتوازي وعلى نحو متكامل نحو هدف واحد . ووظيفة الإمام أو الحاكم الذي يفترض فيه حد من المعرفة بالإسلام هي «حراسة الدين وسياسة الدنيا» . هو «حارس» في شؤون الدين ، لكنه «ممارس» في شؤون السياسة ، أيضاً باتفاق الفقهاء ، من البعدي إلى الماوردي ثم الغزالي والرازي وابن خلدون

ليس هناك في التصور الإسلامي انفصال بين شؤون الدين والدنيا . وليس هناك تطابق ، بالمعنى الدنيوي تختلط فيه الأدوار وتندوب الحدود والمعالم ، بحيث ينصب البابا الملوك كما كان يحدث في أوروبا ، أو يصبح الملك رأس الكنيسة مثلما حدث في روسيا القيصرية . هناك معالجة بالغة الحكمة والدقة ، تقيم الاتصال بين الدين والدنيا ، لكنها تميز بين الحلقين ، وتحصر على أن يتحقق السعي فيهما بالتوازي والتكامل ، وأن يظل الميزان بينهما متعادلاً بغير إمراط ولا تفريط وحتى نضع المسألة في إطارها الصحيح ، فإن التصور الإسلامي لا يقابل - إنما يوازن - بين الدين والدنيا ، والمقابلة أن وجدت فهي بين الدين واللادين ، أو بين الدنيا والآخرة ..

إن التاريخ الإسلامي لم يعرف كقاعدة - ذلك الحاكم الذي يعتبر نفسه «ظل الله في الأرض» ، أو يزعم أن له علاقات خاصة بالسماء . تفوق علاقة أي مسلم عادي على وجه الأرض . ومنذ انقطع الوحي بوفاة الرسول عليه الصلاة والسلام ، طويت إلى الأبد صفحة العلاقة الخاصة مع السماء ، إذا جاز التعبير . وبات على المسلمين بعدما أثبتوا بالرسالة ، أن يواجهوا بإيمانهم وعقولهم التحدي الكبير في إقامة الدين وعمارة الدنيا .

وإذا كان قد نسب إلى الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور أنه خطب بين الناس قائلاً إنه «سلطان الله في أرضه» ، فإن تلك الواقعة - على فرض صحتها - تعد شذوذاً منكراً وخروجاً على الشريعة ، لا يقاس عليه ولا يعتد به .

وإذا كان البعض قد استخدم في مخاطبة الخلفاء العثمانيين خلال مرحلة الانهيار والسقوط تعبيرات مثل «ظل الله الممدود» ، شمة اتفاق على أن تلك صياغات كانت تصنف وقتئذ في إطار التعبير عن الطاعة والولاء ، ولا يمكن أن نحصل بأكثر من ذلك فضلاً عن أن ما يعول عليه في هذا الصدد هو رأي الفقهاء ، وليس أقوال الموظفين والولاة ورجال البلاط !

بقودنا هذا السياق إلى موضوع «الحكومة الدينية» ، الذي يطرح بين الحين والآخر باعتباره أحد صيغ التوافق بين الدين والسياسة . وهو موضوع متضجر في الحقيقة ، عاشت دولة الكويت تجربة عاصفة معه في عامي ٧٠ و ٧١ ، عندما أصدر واحد من أبرز قيادات الحركة الإسلامية في مصر ، هو المستشار حسن العشماوي ، مسرحية بعنوان «قلب آخر لأجل الزعم» ، ألحقها بفصل أسماء «الفرد العربي ومشكلة الحكم - مناقشة حرة» . وفي مناقشته تلك ، طرح السؤال صريحاً : هل بطن أحد أن دعاة الحركة الإسلامية في المنطقة يريدون حكومة دينية فيها ؟ .. وأجاب نفس المرحلة : يقيني أن لا !

ثم استطرد : إن الحكومة الدينية بمفهومها الحقيقي هي تلك الحكومة التي تقوم فيها واسطة بين السماء والأرض ، وتحكم هذه الواسطة باسم السماء ، فتحرم ما لا ترضى عنه ، وتحل ما يسد مصالحها . وبذلك تظلم هذه الواسطة - لحسابها - أهل الأرض باسم السماء . وهي حين تستند في ظلمها إلى السماء .. إلى الغيب . لا تحمد من يردعها ، لأنها وحدها التي تفهم لغة السماء .

ولم يكذب بصدور الكتاب حتى قامت قيامة الكثيرين ضده ، واتهم العشماوي بالردة والكفر والزندقة . حتى أنه عندما مات انرحل دعا البعض إلى عدم جواز الصلاة عليه ، سبب مقولته هذه !

ولا أريد أن أناقش لا رأي العشماوي ولا اتهامات الذين ثاروا عليه ، لأن الاعتراض السياسي ليس على الحجج التي أثبتت ، ولكن على مبدأ طرح السؤال ذاته ، الذي هو من طراز الأسئلة التي أفرزتها تجربة العرب مع الكنيسة ، التي نقلناها إلى ساحتنا العسكرية بغير مبرر ، وطالبنا أنفسنا بالرد عليها . ذلك أن تعبيرات مثل الحكومة الدينية والسلطة الدينية لها تفسيراتها التاريخية الخاصة عند الأوروبيين ولا وجود لها أساساً في التفكير الإسلامي . حتى عندما أراد حسن

العشماوي أن يعرف الحكومة الدينية ، لم يجد إلا التفسير الغربي لها ، الذي لا علاقة له بالإسلام ولا بتجربة المسلمين . والنموذج الوحيد في التاريخ الإسلامي كله الذي يمكن أن يحمل معنى السلطة الدينية بالمفهوم الذي عرفه الغرب ، هو أبو جعفر المنصور والأقوال المنسوبة إليه . وهو النموذج الذي استند إليه - ضمن حجج أخرى - الشيخ علي عبد الرازق في كتابه «الإسلام وأصول الحكم» ، ليحلر من معة الخلط بين الدين والسياسة ، وليلقي السياسة من الإسلام في النهاية .

وقد واحه الإمام محمد عبده موقفاً كهذا خلال احتكاكه بالغرب والعربيين ، منذ ذهب بعد فيه إلى باريس - في بداية القرن الحالي - وعندما نشر في حريدة «الأهرام» مقالاته الشهيرة في الرد على «هاناتو»* الذي ترجمت الأهرام عن الفرنسية انتقاداته للإسلام . وفي رده ، قال الإمام محمد عبده : يقول مسيو هاناتو أن أوروبا لم تتقدم إلا بعد أن فصلت السلطة الدينية عن السلطة المدنية ، وهو كلام صحيح . ولكن لم يدر ما معنى جمع السلطتين في شخص عند المسلمين . لم يعرف المسلمون في عصر من الأعصر تلك السلطة الدينية التي كانت للبابا عند الأمم المسيحية عندما كان يعزل الملوك ، ويحرم الأمراء ، ويقرر الضرائب على الممالك ، ويضع لها القوانين الإلهية .

ثم يضيف الشيخ الإمام : وقد قررت الشريعة الإسلامية حقوقاً للحاكم الأعلى ، وهو الخليفة أو السلطان ، ليست للقاضي صاحب السلطة الدينية . وإما السلطان مدير البلاد بالسياسة الداخلية ، والمدافع عنها بالحرب أو بالسياسة الخارجية . وأهل الدين قائمون بوظائفهم ، وليس له عليهم إلا التولية والعزل ، ولا هم عليه إلا تنفيذ الأحكام بعد الحكم ورفع المظالم .

وفي موضع آخر (عن البصرانية والإسلام) يعدد الشيخ محمد عبده أصول الإسلام ، مشيراً إلى أن من بينها « قلب السلطة الدينية » . وتحت هذا العنوان يقول : هدم الإسلام بناء تلك السلطة (الدينية) ، ومحا أثرها ، حتى لم يبق لها عند الجمهور من أهله اسم ولا رسم . لم يدع الإسلام لأحد بعد الله ورسوله سلطان على عقيدة أحد ، ولا سيطرة على إيمانه .

* للتفصيل أنظر الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده - الجزء الثالث - تحقيق محمد عمارة

ثم يوضح فكرته بعد ذلك بقوله : ولا يجوز لصحيح النظر أن يخلط الخليفة
عند المسلمين بما يسميه الأفرنج «نيوكراتيك» ، أي سلطان إلهي . فإن ذلك عندهم
هو الذي يتفرد بتلقي الشريعة عن الله

ويضيف : ثم هم يبهمون (يضلون) فيما يرمون به الإسلام من أنه يحتم قرن
السلطتين في شخص واحد ، ويظنون أن معنى ذلك في رأي المسلم : أن السلطان
وهو واضع أحكامه ، وهو منفذها ... وهذا كله خطأ محض .

ثم يقول الشيخ الإمام : ليس في الإسلام سلطة دينية ، سوى سلطة الموعظة
الحسنة ، والدعوة إلى الخير ، والتنفير عن الشر ، وهي سلطة خولها الله لأدنى
المسلمين ، ويقرر بها أنف أعلامهم ، كما خولها لأعلامهم يتناول بها من أدناهم .
وتلك نقطة تختلف عن مبدأ بقره الإسلام ويطالب به ، أن يكون هناك سلطان
أو حاكم أو خليفة يقوم على أمر الناس «يحرس الدين ويسوس الدنيا» ، وهو ما
أنكره الشيخ علي عبد الرازق . وعن هذا المبدأ يقول الشيخ محمد عمده «لا تكمل
الحكمة من تشريع الأحكام إلا إذا وجدت قوة لإقامة الحدود ، وتنفيذ حكم القاضي
بالحق ، وصون نظام الجماعة .. ولا بد أن تكون (تلك القوة) في واحد ، هو
السلطان أو الخليفة» .

إن الفزع الذي ينتاب الكثيرين عندما تصدم أسماعهم فكرة معارضة الحكومة
الدينية ، يرجع إلى هذا الخلط بين مفهوم الحكومة الدينية في التجربة الأوروبية ،
وبين الحكومة الإسلامية التي تقوم على أمر المسلمين . وهي التي يمكن أن نعتبرها
مدنية ، إذا كان لا بد من المقارنة والمقابلة مع الحكومة الدينية بالتفسير الغربي
وإذا أردنا صياغة للموقف بعد هذه الرحلة ، فأننا نستطيع القول بأننا ضد
الحكومة الدينية التي تحتكر لنفسها الحديث باسم السماء ، ومع الحكومة الإسلامية
التي تطبق شريعة السماء (التي تتبع ولا تبتدع ، بتعبير عمر بن عبد العزيز) . كما
أننا ضد الحكومة التي تستند شرعيتها من الوكالة عن الله ، ومع الحكومة التي
تستند شرعيتها من «بيعة» جماهير المسلمين . ضد الحكومة التي تعتبر نفسها فوق
كل الناس ، ومع الحكومة التي يعد رأسها أجيالاً عند أدنى الناس (قالها أبو مسلم
الخولاني لمعاوية بن أبي سفيان في مجلسه : السلام عليك أيها الأجير ١) .
ومن حق الكثيرين أن يسألوا بعد ذلك ، عن ماهية هذه الحكومة المعنية والمرجوة ؟

تبه الحاكمة وقناع سيادة الأمة !

إذا كان الحاكم المسلم هو «مدير السياسة» في البلاد - والتعبير للإمام محمد عبده - فالمتصور نظرياً أن تصبح الحكومة الإسلامية هي جهاز «إدارة السياسة» في الداخل والخارج . وأنها من حيث الشكل لا تختلف عن الحكومات التي نعرفها ، في الواقع أو في الكتب ، لكنها قد تختلف في الدور والوظيفة ، من حيث أنها تدير شؤون مجتمع مسلم .

ومع ذلك ، فالمسألة ينبغي ألا تتناول بتبسيط أو تعميم . لأنه بقدر ما اعتبرنا مناقشة مسألة الدين والسياسة بمثابة تورط في البحث عن إجابة إسلامية عن سؤال أوروبي ، كذلك فإن الدخول في تفاصيل موضوع الحكومة الإسلامية - فضلاً عن أنه سابق لأوانه - هو تورط من نوع آخر له أكثر من وجه .

فهو - أولاً - عدوان على أهل الاختصاص ، لأن إدارة المجتمع الإسلامي هي مسألة أقرب إلى اختصاص رجال القانون والإدارة قبل غيرهم . ثم أنه - ثانياً - ربما يكون انحرافاً بمسار المناقشة ، لأنه قد يحصر الإسلام في السياسة وحدها ، ويحصر السياسة في الحكومة وحدها . وكم توفرت للمسلمين حكومة ، في التاريخ السابق واللاحق ، لكن الإسلام الحق ظل محجوباً أو ممسوحاً .

وتعليق الإسلام على «حكومة» أيأ كانت ، هو من طراز الأخطاء الشائعة التي راجت منذ غاب الفهم الصحيح ، تماماً كما أن تصور الإسلام مجموعة من القوانين التي تضبط حركة المسلم ، هو خطأ أشد خطراً . وإذا اعتبرنا أن الإسلام في عمومته عقيدة وشريعة ، العقيدة تقوم داخل الفرد المسلم أولاً ، والشريعة هي كل ما أنزل الله سبحانه ليقتزم به الإنسان في علاقاته بربه وأهله ومجتمعه وبالكون والحياة . إذا وضعنا ذلك في الاعتبار ، فسوف تنبه إلى أن في الالتزام الإسلامي آفاق تتجاوز السياسة والحكومة ، فضلاً عن أن أكثرها لا تطاوله يد القانون ونصوص الجراء . ولا

بد أن أذكر أيضاً أن ثمة فرقاً لا بد أن يكون واضحاً بين موقف يعتبر الحكومة إحدى دعائم البناء الإسلامي - وهو ما نلتزم به - وبين موقف آخر يعتبرها الدعامة الوحيدة ، الأولى والأخيرة ، وموقف ثالث يلغي الحكومة من التصور الإسلامي ، وهو ما نعارضه .

يعد الإيضاحات والتحذيرات ، نعود إلى الإجابة عن سؤالنا الأساسي : ما هي طبيعة الحكومة الإسلامية ، المعنيه والمرجوة ؟

أكثر الردود شيوعاً بين الإسلاميين الآن ، هي عبارة «حكومة الله» ، التي يأتي بها «حرب الله» ، لتعني كلمة الله .. وهؤلاء هم دعاة «حاكمية الله» سبحانه وتعالى ، وهو التعبير الذي صكه الفقيه الباكستاني الكبير أبو الأعلى المودودي ، واستخدمه ، وطوره في العالم العربي سيد قطب ، حتى أصبح يطل صراحةً وضمناً من بين سطور كتابات كثيرة ، تتراوح بين الرسائل الجامعية للدكتوراه ومنشورات الجمعيات السرية والمتطرفة ، من أندونيسيا إلى الجزائر ، بينما دخل ضمن نصوص أول دستور باكستاني صدر في سنة ١٩٥٣ ، والدستور الإيراني الذي أعلن في عام ١٩٧٩ .

وواقع الأمر أن تعبير «حاكمية الله» هو نوع من الصياغات السهلة والخطرة . فهو سهل لأنه يلخص الحل في كلمتين ، ويجنب الجميع مؤقتاً الجدل ووجع الدماغ . وتحطير لأنه بتعميمه الشديد يفتح الباب لإساءة استخدام اسم الله وسلطانه سبحانه وتعالى . فضلاً عن أنه يتسع لتفسيرات وتفسيرات مختلفة ، قد يختلط فيها حق الله بحق الحاكم وحق الناس . وهو اختلاط يدفع ثمة الناس في النهاية !

إن تعبير حاكمية الله يكاد يصبح فكرة مجردة وهلامية ، ما لم يحصن بضوابط شديدة الوضوح لا تدع مجالاً للانزلاق في اتجاه تكريس السلطة الدينية ودعوى الحكم باسم الله . تماماً كما أن تعبير مشيئة الله يمكن أن يظل تعبيراً مجرداً خارجاً عن حسابات الإنسان ، ما لم ترى هذه المشيئة من خلال سنن ونواميس الكون ، وبناء النتائج على الأسباب

إننا نستشعر بقدر أكبر ثغرات صيغة «حاكمية الله» من محاولة الأستاذ المودودي إيضاحها في الكتاب الذي صدر له بالعربية بعنوان «نظرية الإسلام وهدية في السياسة والقانون والدستور» ، فهو يقول (ص ٣٣) إن الديمقراطية عبارة عن

منهاج للحكم ، تكون السلطة فيه للشعب جميعاً ، فلا تغير فيه القوانين ولا تبدل إلا برأي الجمهور ، ولا تسن إلا حسب ما توحى إليهم عقولهم . فلا يتغير فيه من القانون إلا ما ارتضته أنفسهم ، وكل ما لم تسوغه عقولهم يضرب به عرض الحائط ويخرج من الدستور ..

ويستهي المودودي من ذلك إلى إداة الديمقراطية معلناً « أنها ليست من الإسلام في شيء » (٩) فلا يصح إطلاق كلمة الديمقراطية على نظام الدولة الإسلامية ، ثم يضيف ان كلمة الحكومة الإلهية أو الثيوقراطية هي الأصدق في التعبير عن النظام الإسلامي . ويستطرد متحفظاً فيقول : ولكن الثيوقراطية الأوروبية تختلف عن الحكومة الإلهية (الثيوقراطية الإسلامية) اختلافاً كلياً . « فهي في أوروبا طبقة من السادة محصورة ، يشرعون للناس قانوناً من عند أنفسهم ، حسب ما شاءت أهواؤهم وأغراضهم ، ويسلطون الوهيتهم على عامة أهل البلاد متسترين وراء القانون الإلهي . فما أجدر مثل هذه الحكومة أن تسمى بالحكومة الشيطانية منها بالحكومة الإلهية !

وفي شرحه لطبيعة الثيوقراطية الإسلامية يقول الأستاذ المودودي . وأما الثيوقراطية التي جاء بها الإسلام ، فلا تستبد بأمرها طبقة من السادة أو المشايخ ، بل هي التي تكون في أيدي المسلمين عامة . وهم الذين يتولون أمرها والقيام بشؤونها وفق ما ورد في كتاب الله وسنة رسوله .

ثم يضيف : ولئن سمحتم لي بائنداع مصطلح جديد ، لأثرت كلمة الثيوقراطية الديمقراطية أو «الحكومة الإلهية الديمقراطية» لهذا الطراز من نظم الحكم ، لأنه قد خول فيها للمسلمين حاكمية شعبية مقيدة ، وذلك تحت سلطة الله القاهرة وحكمه الذي لا يثلب . ولا تتألف السلطة التنفيذية إلا بآراء المسلمين ، ويدهم يكون عزلها من منصبها ، وكذلك جميع الشؤون التي لا يوجد عنها في الشريعة حكم صريح ، لا يقطع فيها بشيء إلا بإجماع المسلمين

وكلما مست الحاجة إلى إيضاح قانون أو شرح أو نص منصوص الشرع ، لا يقوم ببيانه طبقة أو أسرة مخصوصة فحسب ، بل يتولى شرحه وبيانه كل من بلغ درجة الاجتهاد من عامة المسلمين .

ويستهي فقهاء الكبير إلى انه : من هذه الوجهة ، يعد الحكم الإسلامي

ديمقراطياً ، إلا أنه في حالة وجود النص ، فليس لأمراء المسلمين أو مجتهد أو عالم من علمائهم ولا لمجلسهم التشريعي ، ولا لجميع المسلمين في العالم أن يصلحوا أو يغيروا منه كلمة واحدة . ومن هذه الجهة يصح عليها إطلاق كلمة «الشيوقراطية» . إننا إذا وافقنا الأستاذ المودودي بعض الحثيات والشروح التي أوردها ، إلا أننا لا نوافقه بأي حال على «المنطوق» الذي انتهى إليه .

ذلك أننا عندما نتحدث عن حكمه إسلامية ، فن البديهي أن يكون ذلك بمثابة اعلان ضمني وضروبي عن الالتزام بشريعة الله . وإذا أراد الأستاذ المودودي أن يقرر هذا المعنى ذاته بتعبيره حاكمية الله ، فما هي الإضافة التي أضافها إذن ، غير صك هذه العبارة الجديدة ؟

إن الصياغة الجديدة ليست هدفاً بحد ذاته ، في أمر بأهمية قضية الحكم الإسلامي ، ولكن هذه الصياغة تفقد جدواها إذا لم تكن تعبيراً عن رؤية جديدة أو إضافة مهما بلغ حجمها

إن الحكم لله ، هذا صحيح ، لكنه بالناس وللناس في حقيقة الأمر . إن حق الله مكفول ولا جدال فيه ، لكن المشكلة الحقيقية ، والمهدد بالجور والظلم هو حقوق الناس ، وهو ضمان مشاركة الجماهير في السلطة ، وتثبيت دورها في تقرير مصائرنا .

إن تعبیر حاكمية الله لا يضيف جديداً حقاً ، كما أنه لا يتصدى لجوهر مشكلة الحكم . ليس هذا فقط ، فضلاً عن كونه لا بعيد في التطبيق الإسلامي ، إلا أن باب الضرر من حوائه مفتوح على مصراعيه . إذا ما أسهل أن يتدثر به حاكم ، ليعلن علينا أنه يباشر سلطانه باسم الله . وما أسهل أن يلقي دور الجماهير بدعوى أن الحكم لله والحاكم هو الله .

وإذا كان الأستاذ المودودي قد بذل جهداً ملموساً في محاولة حصار مثل هذا الاحتمال ، فإن محاولته هذه ، هي بحد ذاتها دليل على نوع المخاطر التي تنشأ من صياغة تعبیر الحاكمية . وهو تعبیر كنا جميعاً في غنى عنه ، وعن المزالق التي يقودنا إليها .

وأخيراً فإن الأستاذ المودودي وقع في «فخ» استخدام مصطلحات غريبة ، محملة بمخلفيات التجربة الغربية ، التي قد تضر كثيراً إذا وضعت في سياق إسلامي .

وهو ما يحمل الإسلام بتلك الخلفيات ، بغير مبرر . ومثالنا على ذلك كله «التيوقراطية» التي باتت مرتبطة في الأذهان بصيغة التحكم في الشر باسم الله . وما كان أعناه عن اللجوء إلى مثل هذه الاستخدامات ، واضطراره - أيضاً - لحصار سلبياتها وثعراتها . وينفس القدر ما كان أعناه عن وصف نظام الحكم الإسلامي بأنه «تيوقراطي - ديمقراطي» ، الأمر الذي يبدو فيه التناقض واضحاً ، بين تصور يستلهم السلطان من الله في السماء ، وتصور آخر يستلهمه من الناس في الأرض . ذلك أن الشرح رغم تحفظ الأستاذ المودودي - زد القضية تعقيداً ، وعلق بالإسلام شوائب هو أيضاً في غنى عنها .

وإذا كان ففيها الكبير قد اضطر إلى استخدام تلك المصطلحات العربية ليوضح فكرته ، فلسنا نفهم لماذا لجأ إلى تعبير مثل «التيوقراطية الإسلامية» ، على ما فيه من شبهة ، ولم يستخدم عبارة الديمقراطية الإسلامية ، حيث المحاذير أخف كثيراً ، فضلاً عن أنه يعزز قيمة المشاركة الجماهيرية والتعبير عن الإرادة الشعبية ، ولا يحل بالإطار الإسلامي الواجب الالتزام .

وإذا كان الأستاذ المودودي قد بدأ رافضاً للديمقراطية العربية ، فأولى به أن يرفض «التيوقراطية» كما مورست في التجربة الغربية ، ولكنه فيما يبدو كان أشد حماساً لما تصوره صيانة حق الله ، الأمر الذي دفعه في اتجاه يفتح الباب للجور على حق الناس !

وهي مفارقة لها دلائلها ، أن يقترن تعبير «حكم الله» بالتجربة التي أغرقت أول حزب سياسي في الإسلام ، وأول خلل في بناء الدولة الإسلامية .

يوم «صفين» جرت الواقعة والقتال دائر بين خليفة المسلمين علي بن أبي طالب ، ومعاوية بن أبي سفيان والي الشام الطامع في الخلافة . وكفة القتال بدت راجحة لصالح جيش علي ، الأمر الذي لم يملك رجال معاوية ازاءه إلا استخدام سلاح الدهاء والمكر . ورفعت المصاحف على رؤوس الرماح وسط جيش معاوية ، ونادى المناادي أن «هذا كتاب الله بيننا» . واختلف رجال علي التحكيم ، حتى رفضه فريق من بني تميم ، الذين كان من رأيهم الاستمرار في قتال معاوية استحابة لقول الله تعالى «فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله» ، وقال قائلهم «عروة بن أذينة» «لا حكم إلا لله» .. فكان أول من نطق بهذه العبارة ، وأصر على موقفه ،

وانفصل برجاله من بني نعيم ، الذين عرفوا « بالمحكمة » .. الذين كانوا بذرة الخوارج . وكانت بعد ذلك الحيلة الشهيرة ، التي خلع بمقتضاها علي ، وثبت معاوية ، وبدأت حقه جديدة في التاريخ الإسلامي ، كانت وراثة الحكم بين سماها البارزة . على أن صفحات التاريخ الإسلامي تسجل قبل حادثة صفين موقفاً استخدم فيه لفظ الجلالة بشكل آخر ، عندما توجه فريق من المسلمين إلى الحليفة عثمان ابن عفان ، يطالبونه بالتسحي عن منصبه ، وكان رده عليهم : لا أنزع قميصاً كسانيه الله تعالى .

ومن قبيل هذا الاستخدام المبكر للفظ الجلالة أيضاً ، ذلك الحوار الشهير بين الصحابي أبي ذر الغفاري ، ومعاوية بن أبي سفيان - بعد توليه الخلافة - عندما ذهب أبو ذر يحاسب الحليفة الجديد على طريقته في الانفاق ونوريع الأموال ، وكان رد معاوية الرفض لاعتراض أبي ذر ، أن المال مال الله .. فما كان من أبي ذر إلا أن قال : كأنه بذلك يريد أن يحتجته (أي المال) دون المسلمين . اني لا أقول إنه ليس لله ، ولكن سأقول : مال المسلمين .

وليست غريبة في سجل الحكم - كما سبق أن ذكرنا* - محاولات الاختماء بالله سبحانه ، واستخدام الطريق إلى السماء لتحقيق العديد من الأهداف السياسية ، من تثبيت السلطة ، إرهاب الآخرين ، إلى تصفية الخصوم ، ومصادرة حق الجماهير في التعبير والتفكير .

ومنذ عرف الله ، ومنذ عرف السلطان في الأرض ، والتزام لم يتوقف على طريق السماء . الحكام الذين تولوا ومارسوا بالحق الإلهي ، الكهنة الذين احتكروا معرفة الله حتى أعطوا صكوك الغفران . الأولياء الذين يوكلهم الناس في الوساطة عند الله . المشعرون الذين يأتيهم «النور» وهم نيام . «الملهمون» الذين يبيعون للناس بصاعة «المهام المقدسة» التي يوكلها إليهم القدر بعيداً عن الأعين وفي غفلة من النواميس !

ورغم أن الإسلام أزاح هؤلاء جميعاً من طريق السماء ، منذ وجه الله سبحانه خطابه للجميع في الحديث القدسي «ادعوني أستجب لكم» ، ومنذ قرر أنه لا

فضل لعربي على أعجمي ، ولا لأمير على حفير إلا بمعيار واحد هو «التقوى»
بتعير الحديث الشريف - وفي خطاب الله سبحانه لبيه محمد عليه السلام «لست
عليهم بمسيطر» .. رغم ذلك ، فإن الممارسات أفرزت مواقف لم تخل من استخدام
للغظ الجلالة في غير موضعه ولا سياقه السليم .

ومن المعالجات اللافتة للنظر في محاولة التعبير عن تصور الإسلام لنظام
الحكم وأين يقف الله سبحانه منه ، ما كتبه الدكتور جمال الدين عطية في العدد
العاشر من مجلة «المسلم المعاصر» إذ قال إن الإسلام ينفرد بموقف متميز عن
الديمقراطية والثيوقراطية ، في نظريته للحكم . فالديمقراطية تنطلق من مبدأ أن الأمة
مصدر السلطات ، بما يجعل تسلسل السلطة فيها كما يلي . الأمة - الحاكم . بينما
تنطلق الثيوقراطية من مبدأ أن الحاكم ظل الله في الأرض وخليفته على خلقه ،
بحيث يصبح تسلسل السلطة هو : الله الحاكم الأمة

أما في الإسلام ، فالحكم أو السيادة أو الحاكمية (أو غير ذلك من
المصطلحات التي تحتاج إلى إعادة نظر وتحديد) والتعير للدكتور جمال عطية -
هو أصلاً لله ، والناس مستخلفون عن الله في عمارة الكون وإقامه شريعة الله ،
وعليهم تنظيم لأمورهم أن يتخذوا من بينهم أميراً أو خليفة أو رئيساً ، بما يجعل
تسلسل السلطة في نظر الإسلام كالآتي . الله - الأمة - الحاكم .

وإذا كان لي أن أسهم في صياغة هذه المعادلات ، بإضافة بسيطة ، فاني
أضعها على الوجه التالي : إذا كان الله - سبحانه - مذكوراً في النظام الشيعي ، فانه
غير مذكور ولا منكور في النظام الديمقراطي ، وإذا كانت مفاتيح أبواب السماء
حكراً على الحاكم ورجال الدين في النظام الثيوقراطي فإن تلك الأبواب مفتوحة على
مصارعها لكل الناس في النظام الإسلامي .

وحتى عهد قريب ، كانت كتابات الإسلاميين تتجه أكثرها إلى اعتبار أن
«الأمة مصدر السلطات» في الإسلام - وهي مدرسة أخرى غير مدرسة «الحاكمية»
- وكان هؤلاء يستخدمون ذلك المبدأ الذي قرره الجمعية التأسيسية في عصر الثورة
الفرنسية ، والذي يكرس «السيادة للأمة» رداً على الشعار الذي كان سائداً من قبل ،
داعياً إلى أن «السيادة للملك» وهو الشعار الذي كان يعبر عن نظرية التفويض
الإلهي .

وكان من القائلين بهذا الرأي مفتي مصر الأسبق الشيخ محمد نجيت في مؤلفه (حقيقة الإسلام وأصول الحكم) الذي رد به على كتاب الشيخ علي عبد الرازق الشهير الذي أشرنا إليه من قبل . إذ كتب الشيخ نجيت يقول «إن المسلمين هم أول أمة قالت بأن الأمة مصدر السلطات كلها ، قبل أن يقول ذلك غيرها من الأمم» .. وفي الاتجاه ذاته كتب الشيخ محمد رشيد رضا في «تفسير المنار» ، والشيخ عبد الوهاب خلاف في «السياسة الشرعية» ، والأستاذ عبد القادر عودة في «الإسلام وأوضاعنا السياسية» .

وكان هؤلاء وغيرهم ممن رفعوا شعار سيادة الأمة ، من غير المتخصصين في الواقع . إذ إن أكثرهم كانوا من الفقهاء والمتخصصين في العلوم الشرعية ، حتى الأستاذ عودة رحمه الله ، وهو رجل قانون بارز ، كان متخصصاً في القانون الجنائي أو «الجزائي» . ولما كانت هذه قضية دستورية بالدرجة الأولى ، فقد تصدى لها بالنقض واحد من أبرز فقهاء القانون الدستوري المحدثين ، هو الدكتور عبد الحميد متولي ، في كتابه «الإسلام ومبادئ نظام الحكم» و«أزمة الفكر السياسي الإسلامي» . بعد استعراضه لأصل كل من الشعارين ، سيادة الملك وسيادة الأمة ، قال الدكتور متولي : إذا كان مبدأ سيادة الأمة إنما استبطن ليكون عتابة معول لهدم نظرية معينة ، يستند إليها نظام حكم مطلق ، وإذا كانت النظرية قد تم هدمها ولم يبق أثر لها (إذ لم يعد هناك من يقول بالتفويض الإلهي الآن) فما فائدة هذا المعول إذا ؟ .. لماذا نبقى عليه ؟

ويسوق الدكتور متولي في «الإسلام ومبادئ نظام الحكم» . شواهد تاريخية كثيرة ، جرت في عصر ما بعد الثورة الفرنسية وفي ظل شعار «سيادة الأمة» ، ليدل على أن هذه الصيغة لم تكفل الحرية المنشودة ، ولم تحل دون الاستبداد . فالجمعية التأسيسية التأسيسية (الفرنسية) التي انتخبت في ظل مبدأ سيادة الأمة ، والتي رأسها «روبسبير» .. اتخذت من الإجراءات الاستبدادية ، ما لا يوجد له مثيل في تاريخ الملوك والقيصرة المستبدين . وقد ارتكب هذا الاستبداد باسم الأمة ، وتحت الرعاية السامية لمبدأ سيادة الأمة !

ويعطي الدكتور متولي قائلاً إنه : من خصائص السيادة ، كما يذكر رجال الفقه الفرنسي الذين اصطنعوا تلك النظرية ، أنها سلطة عليا لا تعرف فيما تنظم من

علاقات داخل الدولة ، سلطة عليا أخرى معادلة أو منافسة لها أو أعلى منها . أي أنها سلطة مطلقة لا حدود ولا قيود عليها .

ويستشهد الدكتور متولي بقول الفقيه الفرنسي الكبير « بارتلمي » ان هذا المبدأ - سيادة الأمة - ينزع بأصحابه إلى اعتبار إرادة الأمة إرادة مشروعة ، وان القانون يعد مطابقاً لقواعد الحق والعدل . لا لسبب إلا انه صادر عن إرادة الأمة أو ممثليها . ولذلك فإن المبدأ ينسب إلى الشعب صفة العصمة من الخطأ . ولذلك فهو يؤدي بالشعب أو بمن يمثله إلى الاستئثار بالسلطة المطلقة أو إلى الاستبداد . حتى وجدنا أحد فقهاء وزعماء تلك الفترة التي كان الإيمان بشعار سيادة الأمة في ذروته ، يقول في الجمعية النيابية التأسيسية الفرنسية : « حينما يتكلم القانون ، يجب أن يصمت الضمير » !

ثم يقول الدكتور عيد الحميد متولي « انه مما يزيد من خطر ذلك المبدأ على الحرية انه ليس هو الشعب - من الناحية العملية الواقعية - هو الذي يريد أو يتكلم ، وإنما هم بصفة أفراد (الحكام) هم الذين - في الدول الديمقراطية - تتعصون تلك العصمة عن الخطأ ، التي يسبغها ذلك المبدأ على الأمة » .

ويقترح الفقيه الدستوري المصري أخيراً ، انه إذا كان ولا بد من وضع السيادة في صياغة تميد الأمة من إيجابيات المبدأ ، ونجبتها سلبياته ، فليكن النص على انه « لا سيادة لفرد ولا لجماعة على الأمة »

وإذا كان لي أن أضيف إلى ما ذكره أستاذنا الدكتور متولي ، فانه من وجهه النظر الإسلامية يعد الإطلاق غير مقبول في ممارسات السيادة والسلطة في ظل شعار سيادة الأمة . لأن هذه الممارسات ينبغي أن تظل محكومة بإطار الشريعة الإسلامية نصاً وروحاً .

بعد هذه « الوجبة » ، لي ملاحظتان سريعتان : - الأولى . ان الحوار حول مبدأ سيادة الأمة - مثل استخدام كلمة الشوقراطية أو الديمقراطية - هو وقوع في ذلك المحذور الذي أشرت إليه في مدخل هذه المناقشة وما قبلها . وهو استمرار لمحاولات البحث عن دواء لعلنا في « صيدلية الحضارة الغربية » . وكما أن الحوار حول مسألة الدين والسياسة هو بمثابة بحث عن إجابة إسلامية لسؤال

غربي ، فإن الجدل حول سيادة الأمة هو اعتساف مماثل تقدم بموجبه صياغة
غربية لواقع إسلامي ! ..

- والثانية : إن صيغا مثل حاكمية الله وسيادة الأمة ، تطرح باعتبارها حلولاً
إسلامية لقضية الحكم . وفي عصر كالذي نعيشه كثرت فيه أساليب التحايل
والتعويه ، وصارت بضاعة الشعارات فيه بغير قيمة ، وتقدمت تكنولوجيا خداع
الجمهور وتغديرها . في عصر كالذي نعيشه صارت أبشع الممارسات تتم تحت
شعارات تحمل أكثر الكلمات رقة وعذوبة وجاذبية . في عصرنا هذا لم يعد
الشعار ضماناً أو حائلاً دون أن تمضي الممارسة على نحو يتجاوز أي قيمة ويهدرها .
ومع احترامنا لكل أديان فرق الحاكمية أو السيادة ، فإننا مضطرون لتعحية
مثل تلك العبارات جانباً ، لكي نعرف على وجه التحديد : من حقاً بيده الأمر
في المجتمع الإسلامي ؟
تلك مسألة نحتاج إلى وقفة أخرى ..

بغير شعارات : من يملك السلطة والثروة ؟

إذا كنا نعارض تلبس الإسلام بشعارات هلامية وغير محددة ، أو منقولة نصاً عن التجربة العربية ، فإن دعوتنا بصر على أن يظل « التطبيق الإسلامي » محتفظاً بصيغته كما هي ، بغير تزويق أو ترقيع ، شريطة أن نصح دائماً هذا التطبيق ليظل تعبيراً أميناً عن روح الإسلام وتعاليمه .

وهنا ، سوف يبيدنا بكل تأكيد أن نحدد موقف الإسلام الصريح من قضيتين هما عصب أي نظام في هذه الدنيا : الحكم والمال ، أو السلطة والثروة . ذلك أن المحك الحقيقي لاختبار مدى صلاحية ، أو حتى شرعية أي نظام هو مدى مشاركة الناس في دعائمه هاتين . وكلما اتسعت مشاركة الجماهير في « مرفقي » السلطة والثروة ، كلما توفرت للنظام عناصر الصحة والإيجابية والشرعية ، والعكس صحيح تماماً . فكلما ضاقت دائرة المشاركين في السلطة والثروة ، كلما تقلصت عناصر الصحة والإيجابية والشرعية ، وانفتح الباب لشور وسليات . وإذا عرفنا « من بيده الأمر » في هذين المرفقين ، من وجهة النظر الإسلامية ، فسوف نقف على حقيقة من بيده الأمر في المجتمع الإسلامي لنبدأ بالسلطة ..

عند أهل السنة جميعاً ، فإن « الإمامة عقد » ، يتم بين الأمة والإمام ، ويرتب التزامات على كل طرف ، شأن أي عقد آخر ، كما يرتب « شرطاً جرائماً » على الطرف الذي يخل بالتزامه . قد يصل إلى خلع الإمام من منصبه ، وإنهاء عقده . بالحسنى أو بنبرها !

ومن أشهر الذين تناولوا هذا العقد الخطير بالدراسة ، كبير أساتذة القانون في مصر الدكتور عبد الرزاق السنهوري (باشا) ، الذي كان أول من دعا في مصر إلى اعتبار التشريعة الإسلامية المصدر الأساسي للقوانين .

قال الدكتور السنهوري عن عقد الإمامة كما عرضه الفقهاء المسلمون ،

انه عقد حقيقي . مستوف للشرائط من وجهة النظر القانونية ووصفه بأنه مبني على الرضا ، وأن العاية منه أن يكون هو المصدر الذي يستمد منه الإمام سلطته ، وهو تعاقد بين الأخير وبين الأمة . وأنهم - فقهاء المسلمين - عرفوا نظرية «السيادة» كما عبر عنها جان جاك روسو فيما بعد ، وإن كانت نظرياتهم قد احتوت على عنصر زائد خاص بها . إذ بينا «اقتضى» روسو أن ثمة عقداً بين الحاكم والأمة ، يحكم الأول بمقتضاه ويستمد شرعيته منه ، فإن عقد الإمامة عند المسلمين حقيقة وافية وليست افتراضاً ولا وهماً .

وقد تبدو هذه مفاجأة لأكثر دارسي القانون - وأنا أحدهم - لأننا لم نعرف طوال سنوات دراستنا الجامعية أن هناك من قال قبل روسو بنظرية «العقد الاجتماعي» بين العجم فضلاً عن العرب . وفي كتب ومراجع القانون الدستوري التي كانت بين أيدينا - في الخمسينيات على الأقل - لم يكن يذكر روسو إلا بأنه «أبو الديمقراطية ومبتدع تلك الفكرة الباهرة» ، التي أوجدت بطريقة عبقرية مخرجاً قانونياً سهلاً يقيد سلطة الحاكم ، ويعبر عن التزامه تجاه الأمة ، بهذا العقد الضمني غير المرئي . لم يكن يعلم - إلا بعد تخرجنا من الجامعة وبعدما أعلقنا كتب «الدستوري» المقررة - أن الفقهاء المسلمين أشبعوا نظرية العقد دراسة وتحليلاً وصياغة ، قبل «روسو» بسبعة قرون على الأقل !

نعم ، الإمامة عقد تنشئه إرادة الأمة ، من خلال ممثلها ، أهل الحل والعقد أو أهل الاختيار أو الشيوخ والنواب . وهو مماثل لأي عقد آخر يعبر عن الإرادة الإنسانية ، مثل عقود الوكالة والوديعة والقضاء والبيعة من البيع . ولذا قال عنها ابن خلدون في «المقدمة» (وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده ، جعلوا أيديهم في يده ، تأكيداً للعقد . فأشبه ذلك فعل البائع والمشتري . فسمي «بيعة» ، مصدر «باع») .

ويسوق الدكتور ضياء الرئيس في كتابه بعضاً من أقوال الفقهاء في هذا المعنى ، منها ما قاله «البغدادي» في كتابه «أصول الدين» : «قال الجمهور الأعظم من

أصحابنا (يقصد أهل السنة) ومن المعتزلة والخوارج والتجارية ، ان طريق ثبوتها (الامامة) الاختيار من الأمة .

ومنها ما ذكره الرازي أن الأمة هي صاحبة الرئاسة العامة ، كما يتبين حين تقرر أن «تعزل الإمام لفسقه» . وما دامت هي صاحبة الرئاسة العامة - يضيف الدكتور الرئيس - وهي التي لها حق عزل الإمام ، أي إنهاء العقد أو فسخه - فهي المبتدئة له ، وهي المشرفة عليه ، وصاحبة الحق الأول فيه .

ومنها ما قاله الماوردي في «الأحكام السلطانية» ، انه إذا تنازع اثنان على الإمامة «وادعى كل واحد منهما انه الأسبق ، لم تسمع دعواه ، ولم يحلف عليها ، لأنه لا يختص بالحق فيها . وإنما هو حق المسلمين جميعاً . فلا حكم فيه ليمينه ولا لنكوله عنه» .

وهذا العهد ليس مطلقاً ، ولكنه مقيد بنصوص الشريعة التي «لا تبيح للحاكم إلا ما تبيحه لكل فرد ، ولا تحرم عليه إلا ما حرمته على كل فرد» كما يقول الأستاذ عبد القادر عودة في «التشريع الجنائي الإسلامي»

ومن الفقهاء من حدد واجبات الإمام وعددها ، مثل الماوردي في «الأحكام السلطانية» ، وأبو يعلى محمد بن حسين القراء ، في كتابه الذي يحمل عنواناً مماثلاً . قال الماوردي : والذي يلزمه - الحاكم - من الأمور العامة عشرة أشياء - حفظ الدين وتطبيق مبادئه «ليكون الدين محروساً من خلل ، والأمة ممنوعة من رلل» - إقرار العدل «حتى نعم النصفة ، فلا يتعدى ظالم ، ولا يضعف مظلوم» - حفظ الأمن ، الذي يتمثل في «حماية البيضة والذئب عن الحريم ليتصرف الناس في المعاش ويتشروا في الأسفار آمينين من تغرير بنفس أو مال» - إقامة الحدود «لتصان محارم الله تعالى عن الانتهاك وتحفظ حقوق عباده من اتلاف أو استهلاك» - حماية البلاد من أي عدوان خارجي «تحصين الثغور بالعدة المانعة والقوة الدافعة» - الجهاد في سبيل الله - جباية أموال الصدقات لبوزعها على الناس في مصارفها المحددة - اختيار معاونيه في أدائه لوظيفته «لتكون الأعمال بالكفاءة مضبوطة ، والأموال بالأمناء محفوظة» - وأخيراً «أن يباشر بنفسه مشاركة الأمور وتصفيح الأحوال ، لنهض سياسة الأمة وحراسة الملة ، ولا يعول على التفويض تشاغلاً ببلدة أو عباد»

ويعتبر الماوردي : وإذا قام الإمام بما ذكرناه من حقوق الأمة ، فقد أدى حق الله تعالى فيما لهم وعليهم . ووجب عليهم حقان : الطاعة والنصرة ، ما لم يتغير حاله . والذي يتغير به حاله ، فيخرج به عن الإمامة شيثان : أحدهما جرح في عدالته ، والثاني نقص في بدنه .

الآن ، وبعد أن يرمي العقد بين الأمة والإمام ، ويتأهب لممارسة وظيفته ، فهو ملزم بأن تتم ممارسته هذه من خلال « الشورى » . فالحاكم الفرد لا وجود له في الإسلام ، وبخصوص القرآن الكريم التي تحدثت من قريب أو بعيد عن موضوع الحكم والقيادة لم تستخدم إلا كلمة صارة «أولي الأمر» ، وهو ما يعزز فكرة جماعية القيادة في كل موضع

و«الشورى» هو اسم إحدى سور القرآن الكريم ، التي نزلت قبل ١٤ قرناً - بينما العالم الأوروبي لم يعرف البرلمانات إلا في القرن التاسع عشر ١ - وقد وردت لفظة الشورى في موضعين أحدهما على سبيل الأمر الموجه إلى الرسول عليه السلام ، ومن بعده - « وشاورهم في الأمر » - آل عمران ١٥٩ - والثانية في وصف مجتمع المسلمين ، المؤمن بالله ، والمقيم للصلاة - لاحظ السياق - ثم بعد ذلك .. « وأمرهم شورى بينهم » - الشورى ٣٨ .

ولا نريد أن نخل في مزيد من التفاصيل ، إذ يكفي أن نقرر أن الشورى تتم من خلال ممثلي الأمة . كيف يختارون ، وكم عددهم ، ولأي فترة رمنية ؟ تلك كلها جوانب تخضع لرأي أهل الاختصاص والخبرة .

والذي يعنيها هنا هو أن ممثلي الأمة هؤلاء لهم حق الرقابة على السلطان والسلطة ، لكنها ليست مقصورة عليهم وحدهم ، لأن هذه المهمة تشاركهم فيها جميع المسلمين ، بل هي فرض واجب على كل قادر من المسلمين . وإذا استخدمنا التعبير الشرعي فإن إبرام عقد الإمامة بمثابة « فرض كفايي » بمعنى أن أهل الحل والعقد أو أهل الشورى والاختيار يقومون بهذه العملية نيابة وكفاية عن الأمة ، الأمر الذي يسقط الفرض عن الآخرين أما مراقبة تصرفات السلطان والسلطة فهي « فرض عين » ، الأصل أنه واجب على كل مسلم ، وإن جاز أن يقوم بهذه المهمة بعض المسلمين من المتخصصين والقادرين على أدائها . وهو ما تشير إليه الآية الكريمة : « ولتكن منكم

وتنطلق فكرة رقابة الشارع الإسلامي - إن صح التعبير - على ممارسات السلطة من مبدأ بالغ الأهمية يقرره الإسلام هو : حق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، الذي يطالب به الفرد والمجتمع المسلم .

.. « كنتم خير أمة أخرجت للناس : تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله » - آل عمران ١١٠ - . « والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض : يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، ويقيمون الصلاة ، ويؤتون الزكاة ، ويطيعون الله ورسوله » - التوبة ٧١ (لاحظ أنه في ترتيب التراتمات المسلمين تجاه بعضهم في هذه الآيات ، يأتي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المقدمة) .

يقول ابن تيمية في « الحسبة » : « وإذا كان جماع الدين وجميع الولايات هو أمر ونهي ، فالأمر الذي بعث الله به رسوله هو الأمر بالمعروف ، والنهي الذي بعثه به هو النهي عن المنكر ، وهذا نعت النبي والمؤمنين وهذا واجب على كل مسلم قادر » ..

وفي هذا الاتجاه ، يفصل الحديث الشريف الأمر في قول النبي عليه الصلاة والسلام : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فليأسه ، فإن لم يستطع فليقله ، وذلك أضعف الإيمان » .

والتحديد والتفصيل في هذا الحديث له وجهان :

- إنه موجه إلى كل مسلم ، أيّاً كان مقامه أو مكانه ، إذ يقول : « من رأى منكم » ، أي من كافة المسلمين ، - أنه يعتبر تغيير المنكر مرتبطاً بإيمان المسلم ، إذ ينص على أن التغيير بالقلب هو الحد الأدنى للإيمان ، الأمر الذي يعني أن الحد الأقصى للإيمان - أو الإيمان الأمثل - يتمثل في التغيير بالفعل لمن هو قادر عليه .

وقد كان هذا التكليف بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، الذي فصله الحديث الشريف الداعي إلى التصدي للمنكر بالفعل أو بالقول أو بالقلب ، وراء أغلب حركات التمرد والرفض في التاريخ الإسلامي . الأمر الذي دعا بعض الفقهاء إلى تفسير حديث تغيير المنكر بصورة لا تؤدي إلى انفلات الأمور في المجتمع الإسلامي . فقالوا إن خطاب التغيير الإيجابي باليد موجه إلى السلطان ، والتغيير باللسان والقول فهو واجب العلماء ، أما التغيير السلبي (بالقلب) موجه إلى الأفراد ،

الذين قد لا يكون أكثر من ذلك .

وأيّاً كان الاتفاق أو الاختلاف حول هذا التفسير (لأن هناك كثيرون لهم رأي معاكس) فإن الذي يعنينا في سياق مناقشتنا هذه المرة ، هو أن المسلم مطالب بالتحرك ومسؤول عنه أمام الله .

وتحرك المسلم ، ومشاركته في توجيه السلطة والسلطان ، له درجتان : النصيحة أولاً والتصدي ثانياً .

هو مدعو إلى توجيه النصيح . وفي الحديث الشريف : الدين النصيحة قالوا لمن يا رسول الله ؟ قال . لله ، ولكتابه ، ولرسوله ، ولأئمة المسلمين وعامتهم . وفي الحديث أيضاً : « ثلاث لا يغفل عن قلب مسلم : إخلاص العمل لله ، ومناصحة ولاة الأمر ، ولزوم جماعة المسلمين » . وإذا لم تُجدِ النصيحة ؟

يقول الإمام ابن حزم « والواجب أن وقع شيء من الجور ، وإن قل ، يكلم الإمام في ذلك ، ويجمع منه . فإن امتنع وراجع الحق فلا سبيل إلى خلعه . وهو إمام كما كان ، لا يحل خلعه . فإن امتنع عن انقادتني من هذه الواجبات عليه ، ولم يراجع ، وجب خلعه ، وإقامة غيره ممن يقوم بالحق » وإذا تعلق الأمر بظلم فالجرم أفدح ، والتصدي واجب .

وياب التصدي للظلم هذا مريد من نوعه في الفكر الإسلامي ، ويحتاج إلى بحث مستقل . ذلك أن المسلم بمقتضاه ، مطالب شرعاً ودينياً بأن لا يقف مكتوف الأيدي إزاءه . بل أن النصوص تنوعه بغضب الله وعذابه في الآخرة ، إذا استسلم للظلم أو سكّت عليه .

وفي الحديث الشريف : إن الناس إذا رأوا الظالم ، فلم يضرّوا على يديه أوشك أن يسهم الله بعقاب .

وفي الحديث أيضاً : إذا رأيت أمّتي تهاب أن تقول للظالم يا ظالم ، فقد تودع منهم ، ويطن الأرض خير لهم من ظهرها .

وإذا لم يستطع المسلم شيئاً ، فينبغي أيضاً ألا يقف موقفاً سلبياً . يجب أن تتحرك ، وإلا فغضب الله يلاحقه . وفي الآية الكريمة « ان الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم ، قالوا : فيما كنتم ؟ .. قالوا كنا مستضعفين في الأرض ، قالوا :

ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها ؟ فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيراً .
النساء ٩٧ .

وهكذا تكون الهجرة أو «الالتجاء» بالاصطلاح القانوني المعاصر واجباً على
المضطهد وليست حقاً فحسب* .

ولم يكف الخلفاء الراشدون ، خصوصاً أبو بكر وعمر ، عن استهزاء هم
المسلمين في التصدي لانحرافات السلطة والسلطان فهذا أبو بكر يخطب بين
المسلمين بعد بيعته قائلاً : قد وليت عليكم ولست بخيركم ، فإن أحسنت فأعيني ،
وإن أسأت فقوموني . أطيعوني ما أطعت الله ورسوله ، فإن عصيت الله ورسوله
فلا طاعة لي عليكم .

وهذا عمر بن الخطاب يحرض الناس على تقويمه حتى قال له أحدهم : والله
لو علمنا فيك اعوجاجاً لقومناه بسيوفنا . ويستقبل عمر هذا الرد بقلب مستريح
قائلاً : الحمد لله أن جعل في المسلمين من يرمي اعوجاج عمر بسيفه !

وبفس هذا المنطق ، وقف عمر أمام المسلمين وخطب فهم قائلاً : لوددت
أني وإياكم في سفينة في لجة البحر ، تذهب بنا شرقاً وغرباً ، فلن يعجز الناس
أن يولوا رجلاً منهم ، فإن استقام اتبعوه ، وإن حيف (ظلم) قتلوه .

وعندئذ قال طلحة : وما عليك لو قلت وإن تموج عزلوه ؟

فكان رد عمر : لا . القتل انكل (أخوف) لمن بعده ؟

هل رأيتم حاكماً في التاريخ يدعو الناس إلى الثورة المسلحة عليه ، إذا ما
انحرف ، ويصر على تحريضهم في كل مناسبة ؟؟

وقد كانت مثل هذه النصوص ، وراء اجماع أهل السنة على وجوب خلع
الإمام الظالم ، بالحصنى أو بغيرها ، كما قلت . حتى قال الإمام الغزالي في احياء
علوم الدين « ان السلطان الظالم عليه أن يكف عن ولايته . وهو اما معزول ، أو
واجب العزل . وهو على التحقيق ليس بسلطان ١١ - وحتى قال ابن حزم في
«الفصل في الملل والأهواء» عن الامام « فان زاغ عن شيء منها - كتاب الله وسنة
رسوله - منع من ذلك ، وأقيم عليه الحد والحق . فان لم يؤمن أذاه إلا بخلعه ، خلع

* انظر للتصحيح ، البحث المستفيض للدكتور محمد فتحي عثمان عن حقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية
والفكر القانوني الغربي - دار الشروق

وولي غيره ..

أي إن ممثلي الأمة الذين أبرموا عقد الإمامة ، لهم أن يفسحوا العقد إذا أنحل الإمام بالتزاماته ، وفي مقدمتها الجور والظلم .

لقد كان سؤالنا في ندانة هذه الرحلة هو : من يملك السلطة والثروة في المجتمع الإسلامي ؟ ولعلي أجبت عن الشق المتعلق بمشاركة الجماهير ومسؤولياتها تجاه السلطة والسلطان .

بقي موضوع الثروة ، وهو ما سنتناوله بشيء من التفصيل بعد قليل ، وإن جاز أن نجعل الرد المتعلق بهذا الشق في كلمات قليلة هي : إن المال في التصور الإسلامي هو مال الله . وفي النص القرآني (وآتوهم من مال الله الذي آتاكم) ، غير أن هذه الصيغة ترجمت على عهد النبي عليه الصلاة والسلام ، والراشدين من بعده ، على أنه « مال الناس » .. وهو التعبير الذي استخدمه فيما بعد أبو ذر الغفاري في رده على معاوية ، الذي حاول أن يبرر إطلاق يده في بيت المال ، بأنه مال الله .

ويستند هذا التفسير لعبارة مال الله ، إلى نص قرآني آخر هو : « آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » - الحديد ٧ .

هو مال الله في التنظير ، مال الناس في التطبيق ، باعتبار أنهم خلفاء فيه والنص في القرآن على أنه مال الله ، وأن الناس مستخلفون فيه ، له حكمة بالغة أريد بها تحطيم احتكار القلة للمال ، وتأكيد حق الجميع فيه ، الأمر الذي يعي الأكرية من عامة الناس وفقرائهم .

حتى قال النبي عليه السلام : اني والله لا أعطي أحداً ، ولا أمنع أحداً ، إنا أنا قاسم أضع حيث أمرت .

وحتى قال عمر بن الخطاب : والله ما أحد أحق بهذا المال من أحد . وما أنا أحق به من أحد . والله ما من المسلمين أحد إلا وله في هذا المال نصيب .

وحتى رد عمر بن عبد العزيز على وفد بني أمية الذين جاءوا يطالبونه بصرف محصلاتهم وامتيازاتهم : والله ما هذا المال لي ، وما لي إلى ذلك من سبيل .

ماذا يسمى هذا كله . حاكمية أم سيادة للأمة ؟ عيين أم يسار ؟ .. دين أم سياسة ؟ ليسميه من يشاء بما يشاء . لكنه عند الله هو الإسلام .

والله الأمر من قبل ومن بعد !

الفصل الخامس

كَلَامٌ فِي الْعَدْلِ

العدل هو القضية

مال من هذا ؟

عن الفقير والكفر

هؤلاء المتطرفون

العدل هو القضية

إذا بحثنا عن ترجمة تطبيقية وتلخيصاً وافياً في كلمة واحدة لكل ما أنت به الشريعة ، فلي نجد هذه الترجمة ولا لذلك التلخيص الوافي إلا كلمة : «العدل» . ذلك أنه إذا كان التوحيد هو عماد العقيدة ، فإن العدل هو عماد الشريعة . ولن يوفر التطبيق الإسلامي الحق ما لم يستند إلى هاتين الدعائتين جنباً إلى جنب . فضلاً عن أن الارتكاز على أحدهما دون الأخرى لن يثمر إلا مسيرة عوجاء لا يستقيم بها التطبيق الإسلامي بأي حال .

ولعلي لا أبالغ إذا قلت إن أبرز التطبيقات التي ترتدي عاءة الإسلام في عالمنا العربي الآن تشغل قضية التوحيد بأكثر من انشغالها بقضية العدل . حتى أن البعض يفضل التوحيد مناهج دراسية تلقن للصغار في صياغات تستغرقهم لسنوات طويلة ، في محاولة لا تؤدي - على أحسن الفروض - إلا إلى تعيد الطريق إلى السماء . بينما ترك كل طرق الأرض للآخرين ، يضربون فيها كيفما شاؤوا ، وينهلون منها ما وسعهم طاقتهم ، الأمر الذي قد يعطي انطباعاً بأن الكون قد قسم بحيث تكون السماء من نصيب الأكثرية وعامة الناس ، وتكون الأرض للأقلية من الخاصة ! وذلك طرح محل ، يناقض كل قيمة دعا إليها الإسلام !

بل أكاد أقول إن التوحيد احتل أولويته في الدعوة إلى الإسلام عندما كان الشرك والوثنية هما القاعدة في مجتمعات الجزيرة العربية قبل ١٤ قرناً ، ولم تعد القضية بنفس الخطورة والأهمية الآن ، اللهم إذا تحدثنا عن متطلبات السلوك العملي للإنسان الذي يؤمن بأنه لا إله إلا الله ، وما يستوجبه ذلك من رفض لتأليه البشر ودعوة إلى مقاومة الطواغيت . إن ذلك البعض - على فرض حسن نواياه - لا يزال يتعامل مع قضية التوحيد ، كما لو كنا لا زلنا في عالم الشرك ، وفي ظل عصور الجاهلية الأولى

وأحسب أننا فرغنا في تبليغ عامة المسلمين من قضية التوحيد ، ولو في حدها الأدنى . وأنه قد آن الأوان لكي تحتل قضية العدل الأولوية عند الداعين إلى الإسلام والقائمين على محاولات تطبيقه .

وهي سداجة مطلقة أن يتصور أحد هذه الدعوة باعتبارها خياراً بين التوحيد والعدل ، ذلك أن الارتكاز على أي منهما - أكرر - لن يثمر إلا مسيرة عرجاء للتطبيق الإسلامي . لكن ما أعنيه هو ترتيب الأولوية بينهما ، بعدما طال الأمد بغيبة العدل عن عالم الإسلام .

إن العدل ليس هدف شريعة الإسلام فقط ، ولكنه هدف كل الشرائع السماوية : « لقد أرسلنا رسلاً بالبيات ، وأمرنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط » (الحديد - ٢٥) .

وهو أمر الله إلى نبيه وتكليفه للمسلمين من بعده : وأمرت لأعدل بينكم (الشورى - ١٥) - إن الله يأمر بالعدل (الحل - ٩٠) - يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط (النساء - ١٣٥) - إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل (النساء - ٥٨) .

وهو قيمة مطلقة يجب أن تسود في كل الظروف ، حتى في مواجهة الأعداء : ولا يجزئكم شأن قوم (بعضهم) على ألا تعدلوا ، اعدلوا هو أقرب للتقوى (المائدة - ٨) - فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا (النساء - ١٣٥) .

وهنا ينبغي أن نذكر بأن قيمة العدل لا يمكن أن تستقر إلا تحت ظلال الحرية . فالإنسان الذي كرمه الله وحرره الإسلام - بالتوحيد - من عبودية أوثان الحجر ، لا يقبل له ربه ولا دينه أن تهاون كرامته وتقيد إرادته ، وتفرض عليه عبوديته أوثان البشر !

ينبغي أن ننبه أيضاً إلى أن القضية بوجهيها - العدل والحرية - لم تلق العناية التي تتناسب مع خطورتها من الكتابات الإسلامية المتأخرة ، وأكد أقول أنها لقيت إهمالاً متعمداً ، لأسباب بعضها راجع إلى الخوف وإيثار السلامة ، حتى لا يقال إن تلك الكتابات تتعرض بالتلميح لأوضاع قائمة وسائدة ، تفضل التعامل مع الإسلام المعقيدة ، وتغض البصر عن الإسلام الشريعة .

وعند الضرورة يلجأ هؤلاء إلى اجترأ وحده واحد للشريعة ، مثل الحدود ،

لتوهم الناس بأن التطبيق الإسلامي يحير ، وأن حدود الله قائمة !
وقد كان من نتيجة هذا التوجه العام - والسليبي - ان انسأقت أكثر الكتابات
الإسلامية في العصور المتأخرة في اتجاه بعيد عن جوهر الشريعة ومقاصدها الحققة ،
الأمر الذي باعد بين التفكير الإسلامي وبين قضايا الناس الحياتية ، في السياسة
والاقتصاد والاجتماع .

إن الإشارات الصريحة إلى كلمة العدل في القرآن - بمعنى أن يعطى لكل ذي
حق حقه - يمكن تصنيفها في اتجاهين أساسيين : عدل عام ، هو من مسؤولية
السلطان وأولي الأمر . وعدل خاص ، ينصرف فيه الخطاب إلى معاملات المسلمين ،
باعتباره قيمة ينبغي أن يتحلى بها الإنسان ، وبمعكسها على واقعه وسلوكه .
وهذا العدل الخاص ، تتعدد مجالاته من تحرير الديون (وليكتبه يتكلم كاتب
بالعدل) إلى التحذير من تعدد الزوجات (فان حفتم ألا تعدلوا فواحدة) . إلى الحفض
على عدم المجاملة في التقييم والحساب (وإذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قرى) ..
وهكذا .

أما العدل العام فله أيضاً مجالاته العديدة ..

وحول هذه القضية ثارت مناقشات بعض فقهاء المسلمين في الماضي ، وعلى
المعتزلة وبعض معارضتهم كالأشاعرة . لكنهم تناولوه من زاوية فلسفية وتجريدية ،
على عادة أهل الكلام في الجدل والتنظير . إذ ناقشوا العدل من حيث إنه إحدى
صفات الله . وقال المعتزلة إن عدل الله لا يكتمل إلا إذا كان الناس مخيرين ،
على اعتبار أنه ليس منطقياً أن يحاسب الإنسان على أمر مفروض عليه ، ولا خيار
له فيه . وتطرقوا من ذلك إلى مناقشة قضية «الحسن والقييح» في الأعمال ، قائلين
إنهما ذاتيان ، بينما عارضهم الأشاعرة بقولهم إن الحسن والقبح تابعان لأمر الشرع
ونهيه .. وانعكس على المناقشة موقف كل من الطرفين من مسألة الجبر والاختيار ،
وهل الإنسان مخير أم مسير .. وهو الموضوع الذي طال فيه الجدل .

والذي يعني هنا أن المعتزلة كانوا يعرفون بأنهم أهل العدل والتوحيد ، لكنهم
تناولوا الموضوع من حيث انه عقيدة ، وليس من زاوية التشريع .

وجاء الامام الشاطبي فذكر في «الموافقات» أن العدل بين الناس هو الغاية
المقصودة من الشريعة الإسلامية .. وقال مفصلاً رأيه في موضوع آخر ، ان هدف

الشريعة هو حفظ خمس مصالح أساسية (قررها الامام الغزالي أيضاً وغيره من علماء الأصول) ، وهي : الدين والنفس والعقل والنسل والمال . وهي مصالح يعد حفظها في النهاية تحقيقاً لتوازن المجتمع وضبط إيقاعه ، وهو عين العدل والقسط . لكن الإمام ابن القيم خطا خطوة أبعد في «اعلام الموقعين» ، بقوله إن الله أرسل رسوله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط . وهو العدل الذي قامت به السماوات والأرض . فإذا ظهرت أمارات الحق ، وقامت أدلة العدل ، وأسفر وجهه بأي كان ، فثم شرع الله ودينه ورضاه وأمره .

وأهمية كلام ابن القيم تكمن في أنه يوسع الدائرة إلى حد كبير ، بحيث إنه يعتبر أي طريق يؤدي إلى تحقيق العدل ، بمثابة طريق يؤدي إلى الله . بل يعتبره داخلاً بشكل تلقائي ضمن شرع الله ودينه

أما ابن تيمية ، فقد ذهب إلى أبعد وأبعد ، إذ قال في «الحسبة» .. ان «أمور الناس تستقيم في الدنيا مع العدل الذي فيه الاشتراك في أنواع الإثم» ، أكثر مما تستقيم مع الظلم في الحقوق ، وان لم تشرك في إثم . واستشهد ابن تيمية بمقولة إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة ، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة . ويقول إن الدنيا تدوم مع العدل والكفر ، ولا تدوم مع الظلم والإسلام .

إلى هذا المدى استقرت فكرة العدل في أذهان هؤلاء الفقهاء الأخلاء . وبهذا القدر من التشبث والإلحاح كان حرصهم على ترسيخ هذه القيمة والتأكيد عليها ، «بأي طريق كان» .

إذ ان في موقف السلطان أو ولي الأمر وجهان ، أحدهما متجه إلى الله سبحانه ، هو أعرف به ، وهو الذي يشبه أو يعاقبه عليه ، وهو إيمانه وصحة عقيدته . والثاني متجه إلى الناس ، من حقهم أن يحاسبوه عليه بمنتهى القسوة والشدة ، وهو عدله والتزامه بالقسط .

من هنا احتلت قيمة الإمام العادل مكانه بارزة في الفكر والفقه الإسلامي . فالحديث الشريف يقول : «إن أحب الناس إلى الله يوم القيامة وأقربهم منه مجلساً إمام عادل . وإن أبغض الناس إلى الله يوم القيامة وأشدهم عذاباً إمام جائر» . و.. «إن من إجلال الله إكرام ذي السلطان المقسط» ..

وعندما تولى أبو بكر خلافة المسلمين بعد وفاة النبي (ص) ، لم يفته أن يؤكد

هذه القيمة ، فيما يشبه العهد ، وهو الصديق الموثوق به . فوقف يقول : الضعيف فيكم قوي عندي حتى آخذ له حقه . والقوي فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه إن شاء الله .

وكان عمر بن الخطاب يقول للولادة مذكراً ومتنبهاً انه لم يستعملهم على الناس « لتألوا من ابشارهم وأعراضهم ، وإتوا لتعلموهم كتاب الله وسنة رسوله ، ولتقضوا بينهم بالحق ، وتقسموا بينهم بالعدل .

ثم عندما أثبتت قضية الخلافة والإمامة ، اعتبر الماوردي في «الأحكام السلطانية» أن العدالة هي الشرط الأول في الإمام ، بينما اعتبرها ابن خلدون في مقدمته شرطاً تالياً للعلم . وقال الماوردي عن السلطان «انه يخرج به من الإمامة شيطان : أحدهما جرح في عدالته والثاني نقص في بدنه» وكتب ابن عبد ربه في «العقد الفريد» انه : مما يجب على السلطان العدل في ظاهر أفعاله لإقامة أمر سلطانه وفي باطن ضميره لإقامة أمر دينه . فإذا أفسدت السياسة ذهب السلطان . ومدار السياسة كلها على العدل والإنصاف .

وخصص الإمام الطرطوشي فصلاً في كتابه «سراج الملوك» ، تحت عنوان «الفصل في الولاية إذا عدلوا» قال فيه : «ولس فوق السلطان العادل مترلة إلا نبي مرسل . وليس لله سلطان إلا وقد أخذ عليه شرائط العدل ومواثيق الإنصاف وشرائع الاحسان» . ولم يكتف قاضي القضاة الحسن البصري بما سجله الماوردي في «الأحكام السلطانية» ، فكتب خطاباً إلى أمير المؤمنين يقول فيه : اعلم يا أمير المؤمنين ان الله جعل الامام العادل قوام كل مائل ، ومصدر كل حائر ، وصلاح كل فاسد . وقوة كل ضعيف ، ونصفة كل مظلوم ، ومفرج كل ملهوف ..

والإمام العادل يا أمير المؤمنين كالأب الحفي على ولده ، يسعى لهم ويعلمهم كباراً ، يكتسب لهم في حياته ويندرج لهم بعد مماته .

والإمام العادل يا أمير المؤمنين كالأم الشفيعة البرة الرحيمة بولدها ، حملته كدها ووضعت كدها وربته طفلاً ، تسهر لسهره ، وتسكن يسكونه ، ترضعه تارة ، وتقطعه تارة ، وتفرح بعافيته ، وتغتم بشكايته .

الإمام العادل يا أمير المؤمنين رضي اليتامى ، وخازن المساكين ، يربي صغيرهم ،

ويعون كبيرهم .. والإمام العادل يا أمير المؤمنين كالقلب بين الجوانح ، تصلح الجوانح بصلاحه وتقصد بفساده .

ولا تحكم يا أمير المؤمنين في عباد الله بحكم الجاهلية ، ولا تسلك بهم سبيل الظالمين . ولا تسلط المستكبرين على المستضعفين . فانهم لا يرقبون في مؤمن إلا ولا دمه ، فتبوء بأورارك وبأورار مع أورارك . وتحمل أثقالك ، وأثقالاً مع أثقالك ، ولا يغرنك الذين يتنعمون بما فيه نؤسك ، ويأكلون الطيبات بإذهاب طيباتك في آخرتك ..

بهذه الكلمات وجه أبو الحسن البصري خطابه إلى أمير المؤمنين ، ناصحاً ومذكراً ومنبهاً ..

يقي أن تعرف بعد ذلك ان « المرسل إليه » هو الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز .. شخصياً !

ولا تعليق بعد ، فالخطاب فيه الكفاية !

أما حديثنا عن العدل الاجتماعي ، - صلب الموضوع - فلم يبدأ بعد .

مال من هذا ؟؟

حقاً ، هذا المال لمن ؟ ..

إن أي حديث عن العدل الاجتماعي قد يخطئ الهدف ويضرب إلى غير ما حدود ، إذا لم نملك بالمخطط الأساسي في الموضوع . أعني ، إذا لم نعرف على وجه الدقة ، لمن هذا المال الذي به ينضبط ميزان العدل أو يختل .

وكما قلت من قبل ، فإنك في أي مجتمع ، إذا عرفت من يملك الثروة ، فسوف تعرف من يملك القوة والسلطان ، وستكتشف - بالتالي - من تشمله مظلة العدل ، وأين تميل كفة الميزان .

في المعسكر الرأسمالي تتمثل إجابة السؤال في ملكية الأفراد والمؤسسات والشركات التي نما انحطوطها وتضخم ، حتى صار عابراً للقارات والمحيطات . وفي المعسكر الاشتراكي تتمثل الإجابة في ملكية الدولة لوسائل الانتاج كما تقول الصياغات ، أو ملكية الحزب كما يقول الواقع .

أين الإسلام من هذا وذاك ؟

ها يطرح الإسلام صيغة جديدة وفكرة مختلفة تماماً . هو مال الله سبحانه . وترجمتها في الفكر الإسلامي وتطبيقات الذين هموا الدين على وجهه الصحيح ، أنه مال كل المسلمين ، بل مال كل الذين يعيشون في « دار الإسلام » ، ويستظلون برايته ، مسلمين وغير مسلمين . ورغم أنه يعترف بالملكية الفردية ويصونها ، لكنه يعتبرها ملكية انتفاع وتصرف ، ومعلقة على شرط !

وهذه الصيغة جزء من تصور إسلامي عام ، ورؤية شاملة للكون والحياة . بل هي نتيجة لباء فكري وعقيدي ، رصت لبائته في أعماق المسلم واحدة فوق واحدة ، حتى بلغت هذا المدى السامق .

هو مال الله وحده . ليس مال أحد من البشر ، وإن تفاوتت بينهم قسمة

الأرزاق . ليس مال مؤسسة اقتصادية أو سياسية ، أبياً كان حجمها ، أو دعوها في الإنابة عن الناس وتمثيل طبقاتها العاملة .

وكما أن التوحيد في العقيدة يعني نزع سلطات البشر من على البشر ، إلا في حدود طاعة الله . فإن فكرة « مال الله » تعني نزع ملكية البشر لأهوات البشر وأرزاقهم . إلا في حدود ما شرعه الله . ولأنه كذلك ، فلكل مسلم فيه حق أصيل ، ينبغي أن يتزرعه بغير تردد إذا اقتضى الأمر ، وإن مات دون ذلك فهو شهيد . وإذا جاع المسلم ترنج الأرض والسماء ، وتحل اللعنة بالقادرين .

هنا ينبغي أن نتمهل ، أن نقف أمام النصوص التي تعزز هذه الرؤية ، ونقرأها بإيمان شديد . لتتابع مراحل إقامة البناء ، لبنة لبنة

ذلك أن « الله ملك السموات والأرض » - الشورى ٤٩ - و « الله ما في السموات وما في الأرض » - البقرة ٢٨٤ .

كل ما في السماوات والأرض هو ملك لله لا ينازعه فيه أحد . « وليست هذه الملكية نتائج حقوقية ، وإنما هي لتحقيق غرضين أساسيين : الأول نفي الغرور عن غلوب الناس حين يحوزون الأموال ويسعون وراء الثروة . فإذا تذكر المؤمن أن الله وحده هو مالك الملك . تواضعت نفسه وقل غروره - والثاني أن يلزم الناس بالتقيد بقوانين الشريعة في التملك ، طبقاً لما يريد صاحب الملك ، وهو الله عز وجل » * .

وهذا الكون الكبير سخر لمصلحة الإنسان وسعاده وخدمته ..

« وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره . وسخر لكم الأنهار . وسخر لكم الشمس والقمر دائبين . وسخر لكم الليل والنهار » - إبراهيم ٣٢ و ٣٣ .
« ألم تروا أن الله سخر لكم ما في السموات وما في الأرض ، وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة » - لقمان ٢٠ .

وذلك يعني : أنه ليس في الكون شيء يصعب على الإنسان تناوله ، إذا أعمل عقله وعلمه . وما عليه بعد أن ذلل الله له الكون إلا أن يجتهد في الانتفاع منه واستثمار تحيراته .

* الدكتور مصطفى السباعي - اشتراكية الإسلام

وبعني أيضاً : ان البشر سواسية في الاستفادة من خيرات الأرض والسماء ،
إذ الخطاب للناس جميعاً ، بغير تمييز فئة أو جنس أو أمة . « هو الذي جعل لكم
الأرض ذلولاً ، فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه » - الملك ١٥ .

ثم ان الناس جميعاً متساوون أمام الله ..

« يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة » - النساء ١
« يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى ، وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا .
إن أكرمكم عند الله اتقاكم » - الحجرات ١٣ .

« إن كل من في السموات والأرض إلا آتي الرحمن عدداً ، لقد أحصاهم
وعدهم عدداً ، وكلهم آتية يوم القيامة فرداً » - مريم ٩٣ - ٩٥ .
« يا أيها الناس : إن ربكم واحد ، وإن أباكم واحد ، كلكم لآدم ، وآدم من
تراب » - حديث رواه البزار .

هنا يتوجه الخطاب للناس ، للإنسان ، وليس للمسلمين وحدهم ، ولا لقريش
أو العرب وحدهم . وليس لأحد أن يدعي حقاً لنفسه أكثر من غيره . بعمله الخير
يتميز في الدنيا ، وبتقواه يتميز في الآخرة . وهؤلاء هم الفائزون : « إن الذين آمنوا
وعملوا الصالحات لهم أجر غير ممنون » - فصلت ٨ - « ومن أحسن قولاً ممن
دعا إلى الله وعمل صالحاً » - فصلت ٣٣ .

وخلاصة الأمر أنه أما وقد تساوت الرؤوس في نقطة البدء ، و . « ليس
للإنسان إلا ما سعى » - النجم ٣٩ ، بقدر تقواه لله ، وبقدر عمله ، أي بقدر
سعيه وكده ، يجني الثمار . بقدر زرعه يحصد .

هذه مرحلة « التأسيس » في البناء إذا صح التعبير ، أو مجموعة القواعد الأساسية
التي تنبني عليها المواقف والسياسات في الاتجاهات المختلفة ، في قضايا المال والحكم
والسلوك الاجتماعي .

لكن وقفنا شغول عند المال ، عصب القضية الاجتماعية ومحورها .

هو مال الله . النصوص أماننا تؤكد ذلك .

« وآتوهم من مال الله الذي آتاكم » - النور ٧ .

« آمنوا بالله ورسوله ، وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » - الحديد ٧ .
« قل لعبادي الذين آمنوا بقموا الصلاة ، ويشفقوا مما رزقناهم سراً وعلانية »
- إبراهيم ٣١ .

ليس لأحد أن يدعي ملكية مطلقة للمال . فهو مال الله . والبشر مستخلفون فيه . أي أنهم في إدارة المال خلفاء لا أصلاء . والجماعة هي التي تباشر شؤون الاستخلاف هذه .

وللتذكرة يضيف القرآن الكريم : « والله فضل بعضكم على بعض في الرزق ، فما الذين فضلوا برزقهم على ما ملكت إيماهم . فهم فيه سواء . أفنعم الله يمحذون » - النحل ٧١ . أي ان ما يعطيه الذين فضلوا في الرزق لغيرهم ، ليس رداً لقسط من مال أولئك الأغنياء إلى هؤلاء الفقراء . كلا ، إنما هو حق الفقراء الأصيل ، والأغنياء والفقراء سواء فيه . ومصدره واحد . وحق هؤلاء فيما يأخذون ، كحق هؤلاء فيما يعطون . ثم هذا السؤال الاستنكاري : أفنعم الله يمحذون ؟ .. الذي يذكر بأن هذا المال نعمة من الله سبحانه ، لا ملكهم الأصيل * .

هي إذن ملكية انتفاع وتصرف ، وليست ملكية مطلقة بغير قيود ولا شرط . إذ إن شرط استمرارها أن تنفق فيما هو خير . في كل إضافة إيجابية تسهم في سعادة الفرد والمجتمع فإذا سقط الشرط سقط الحق ، وحاز للجماعة أن تتدخل لتعيد الأمور إلى نصابها . أو تسترد هذا المال الذي ينفق على القبيض بما هو مخصص له والجماعة تمارس هذا الحق بمقتضى الخلافة الموكولة إليها : « ولا تؤنوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً » - النساء ٥ - (يؤيد هذا المبدأ أن الإمام هو وريث من لا وريث له باتفاق الفقهاء . على اعتبار أن مال الجماعة وظف فيه فرد ، فلما انقطع خلفه ، عاد المال إلى مصدره) .

وصيغة هذه الآية تنسجم تماماً مع التصور الذي نحن بصددده . إذ أن أموال السفهاء مضافة فيها إلى المجتمع « أموالكم » . كما أنها تعتبر المجتمع قياً على هذه

* المدالة الاجتماعية في الإسلام - ميد قطب - دار الشروق

الأموال « التي جعل لكم » . وفي ذلك تأكيد على أن الملكية الفردية في التصور الإسلامي « وظيفة اجتماعية » بالدرجة الأولى .

هنا يضيف الأستاذ سيد قطب قوله : إن شعور الفرد بأنه مجرد موظف في هذا المال الذي هو في أصله ملك للجماعة ، يجعله يتقبل الفروض التي يضعها النظام على عاتقه ، والقيود التي يحدد بها تصرفاته (لتحقيق مصالحها) . كما أن شعور الجماعة بحقها الأصيل في هذا المال ، يجعلها أكثر حرصاً في فرض القيود وسن الحدود .

في هذا الإطار ، فإن للمسلم أن يستمتع بماله ، ويمارس كافة صور الانتفاع والتصرف ، بـ « .. الطيبات من الرزق » ، كما يقول القرآن الكريم . و.. « كل ما شئت واليس ما شئت ، ما خطبتك اثنان . سرف أو محيلة (إسراف أو تعال وغرور) » - رواه البخاري . و.. « نعم المال الصالح للرجل الصالح » - رواه البخاري .

فقط ، ينه القرآن الكريم إلى محذور واحد هو : أن يجبر المال بين أيدي فئة قليلة [كي لا يكون دولة (حكراً) بين الأغنياء منكم] - الحشر ٧ . أن يحتل الميزان فيكون الاستمتاع « بالطيبات من الرزق » مقصوداً على فريق دون فريق . أن يتمرغ البعض في النعيم ، ويعاني الآخرون من العاقة

هنا يحدث التصادم بين الواقع والتصور الإسلامي لقضية المال من أساسه . ويصبح هذا الواقع متشعباً إلى أي شيء - إلا هذا التصور الإسلامي . فوقف كهذا يرفضه الإسلام وينكره ، ويعتبر حدوثه جريمة تنتهك قداسة العدل المقصود من الشريعة . (لاحظ أننا نتحدث عن حالة قد يحتل فيها الميزان فقط ، ولم يصل الأمر بفقراء المسلمين إلى حد الجوع ، فذلك حالة أخرى لها حساب مختلف تماماً) . وحتى لا يحتل الميزان ، فتمة « توحيه » إسلامي إلى كل من يعنيه الأمر من القادرين : « وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » - الحديد ٧ . أي لا تحسبوا مال الله ولا تكسوه . كيف ؟؟ « يسألونك ماذا ينفقون ؟ .. قل : العفو » - البقرة ٢١٩ . والعفو هو كل ما زاد عن الحاجة .

هنا يقرر القرآن مبدأ غاية في الأهمية هو : نخذ حاجتك وكفايتك من المال ،

ثم ادفع مما يزيد إلى سلب الخير والثناء . رده إلى الله تعالى مرة أخرى .
يؤكد ذلك الحديث الشريف : « من كان معه فضل ظهر [دابة زائدة مثلاً]
فليعد على من لا ظهر له ، ومن كان له فضل زاد فليعد به على من زاد له - ويقول
شهود العيان : أن رسول الله (ص) ذكر من أصناف المال ما ذكر ، حتى رأينا أنه
لا حق لأحد منا في فضل » .

مرة أخرى : نخذ كمائتك ، واعط عيرك ما يزيد ، فهو صاحب حق في هذا
المال « وفي أموالهم حق للسائل والمحروم » .
و.. « من كان له طعام اثنين فليذهب بثالث . وإن أربع فمخمس أو سادس »
- حديث متفق عليه

وفي قول عمر بن الخطاب : لو استقبلت من أمري ما استدبرت ، لأخذت
فضول الأغنياء فرددتها على الفقراء .
وفي قول علي بن أبي طالب : إن الله فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر يكفي
فقراءهم ، فإن جاعوا أو عروا وجهدوا ، فيمنع من الأغنياء .
وليست هذه دعوة للمغامرة . « فالتوجيه » يدعو أن يؤمن المسلم نفسه وأسرته ،
بأن يحتجز نفقات أو قوت عام ، زيادة في الاحتياط والأمان .
وفي السيرة أن الرسول عليه السلام سن هذه السنة ، وادخر لأهله قوت سنة .
وقد أفتى الإمام جعفر الصادق بأنه لا يحق للمسلم أن يدخر أكثر من قوت
عام ، إذا كان في الأمة صاحب حاجة . وعندما طلب جرير الشاعر من الخليفة عمر
ابن عبد العزيز هبة اعتاد خلفاء بني أمية منحها إياه ، كان رد الخليفة : انني لا أرى
لك في المال حقاً . ولكن انتظر حتى يخرج عطائي ، فانتظر ما يكفي عيالي سنة منه ،
فادخره لهم ، وإن بقي فضل صرفناه لك .
وعند المالكية والحنابلة وفقهاء آخرين أن الزكاة التي تعطى لفقراء المسلمين ينبغي
أن تغطي كفاية المسلم وأسرته لمدة سنة كاملة .

ولنعترف أن تعبير « مال الله » ، يمكن أن يساء استخدامه ، كما أسيء استخدام
تعبير خلافة الله ، وهذه كلمات الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور ، تجسد هذا

الاستغلال في أسوأ صوره ، فقد وقف أمام جموع المسلمين يقول : إنما أنا سلطان الله في أرضه ، أسوسه بتوقيفه وتأيبده ، وحارسه على ماله ، أعمل فيه بمشيئته وإرادته ، وأعطيه بإذنه ١١

ذلك انه إذا مال الهوى ، وصارت الدنيا هدفاً ، فليس أيسر من أن يزعم الزاعمون انهم يمثلون المشيئة الإلهية ، وأن لهم حقاً فوق حقوق الشر .

أين هذا مما يقوله النبي عليه السلام ، اي والله لا أعطي أحداً ، ولا أمنع أحداً ، إنما أنا قاسم ، أضع حيث أمرت ! وهو ما استند إليه الامام ابن نعيم في « السياسة الشرعية » ، في قوله : إنه ليس لولاة الأموال أن يقسموها بحسب أهوائهم ، كما يقسم المالك ملكه .. إنما هم أمناء ونواب ووكلاء ليسوا ملاكاً .

وأين هو من قول الخليفة عمر بن الخطاب : والله ما أحد أحق بهذا المال من أحد . وما أنا أحق به من أحد . والله ما من المسلمين أحد إلا وله في هذا المال نصيب . والله لأوثب الراعي بحمل صناعه حظه من هذا المال ، وهو يرعى مكانه . وعمر بن الخطاب هو الذي اشتكى يوماً ، فوصف له العسل ، وفي بيت المال بعض منه . فلم يجرؤ على أن تمتد يده إليه ، وهو خليفة المسلمين ، إلا بعد أن وقف على المنبر وقال : إن أدتم لي فيها ، وإلا فأبها عليّ حرام . وهو الذي سئل ما يحل له من مال الله فقال : يحل لي حلتان واحدة في الشتاء وأخرى في الصيف . وما أحج عليه وأعتمر ، وقوتي وقوت أهلي كقوت رجل من قريش ، ليس بأغناهم ولا بأفقرهم . ثم أنا رجل من المسلمين يصيبني ما أصابهم .

وبمثل هذا المنطق تصرف الخليفة عمر بن عبد العزيز ، عندما أرسل إليه بنو أمية من يطالبه بأن تستمر امتيازاتهم المادية في عهده ، فكان رده : والله ما هذا المال لي ، وما لي إلى ذلك من سبيل .

وهو الذي جاءه مبعوث لأحد الولاة عندما هم بالنوم ، فأذن له وأشعل شمعة غليظة « أججت ناراً » ، وظل يسأله عن أحوال المسلمين ، وعندما فرغ ، شرع المبعوث يسأله عن أحواله وشؤون أسرته . وعندئذ أطفأ أمير المؤمنين الشمعة ، ودعا بسراج لا تكاد فتيلته تضيء . فتعجب المبعوث ، وسأله لماذا فعل ذلك . فكان رده :

ان الشمعة التي رأيتني أطفأتها إنما هي من مال الله ومال المسلمين ، وكنت أسألك عن
حوائجهم وأمرهم ، فكانت الشمعة تقدر بين يدي فيما يصلحهم وهي لهم . فلما
صرت لشأني وأمر عيالي ونفسي ، أطفأت نار المسلمين .
هكذا استوعبوا فكرة «مال الله» وهكذا تعاملوا مع مال المسلمين ..
وهكذا أمسكوا بمعايير العدل والمجد ..
لكننا ما زلنا في بداية الطريق ، وأمامنا الكثير مما يسعى أن يقال ..

عن الفقر والكفر ..

في « دار الإسلام » كل مخلوق له حق في الحياة الكريمة ، بدءاً بالحيوان ، وصعوداً إلى الإنسان ، مخلوق الله المختار . إذ يكفي أن يكون المخلوق من صنع الله ليرتب له ذلك حقوقاً في رفع كل صور المهانة والأذى عنه .

وقصة المرأة التي كتب عليها أن تدخل النار في « هرة عذبتها » معروفة . والرجل الذي كتبت له الجنة لأنه سقى كلباً عانى من العطش لها دلالتها ومغزاها .

وهذا أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز يورقه أن الإبل في مصر تحمل قوق طاقها ، فكتب بنفسه إلى واليه هناك قائلاً : أما بعد ، فقد بلغني أن الحماليين في مصر يحملون على ظهور الإبل ما لا تطيق . فإذا جاءك كتابي هذا ، فامنع أن يحمل على البعير أكثر من ستائة رطل * ١

وعندما ينصر في جولاته أناساً يحملون مقارع في أسفلها حديدية مديية ينحسون بها دوابهم ، فلا يكاد يستقر في مجلسه حتى يوقع قراراً بحرم استخدام هذه المقارع ! وعندما سئل الإمام أحمد بن حنبل عن تسميس دود القز ليموت في نسيجه ، ويستخلص منه الحرير الذي يستخدم في الصناعة (وكان هذا الأسلوب معروفاً في العراق على عصره) ، كان رده : إذا لم يجدوا منه بدءاً ، ولم يريدوا بذلك أن يعذبوه بالشمس . فهو يجيز إمانة الدودة ، فقط إذا كان ذلك من ضرورات الصناعة !

هذا عن الحيوان في عالم الإسلام ، فما بالكم بالإنسان ؟
والإنسان في القرآن ، هو المخلوق المكرم الذي سحرت من أجل إسماعه

* معجزة الإسلام عمر بن عبد العزيز . خالد محمد خالد

السموات والأرض ، بل هو خليفة الله في هذه الأرض . هل يمكن أن يقبل له الإسلام أدى أو مهانة بأي قدر ؟ .. وهل هناك أدى للإنسان ومهانة لكرامته أكثر من الفقر ، ذلك الذي « يذل أعناق الرجال » ؟

لقد كان طبيعياً ، ومنسجماً مع تكريم الله الإنسان ، أن يقف الإسلام موقف الرفض العنيف للفقر ، بل موقف الفرع الأكبر على الناس من الجوع ، والمحرض الأكبر لهم على أن يتزعوا بأظافرهم حقهم في القوت من الأغنياء .

« الشيطان يعدكم الفقر ، ويأمركم بالفحشاء (لاحظ ارتباطها بالفقر) والله يعدكم مغفرة منه وفضلاً ، والله واسع عليم » - البقرة ٢٦٨ .

وقد كان للرسول عليه الصلاة والسلام دعاء شهير يقول فيه : اللهم اني أعوذ بك من الكفر والفقر . فقال رجل : أيعذلان ؟ ، أي هل هما في مقام واحد ، فكان رده : نعم .

وثمة دعاء آخر بنفس المعنى يقول : اللهم اني أعوذ بك من الفقر والقلة والقلّة ، وأعوذ بك من أظلم أو أظلم - رواه أبو داود والنسائي - .

وبنفس المنطق يحكي الحديث الشريف : كاد الفقر أن يكون كفراً - رواه أبو التعم في الحطبة عن أنس .

وفي قول علي بن أبي طالب : لو كان الفقر رجلاً لقتلته . ومن أقوال بعض السلف : إذا ذهب الفقر إلى بلد قال له الكفر خذني معك ! وما قاله ذو النون المصري الصوفي : أكفر الناس ، ذو فاقة لا صبر له . وقل في الناس الصابر ! وقد نقل عن الإمام أبو حنيفة قوله . لا تستشر من ليس في بيته دقيق ! إذ كيف يكون للرجل رأي مصيب وفكره مشغول بمشكلة قوته ؟

بعد « الرفض » ، ما هو الحل الإسلامي للمشكلة ؟
ربما كان من أفضل الكتابات في معالجه هذه القضية ما كتبه أبو عبيد القاسم في مؤلفه الموسوعي « المال » ، وما عرضه الفقيه الدكتور يوسف القرضاوي في كتابه « مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام » ، ورسائله العلمية التي نال بها الدكتوراه حول موضوع لصيق بالقضية هو : الزكاة . والدكتور القرضاوي يطرح حلولاً أربعة كفلها الإسلام لمواجهة مشكلة الفقر .

فالأصل ان كل إنسان في عالم الإسلام مطالب بأن يعمل ما دام قادراً على ذلك « هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً ، فامشوا في ماسكها وكلوا من رزقه » - الملك ١٥ - والعمل قرين الجهاد « وآخرون يصربون في الأرض يبتغون من فضل الله ، وآخرون يقاتلون في سبيل الله » - المزمل ١٠ و.. « ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده ، وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده » - رواه البخاري .. و« اليد العليا خير من اليد السفلى » - رواه أبي عمر .

والآيات والأحاديث وشواهد التاريخ الإسلامي معروفة لدى الكثيرين ، وكلها تؤكد قيمة العمل وتعززها ، بالأمر حيناً ، وبالنصح حيناً ، وبالترغيب مرة وبالترهيب مرة .

بعد ذلك يجيء العنصر الثاني من حلول مشكلة الفقر ، وهو : كفالة الموسرين والأقارب ، ذلك أن « أولو الأرحام أولى ببعض في كتاب الله » - الآية الأخيرة من سورة الأنفال - « ان الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى » - النحل . (لاحظ كلمة يأمر) - و.. « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليصل رحمه » - متفق عليه . والتشريع الإسلامي هو الوحيد الذي يتفرد بإقرار هذا الحق للفقير بجاه قريبه الموسر .

و« الزكاة » هي الحل الثالث . وهي ليست أحد أركان الإسلام الخمسة فقط ، ولا قرينة الصلاة فقط ، ولكنها أيضاً العبادة الوحيدة التي يمتد أثرها إلى الناس بصورة مباشرة . فهذا مال يقتطع بنسبة معينة ، ليوجه إلى مصارف محددة في المجتمع . بينا الأركان الأربعة الأخرى تقوم في علاقة الإنسان بربه . ولا تنعكس على الآخرين إلا في صورة غير مباشرة ، بقدر انعكاس أداء شعائرها على خلق المسلم وسلوكه . ولخطورة الدور الذي تؤديه ، فقد تشدد الرسول عليه السلام في شأنها حتى قال : « من أعطاها مؤثجراً (أي طالباً للأجر والثواب) فله أجرها . ومن منعها فإننا آخذوها ، وشطر ماله (أي نصمه) عرمة من غرمان ربنا ، لا يحل لآل محمد منها شيء » .

وهذا الحديث - يقول الدكتور القرضاوي - يجيز لولي الأمر مصادرة نصف

مال من امتنع عن أداء زكاته . وهو نوع من العقوبات المالية التي يتخذها الحاكم عند الحاجة تأديباً للممتنعين والمتهربين . وبذلك صارت الزكاة هي الركن الوحيد من أركان الإسلام الذي يخضع المسلم لعقاب دينوي إذا قصر في أدائه .

ولفس السبب قاتل الخليفة الأول أبو بكر الصديق ومعه الصحابة ، مانعي الزكاة . وقال كلمته المشهورة « والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة » .

وهو ما استند إليه فقيها ابن حزم في فتواه : « وحكم مانع الزكاة ، إنما هو أن تؤخذ منه ، أحب أم كره ، فإن مانع دونها فهو محارب ، فإن كذب بها فهو مرتد ، فإن غيبها ولم يمانع دونها فهو آت منكراً . فوجب تأديبه أو ضربه حتى يحضرها ، أو يموت قتيل الله تعالى إلى لعنة الله » .

وللزكاة - كما نعلم - مصارف ثمانية محددة « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم » وفي الرقاب والعاملين وفي سبيل الله وإن السبل ، فريضة من الله ، والله عليم حكيم » - التوبة ٥٨ ، ٦٠ .

والذي يتصل بموضوعنا أن هذه الزكاة فريضة على المال من صاحب المال الأصلي وواهبه سبحانه ، وأنها ليست تبرعاً من الأغنياء ، ولكنها حق للفقراء . « وفي أموالهم حق للسائل والمحروم » - الذاريات ١٩ - . وإن الهدف الأساسي لها هو إعانة ذوي الحاجة من المسلمين .

وهناك من يحاول أن يصور العدالة الاجتماعية في الإسلام بأنها « عدالة قائمة على الصدقات » ، بمعنى التبرع ومد اليد . ويغيب عن هؤلاء أن الإسلام يعتبره مال الله في الأساس ، وأن يصيب الفقراء فيما لدى الأغنياء هو « حق » بالدرجة الأولى ، وأن الزكاة ليست متروكة لتطوع القادرين وأمزجتهم ، ولكنها فريضة واجبة ، تقتطع من مالهم إذا تقاعسوا عنها . أي أنها في حقيقتها « ضريبة » سنوية واجبة الأداء للحاكم المسلم ، هدفها تحقيق التكافل في دار الإسلام ، حتى لا يطل المال « دولة بين الأغنياء » .

لكن هذه الزكاة ليست كل حق الفقراء فيما لدى الأغنياء ، ولكنها الحد الأدنى المفروض في الأموال . ولولي الأمر إذا لم تسد الزكاة حاجة فقراء المسلمين أن يأخذ المزيد من الأغنياء ، بالقدر الذي يسد هذه الحاجة . والحديث الشريف صريح في ذلك « ان في المال حقاً سوى الزكاة » - رواه الشيخان .

والمصدر الرابع لمعالجة مشكلة الفقر هو الخزانة الإسلامية بمختلف مواردها ففي أملاك الدولة الإسلامية ، والأموال العامة التي تديرها وتشرف عليها ، بالاستغلال أو الإيجار أو المشاركة . وفي خمس العنائم - ان وجدت - وفي مال القبيء وفي الخراج (الضرائب العقارية) .. في كل هذه الموارد نصيب للمحتاجين والمعوذين . « ما أقام الله على رسوله من أهل القرى قلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم » - الحشر ٧ - ولندكر قسم الحليفة عمر بن الخطاب « والله ما من المسلمين أحد إلا وله في هذا المال نصيب » . ويخطئ من يظن أن هذه الكفالة مقصورة على المسلمين وحدهم ، رغم إشارة عمر بن الخطاب إلى ذلك . إذ ان المقصود بإشارته هم الذين يعيشون في دار الإسلام . وعمر نفسه هو الذي أثار انتباهه شيخ من يسأل الناس ، فقال له : ما أنت يا شيخ ؟ قال : دمي (وكان يهودياً) فرد عمر : ما أنصمك ؟ .. أكلنا شبيبته ثم نضيقك في هرمك . وأخذته إلى بيته فأعطاه ما وجدته عنده ، وأرسل إلى مسؤول بيت المال يقول : إلى هذا وضربائه ، فافرض لهم من بيت المال ما يكفيهم وعيالهم . ذلك انه عندما يتصل الأمر بالفقر والحاجة ، فإن القضية المطروحة تصبح قضية كرامة الإنسان ، مجرد كونه إنساناً ، مسلماً أو غير مسلم . والنص القرآني « ولقد كرمنا بني آدم » ، ولم يقصر التكريم على مخلوق دون آخر . وليس الهدف من هذا كله أن يعيش الإنسان في عالم الإسلام عند حدود الكفاف . ولكن الهدف هو سد حاجة الإنسان قدر الإمكان ، ليعيش حياة كريمة تليق بمخلوق الله المختار .

والحديث الشريف يقول : من ولي لنا عملاً وليس له منزل فليتخذ منزلاً ، أو ليس له زوج فليتزوج ، أو ليس له دابة فليتخذ دابة - رواه الإمام أحمد وأبو

داود . « وإذا كان الحديث وارداً في حق موظفي الدولة ، إلا أن العلة التي اقتضت حصول الموظف على ذلك ، وهي تحقيق كفاية للقيام بعمله بأمانة واستقرار ، تقتضي توفير ذلك لجميع العاملين ، ولو بإسهام من بيت المال » (١) .

وعمر بن الخطاب هو صاحب القول : إذا أعطيتم فاغنوا . وقد سئل الإمام الحسن البصري عن الرجل تكون له الدار والخادم ، يأخذ من الزكاة ؟ .. فأجاب بأنه يأخذ إن احتاج ، ولا حرج عليه (٢) .

وثمة اتفاق على ذلك بين أئمة المذاهب الأربعة ، حتى قال الأحناف : لا بأس بأن يعطى من الزكاة من له مسكن ، وما يتأث به في منزله ، وخادم ، وفرس ، وسلاح ، وثياب البدن ، وكتب العلم إن كان من أهله . واستدلوا على ذلك بقول الحسن البصري (كانوا يعطون الزكاة لمن يملك عشرة آلاف درهم من الفرس والسلاح والخادم والدار) . والمعنى بذلك هم صحابة رسول الله « لأن هذه الأشياء من الحوائج اللازمة التي لا بد للإنسان منها ، فكان وجودها وعدمها ، سواء » (٣) . وقد أفتى الفقهاء بأن العابد لا يستحق زكاة بينا العالم المحتاج يستحقها ، لأن الأول ينفع نفسه والآخر ينفع الناس بعلمه (٤) !

هؤلاء وأمثالهم ، يعتبرون « أصحاب حاجة » يحق لهم نصيب من الزكاة ! .. ليس هذا أمراً مدهشاً ؟

أليس مدهشاً أيضاً أن يعطى أحد المحتاجين ثلاثاً من الإبل من بيت المال في عهد عمر بن الخطاب ، فيحث عمر موظفي بيت المال على أن يزبدوا أمثاله ويقول : كثروا عليهم الصدقة وأن راح على أحدهم مائة من الإبل ؟

وأليس مدهشاً أن يبلغ هذا الإحساس بالتكافل مدى يدفع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب إلى أن يفرض لكل مولود مائة درهم ، فإذا ترعرع زاده إلى مائتين ، فإذا بلغ زاده كذلك . بينا في عهد عمر بن عبد العزيز يطوف المنادون : أين المساكين ؟

(١) اشتراكية الإسلام - د . مصطفى السباعي

(٢) بدائع الصنائع للكاساني ج ٢

(٣) الأموال لأبي عبيد

(٤) مشكلة الفقر - الدكتور يوسف القرضاوي

أبن الغارمون (المدنيون) ؟ .. أين الناكحون (الراغبون في الزواج) أبن اليتامى ؟ ...
حتى قيل : ما مات عمر بن عبد العزيز ، حتى جعل الرجل يأتينا بالمال العظيم
فيقول : اجعلوا هذا حيث ترون في الفقراء ، فابرح حتى يرجع بماله .
وهذه الملايسات والشواهد ، هي التي استند إليها ابن حزم في كتابه « المحلى »
وهو يحدد « الكفاية » التي يلونها يصبح الإنسان فقيراً . إذ قرر أن أدنى ما يتحقق
به المستوى الإنساني لمن يعيش في دار الإسلام هو : طعام وشراب ملائمين ،
وكسوة للشتاء وأخرى للصيف ، ومسكن يليق بحاله . (أي حقوق المأكل والملبس
والمسكن) .

وإذا لم يتحقق هذا الحطم العظيم ، ووقع المظور ، واستبد الفقر بالمسلم .. إذا
جاء مثلاً ؟؟

هنا ترتج الأرض والسماء ، فهذا مخلوق الله المختار وخليفته على الأرض
يتعرض لمذلة الفقر ومهانة السؤال . وهنا تقف النصوص الإسلامية موقفاً بالغ الحزم
والعنف ، تنجم الحدث ، وتدعو إلى إزالة آثار الجريمة بكافة وسائل الترهيب
والتحريض .

هنا تتوالى الأحاديث : أيما أهل عرصة - منطقة أو حي سكن - أصبح فيهم
أمرؤ جائعاً ، فقد برئت منهم ذمة الله ورسوله - ليس المؤمن الذي يشبع وجاره جائع
إلى حبه وهو يعلم - ثم هذا الحديث الخطير في مدلوله : إذا بات مؤمن جائعاً
فلا مال لأحد .

ويعلق الدكتور علي البارودي على هذا الحديث في كتابه : « دروس في
الاشتراكية العربية » بقوله إنه ما دام في المجتمع جائع واحد أو عار واحد ، فإن حق
الملكية لأي فرد من أفراد هذا المجتمع لا يمكن أن يكون شرعياً ، ولا يجب احترامه
ولا يجوز حمايته . ومعنى ذلك أن هذا الجائع الواحد يسقط شرعية حقوق الملكية
إلى أن يشبع * ١

* العدل الاجتماعي - د. عماد الدين خليل

وقد حدث في عهد عمر بن الخطاب أن أصاب بعض المسلمين عطش شديد ،
فمروا على بئر ، ولكن أصحابه رفضوا أن يشربوا منه « فلما وفدوا على عمر أخبروه
بالأمر فقال : هلا وضعتم فيهم السلاح » * .
ومشهور بيننا قول الصحابي أبي ذر الغفاري . عجبت لمسلم لا يجد قوت يومه
ولا يخرج على الناس شامراً سيفه !

وفي المحلى (ج ٦) كتب ابن حزم عن المسلم الذي يشتد به الجوع ، بينا يجد
طعاماً فيه فضل عن صاحبه ، فيقول إنه « فرض على صاحب الطعام إطعام الجائع ..
وله - الجائع - أن يقاتل عن ذلك ، فان قتل فعلى قاتله القود (القصاص) وان قتل
المانع فأبى لعنة الله ، لأنه منع حقاً ، وهو طائفة باغية . قال الله تعالى : فإن بغت
احدهما على الأخرى فقاتلوا التي تغيى حتى تهبيء إلى أمر الله - الحجرات ٩ -
ومانع الحق باع على أخيه الذي له الحق »

وفي فقه الحنابلة إنه إذا مات المسلم جوعاً فإن القادرين الذين حوله يعتبرون
قتلة ، ويلزمون بدفع الدية عنه ، لأنهم مسؤولون أمام الله عنه

وفي رأي فقهاء آخرين أن المسلم الجائع إذا مات وهو ينتزع حقه في القوت من
الأغنياء يعد شهيداً ، لأنه مات وهو يدفع ظمأً اجتماعياً وقع عليه ، « ومن مات دون
مظلومته فهو شهيد » بنص الحديث الشريف ، ثم انه مات وهو يحاول أن يغير يديه
منكراً ، إذ هو مطالب بذلك شرعاً . « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده .. » إلى
آخر الحديث . وقبل أن تطوي هذه الصفحة ينبغي أن ننتبه إلى أن هذه النصوص
الأخيرة تتعدى الفقر بالناس ، هي حالة الجوع .. أي منتهى الفقر ..

وبقي أن نتأمل على الجانب الآخر حالة معاكسة : منتهى الغنى !

* المراجع لأبي يوسف .

هؤلاء المترفون ..

تنقلنا حالة منتهى الغنى إلى مشارف عالم المترفين ، وهو العالم الذي لم نعد بحاجة أن نفتش عن فساده في سير الباذخين الذين ظهروا على سطح الحياة الإسلامية مع تسلسل جرائم التحلل والسقوط إلى جسد الأمة . لم نعد بحاجة إلى الالتفات إلى الماضي البعيد ، فهي الحاضر الذي نعيشه الكعابة !

ذلك أن الأمة العربية تعيش الآن ظاهرة الترف ، بعد أن تدرجت في السلم صعوداً - وربما هبوطاً ١ - من الغنى إلى الثراء الفاحش إلى الترف . وبعدها افتتحت أبواب الكسب الحلال والحرام على مصاريحها ، في زمن انحسرت فيه قيمة العمل أمام طوفان المال المهر وتحت ضغطه

حتى بات من يعنهم الأمر في هذه القضية هم أناس حولنا ، كبار وربما ذوو نفوذ ، قرأ عنهم كثيراً وقد تلقاهم ، وربما عرف بعضهم . هم أهلنا وإن باعدت بيننا المسافات ، في الأمكنة والأرصدة !

لكن الحرج في معالجة الأمر يزول إذا ما تذكرنا ان ما نقوله - أو نقله بتعبير أدق - هو كلام الله ورأي الإسلام كما نفهمه ، وليس رأياً أو اجتهاداً شخصياً ، قد بتأثر بمشاعر غير القادرين تجاه القادرين .

وعلى ذكر هذين الفريقين - الفقراء والأغنياء - فإن التصور الإسلامي للعلاقة بينهما يقوم على فكرة الأخوة والمودة والتراحم . وهي تختلف تماماً عن فكرة «الصراع الطبقي» التي يقول بها الماركسيون ، الصراع الذي يعتبره كارل ماركس «قوام حيوية المجتمع وأساس تقدمه» . بينما يعتبر البيان الشيوعي الذي صدر عام ١٨٤٨ وكتبه ماركس وإنجلز «ان تاريخ كل مجتمع لم يكن إلا تاريخ الصراع بين الطبقات» .

ثمة «اعلان اخاء» بين جموع المؤمنين جاء به الإسلام منذ ١٤ قرناً . ونص عليه القرآن : «إنما المؤمنون إخوة» - الحجرات ١٠ - و.. المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً - حديث رواه البخاري ومسلم ، و.. مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم ، كمثل الجسد الواحد .. إلى آخر الحديث ..

وقد كان المجتمع الإسلامي الأول يعيش في ظلال وارفة من هذا الإخاء الرحب ، وهذه المودة التي جعلت المسورين من الصحابة يتسابقون في البذل والإسهام فيما يحقق عرة الإسلام ورفعة المسلمين ، من أبي بكر الصديق الذي كان له يوم إسلامه مدخرات من تجارته تصل إلى ٤٠ ألف درهم ، انفقها في سبيل الله ، حتى انه عندما هاجر إلى المدينة لم يكن معه من كل مدخره إلا خمسة آلاف فقط ، إلى عبد الله بن جعفر الذي كان لا يرد حاجة لأحد ، وعندما لامه البعض قال : إن الله حودني عادة وعودت عبادته عادة . عودني أن يعطيني ، وعودت عبادته أن أعطيهم فأخشى إذا قطعت عادتي عن عبادته ، أن تقطع عادته عني ا ... إلى أبي موسى المردار (من المعتزلة) الذي رفض أن يورث ورثته ماله ، ومثل عن السبب فقال : كان مالي حق الفقراء لكنني خنتهم وانتفعت به طول حياتي ا

«وقبله قال ابن عمر : لقد أتى عليا زمان ، وما أحد أحق بديناره أو درهمه من أخيه» .

«وحتى بلغ هذا الإحساس بالإخاء مدى دفع علي بن الحسين (زين العابدين) لأن يسأل بعض من حوله : هل يدخل أحدكم بده في كم أخيه أو كيسه فيأخذ ما يريد ، قالوا : لا .. عندئذ كان رده : اذن فلستم بإخوان .

«هكذا فهموا اعلان الاخاء ، وهكذا مارسوه . حتى قام مجتمع « كان فيه أغنياء لا يخافون حقد الفقراء ، لانهم أدوا حق الله في أموالهم ، وفقراء لا يخشون شح الأغنياء ، لأنهم ما برحوا في فيض غامر من برهم وسخائهم . ولكن كانوا يتنافسون فيما بينهم ، ويتسابقون في فعل الخير والحث عليه» * .

* اشتراكية الإسلام - د . مصطفى السباعي

وإذا كان العدل الاجتماعي هو موضوع مناقشتنا الأساسي ، فقد كان لازماً أن نقف عند الظاهرتين الخطيرتين اللتين يحار بهما الإسلام لتحقيق العدل - الذي هو عماد الشريعة كما قلنا - والظاهرتان هما : الفقر والترف .

وإذا كان الإسلام يقرن الفقر بالكفر - فإنه يعتبر الترف جريمة ، بل سرطاناً مدمراً .

لا اعتراض ولا تحفظ على اليسر والغنى بكل تأكيد ، بل العكس هو الصحيح ، فالغنى مطلوب إذا كان ذلك مستطاعاً . والله سبحانه امن على رسوله بالغنى «ووجدك عاثلاً فأغنى» - الضحى ٨ - وجعل الاغداق في الرزق والمال نوعاً من الثواب العاجل في الدنيا «قللت استغفروا ربكم انه كان غفاراً . يرسل السماء عليكم مدراراً . ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهاراً» نوح ١١/١٠ .

وكما أن الرسول كان يستعيا بالله من الكفر والفقر ، فهو نفسه القائل : اللهم إني أسألك الهدى والتقى ، والعفاف والغنى - رواه مسلم والترمذي - و.. نعم المال الصالح للرجل الصالح - رواه البخاري - وعندما دعا لصاحبه وخادمه اس قال : اللهم أكثر ماله .

وعندما استشار سعد بن أبي وقاص الرسول عليه السلام في أن يتصدق بثلاثي ماله قال : الثلث والثلث كثير . انك ان تذر ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم حالة يتكففون الناس .

وعمر بن الخطاب هو القائل : إذا أعطيتهم فأغروا وتعلنا لاحظنا كيف كان الفقه الإسلامي شديد الحرص على أن تكون الزكاة مصدر تيسير على الناس ، وكيف كان اتجاه الفقهاء رافضاً لمبدأ «العيش على الكفاف» .

أقول إن الغنى في التصور الإسلامي مطلوب ، باعتباره تعبيراً عن اليسر الذي يليق بكرامة الإنسان ، مخلوق الله المحنار ..

لكن الغنى شيء ، والترف شيء آخر ، إذ بالتurf يختل ميزان العدل الاجتماعي ،

وينفتح الباب لكل عوامل التحلل والسقوط . وحقائق التاريخ شاهد على ذلك . فقد كان الترف بداية الانهيار ، من الامبراطورية الرومانية والبيزنطية ، حتى دولة الإسلام ذاتها . وما يسجله التاريخ عن أحداث الفترة الأخيرة لحكم العباسيين في العراق ، وحكم الفاطميين والكلبيين في صقلية وحكم الطوائف في الأندلس ، لا يفاجئه بأي قدر ذلك السقوط والشرذم الذي حدث في عالم الإسلام وقتئذ . كان الترف هو المعول الذي هدم تلك الأبنية الإسلامية الشامخة .

ومن بين كل العلل التي تصيب مجتمعات يتسلل إليه الترف والبطر ، فليس هناك ما يعادل جريمة حبس مال الأغنياء عن الفقراء وتبديد مال الله في غير وظيفته الحقيقية واتجاهه الصحيح .

وإذا كان القفر يعتبر في التصور الإسلامي إهداراً لكرامة الإنسان وإذلالاً لهذا المخلوق المختار ، فإن الترف هو إهدار لقيمة خلافة الإنسان لله في الأرض ، أي أنه إذا اعتبر الفقر إساءة للإنسان ، فإن جريمة الترف أشد ، لأنها في الحقيقة إساءة إلى الله سبحانه وتعالى !

والترف قضية نسبية ، وتقديرها متروك لواقع كل مجتمع وظروفه الاقتصادية ، لكنه بوجه عام مرحلة يلجأ فيها الأغنياء إلى تكديس الأموال ، والخلود إلى حياة الدعة والخمول . مرحلة يفقد فيها الإنسان صفته كخليفة لمتابعة في المجتمع ، إلى عنصر أناني مستهلك ، لا يرى في الكون وراءه إلا الشهوة الحامضة والبطر ، والتمرغ في اللذائذ والمتع ..

والقرآن يذهب إلى أبعد من ذلك في تصديده العنيف والقياسي لظاهرة الترف والمترفين ، فهم أعداء الهدى والعرفان . أعداء الحق والعدل . ولذلك فصورتهم في القرآن الكريم ترتبط دائماً بالإفساد في الدنيا ، وسوء المال في الآخرة .

«إن الإنسان ليطغى ، أن رآه استغنى» - العلق ٧ . فتنة علاقة بين الثراء الفاحش - وهو المعنى هنا - وبين الطغيان . «وأما من يجمل واستغنى ، وكذب بالحسنى ، فسنيسره للعسرى ، وما يغني عنه ماله إذا تردى» - الليل ١١/٨ .. وهؤلاء الذين يحبسون المال في الدنيا لن يجمعهم هذا الشح في الآخرة .. والذين

يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقوها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم» - التوبة ٣٤ .
هذا جزاء الذين يكتسبون المال ولا يرعون فيه حق الله الذي هو حق الفقراء .
هم القاعدون الخاملون في الدنيا : « إنما السبيل على الذين يستأذنونك وهم أغنياء
رضوا بأن يكونوا مع الخوارج ، وطبع الله على قلوبهم فهم لا يعلمون » - التوبة ٩٣ .
وقد نزلت الآية في الذين تخلفوا عن القتال جنبا واستكانة إلى الدعة ، في معركة
« تبوك » التي نشبت بين المسلمين والروم في العام التاسع الهجري .

وهم ميثو القلب والضمير ، « نسوا الذكر » ، وكانوا قوماً بوراً - الأحزاب
١٧ . نسوا الله فصاروا كالأرض الجذباء الميتة ، التي لا تنبت ولا تثمر .

وهم بما يضربونه من مثل وما يمثلونه من قم ، مصدر افساد وبلاء لكل
مجتمع ، بل نذير عصب الله ولعنته .. « وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفينا
ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميراً » [وأمرنا هنا نجيء بمعنى أكثرنا ،
- ثم لاحظ الربط بين الترف والفسق] « وكم أهلكنا من قرية بطرت معيشتها »
- القصص ٥٨ .

وهم بما يفعلون يظلمون الناس ومظلّمون أنفسهم . واستحقوا وصف التجريم :
« واتبع الذين ظلموا ما أترفوا فيه وكانوا مجرمين . وما كان ربك ليهلك القرى بظلم
وأهلها مصلحون » - هود ١١٧ .. ودر بما أثقلت هذه الآية بعض الضوء على ما قبلها ،
فسقوط أي مجتمع وهلاكه ليس قدراً مكتوباً عليه ، ولكن له أسبابه . وهي
تكن - في حالتنا هذه - في ظاهرة الترف التي تستشري فيه .

والآية لها مغرى آخر أكثر من تجريم الترف والمترفين ، لكنها هنا تحمل المجتمع
مسؤولية التصدي لهذه الظاهرة والقضاء عليها . وإذا تقاعس المجتمع عن ذلك
فالمصير السيئ ينتظره « وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون » .

وهم على مدار التاريخ ضد الهدى والعدل : « وما أرسلنا في قرية من نذير
إلا قال مترفوها أنا بما أرسلتم به كافرون » - سبأ ٣٤ .

وهم دائماً مكابرون جاحلون : « انهم كانوا قبل ذلك مترفين . وكانوا يصرون
على الحث العظيم . وكانوا يقولون : أإذا متنا وكنا تراباً وعظاماً أإننا لمبعوثون ؟ » .

وفي هذا الموضوع من سورة الواقعة يواصل القرآن أذارهم بمصيرهم في الآخرة ، حيث تنتظرهم أفظع نهاية ، ويخاطبهم الله سبحانه بهذا التوجه المليء بالازدراء «ثم انكم أيها الضالون المكذبون ، لاأكلون من شجر من زقوم ، فالثون منها البطون ، فشاربون عليه من الحميم ، فشاربون شرب الحميم» ..

أولئك الذين ملأوا حياتهم بالمتع واللذائذ ، سوف يلقون من الله هذا المصير المرعب . حيث يملأون بطونهم بأسوأ ما تطلعه الجحيم (شجر الزقوم) و(شراب الحميم) .

والآيات كثيرة في القرآن الكريم* وكلها تشن هجوماً ضارياً وقاسياً على الترف والمترفين ، وتكشف ما في الترف من جرم وقبح وكفر وظلم .. وهذا الموقف الحاد من حالة «منتهى الغنى» - المتمثلة في الثراء الفاحش والترف - يتفق تماماً مع موقف القصور الإسلامي من حالة «منتهى الفقر» ، المتمثلة في الجوع ، والتي تحدثنا عنها قبل قليل .

إن التصور الإسلامي يرفض الفقر ومضاعفاته التي قد تصل إلى حد الجوع . ولكن التصور الإسلامي يقبل الغنى ، ويرفض مضاعفاته ، التي قد تصل إلى الثراء الفاحش أو الترف .

إن «الطليات من الرزق» بنص القرآن هي الحد الأدنى المقبول في عالم الإسلام .. ليس أي رزق ، وليس الحد الأدنى من الرزق .. والمطلوب دائماً أن يظل ميزان العدل قائماً ، على المستوى الشخصي والجماعي .. «وكلوا واشربوا ولا تسرفوا» - الأعراف ٣١ - و.. كل ما شئت والبس ما شئت ، ما خطتلك اثنتان : سرف أو مخيلة - رواء البخاري

وفي ختام الرحلة تستوقفنا ثلاثة مواقف تكاد تشكل علامات أساسية وضرورية في مسيرة العدل

الموقف الأول ، قول الرسول عليه السلام «إذا آتاك الله مالاً قليلاً أثر نعمته وكرامته عليك» - رواء أبو داود والنسائي ، وهو الذي يطرح نفس فكرة الآية

* للتصصيل انظر كتاب الدكتور عماد الدين خليل «العدل الاجتماعي» .

الكريمة «وأما بنعمة ربك فحدث» .. وهي دعوة إلى الاستمتاع بالرزق في المخير والمظهر .

الموقف الثاني ، في الصحيح ان اعرابياً سأل النبي عليه السلام : يا الله الذي أرسلك ، هل أمرك الله أن تأخذ الصدقة من أغنيائنا فتقسمها على فقرائنا ؟ .. قال : نعم . وهو ما عبر عنه عمر بن الخطاب بقوله : لو استقبلت من أمري ما استدبرت ، لأخذت من فضول الأغنياء (ما يزيد على حاجتهم) فرددتها على الفقراء .. وما قاله علي بن أبي طالب : ان الله فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي فقراءهم ، فان جاعوا أو عروا أو جهدوا ، فبمنع الأغنياء .. وهي دعوة لا تحتاج إلى إيضاح أو تعقيب .

— الموقف الثالث ، ما رواه أبو ذر عن النبي عليه الصلاة والسلام : الأكثرون هم الأقلون يوم القيامة . أي كلما زاد مالك في الدنيا ، كلما قل حظك في الآخرة !
ولك — بعد — أن تختار !

الفصل السادس

قراءة في فكر رافض

الله ليس منحازاً لأحد

لماذا التبشير بالتأثيم والتخويف ؟

هذه « الدنيا اللغز » بين حيرة السلف وعجز الخلف

دعوة إلى « تطبيع » العلاقات بين المسلم ودنياه

تعمير الدنيا قبل تعمير الجنة

مجتمع « الشغيلة » الحق .

الله ليس منحازاً لأحد

.. حاية الأمر ان المسلمين يسمون أمة الاجابة ، وغيرهم يسمون أمة الدعوة ، فالجميع أمة .

بهذه العبارة يتحدث شيخ علماء المغرب ، عبد الله كنون ، عن ميزان العدل في الإسلام « بين جميع الطوائف والعناصر ، من غير اعتبار لون أو نزعة أياً كانت »* .

وفي هذا الاتجاه ، تصب أفكار واجتهادات العديد من فقهاء المسلمين ، الذين يرون مراقبتهم على حقيقة أن بني آدم خرجوا « من نفس واحدة » ، وأن « المخلوق كلهم عيال الله » .

وهو اتجاه تحدد معالمه أبعاد قيمة العدل الإلهي ، بكل تجرده وسموه . إذ لا انحياز ولا محاباة لأحد ، لا في الدنيا ولا في الآخرة ، بل إنه أمام « الموازين القسط يوم القيامة » - بالتعبير القرآني - تسقط الهويات والأنساب والألقاب ، ويبقى شيء واحد يحتكم إليه في الثواب والعقاب ، هو العمل الصالح أولاً ، والعمل الصالح أخيراً !

وعندما وقف النبي عليه السلام فوق الصفا ، ليقول لقريش كلها ، ولأهلها وابنته فاطمة على وجه الخصوص : لا أعبي عنكم من الله شيئاً ، فقد كان على وعي تام بتلك الحقيقة ، منذ تلقى التوجيه الإلهي « وأنذر عشيرتك الأقربين » وعندما سجل القرآن الكريم في قصة سيدنا نوح ، كيف أنه أراد أن يشفع لابنه عند الله ، جاءه الرد بالرفض القاطع ، والسبب : « أنه عمل غير صالح » .

* عبد الله كنون الإسلام أعدى

لا النسب ، ولا مكانة الأب الرفيعة عند الله ، حالا دون أن ينفذ عدل الله ، لأن الأهم طيقاً « للموازين القسط » . ماذا قدمت بداه هو ؟ ماذا كان موقفه هو ؟ . أين موقفه هو بين الخير والشر ؟

إن الله ليس منحازاً لأحد . هذه واحدة من الحقائق الأساسية في التفكير الإسلامي ، التي ينبغي التنبيه والتذكير بها . ومن التبسيط الشديد للأمور ، ومن الفهم المسطح والقاصر للإسلام ، أن يروج البعض لفكرة أن الطريق إلى السماء حكر على نفر من الناس ، بل أنه من الإساءة إلى عدل الله أن يعلن كائناً من كان أنه صادر لحسابه مفاتيح الجنة وهو قاعد في مكانه ١٩

لقد حسمت النصوص القرآنية الأمر منذ نزل كتاب الله قبل ١٤ قرناً . عندما تخاصم أهل الأديان - والرواية يسجلها ابن كثير في تفسيره عن ابن عباس - فقال أهل التوراة : كتابنا خير الكتب ، ونبينا خير الأنبياء ، وقال أهل الإنجيل مثل ذلك . وقال أهل الإسلام : لا دين إلا الإسلام ، وكتابنا نسخ كل كتاب ، ونبينا خاتم النبيين ، وأمركم وأمرنا أن تؤمن بكتابكم ، وتعمل بكتابنا . ففضى الله بينهم ، ونزلت الآية : « ليس بآمانيكم ، ولا آماني أهل الكتاب ، من يعمل سوءاً يُجْزَ به ، ولا يمد له من دون الله لياً ولا نصيراً » (النساء - ١٢٣) وخير بين الأديان فقال : « ومن أحسن دنيا من أسلم وجهه لله وهو محسن ، واتبع ملة إبراهيم حنيفاً » (النساء - ١٢٥)

يضيف ابن كثير : أن الدين ليس بالتحلي ولا بالتمني ، ولكن ما وقر في القلوب وصدقته الأعمال . وليس كل من أدى شيئاً حصل له بمجرد دعواه ، ولا كل من قال إنه هو على حق سمع قوله ، بمجرد ذلك ، حتى يكون له من الله برهان .

وفي تفسير الآيتين يقول الإمام محمد عبده (الأعمال الكاملة - الجزء الخامس) : « أن الأديان ما شرعت للتفاخر والتباهي ، ولا تحصل فائدتها بمجرد الالتئام إليها والمدح بها ، بلوك الألسنة والتشديق في الكلام . بل شرعت للعمل . . وإنما سرى الغرور إلى أهل الأديان من اتكأهم على الشفاعات ، وزعمهم أن فضلهم

على غيرهم من البشر بمن بعث فيهم من الأنبياء لذاتهم ، فهم بكرامتهم يدخلون الجنة وينجون من العذاب ، لا بأعمالهم .

ثم يضيف الأستاذ الامام : ان كثيراً من الناس من يقولون تبعاً لمن قبلهم في أزمنة مضت ، إن الإسلام أفضل الأديان ، أي دين أصلح اصلاحه ؟ .. أي دين أرشد ارشاده ؟ .. أي شرع كشرعه في كماله ؟ ولو سئل الواحد منهم ، ماذا فعل للإسلام ؟ وبماذا يمتاز على غيره من الأديان ، لا يجد جواباً .

وفي هذا السياق نزلت الآية : «ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن ، فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون نقيراً» (النساء - ١٢٤) ، التي يعقب عليها الشيخ محمد رشيد رضا في تفسير «المنار» بقوله : أي ان كل من يعمل ما يستطيع عمله من الصالحات ، وهو متلبس بالإيمان مطمئن به ، فأولئك العاملون المؤمنون بالله واليوم الآخر يدخلون الجنة يزكّاء أنفسهم وطهارة أرواحهم .

ثم يضيف معقّباً على الآيتين (١٢٣ - ١٢٤) ان فيهما «من العبرة والموعظة ما يدك صروح الأماني ومعامل الغرور التي يأوي إليها الكسالى . الجهال والفساق (كذا ١) من المسلمين ، الذين جعلوا الدين كالجسدية السياسية ، وظنوا ان الله العزيز الحكيم يحايي من يسمي نفسه مسلماً ، ويفضله على من يسميها يهودياً أو نصرانياً بمجرد اللقب ، وأن العبرة بالأسماء والألقاب لا بالعمل» .
وثمة آيات قرآنية أخرى ، من رب الناس ، تطل على كل الناس من منظور أكثر اتساعاً وشمولاً ، وتعطي قيمة العدل عند الله سبحانه ، أبعاداً وآفاقاً غير حدود .

والآيات ثلاث هي :

«إن الذين آمنوا ، والذين هادوا ، والنصارى ، والصابئين ، من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً ، فلهم أجرهم عند ربهم» (البقرة - ٦٢) .
«إن الذين آمنوا ، والذين هادوا ، والصابئون والنصارى ، من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً ، فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون» (المائدة - ٦٩) .

«إن الذين آمنوا والذين هادوا ، والصابئين والنصارى والمجوس ، والذين أشركوا ، إن الله يفصل بينهم يوم القيامة» (الحج - ١٧) .

والآيتان الأوليان تسويان بين الجميع أمام الله سبحانه ، وتشرطان فقط الإيمان بالله والحمل الصالح ، ليثاب الخيرون عما فعلوا ، وليطمش الجميع إلى عدالة الله «ولموازين القسط» يوم القيامة .

ولا بد أن نلاحظ أن «الصابئين» ذكروا في هاتين الآيتين ، وهم ليسوا من أصحاب الأديان السماوية على أي حال ، وإن قيل إنهم يؤمنون بالله ، وبعض الأنبياء . وحتى هؤلاء ، من عمل منهم صالحاً فله أجره عند ربه .

وفي الآية الثالثة إضافة للمجوس والمشركين ، وتذكير بأن حسابهم على الله يوم القيامة ، وليس على أحد من الناس في هذه الدنيا .

وفي تفسيره للآية الأولى من سورة البقرة يقول الإمام محمد عبده (الجزء الرابع من الأعمال الكاملة) إن أنساب الشعوب وما تدّين به من دين وما تتخذ من كل ذلك لا أثر له في رضا الله ولا غضبه ، ولا يتعلق به رفعة قوم ولا منعتهم . بل عماد الفلاح ووسيلة الفوز بخيري الدنيا والآخرة ، إنما هو صدق الإيمان بالله تعالى .

ويؤيد هذا التفسير ، ويردده ، محمد رشيد رضا صاحب «المنار» ويضيف عليه قوله : إن حكم الله العادل سواء ، وهو يعاملهم - الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين - بسنة واحدة ، لا يحابي فريقاً ويظلم فريقاً . وحكم هذه السنة ، أن لهم أجرهم المعلوم بوعد الله على لسان رسولهم ، ولا خوف عليهم من عذاب الله .

ومن المفسرين من يخالف هذا الرأي ، ويرى أن هذه الآية منسوخة بقول الله تعالى : «ومن يتغرب غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه» (آل عمران - ٨٥) . ومن هؤلاء الطبري وابن كثير وسيد قطب ، الذي يشير في «الظلال» إلى أن «العبرة بحقيقته العقيدة ، ولا بعصية حنس أو قوم ، وذلك طبعاً قبل البعثة المحمدية ، أما بعدها ، فقد تحدد شكل الإيمان الأخير» .

غير أن محمد عبده ورشيد رضا والشيخ دراز ، مثلاً ، يرون أن الإسلام المقصود في الآية ، والذي لا يقبل الله سبحانه سواه ، هو «الإيمان بالله» ، وإسلام القلوب له والإيمان بالآخرة ، والعمل الصالح مع الاخلاص ، بتعبير الإمام محمد عبده .

وربما ساعدت قراءتنا للسياق على استنباط المعنى الصحيح ، فالنص القرآني في هذا الموضع يبدأ بالآية : «قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا ، وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب والأسباط ، وما أوتي موسى وعيسى ، وما أوتي النبيون من ربهم ، لا نفرق بين أحد منهم ، ونحن له مسلمون» ثم نجيء الآية التي نحن بصدددها : «ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه ، وهو في الآخرة من الخاسرين» . بهذا التصور ، فإن آية «ومن يبتغ غير الإسلام ديناً ..» ، لا تتعارض مع الآية التي نحن بصدددها «إن الذين آمنوا والذين هادوا والذين نصارى» . ولا مبرر للقول بأن الآية الأخيرة منسوخة بالأولى .

إن العلاقة بين الآيات هنا ليست فقط علاقة تكامل ، لا مكان فيها للتناقض أو التناسخ ، ولكن هذه العلاقة تسج في الوقت ذاته إطاراً أمثل لعدالة الله ، باعتباره - سبحانه - «رب الناس وملك الناس» جميعاً .

ويذهب الدكتور محمد عبد الله دراز في كتابه (الدين - بحوث ممهدة لدراسة تاريخ الأديان) إلى أن «الإسلام في لغة القرآن ليس اسماً لدين خاص . وإنما هو اسم للدين المشترك الذي هتف به كل الأنبياء ، وانتسب إليه كل أتباع الأنبياء» . ويستدل على ذلك بقوله : هكذا ترى نوحاً يقول لقومه «أمرت أن أكون من المسلمين» - يونس ٧٢ - ويعقوب يوصي بنبيه «فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون» - البقرة ١٣٢ - . وأبناء يعقوب ينجبون أباهم «نعبد إلهك وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحق إلهاً واحداً ، ونحن له مسلمون» - البقرة ١٣٣ - . وموسى يقول لقومه «يا قوم إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا إن كنتم مسلمين» - يونس ٨٤ - والحواريون يقولون لعيسى «آما بالله واشهد بأنا مسلمون» - آل عمران - . بل إن فريقاً من أهل الكتاب حين سمعوا القرآن : «قالوا آمنا به ، انه الحق من ربنا ان كنا من قبله مسلمين» - القصص ٥٣ - .

ويتساءل الدكتور دراز : ما هذا الدين المشترك الذي اسمه الإسلام ، والذي هو دين كل الأنبياء والمرسلين ؟ ..

ويجيب الشيخ الجليل على السؤال قائلاً : إن الذي يقرأ القرآن يعرف كنه هذا الدين : انه هو التوجه إلى الله رب العالمين ، في خضوع خالص لا يشوبه شرك ، وفي إيمان واثق مطمئن بكل ما جاء من عنده على أي لسان وفي أي زمان أو مكان ، تمرد على حكمه ، ودون تمييز شخصي أو طائفي أو عنصري بين كتاب وكتاب من كتبه ، أو بين رسول ورسول من رسله . وفي هذا المعنى يوجه الله الخطاب : «قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب والأسباط ، وما أوتي موسى وعيسى ، وما أوتي النبيون من ربهم ، لا نفرق بين أحد منهم ، ونحن له مسلمون» - البقرة ١٣٦ .

ثم يصيف الدكتور دراز : غير ان كلمة الإسلام قد أصبح لها في عرف الناس مدلول معين ، هو مجموعة الشرائع والتعاليم التي جاء بها محمد (ص) أو التي استنبطت مما جاء به ، كما أن كلمة اليهودية أو الموسية تخص شريعة موسى ، وما اشتق منها ، وكلمة النصرانية أو المسيحية تخص شريعة عيسى وما تفرع منها ولعلني أضيف أن منطق القرآن ذاته في التعامل مع الشر ينطلق من هذه الرؤية الأرحب والأرحم لمخلق الله جميعاً . وهو المطلق الذي يبدو شديد الوضوح في هاتين الآيتين :

« ونضع الموازين القسط ليوم القيامة ، فلا تظلم نفس شيئاً وإن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها ، وكفى بنا حاسبين » (الأنبياء - ٤٧) .

« ومن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره » (الزلزلة

٧ و ٨) .

ويرى الإمام محمد عبده (الأعمال الكاملة - الجزء الخامس) أن الآيتين تشملان المؤمنين والكافرين على حد سواء . «فمن يعمل من الخير أدنى عمل وأصغره ، فانه يراه ويجد جزاءه ، لا فرق في ذلك بين المؤمن والكافر . غاية الأمر ان حسنات الكفار الجاحدين لا تصل بهم إلى أن تخلصهم من عذاب الكفر ، فهم به خالدون في الشقاء» .

ويصيف الأستاذ الامام ان حسنات الكافرين لا تنجيهم من عذاب الكفر ،
وان خففت عنهم بعض العذاب الذي كان يرتقبهم على بقية السيئات الأخرى .
وقوله تعالى « فلا تظلم نفس شيئاً » أصرح قول في ان الكافر والمؤمن في ذلك سواء
وان كلاً يوفي يوم القيامة جزاءه .

ثم يقول : وما نقله بعضهم من الاجماع على أن الكافر لا تنفعه في الآخرة
حسنة ، ولا يخفف عنه عذاب سيئة ما ، لا أصل له فقد قال بما قلناه كثير من
أئمة المسلمين رضي الله عنهم .

ويواصل الشيخ محمد عبده تعقيبه على هذه النقطه قائلاً : على أن كلمة
الاجماع كثيراً ما يتخذها الجهلاء السفهاء آلة لقتل روح الدين ، وحجراً بلقموه
أفواه المتكلمين وهم لا يعرفون للاجماع الذي تقوم به الحجة معنى فبئس ما
يصنعون !

ويلتقي الألوسي - مفتي بغداد الأسبق والأشهر - في « تفسير روح المعاني »
(ج ٣٠) مع ما ذهب إليه محمد عبده في تفسير سورة الزلزلة . فهو يقول بأن
النص على أن من يعمل مثقال ذرة خيراً يره .. ، « يشمل المؤمن والكافر » وان
حسنات الكافر تخفف عنه عذاب الله في الآخرة ، مدلولاً على ذلك بالأحاديث
الصحيحة التي وردت في أن حاتماً (الطائي) يخفف عنه لكرمه ، وأن أبا لهب (الموعود
بنص القرآن بأنه سيصلى ناراً ذات لهب) يخفف عنه كذلك لسروره بولادة النبي
(ص) وإعتاقه لجاريته ثوية حين بشرته بذلك ، والحديث في تخفيف عذاب أبي
طالب مشهور . (وهي أحاديث استشهد بها محمد عبده أيضاً) .

وبعد أن يستعرض الألوسي وجهات النظر المختلفة في تفسير الآية ، مرححاً
ما يراه ، فإنه يؤكد على أنه « ليس صحيحاً القول بأن نعمة اجماعاً على أن حسنات
الكافر لا تنفعه في الآخرة » .

إن معيار العمل الصالح ، وذلك المنهج البالغ التجرد والموضوعية ، الذي ينزه
الله سبحانه عن ان يحاز أو يحايي فريقاً من خلقه دون فريق آخر ، هذا المنطق ،
إذا كان هو السائد في الآخرة ، فهو يسحب بنفس القدر على الحياة الدنيا .

وعندما هزم المسلمون في غروة أحد ، حتى شجيت رأس النبي عليه السلام ،

ثم في غزوة حنين ، وعندما عقد لواء النصر للمشركين في هاتين الغزوتين ، لم يكن ذلك لتقص في إيمان المسلمين ، وبينهم صحابة النبي ، أعرف أهل الأرض بالدين وأحسهم إلى الله . وعلى رأسهم محمد رسول الله ، بشخصه وبوزنه الهائل في الدنيا والآخرة ، كما أن هذا النصر لم يكن انحيازاً للمشركين ، ولكنه كان لأسباب موضوعية بحتة . في «أحد» ، ذهب فريق من فرسان المسلمين وراء العائمه ، وتركوا ثغرة في مقلعة جيش المسلمين نفذ منها المشركون وحققوا نصرهم . وفي «حنين» أصاب بعض المسلمين العرور - («أعجبتهم كثرتهم» ، بتعبير القرآن) فتقاعدوا في القتال ، وكانت النتيجة لصالح المشركين .

في الغزوتين لم يكن العامل الحاسم في النصر والهزيمة هو الإسلام أو الشرك ، لم يكن حب الله لنبيه وصحبه ، وبغضه سبحانه لعبدة الأوثان ، لم ترجح الكفة لافئات مرفوعة ، أو حقوقاً مكتسبة ، ولكن العامل الحاسم في النصر أو الهزيمة هو الأداء الجيد ، هو استئثار عناصر الموقف إيجابياً لصالح الهدف المرجو .

نعم ، إن الإيمان الذي وقر في القلب ، والذي صدقه العمل - إذا استخدمنا كلمات الحديث الشريف - عندما اجتماعا لم تقف قوه في الأرض أمام المسلمين ، لكن الإيمان بعير عمل كما ينبغي ، لم يغن عن المسلمين شيئاً ، ولم يحل دون أن ينفذ قانون السياء العادل ، المنزه عن أي انحياز .. حتى لبي الله وصفيه ، وصحابته الأبرار !

في أول رسالة «الحسبة» ، يقول شيخ الإسلام أبو العباس بن تيمية : ان الناس لم يتنازعوا في أن عاقبة الظلم وخيمة ، وعاقبة العدل كريمة ، ولهذا يروى أن الله ينصر الدولة العادلة وإن كانت كافرة ، ولا ينصر الدولة الظالمة وإن كانت مؤمنة ! والكلام غني عن أي تعقيب !

لماذا التبشير بالتأثيم والتخويف ؟؟

إن الدين لا يرون في الإسلام إلا قائمة محرمات وممنوعات في جانب ، ثم لائحة عقوبات وزواجر في جانب آخر ، يفعلون بالإسلام تماماً كما فعل الدب الذي أراد أن يحمي صاحبه فقتله ، وإن كانت النتيجة أفدح . ذلك أن المجني عليه في القصة الشهيرة هو مجرد فرد واحد ، ولكن المجني عليه فيما نحن بصدده هو عقيدة بأكملها !

إن هؤلاء يصغرون من شأن الإسلام من حيث لا يشعرون . يحولونه من رسالة هداية للبشر ورحمة للعالمين إلى فرمانات إلهية ، تأمر وتنهى ، وتورع طواير الناس على درجات جهنم ، حتى أسفل سافلين !

ولا يعرف دعاة لأية قضية ، مهما كان شأنها ، يستخدمون مثل هذا الأسلوب الفريد في التبشير ، الذي يعتمد التأييم والتخويف سبيلاً إلى الهداية والإقناع . فإياكم إذا كانت الدعوة إلى دين كالإسلام ، وإذا كان الداعون إليه مأمورون - صراحة وبنص القرآن - بأن يخاطبوا الناس « بالحكمة والموعظة الحسنة » ١٤

ذلك أنه منذ نزلت آيات القرآن الكريم التي تعلن « أن الله سحر لكم ما في السماوات وما في الأرض » و . « هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً » ، وغيرها من الآيات المشابهة ، منذ ذلك الحين استقر رأي الفقهاء على قاعدة تشكل منطقاً أساسياً في التفكير الإسلامي ، هي « أن الأصل في الأشياء الإباحة » على اعتبار أنه ليس معقولاً أن يسخر الله سبحانه هذا الكون للإنسان ، ويعتبره من نعم الله عليه ، ثم يحرمه عليه .

ومن هنا ضاقت دائرة المحرمات في شريعة الإسلام ضيقاً شديداً ، واتسعت دائرة الحلال اتساعاً بالغاً . وبقيت النصوص الصحيحة الصريحة التي جاءت

بالتحريم قليلة جداً ، وما لم يرد نص بحله أو حرمة ، فهو باق على أصل الإباحة ، وفي دائرة العفو الإلهي * .

والإباحة المقصودة هنا لا تقف عند حدود دائرة الأشياء والأعيان ، بل تمتد لتشمل الأفعال والتصرفات التي ليست من أمور العبادة ، وهي التي نسميها « العادات أو المعاملات » ، فالأصل فيها عدم التحريم وعدم التقيد إلا بما حرمة الله سبحانه ، وقوله تعالى . « وقد فصل لكم ما حرم عليكم » ، عام في الأشياء والأفعال . وفي الحديث الشريف . ما أحل الله في كتابه فهو حلال ، وما حرم فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عفو . فاقبلوا من الله عافيته ، فإن الله لم يكن لينسى شيئاً .

وعندما سئل النبي (ص) عن السم والجبن والقراء ، لم يشأ أن يجيب ، مكثفياً بقوله : الحلال ما أحل الله في كتابه والحرام ما حرم الله في كتابه ، وما سكت عنه فهو مما عفا عنكم .

أي ان الرسول أسأل السائلين إلى القاعدة التي تحكم الحل والحرمة ، إذ يكفي أن يعرفوا ما حرم الله ، فيكون كل ما عداه حلالاً طيباً . وفي هذا المعنى قال عبد الله بن عباس : ما لم يذكر في القرآن فهو مما عفا الله عنه .

أي إن الإسلام حدد السلطة التي تملك التحليل والتحريم ، فانتزعها من أيدي الخلق ، أياً كانت درجتهم في دين الله أو دنيا الناس . وجعل هذه السلطة من حق الله سبحانه وتعالى . « فلا فقهاء أو مفتين ، ولا ملوك ولا سلاطين ، يملكون أن يحرموا شيئاً تحريماً دينياً على عباد الله » .

وفي القرآن أكثر من تحذير واستنكار للذين يحاولون تجاوز هذه الحدود بالتوسع في التحريم : « قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده ، والطيبات من الرزق ؟ » (الأعراف - ٣٢) - « يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله

* الحلال والحرام في الإسلام - الدكتور يوسف القرضاوي

لكم ، ولا تعتدوا ، ان الله لا يحب المعتدين » (المائدة - ٨٧) .
إن الله في هذه الآية الأخيرة لا ينهي فقط عن تحريم ما أحله في كتابه ،
ولكنه ينه إلى أن الوقوع في مثل هذا الخطأ بمثابة عدوان على حقه سبحانه في
التشريع الديني .

إن التضييق على الناس وتوسيع دائرة الحرام ، هو في الوقت ذاته عدوان على
الله أيضاً .

وبعد أن فتح طريق الحلال على مصراعيه أمام البشر ، وحذر الله من محاولات
اعتراض الحياة والمحترفين لهذا الطريق ، جاء التحذير الثاني موجهاً إلى المؤمنين .
وهم هنا لا ينهون عن منكر أو إثم ، ولكنهم يطالبون بالاعتدال في الدين .. ينههم
الله ورسوله عن الغلو في الدين ، « وإبطال جملة تعدياً للنفس » ، كما يقول
الشيخ رشيد رضا .

ومن النصوص التي استدلت بها الفقهاء على ذلك الآيات : « يا أهل الكتاب لا
تغفلوا في دينكم » (النساء - ١٧١) « ولا تسرفوا إن الله لا يحب المرففين »
(الأنعام - ١٤١) « تلك حدود الله فلا تعتدوها » (البقرة - ٧) .

ومنها قول الرسول عليه السلام : إياكم والغلو في الدين - ثم ، لا تشددوا على
أنفسكم فيشدد الله عليكم ، فان قوماً شددوا على أنفسهم ، فشدد الله عليهم .

وهؤلاء المتشددون هم الذين وصفهم النبي (ص) « بالمتنعين » . ونهى بشده
مثل هذا التنطع في قوله ثلاثاً : ألا هلك المتنعون . ألا هلك المتنعون . ألا هلك
المتنعون !

وحينما علم الرسول (ص) أن بعض الصحابة قد أخذ على نفسه أن يصوم
النهار ويقوم الليل ، وقرر بعضهم أن يعتزل النساء ، عندئذ وقف بينهم وقال :
ما بال قوم قالوا كذا وكذا ، أما والله أني أخشاكم لله وأتقاكم له ، لكن أصوم
وأفطر ، وأصلي وأرقد ، وأتزوج النساء ، فن رغب عن سني قليس مني .

وعندما قرر بعض الصائمين أن يقضوا يومهم في العراء ليكسبوا ثواب احتمال
مشقة الحر والعطش إلى جوار ثواب الصيام ، نههم الرسول عن ذلك ، وأمرهم

بالصوم في الظل ، لأن الصوم في الشمس لغير مقصد شرعي إلا المشقة ، فيه حصيان لأوامر الله ورسوله .

أليس الدين بسر ٢٢

نعم ، هناك تعميم ينه الجميع إلى أن الدين ليس أوامر ونواه مطلقة وجامدة ، ليس عقوبة نافذة على البشر ، ولكنه «رحمة مهداة»

والتعميم وارد في نصوص عديدة : يريد الله أن يخفف عنكم ، وخلق الإنسان ضعيفاً (النساء - ٢٨) - يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر (البقرة - ٢٢٠) - لا يكلف الله نفساً إلا وسعها (البقرة - ٢٨٦) - وجاهدوا في الله حق جهاده ، هو اجتباكم ، وما جعل عليكم في الدين من حرج (الحج - ٧٨) - وليس عليكم جناح فيما أخطأتم ، ولكن ما تعمدت قلوبكم (الأحزاب - ٥) . وفي ذلك تقول عائشة عن النبي (ص) : ما حير بين أمرين إلا اختار أيسرهما ، ما لم يكن اثماً .

وهو المعنى الذي أكدته عليه السلام في أكثر من حديث ، بشروا ولا تنفروا ، ويسروا ولا تعسروا - عليكم من الأعمال ما تطيقون ، فإن الله لا يمل حتى تصلوا - لن يشاد الدين أحد إلا غلبه ، ولكن سددوا وقاربوا (ابذلوا جهدكم) - إن هذا الدين متين فأوغلوا فيه برفق ، ولا تبعضوا إلى أنفسكم عباد الله ، فإن المنب لا أوضاً قطع ولا ظهراً أبقى - أحب الأعمال إلى الله أدومها وإن قل . . إلى آخر الأحاديث .

وفي قول عبد الله بن عمر : كما نبأ رسول الله على السمع والطاعة ، فكان يقول للواحد منا : فما استطعت .

إزاء هذه المنطلقات ، إباحة الأشياء في الأساس ، وتحديد المحرم بوضوح ، والنهي عن الغلو ، والتأكيد على اليسر في الدين ، كانت مهمة الفقهاء في الافتاء شائكة وصعبة للغاية . إذ كيف يتجنب الواحد منهم هذه المحاذير ، ليقول رأياً يرضي الله فيما يعترض حياة الناس من معاملات وأقضية ومستحدثات .

كان أحمد بن حنبل يقول عن نفسه : ربما مكثت في المسألة ستين قبل أن

أعتقد فيها شيئاً .

واين حنبل هذا ، صاحب المسند الذي صنفه من بين ثلاثة أرباع مليون حديث منسوب إلى النبي ، هو الذي كان يجيب على أكثر سائله يرد العالم الذي يخشى الله حق خشيته ، ويقول بتواضع جم : لا أدري !

ودكر «سحنون» مدون الفقه المالكي ، ان مسألة عرضت لشيحه الإمام مالك ، فقال له : اليوم ، لي عشرون سنة وأنا أفكر في هذه المسألة ! وفي مرض موته ، علب البكاء مالكا ، وعندما سئل عن سبب بكائه ، كان رده : وما لي لا أبكي ؟ ومن أحق بالبكاء مني ؟ .. والله لو وددت أني ضربت بكل مسألة أفتيت فيها سوطاً ، وقد كان لي السعي في كل ما سبقت إليه . وليتني لم أفت بالرأي .

ويروى عن مجلس أبي حنيفة انهم ظلوا ثلاثة أيام بلياليها يتناقشون في مسألة الحيض . كما يروى عنه انه خرج ليلة من صلاة العشاء ونعله في يده ، فلقبه زفر ، أحد هماء الكوفة ، فكلمه في مسألة وظلا يتحاوران حتى نودي على صلاة الفجر وهما قائمان ، فرجعا إلى المسجد ، ثم عادا إلى مناقشة المسألة ، ولم يفرقا إلا وقد اتبها إلى رأي .

ولما سئل الإمام الشافعي عن الدليل القرآني الذي يستند إليه في الأخذ بالإجماع لزم دأره ثلاثة أيام ، انقطع فيها للتفكير والتدبر ، ثم خرج بعدها إلى الناس ، شاحباً مجهداً متورم العينين من كد البحث والنظر ، فتلا الآية : «ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير ميل المؤمنين ، فوله ما تولى وبصله جهنم وساءت مصيراً . » (النساء - ١١٥) .

هكذا كانوا يفتون ، يدققون ويتحررون ويزنون الأمور بميزان الذهب ، قبل أن يصفوه الواحد منهم بكلمة في أمور الحلال والحرام والمكروه والمستحب .

وهو أمر لا يقارن بسيل الفتاوى الذي ينهمر علينا عبر وسائل الاعلام وفي الكتب والنشرات كل يوم . ما أسهل أن نقال كلمة حرام ، وما أسهل أن نطلق كلمة الشرك والكفر . «وان أحدهم ليفتي المسألة ، لو وردت على عمر بن الخطاب ، لجمع لها أهل بدر» ، كما يقول أبو حصين !

وأخطر ما نلقاه هو هذا التسرع في الحكم بالشرك والكفر على المسلمين -
«موضة» بعض الدعاة في هذا الزمان ، من ناقلي أقوال الخوارج ومقلديهم - وهو ما
لم يجهه الفقهاء الأربعة* ، حتى قال أبو حنيفة : أهل القبلة كلهم مؤمنون ، ولا
يخرجهم من الإيمان ترك شيء من الفرائض .

ولعلي أذكر أولئك الذين برعهم ما يجري الآن من مظاهر سلوكية تنافي
تعاليم الإسلام ببعض ما تسجله صفحات التاريخ الإسلامي في هذا الصدد .

فها هو أبو ذر الغفاري يسمع من رسول الله «ص» قوله : ما من عبد قال لا إله
إلا الله ، ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة . وقتل سأل أبو ذر : وإن زنى ، وإن
سرق . قال النبي : وإن زنى وإن سرق .

فأعاد أبو ذر السؤال مرتين وثلاثاً ، لم يكف حتى قال رسول الله في المرة الرابعة :
وإن زنى وإن سرق ، على رغم أنف أبي ذر !

فخرج رضي الله عنه وهو يروي الحديث ويقول : وإن رغم أنف أبي ذر .
مردداً قول الله تعالى : قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة
الله ، إن الله يغفر الذنوب جميعاً ، إنه هو الغفور الرحيم .

وها هو الإمام الأعظم أبو حنيفة ، قد جلس بالمسجد يوماً ، فدخل عليه
بعض الخوارج شاهري سيوفهم ، فقالوا : يا أبا حنيفة ، نسألك عن مسألتين ،
فإن أجبت نجوت وإلا قتلناك . قال : أغمدوا سيوفكم فإن برؤيتي يشغل قلبي .
قالوا وكيف نغمدها ، ونحن نحتسب الأجر الجزيل بأغمادها في رقبتك !

قال سلوا إذن ، قالوا جنازتان بالباب ، أحدهما رجل شرب الخمر فمات
سكران . والآخرى امرأة حملت من الزنى فماتت في ولادتها قبل التوبة ، أهما
مؤمنتان أم كافران ؟

فسألهم : من أي فرقة كانا ؟ .. من اليهود ؟ قالوا لا . قال . من النصارى ؟ ..

* نحت عمران الدين والسكبي : [الفصل الثالث من الكتاب] ، تصبيل للموقف الفقهي من هذه القضية .

قالوا لا . قال من المجوس ؟ قالوا لا . قال من كانا ؟ قالوا من المسلمين . قال :
قد أجبتم ١

قالوا ها في الجنة أم في النار ؟

قال : أقول فيهما ما قال الخليل عليه السلام فيمن هو شر منهما (فمن تبغني
فانه مني ، ومن عصاني فانك غفور رحيم) . وأقول كما قال عيسى عليه السلام .
ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك أنت العزيز الحكيم .
فنكسوا الرؤوس .. وانصرفوا * .

لقد كانت موجات التشدد في التاريخ الإسلامي بمثابة ردود أفعال لانتشار
موجات أخرى مضادة ، محملة بالبدع وصور الانحلال .

فالترف الذي بدا على حياة الأمراء والأغنياء ، وشيوع الملاهي والحفلات في
العصر العباسي الأول ثم الثاني ، ساهم في تطور حركة الزهد إلى تصوف يقوم على
الرياضة الروحية ومجاهدة إغراءات الدنيا . ثم لما اشتد الترف ، وخربت النفعية
وفحشت الطبقة ، احتاجت الحياة إلى النشط القوي لأبي العلاء المعري ، الذي
فرض على نفسه أقصى ضروب الحرمان ، وقاوم المعربات المادية بمجاهدة تقرب
من الاستشهاد . فاحتل أن يصوم الدهر كله ، وكان انسحابه من دنيا الناس
احتجاجاً عملياً على فكر العصر ورفضاً معلنًا لفساد المجتمع * .

والمجون الذي ساد عصر الرشيد ومن بعده ، هو الذي أفرز فقيهاً في تدقيق
وتشدد أحمد بن حنبل في الاعتماد على النصوص . والتحليل الذي استشرى في
أواخر عهد الدولة العثمانية ، والبدع التي انتشرت في الجزيرة العربية ، هي التي
أفرزت ذلك الموقف الحاد الذي اتخذه الامام محمد بن عبد الوهاب ، في أوائل
القرن الثامن عشر الميلادي .

* أبو حيفة بطل الحرية والتسامح في الإسلام - عبد العظيم الحندي
** الشخصية الإسلامية - للدكتورة عائشة عبد الرحمن (ريت الناطق)

إن شبابنا الرافض الآن هو أخطر إفرازات الهزيمة والأحباط . وهذه الهزيمة لها وجهان : وجه عسكري ، وآخر حضاري . فعندما فشلت شعارات الدعوة إلى القومية في تحقيق أحلام الشعوب العربية ، وانكسرت بهزيمة يونيو ٦٧ ، برزت تيارات الدعوة للعودة إلى الله ، التي تمثلت في الحركات الإسلامية التي نشطت وتنامت منذ ذلك الحين وإلى الآن .

ولكن فشل الدعاة الإسلاميين في الوصول إلى صيغة ملائمة للتوفيق بين أحكام الإسلام ومقتضيات العصر ، أفرز رد فعل مضاداً ، ترك بصمات واضحة على الموقف الفكري ، حتى اتسم أغلبها بالمغالو في الدين ، وبالإغراق فيما يمكن أن سمي الفكر السلفي المبالغ فيه ، الذي جعل قضيته هي إعلان الحرب على ما هو عصري ، والربط بين المعاصرة واعتبارها نوعاً من الانحلال والتهتك .. والشرك في أحيان أخرى .

وأياً كانت الأسباب ، فإن المجني عليه في هذا كله يظل - كما قلت - هو العقيدة ، ومعتقدوها الذين تتقاذفهم هذه التيارات ، وتوقعهم في حيرة شديدة ، وشعور دائم بالإثم .

وتظل القضية هي : كيف يعود «للحنيفية السمحاء» وجهها الحقيقي ، بغير عدوان ولا افتئات ؟ وبغير تأثم أو تحريف ؟ .

هذه «الدنيا اللغز»

بين حيرة السلف وعجز الخلف !

تظل الدنيا لغزاً في حياة مسلم هذا الزمان ، حير السلف ، وأصعب الخلف !
ذلك انه إلى الآن وامتد حوالي قرنين من الزمان ، منذ استيقظ عالم الإسلام
على عصر ما بعد النهضة يطرُق الأبواب ويخطف الأبصار ، فان حيرة المسلمين في
شأن هذه الدنيا الجديدة لم تتوقف . حتى كادت تصبح لغزاً صعب الحل ، ومحاطاً
بالمخاوف والشكوك ، وبدا طريقها مسكوناً بالأشباح والعماريات ، الداهب إليه
مفقود ، والتاجي منه مولود !

وفي مواجهة هذه الدنيا للغز ، تراوحت المواقف ووردت الأفعال ، بين الاعتزال
والخصام والتمرد !

أعرف أسراً كثيرة احتبى الله في أبناء لها اختفوا منذ سنوات . هاجروا إلى
الجبال والشعاب والمعارات وانقطعت أخبارهم ، أو هجروهم بعدما انقلبت
حياتهم وهم في بيوتهم . فلم يعودوا يكلمون أحداً ، ولا يعرفون أحداً . أغلقوا على
أنفسهم الطريق بين المسجد والبيت . فلا يقرأون صحيفة ، ولا يستمعون إلى
إذاعة ، ويستعملون بالله من التليفزيون ، ويلعنون الداهب إلى السينا ، ماهيك عن
المسرح !

وأعرف شيوخاً - أكثر تقدماً (١) - يجيزون الاستماع إلى نشرات الأخبار
فقط في الإذاعة . ويضبطون أنفسهم وأناملهم بحيث يديرون مفتاح المذياع في
اللحظة التي تنتهي فيها المقدمة الموسيقية ، تجنباً للاستماع إلى «أصوات الشيطان» في
اللحن المميز للنشرة الإخبارية !

وهؤلاء وهؤلاء ، حصروا أنفسهم في مسائل اللحي وأغطية الرؤوس ، والثياب
القصيرة والصيفة ، والمستور والمكشوف ، والمسواك والسجائر ، والطيب والحاء ..
وما إلى ذلك .

الدنيا عندهم أسود وأبيض ، أظهار وأشرار ، دار إسلام ودار كفر ، ثم .. هم حزب الله ، وغيرهم حزب الشيطان !
ولو أن الأمر بقي مقصوراً على مواقف ومخارج اختارها الأفراد لأنفسهم ، لما كانت هناك مشكلة كبيرة . إذ الاختيار مسؤولية كل فرد في النهاية ، له غنمه وعليه عرمه . ولكن المسألة أصبحت أكثر تعقيداً وأشد خطراً . فهذه التيارات ، صارت تصنف الآن باعتبارها من مظاهر «المد» ، والصحة الإسلامية ،
وأيّاً كانت التسمية ، فإن الخطير في الأمر أن هذه الشواهد في مجموعها تحمل في طياتها بذور دورة «الانسحاب الثاني» لمسلمي العصر الحديث ، في مواجهة الحضارة الغربية ، بفكرها ومستحدثاتها .

لقد كان الانسحاب الأول مقترناً بتلك المرحلة التي استيقظ فيها عالم المسلمين - بعد سبات دام خمسة قرون - على طلائع الحضارة الغربية ، تدق قلاعهم الباعسة بعنف بلغ ذروته طوال القرن التاسع عشر . وكانت الصدمة التي رلزلت هذا المجتمع الرافد رقدة أهل الكهف ، الذاهل عما يرى ، الحائر فيما يرى .
في ذلك الوقت ، عاش المسلمون حالة من الحيرة والخوف والقلق البالغ . في هذه الفترة - يقول عباس العقاد في كتابه «الإسلام في القرن العشرين» :
كان الإسلام كما يفهمه الجهلاء ، مزيجاً من الخرافة والشعوذة والطلاسم والأوهام ، ومن الوثنية وعادة الموتى .. كان بعض المتعاليين من أدعياء المعرفة يحكم بكفر القائلين بدوران الكرة الأرضية ، ولا يتردد في تكفير من يسميها كرة !

(نشرت مجلة «المنار» في عام ١٩٠٩ سؤالاً موجهاً إلى صاحبها الشيخ محمد رشيد رضا بهذا نصه : نسألکم في الخير المبلغ بواسطة البرق ، هل تعتد به عندنا في الشرع ، كالصلاة على الغائب ، المبلغ خبره بواسطة البرق ، وما يترتب على ذلك من الأمور الشرعية ، كالهلال في الصوم ، أو الإفطار ، وهل يجوز الأخذ بذلك ؟) .

وعن تلك المرحلة ، كتب الامام محمد عبده مقالاً بعنوان : الإسلام اليوم والاحتجاج بالمسلمين على الإسلام (الجزء الثالث من الأعمال الكاملة) : هل غاب

من الأذهان ما كان ينشر في الجرائد من نحو ثلاث سنين (كان ذلك في آخر القرن الماضي) بأقلام بعض علماء الجامع الأزهر من المقالات الطويلة الأذيان ، الواسعة الأردان ، في استهجان ادخال علم تقويم البلدان (الجغرافيا) ضمن العلوم التي يطلقها طلبة الأزهر ... على اعتبار ان تدريس الجغرافيا يستهدف « البعض من علوم الدين » .

وفي تساؤل آخر كتب الأستاذ الإمام . الا يتخيل المتأمل انه يسمع من جوف المستقبل صرخةً ولحياً ، وضوضاء وجللة وهجمات مضطربة ، إذا قيل إنه ينبغي لطلبة الأزهر أن يدرسوا طرفاً من مبادئ الطبيعة ، أو يحصلوا جملة من التاريخ الطبيعي ؟ . ألا تقوم قيامة المثقفين ؟ ألا بصيحوهم أجمعين ، اكتعين ابتعين : هذا عدوان على الدين ؟ هذا توهين لعقده المين . هذا تغرير بأهله المساكين ؟

ثم يروي محمد عده قصة « طالب علم من البلاد العثمانية » ، أراد الالتحاق بأحد أروقة الأزهر ، ووقع الشك ، هل بلده بما لأهله استحقاق في ذلك الرواق حسب نص الواقف . فقال قائل لشيخ الرواق : إن كتب تقويم البلدان تشهد بأن البلد داخل في شرط الوقف . فرد الشيخ : اتني لا أقتنع بما في تلك الكتب ، وإنما الذي يصحح أن آخذ به هو أن يكون فقيه - ممن مات - قال إن هذا البلد من قطر كذا ، وهو الذي وقف الواقف على أهله ؟

أي ان خيال الرجل وعقله رفضا من حيث المبدأ أن تحدد كتب الجغرافيا مواقع البلد ، ولم يتصور أن يكون تحديد البلدان خارجاً عن سلطان الفقهاء ! وبحيرة من استيقظ على عالم جديد وعريب ، توجه أشهر علماء الزيتونة بثونس في ذلك الوقت الشيخ محمد بيرم ، إلى الشيخ محمد الأنباري شيخ الأزهر ، بسؤال في عام ١٨٨٧ ، هذا نصه . « ما قولكم - رضي الله عنكم - هل يجوز تعلم المسلمين للعلوم الرياضية ، مثل الهندسة والحساب والمهنة والطبيعية وتركيب الأجزاء المعبر عنها بالكيمياء ، وغيرها من سائر المعارف ، لا سيما ما ينهني عليه من زيادة القوة في الأمة ، بما تجاري به الأمم المعاصرة لها في كل ما يشمله الأمر بالاسعداد ؟ » .

وفي دراسة نشرتها مجلة «العربي» * تحت عنوان «العرب والغرب» ، صورة مفصلة للجدل الذي أثير في أواخر القرن الماضي بين علماء الأزهر حول ارتداء البنطلون ، وحذاء القرنجة الأسود ، الذي قال بعضهم انه مخالف للسنة ، التي لم تجز للمسلم أن يتخذ من النعال سوى الحمراء والصفراء . وما رواه الشيخ حافظ وهبة في كتابه «جزيرة العرب في القرن العشرين» ، من أن أول ساعه دقاقة وردت إلى مجد في أواخر القرن الماضي حطمت لاعتبارها من عمل الشيطان . وكيف اعتبرت آلات البرق ناشئة عن استخدام الجن . ثم كيف احتاج استخدام الحاكي إلى فتوى ، بل كيف رفض المسلمون فكرة طباعة المصاحف «للاعتقاد باعتقاد مواد الطباعة إلى الطهارة ، وعدم جواز ضغط آيات الله بالآلات الحديدية» !

وعندما طبع المصحف بإيعاز من والي مصر محمد علي باشا ، وظهرت به بعض الأخطاء ، اضطر الوالي في عام ١٨٥٣ إلى إصدار أمر عال «يقول فيه . من حيث ان بيع وشري (أي شراء) المصاحف المطبوعة من الأمور الغير جائزة شرعاً ، ومن الرجوب منع ذلك منماً كلياً ، فقد تحرر عموماً بالتأكيد على من يلزم بمنع ذلك ، وإذا حصل تجاسر من أحد في بيع المصاحف المطبوعة ، يصير ضبطه ، ويجري معه ما تقتضيه الأحوال» .

وعندما ذهب إلى فرنسا في القرن الماضي كل من الشيخ رفاعه الطهطاوي من مصر وخير الدين التونسي من تونس ، كانا مثل كائنات غريبة هبطت فوق كوكب آخر ، وعكست كتابات كل منهم شعور الداهل والمصلوم والمأخوذ ، حتى قال الطهطاوي في «تخليص الأبريز في تلخيص باريز» : «سائر هذه العلوم المعروفة معرفة تامة لهؤلاء الافرنج ، مجهولة كلية عندنا» . وإن «علماء الإسلام إنما يعرفون شريعتهم ولسانهم فحسب» .

بهذه الانطباعات عاش عالم المسلمين صدمة الاستيقاظ من السبات الطويل : المسلمون الذين كانت كلمة «اقرأ» هي أول ما نزل على النبي من قرآنهم ،

احتاروا في نهاية الأمر : هل يطبعون المصحف أم لا ؟
والمسلمون الذين أقرزت حضارتهم إنجازاً مثل الأسطرلاب والساعة الدقاقة
التي أهداها هارون الرشيد إلى الامبراطور شارلمان ، أصيب أحفادهم بالذعر عندما
رأوا الساعة الدقاقة في القرن التاسع عشر ، لأنها من عمل الشيطان !
والمسلمون الذين أعطوا العالم النظام العشري في العد ، ولا تزال الدنيا تستخدمه
إلى الآن ، والجداول التي نعرفها باسم اللوغارتمية - وهي الخوارزمية نسبة إلى أبي
عبد الله الحوارزمي - والذين أسسوا علم المثلثات على أيدي حمشيد بن مسعود وابن
سيناء ، والذين أحدثوا قفزات ضخمة في معرفة الإنسان ، من خلال ما كتب ابن
الهيثم في الفيزياء والبصريات ، والرازي في الصيدلة ، وابن سينا في الطب وجابر بن
حبان في الكيمياء ، والاصطخري والادريسي في جغرافية الأرض .. هؤلاء المسلمون
خلفوا أجيالاً احتاجت إلى فتاوى شرعية لتدريس الحساب والطبيعات والجغرافيا !
مفارقات مدهشة ، يكاد لا يصدقها عقل ، ولكنها الحقيقة المحزنة والمفجعة !
ويكاد يمضي الآن قرنان على بداية هذه الصدمة ، شهدت ساحة الفكر
الإسلامي خلالها مد وحزر ، وظهرت دعوات وتحت دعوات نمت أفكار الإمام
محمد بن عبد الوهاب في شمال الجزيرة العربية والشوكاني اليمني في جنوبها ، ثم
طهر السوسي في ليبيا ، والمهدي في السودان ، وظهر جمال الدين الأفغاني
كعاصفة هزت عالم المسلمين . وكان محمد عبده ورشيد رضا وعبد الحميد الزهراوي
في مصر والشام ، وعبد الحميد بن باديس وبعده مالك بن نبي في الجزائر ، ثم
حسن البنا في مصر ، وأبو الحسن الندوي وأبو الأعلى المودودي في الهند وباكستان ،
وهو الذي رحل عن الدنيا ، طاولاً معه آخر صفحة من كتاب رواد الفكر الإسلامي
في العصر الحديث .

لقد حاول هؤلاء ، وغيرهم بكل تأكيد ، أن يدفعوا مسيرة الإسلام والمسلمين
إلى مواقع أكثر تقدماً ، وأن يقيموا ذلك الحسر بين دين المسلم ودنياه ، وحققوا
الكثير في مجال إثراء العمل الإسلامي بالفكر والممارسة ، لكن المسيرة لم تكتمل
لسبب أو آخر . الأمر الذي لم يتح في النهاية فرصة إحياء تيار قوي وقادر على التأثير

في الاتجاه الصحيح ، وبقيت مخاوف المسلم مما حوله مستمرة ، وظلت صورة «الدنيا اللغز» مستمرة في الأذهان .

وزاد الأمر تعقيداً أن متغيرات الدنيا خلال هذين القرنين حققت قفزات مذهلة في كل ميدان ، وطرحت على جماهير المسلمين وعلمائهم أسئلة لم تتوفر لها الإجابات المناسبة في الوقت المناسب ، حتى بعدت الشقة أكثر وأكثر بين مواقع المسلمين وتلك الدنيا الحديثة

والدهش في الأمر أن رقعة حيرة المسلم في هذا الزمان لم تعد تمتد فقط إلى متغيرات العقود الأخيرة ، في مجالات السياسة والاقتصاد والاحتجاج ، ولكن تلك الرقعة اتسعت حتى باتت تشمل الكثير من الأمور التي كانت مثارة منذ قرنين منذ الزمان . إذ لا يزال بيننا من يشكك في كروية الأرض ، ويرفض فكرة نزول الإنسان فوق سطح القمر ، ويعتبر الإذاعة والتليفزيون من عمل الشياطين ، ولا يزال بيننا من يتحدث عن شرعية لس النطلون ، ويرفض التصوير ، ويحرم الرسم ، ويصر على أن رؤية هلال رمضان لا بد وأن تتم بالعين المجردة . ولا يزال بيننا من بكمر كل ما لم يرد في كتب الفقهاء ويعتبر الفقهاء - بمعنى داوسي العلوم الشرعية فقط - هم المرجع الأخير في الكثير من قضايا السياسة والاقتصاد والطب والقانون والفلك !

وقد كان ظهور هذا الجيل ، الرافض للدنيا ، بين منسحب ومعتزل ومتمرد ، شاهداً آخر على أن جهد أولئك الرواد المسلمين خلال القرنين الأخيرين لم يفلح في توفير مفاتيح الحل لمشكلة «الدنيا اللغز» . بل إن هناك من استخدم إضافات بعض هؤلاء الرواد «كماليق» ، زادت المشكلة تعقيداً ، وباعدت الأمل في حلها . ولنا في المدارس الحديثة التي تأسست على مبادئ الفقه الحنبلي في الجزيرة العربية نموذج على ذلك .

وهكذا أصبحت عناصر الصورة أمامنا على الوجه التالي :

« تيارات إسلامية لم يتح لها أن تواصل مسيرتها ، لتتضح بقدر يمكنها من إقامة جسر يمكن المسلم من أن يتوافق مع عصره بأمان وفي طاعة الله .

* علماء إسلاميون لم يتمكنوا من أن يقدموا إجابات تحل للمسلم مشكلته ،
ولجأ أكثرهم إلى سلاح التحريم ، أخذاً بالأحوط وإيثاراً للسلامة .
* عصر تتسارع متغيراته يوماً بعد يوم ، بل ساعة بعد ساعة .
* شباب مسلم نبث في تلك الظروف ، فلم يملك سلاحاً يشق به طريقه ،
إذ كانت الأسلحة التي بين يديه عاجزة وغير فعالة . وكان المخرج المتاح أمامه هو
هذا الانسحاب والاعتزال والتمرد .

ولنا أن نقرر بأن هذا الواقع المائل أمامنا ، ليس نابعاً هذه المرة من حيرة
ومفاجأة ، فقد مضى وقت كاف للمعايشة وإيجاد تلك الصيغة أو الجسر الذي يلحق
المسلم بركب العصر ، دون عنق أو شعور بالذنب . ولكن رد الفعل الذي نشهده
لدى هؤلاء الشباب ينبع في حقيقة الأمر من إحساس بالعجز ، وربما اليأس من
حل هذه المشكلة .

وهو منهج في التفكير له منطقته : أن تتحصن في موقعك ، أو تهرب إلى ما
وراء خطوطك إذا ما عجزت عن الاقتحام والتقدم !

وهذا ما ارتآه بعضنا ، اعتزلوا الدنيا وارندوا إلى ما وراء العصر حيث وجدوا
هناك الحصانة والأمان وراحة الضمير ، ووقفوا ينتظرون حدوث المعجزة ، أن
تلحق الدنيا بهم هم ، أو تقوم الساعة فيستريحون ويريحون .
وهكذا صرنا على أبواب مرحلة الانسحاب الثاني ، ولم يمض قرنًا على مشهد
الانسحاب الأول !

وحتى نكون منصفين ، فينبغي أن نقرر بأن القضية ليست وليدة قربين من
الزمان ، وإن الصدمة التي مني بها عالم الإسلام لم تحدث فجأة وبغير مقدمات .
وإنما يتراكم وراء هذا الشعور بالصدمة رصيد تراثي هائل ، تكون منذ حدث
ذلك الانفصال بين الدنيا والدين في واقع المسلمين وأعماقهم وفكرهم .

منذ انفصل القرآن عن السلطان وقعت الواقعة في عالم الإسلام !
لم تكن هناك مشكلته عندما كان السلطان موظفاً لصالح القرآن بوعي وببصيرة ،
ولكن التحول حدث عندما انقلبت الآية ، وأصبح القرآن موظفاً لصالح السلطان !

كان الأمر محسوماً عندما كان هناك إله واحد يعبدُه الناس وقبلة واحدة يتجهون إليها صباح ومساءً ، ولكن الموقف اختلف تماماً منذ تعددت الآلهة وتحددت الأوثان في الأرض ، وأصبح لكل قبلته وأحياناً كانت قلة النهار غير قبلة الليل ! وأستاذنا مالك بن نبي يعتبر معركة « صفين » في العام الثامن والثلاثين بعد الهجرة بداية هذه المرحلة ، التي أدت إلى انفصال القرآن عن السلطان ، أو « انفصال الفسيفساء عن العلم » ، على حد قوله

منذ خرج علي بن أبي طالب دفاعاً عن القرآن . وخرج معاوية بن أبي سفيان طمعاً في السلطان ، ثم كان انتصار معاوية انتصاراً للسلطان . منذ ذلك الحين ، حدث الانقلاب الأول في التاريخ الإسلامي . وألقيت البذرة الأولى التي أثمرت فيما بعد ظاهرة إلغاء الدور الحقيقي للقرآن . وفقد فاعليته كمحرك لعالم الإسلام ، وتقلصت تماماً وظيفته الاجتماعية ، حتى انتهى به الأمر إلى أن أصبح يؤدي وظيفة جمالية فقط .

انتزع القرآن من موقع القيادة ، واحتجز في المتحف ، هذا ما جرى بالضبط . وعندما انحد السلطان بالكلمة الأخيرة - في عيبة الشورى التي دعا إليها القرآن -

انفرط عقد الإسلام الفريد !

بطبيعة الحال لا يمكن أن نلغي تماماً دور « الحركات التصحيحية » التي حدثت بعد صفين ، والتي تمثلت أساساً في الخط الذي انتهجه الخليفة عمر بن عبد العزيز ، ولكننا إذا تابعنا المسار الرئيسي للأحداث ، فسوف نلاحظ بغير شك أن محاولات عمر بن عبد العزيز وغيره إنما كانت ومضات سريعة ، أوقفت التيار إلى حين ، لكنها لم تعدل مساره . إذ ظل الانفصال قائماً في عالم الإسلام بين القرآن والسلطان ، وظلت الهوة تتسع بينهما حيناً بعد حين .

وقد كان هذا الانقلاب أعمق وأخطر مما نتصور ، لأن حدود التغيير الذي أحدثته امتدت إلى رقعة أوسع بكثير مما رصده المؤرخون . ولن نبالغ كثيراً إذا قلنا إن تأثير هذا الانقلاب ألقى بظله على كل ما أعقبه من عهود ، إلى عصرنا هذا الراهن .. بل إلى مشكلتنا التي نحن بصدد حلها الآن ، أعني مشكلة « الدنيا لغز » في حياة المسلم !

ذلك ان الانقلاب السياسي ، أفرز انقلاباً فكرياً على نفس المستوى !
فانفصال القرآن عن السلطان ، أقام بمضي الوقت حاجزاً ما بين العقيدة
والشريعة ، وانتصار السلطان على القرآن ، أدى تلقائياً تزايد الاهتمام بفقهاء العبادات .
وتعطيل نمو فقه المعاملات

وتلك نتيجة منطقية ، إذ إن غيبة التطبيق الأمين للشريعة ، لا بد أن ترتب
أحدى نتيجتين : إما أن يتأخر نمو رصيدها الفكري ، أو أن يسمو هذا الرصيد
نمواً غير طبعي ، في غير الاتجاه الصحيح .
بتعبير آخر ، فإن انتصار السلطان على القرآن ، إذا كان قد أسفر في النهاية
عن تحديد إقامة القرآن في المتاحف والواجهات الزجاجية المغلقة ، فإنه أدى في
الوقت ذاته إلى تحديد إقامة الإسلام في المساجد !

وقد هباً ذلك التطور القرصنة لظهور مداوس تفسير النصوص وحفظ المتن ،
التي لا ترى جوهر الإسلام وحقائقه الأساسية ، ولكنها تقف جامدة أمام الكلمات
والحروف ، عاجزة عن التعمد إلى ما هو أبعد من ذلك . صار الإسلام نصاً وليس
فكرة ورسالة ، وعلبت مباحث اللغة على مقاصد الشريعة ، حتى كتب محيي الدين
ابن عربي - مثلاً - رسالة عنوانها « كتاب الميم والواو والتون » باعتبارها أسنى
الحروف وجوداً ، وأعظمها شهوداً ! ، وحتى إذا كتب أبو اسحاق الشاطبي
(الغرناطي) كتابه الأشهر « الموافقات في أصول الشريعة » - في أواخر القرن الثامن
الهجري - عُذ الكتاب ، ولا يزال ، فتحاً جديداً في تاريخ التفكير الإسلامي .
وكان طبيعياً بالتالي في هذا المناخ أن ينصرف كثير من علماء المسلمين إلى
الاشتغال بفلسفة الكلام ، وعلم التوحيد ، وفقه العبادات ، وفقه اللغة ، أو أي
شيء آخر لا علاقة مباشرة له بحياة الناس أو واقعهم المتحد . وإذا كان البعض
يرى ان اندفاع علماء المسلمين للاشتغال بفلسفة الكلام جاء نتيجة تأثير الفكر
الإسلامي بمرحلة النقل عن الفلسفة اليونانية في العصر العباسي ، فإن هذا التفسير قد
يصح باعتباره عاملاً مساعداً ، ولكنه ليس العامل الأساسي في هذا التوجه . ذلك انه
ما لم يكن المناخ العام مهيئاً للانحراط في هذا المسار ، لما احتلت فلسفة الكلام تلك

المكانة في التاريخ الفكري الإسلامي . لقد كانت التربة معدة فعلاً لمثل هذا الغرس ولغيره ، وبمجرد أن ألقيت بذوره ، فإنها نمت وترعرعت ، وأثمرت على الفود . وكان طبيعياً أن يدور محور القضايا المثارة ، والمعارك الفكرية الكبرى ، حول القرآن وهل هو أزلي أم حادث ، وحول التناسخ والحلول ووحدانية الوجود ، وحول صفات الله وهل هي حقيقة أم مجاز . ثم الإنسان وهل هو مخير أم مسير (الجبر والاختيار) ، والقرآن ظاهره وباطنه ، إلى آخر قائمة ذلك الجدل الطويل الذي استغرق وقت علماء المسلمين وجهدهم .

وكان طبيعياً أن تنمو التيارات الداعية إلى الدروشة والتصوف ، والزهد والاعتزال ..

وكان طبيعياً أن نجد الخوارق والمعجزات وكرامات الأولياء مكاناً في الفكر الإسلامي ، حتى تحدثنا الرسالة القشيرية - مثلاً - عن الذين يطيطون في الهواء من المكشوف عنهم الحجاب ، والذين يظهرون للجائعين خبزاً يعير حاجة إلى طحن دقيق !

وكان طبيعياً أن تصبح المزارات والأضرحة من المعالم الأساسية لمجتمع المسلمين ، بل قلة جديدة يتوجهون إليها بالرجاء والتوسل ، وتنمو معها طبقات الدجالين المشعوذين وحملت مفاتيح السماء .

وكان طبيعياً أن تموت بمضي الوقت روح البحث والابتكار حتى لدى بعض أجيال الفقهاء ، وأن تتحول المعرفة إلى حفظ ونقل وتقليد . حتى جاءت أزمئة لم يعد يحتاج فيها الفقهاء لا بقول الله ولا برسوله ، ولكن بما رده السلف من أصحاب المذهب . وسجلت كتب التراث أن واحداً من شيوخ الحنفية المتأخرين - أبو الحسن الكرخي - قال في هذا الصدد : كل آية أو حديث يخالف ما عليه أصحابنا فهو مؤول أو منسوح !

وهي مفارقة لا تخلو من دلالة ، أن نجد كتاب الله وقد بدأت أول آياته بكلمة « اقرأ » ، بينما نجد أكثر كتب الفقه وقد اتفقت على أن تبدأ فصولها ببحث الطهارة والنجاسة !

أي ان كتاب الله أطل على المسلمين أول ما أطل من باب المعرفة الشاملة ،
بينما جاء فقه المسلمين ليطل على الناس من باب الوضوء والغسل !
إن تلك المسافة الشاسعة بين نقطة البدء في القرآن ونقطة الابتداء في كتب الفقه ،
بين الاستهلال هنا والاستهلال هناك ، بين المنهج هنا والمنهج هناك ، هي تعبير ناطق
عن حجم المسافة بين فهم الإسلام كما أنزل على محمد عليه الصلاة والسلام ،
والإسلام الذي تشكل بعد العصر الراشدي . بين مرحلة انتصار القرآن ومرحلة
انتصار السلطان !

وأكرر هنا أن المسار الرئيسي للفقه والفقهاء لم يمنع من ظهور نماذج فذة في
تاريخ الفكر الإسلامي ، واننا لا زلنا نستضيء إلى الآن بجهد هؤلاء العلماء الأفاضل ،
إلا أنهم ظلوا بمثابة ومضات عابرة ، تركت بصماتها على المسيرة بغير شك ، لكنهم
أيضاً - لم يتمكنوا من تغيير مسارها ، أو يحدثوا تحولات ذات قيمة فيها .
لقد احتضنت ظروف عديدة على أن تبقى الإسلام محصوراً أو محاصراً ، في
دائره العبادات والشعائر وحدها . وكان مصلحة قوى الضغط ، السلطان وبطالته ،
أن يصبح الإسلام نظاماً «أخروياً» ، إذا حاز التعبير ، لا يمر بالدنيا ، بل يقفز
قفزاً بالناس إلى الجنة والنار !

وهو ما يسجله الإمام محمد عبده بقوله إنه من مقتضيات السياسة الخوف من
خروج فكر واحد من حبس التقليد ، فتنتشر عدواه ، فيتنبه غافل آخر ، ويتبعه
ثالث . ثم ربما تسري العدوى من الدين إلى غير الدين . إلى آخر ما قد يكون
من حرية الفكر ، التي يعوذون بالله منها ! (الأعمال الكاملة - ج ٣) .

لقد كانت هذه الحلقة هي التي هيأت مجتمع المسلمين لتلقي شعور الصدمة
عند أول احتكاك بالعالم الغربي ، مما بعد عصر النهضة . وهي ذاتها التي أسهمت
في النمو غير الصحي للتفكير الإسلامي حتى اللحظة الراهنة . وأعني به ذلك
التفكير الذي يقوم أساساً على التفرقة بين الدين والدنيا ، وإقامة علاقة شك وارتياب
بين المسلم ودنياه .

فنحن أمام تراث فكري «بناء نفسي» «أخروي» بالدرجة الأولى ، غرست فيه

منذ انفصال القرآن عن السلطان بذرة تقليل شأن الدنيا في اهتمامات وتوجهات المسلم - وتحجيرها أحياناً - بحجة التطلع إلى الآخرة والإعراض عن مصادر الشر والغواية .

وكانت نتيجة هذا الغرس أننا عرفنا - على المستوى الفردي - نموذج المسلم «العابد» ، بالمعنى التقليدي للعبادة ، لكننا افتقدنا في الوقت ذاته صورة المسلم «العامل» أو الفاعل .

لقد أصبحت طريق المسلم إلى الآخرة سאלكة ، في أحسن الأحوال ، لكن طريقه إلى الدنيا ظلت بحاجة إلى مغامرة الاقتحام والاكتشاف .

وإزاء هذه الحقيقة ، فقد ظل نصيب المسلم من الدنيا ، الذي نيه إليه القرآن الكريم ، مهثوراً ومهضوماً ، إذا ما أراد أن يحصل عليه من باب الإسلام ونحت مظلته . وبات من الضروري أن تقام من جديد علاقة صحية بين المسلم ودنياه ، لا تحل اللغز بالضرورة ، ولكنها على الأقل تضع إطاراً معقولاً لاحتالات حله . كيف نزيل ذلك «الحاجر النفسي» - بتعبير المرحلة - بين المسلم ودنياه ؟ تلك قضية أخرى !

دعوة إلى « تطبيع » العلاقات بين المسلم ودنياءه !

نريد أن نقيم مصالحة بين المسلم ودنياءه ، نعهد « لتطبيع » العلاقات بينهما ،
بتعبير المرحلة !

نريد أن نستقر على صيغة ترد للمسلم حقه المشروع في الدنيا ، حتى « آخر
شبر » في الحلال !

ذلك ان علاقة المسلم بدنياءه هي حالة فريدة في نوعها . فحقه في الدنيا ثابت
ومقرر بنص القرآن الكريم ، منذ أربعة عشر قرناً . لكن هذا الحق مهضوم ومهدور ،
تنازل عنه حيناً ، بحجة التسامي والانصراف إلى الآخرة ، وحيل بينه وبين قبل هذا
الحق حيناً آخر ، لأن بعض السلاطين والعقهاء لم ييسروا له إمكانية الحصول عليه
من باب الإسلام .

نعم ، هناك حل ثالث اضطر إليه الكثيرون ، وهو سهل وبسيط للغاية ، وإن لم
يخل من شعور بالذنب أحياناً ، هذا الحل الثالث هو : أن يحصل المسلم على حقه
في الدنيا من ألف باب وباب ، ليس بينهما باب الإسلام !

إن الكون لم تختل حركته ، ولم تتوقف عجلة الدنيا عن الدوران ولم يتوقف
ركبها عن الركض ، لأن بعض المسلمين تخلوا عن نصيبهم فيها ، لكن المسلمين
أنفسهم هم الذين خسروا . فأنهم قطار العصر ، وقعدوا في مواضعهم وفي تخلفهم ،
هم في واد ، والدنيا في واد آخر !

وقبل أن نمضي في المناقشة ، فتحة إيضاح واجب في تعريف الدنيا التي أعنيها ،
حتى يزول لبس قد يرد على أذهان البعض . فحق المسلم في الدنيا هو حقه في كل
ما هو حلال منها . في « زينة الله التي أخرج لعباده » وفي « الطيبات من الرزق » -
بتعبير القرآن الكريم ، وفي كل ما هو خير وشريف من عمل أو حتى متعة !

إنني أتحدث عن الحلال والخير في الدنيا ، مدركاً أن هناك من لا يرى فيها إلا الحرام والمعصية . أتحدث عن النصف الملائن من الكوب ، مدركاً أن هناك من لا يرى إلا نصفها الفارع ، وما أصابه من تلوث ، وما عف عليه من ذباب !
نعم ، إن رأي أكثر النصوص الإسلامية في الدنيا لا يشرفها بأي حال ، والتحذيرات الواردة في القرآن الكريم والأحاديث النبوية ، التي تحذر من الدنيا ، وتصنفها بكل نقیصة ، عديدة وبعبير حصر . وما من كتاب في الفقه إلا وتناول هذا الموضوع ، من زاوية اتهام الدنيا ، بشكل أو بآخر ، حتى أن الإمام العزالي خصص فصلاً كاملاً في الجزء الثالث من كتابه إحياء علوم الدين ، عنوانه : ذم الدنيا - وهو الكتاب السادس من ربيع المهلكات .

والأمر كذلك ، فإن من يحاول « التوسط » في الموضوع ، داعياً إلى المصالحة أو ما يسمى بالتطبيع ، قد يصيبه رذاذ هو في غنى عنه ، ولن يخلو من مظنة الاتهام عند الكثيرين .

لكن الدعوات التي بدأت تروج بين أجيال الشباب ، تطرح صيغاً للتعامل مع الدنيا باسم الإسلام ، لا أظنها تتفق معصوص الإسلام أو روحه . حتى بات التصدي لهذه التيارات الغربية واجباً ، لمصلحة الإسلام والمسلمين .

ذلك أن الوقوف على التصور الإسلامي العام للدين والحياة ، والمراجعة الواعية للنصوص ، يقودنا إلى حقيقتين أساسيتين :

« إن المنطلق الأساسي للفكر الإسلامي يقوم على فكرة الوصل بين الدين والحياة ، وما يسمى بالوسطية بين الروح والمادة ، والضمير والعلم .

« إن النصوص لم تتناول الدنيا على إطلاقها بالدم والقذح ، ولكن نعمة وجه مدموم ووجه آخر مرغوب للدنيا . ووضع الاثنين في سلة واحدة ، مغالطة فادحة ، وإساءة بالغة إلى الإسلام ، بل إهدار للإضافة الأساسية التي أضافها إلى مسيرة الإنسان وتاريخ الأديان .

ولتقف سريعاً أمام كل من هاتين الحقيقتين .

إن أكثر تفسيرات الآية « وكذلك جعلناكم أمة وسطاً » - البقرة ١٤٣

تتفق على أن المقصود بها هو - كما يقول الشيخ رشيد رضا في الوحي المحمدي - « أن المسلمين وسط بين الذين تغلب عليهم الحفظ الجسدية والمنافع المادية ، كاليهود والذين تغلب عليهم التعالم الروحية ، وتعذب الجسد ، وإذلال النفس والزهد ، كالنصارى والهندوس » .

والتوجيه الإلهي في القرآن الكريم يعضي في هذا الاتجاه ..
« وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ، ولا تنس نصيبك من الدنيا ، وأحسن كما أحسن الله إليك » .. (القصص - ٧٧) . « فإذا قضيت الصلاة ، فانتشروا في الأرض واستنوا من فضل الله » (الجمعة - ١٠) .

في هذه الآيات - وغيرها كثير - دعوة إلى تحقيق هذا التوازن ، الذي عبر عنه الفقهاء والمفسرون بالمقولة الشهيرة : تثبيت « مصالح العباد ، في المعاش والمعاد » . وقد روي أن بعض الصحابة أخذ على نفسه أن يصوم النهار ويقوم الليل ، وأخذ بعضهم على نفسه أن يعتزل النساء . فبلغ ذلك النبي عليه السلام ، فوقف حطياً بين الناس وقال قوله الشهيرة : ما بال أقوام قالوا كذا وكذا . أما والله أني لأعشاكم لله وأتقاكم له . لكني أصوم وأفطر ، وأصلي وأرقد ، وأتزوج النساء ، فمن رغب عن سنتي فليس مني .

إن الرسول عليه السلام القائل « لا رهبانية في الإسلام » هو ذاته القائل « رهبانية أمي في الجهاد » ، ثم .. « أفصل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر » .. هذه الأحاديث ممتعة ترسم صورة باهرة « للجديد » الذي أتى به الإسلام ، الذي يرفض عبادة الصوامع المعلقة ، ويمتد بالرهبانية إلى الجهاد بشتى صوره ، ويذهب بالجهاد إلى حد إعلان كلمة الحق في مواجهة السلطان الجائر ، إرساء لقيمة العدل ودفاعاً عنه .

أيضاً ، فإن النصوص تذهب إلى مدى بعيد في دعوة وحث المسلمين إلى أن يقبلوا على كل ما هو طيب وخير في الدنيا .

وفي الآيات : يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد ، واكلوا واشربوا ولا تسرفوا ، إن الله لا يحب المرففين . قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق .. (الأعراف - ٣٢ ، ٣٣) .

- يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا ، إن الله لا يحب المعتدين . وكلوا مما رزقكم الله حلالاً طيباً واتقوا الله الذي أنتم به مؤمنون (المائدة ٨٧ - ٨٨) .

- يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم ، واشكروا الله إن كنتم إياه تعبدون (البقرة ١٧٢) .

وفي الأحاديث :

- إذا أوسع الله عليكم فأوسعوا على أنفسكم ، وإن الله يحب أن يرى نعمته على عبده .

- كلوا واشربوا والبسوا في غير سرف ولا مخيلة .

- وعندما نهى الرسول عن الكبر ، وسئل : إن الرجل يحب أن يكون ملبسه حسناً ونعله حسناً ، أفهذا من الكبر ، كان رده عليه السلام : إن الله جميل يحب الجمال ، الكبر بطر النعمة وغمط للناس .

إن الدنيا المذمومة في النصوص الإسلامية ، ليست كل العالم الذي نعيشه ، بخيره وشره . ذلك تعسف في التفسير وسوء فهم بالغ للدين . والآية : يا أيها الناس كلوا مما في الأرض حلالاً طيباً ، ولا تتبعوا خطوات الشيطان (البقرة - ١٦٨) ، هذه الآية تفرق بين طيبات الدنيا ومزالق الشيطان فيها ، بين وجهين للدنيا ، طيب ونخبث ، خير وشرير .

إن الدنيا المذمومة لها مواصفات خاصة ، وحدود واضحة المعالم في التصور الإسلامي . فهي تلك التي تتدرج - بالفعل أو القول - في دائرة المحرمات ، وهي تلك التي تلهي المسلم عن ذكر الله ، وهي تلك التي تطمس على قلبه فيتخذها غاية ودنيا ومذهباً ، وتجرده من البصيرة ، مبقية له على البصر وحده .

والمؤمنون حقاً هم كما وصفهم القرآن : رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله .. (النور - ٣٧) وعلى الذين يصرون على تحقير الدنيا أو اعتزالها أن يقرأوا هذه الآيات :

- للذين أحسنوا في هذه الدنيا حسنة ، وللدار الآخرة خير ، (الحل - ٣٠)

- واكتب لنا في هذه الدنيا حسنة وفي الآخرة ، انا هدنا إليك (الاعراف - ١٥٦) .

- وآتيناه في الدنيا حسنة ، وانه في الآخرة من الصالحين (النحل - ١٢٢) .
- وآتيناه اجره في الدنيا ، وانه في الآخرة لمن الصالحين (العنكبوت - ٢٧)
- وابنع فيما آتاك الله الدار الآخرة ، ولا تسر نفسك من الدنيا (القصص - ٧٧) .

- ومهم من يقول ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة . (البقرة - ٢٠١)
وفي الحديث الشريف : ليس منا من ترك ديناه لآخرته ، وآخرته لديناه .
إن هذه النصوص التي نتحدث عن حساسات في الدنيا يؤثر بها حتى الأنبياء -
مثل آيتي سورتي النحل والعنكبوت اللتين نزلتا في سيدنا ابراهيم عليه السلام -
تقابلها آيات أخرى تحذر من الدنيا ، وتصفها بأنها لعب ولهو ومتاع الفرور .
ولست أظنني بحاجة إلى تكرار سرد نماذج من هذه الآيات . فأكثر المسلمين
يحفظونها ، كمادتنا في الانتباه إلى مواضع الحذر والمنع ، بأكثر من رؤيتنا
للحلال والرخص .

وهاتان المجموعتان من الآيات ، تتحدثان عن طريقين مختلفين للمسلم يمران
بالدنيا لا محالة :
أحدهما في طاعة الله يبدأ في الدنيا ويقود إلى رضوانه سبحانه في الآخرة ،
والثاني في معصية الله ، يبدأ وينتهي في الدنيا . الأول مطلوب ومرغوب ، والثاني
مرفوض ومذموم .

الأول هو النصف المليء من الكوب ، الذي أدعو إلى أن نستقي منه ونتصالح
معه ، ونرى الدنيا من خلاله ، بغير اغترار ولا غفلة

والثاني - المذموم - هو النصف الفارغ من الكوب ، الذي ينبغي أن نعي
حدوده ونعطيه حجمه ، بغير تهوين أو مبالغ في التهويل .
ومخطئ بكل المقاييس من يرى الدنيا من وجه دون غيره ، من يصورها المليء

أو نصفها الفارغ ، فذلك يناقض المنطق وحسن التقدير ، بل يناقض فكرة (الوسطية) التي تميز بها الإسلام .

إن الله سبحانه وتعالى عندما أبلغ الملائكة بقرار خلق الإنسان في الأرض ، الحوار الذي تسجله سورة البقرة (آية - ٣٠) كان رد الملائكة : « أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا ؟ » ، ذلك أنهم لأول وهلة رأوا فقط الوجه المدموم من الدنيا ، وأوا النصف الفارغ من الكوب .

غير أن الله لم ينف وقوع مثل هذا الاحتمال . وكان رده سبحانه : إني أعلم ما لا تعلمون . وتلك إشارة إلى أن المسألة أكبر مما خطر على بال الملائكة وأن ثمة وجهاً آخر للإنسان والدنيا ، لم يكن الملائكة على معرفة به ، يتجاوز الفساد والشر ، إلى آفاق النماء والخير .

حتى الزهد في الدنيا ، التي تدعو إليه بعض النصوص ، لا يتعارض مع هذا المنطق .

فالزهد في الإسلام ، ليس رهبنة باسم حديد ، ولا هو هجود عن العمل واستسلام للاسترخاء والكسل ، ولا هو اعتزال للحياة واستجداء الناس . ولكن الزهد كما يعبر عنه الامام جعفر الصادق « هو الاكتفاء بالحلال ، لا التجرد من الحلال » . وهو بتعبير الامام الشاطبي في «المواقفات» - «مخصوص بما طلب تركه حسبما يظهر من الشريعة» .

وفي ذلك يقول الشاطبي : إن أزهد البشر ، محمد عليه الصلاة والسلام ، لم يترك الطيبات جملة إذا وجدها ، وكذلك من بعده الصحابة والتابعين ، مع تحققهم في مقام الزهد .

والزهد كما يصفه الدكتور يوسف القرضاوي في كتابه «مشكلة الفقر وكيف عاجلها الإسلام» ، يقتضي ملك شيء يزهد فيه ، والزاهد حقاً من ملك الدنيا فجعلها في يده ، ولم يجعلها في قلبه .

وقد كان الشيخ الشعراوي ، وهو من دعاة التصوف ، يفضل الصناعات على العادة ، «لأن نفع العبادة مقصور على صاحبها ، أما الحرف فنفعها لعامة الناس» ..

وكان يقول : ما أحمل أن يجعل الخياط امرته مسحته ، وأن يجعل النجار منشاره مسحته !

ومن أئمة الزهادين ابراهيم بن أدهم ، كان يؤاخر نفسه . ومسلم الحواص كان يلقط الحب وأبو زيد البسطامي عمل بستانياً .

ويحيى بن معاذ البلخي - المتصوف الشهير - كان يقول : طلب الزهد فراراً من المشقة بظالة ، وترك المكاسب مع الحاجة إليها كسل . والقعود مع تضييع العيال جهل !

وعندما قرر القاضي شمس الدين الساطي أن يتنازل عن مرتب القاضي زهداً وتعففاً ، فقد كان يعمل ليعيش يوماً بيوم . يخرج يصطاد بشبكته قوت يومه ، ثم يدخل داره فيغير لباسه ، ويجلس مجلس القضاء ! (من كتاب أحمد بن حنبل للأستاذ عبد الحليم الجندبي) .

إننا نسلم بأن «الدنيا ممر لا مقر» ، وأنها «مزرعة الآخرة» ، وأن «المعاش طريق إلى المعاد» ، إلى غير ذلك من العبارات التي درج الفقهاء على استخدامها ، وأخذت بمأخذ ترك الدنيا وتحقيرها .

لكن الأمر المحير هو : إذا كانت الدنيا ممرأ ، فلماذا لا نحيلها ممرأ مريحاً وهيئاً ، وإذا كانت مزرعة فلماذا لا نملأها بالورود والزهور . وإذا كان المعاش طريقاً إلى المعاد ، فلماذا لا نجهد هذا الطريق ونضيئه ، ونفرشه بالبسط إذا أمكن ؟ لماذا هذا الإصرار على أن يظل المرء مليئاً بالحفر والمنعرجات ، وأن تحتل المزرعة بالشوك والحنظل ، وأن تطفأ أنوار الطريق وتقام عبره الحواجز بين كل خطوة ونخطوة ؟

إن منطق الإسلام في الدعوة إلى اليسر ورفع الحرج عن الناس (في العبادات فما بالكم بالمعاملات) ثم حرصه على حث الناس للاستمتاع بالطيبات من الرزق ، وغيره من صور الحلال ، هو ذاته منطق الرسول عليه السلام في حديثه . أوسعوا على أنفسكم .

إن المحلر من شيء لا يعي بالضرورة الامتناع عنه ، ولا العداء له ، ولا التعامل

معه بخوف حيناً ، وعبوس واكتئاب أحياناً . الحذر من شيء لا يعني الذمهور عنه أو صبب اللعنات عليه . ذلك كله ليس مطلوباً ، بل انه يدخل في دائرة العنت والمشقة وتعذيب النفس والآخرين ، المنهي عنه شرعاً (ما يريد الله ليكمل عليكم في الدين من حرج ، ولكن يريد ليطهركم - المائدة ٦) .

إن غاية ما يتطلبه الحذر من شيء هو الوعي به . لنفتح أعيننا جيداً ، ثم نقدم بثقة المؤمنين وشجاعة المجاهدين وصبر المحسنين .

إن الله لم يستحلف الإنسان في الأرض ، ليهجر الدنيا ، ويخاصمها ويدير ظهره لها . ولم يسخر له الكون ليحتفظ به رصيذاً مجمداً . أو يتأمله عاجزاً ، أو يفر عنه ذاهلاً أو زاهداً .

إن الله لم يتعبد الناس بالاعراض عن الدنيا ، ولكنه تعبدهم بامتلاك هذه الدنيا وتطويعها واستثمارها .

إن منطق الإسلام في جعل الأرض كلها « مسجداً وطمهراً » للمسلم ، يتناقض على طول الخط مع الدعوة إلى تحقير الدنيا ، واعتبارها نجاسة لا يجوز الاقتراب منها .

إن الإسلام عندما انتقل بالعبادة من الصومعة إلى الشارع ، حتى اعتبرت (إزاحة الأذى عن الطريق صدقة) بنص الحديث الشريف ، فإنه أسقط تلقائياً تلك الحواجز المصطنعة بين الدين والدنيا .

أقول ذلك للذين ضيقوا على أنفسهم سبل الحياة من الشباب ، باسم التدين والتعبد .

وأقوله أيضاً للذين ضيقوا على الناس سبلهم إلى الحياة من الدعاة باسم حماية العقيدة والذود عن حياض الله .
واستغفر الله أولاً وأخيراً !

تعمير الدنيا قبل تعمير الجنة

الذين يشعلون أنفسهم بتعمير الجنة على حساب انشغالهم بتعمير الدنيا ،
يبتدعون طريقاً ما أنزل الله به من سلطان ، ويرتكبون خطأ فادحاً في حق الدين
والدنيا ، والذين يحاولون القفز إلى الجنة عن غير طريق الدنيا ، يمتنون علينا ديننا -
بتعبير عمر بن الخطاب - ويفوضون الشريعة من أساسها . والذين يخلطون حساب
الآخرة بحساب الدنيا ، يقيون المواردين ويجورون على حق الله سبحانه .
إن لافتة «حزب الله» ، التي ترفعها الآن جماعات متشائمة في أنحاء العالم
الإسلامي لا تمنح أصحابها اعماء من الاتصال بأهل الأرض ، باعتبار ان انتهاءهم
قد تعلق بالسما ، كما انها لا تخوفهم بأي قدر أن يصنعوا غيرهم باعتبارهم «حزب
الشیطان» ، فذلك هزل في موضع الجد ، واستخدام لا يليق بتوفير وقراءة كتاب
الله وآياته البينات .

إن مثل هذا الخلط المؤسف ، قد قلب أوراقاً كثيرة في مناهج العمل الإسلامي
وهو أمر أدى إلى خلل في ترتيب الأولويات ، بين ما هو علاقة بين الفرد وربه ، أو
بين الفرد والناس ، وبين ما هو مسؤولية ضرورية التحقيق في الدنيا ، وبين مآل
موكول أمره إلى الله في الآخرة .

إنك لا تكاد تحاور أكثر حملة رايات الإسلام في هذا الزمان إلا وتراهم قد
حصروا أنفسهم في دائرة الإيمان والكفر والتمذهب ، والتقوى والمعصية والردة ،
إن هناك دنيا يجب أن تدار ، ومصالح للحلق يجب أن تدبر ، وركب للحياة
يجب أن يتقدم .

إن إيقاظ ضمير المسلم لا ينبغي أن يعني انفصال المسلم عن واقعه ،
فضلاً عن أن دائرة الضمير ينبغي أن تظل «منطقة حرام» ، سالكة فقط بين العبد

وربه ، وليس لأحد أن يقترب منها أو يحقق في أمرها .

ومند قال الله سبحانه وتعالى لنبيه « ان عليك إلا البلاغ » ، ومند قال للمؤمنين « عليكم أنفسكم لا يصركم من صل إذا اهتديتم » ، ومند عاتب النبي (ص) أسامة ابن زيد بقوله « هلا شقت قلبه ؟ » ، مستكراً منه قتله لمشرك نطق بالشهادتين خوفاً من السيف .. منذ ذلك الحين تأكدت حرمة منطقة القلب والضمير ، وبانت محاولة التسلل إليها واستكشافها انتهاكاً لهذه الحرمة المقررة في التوجيه الإسلامي ، حتى قال الإمام الغزالي في « إحياء علوم الدين » (ج ١) « ان القلب خارج عن ولاية الفقيه » .. وان الفقيه إذا تكلم في شؤون القلب « فليس ذلك من الفقه » ، وان خاض الفقيه فيه ، كان كما لو خاض في الكلام والطب ، وكان خارجاً عن فنه .

إن تلك الحصانة التي فرضتها النصوص لمنطقة القلب والضمير لم تكن مقصودة لذاتها ، ولم تستهدف فقط ترك مكنونات القلب للعلم بأسرارها ، ولكنها استهدفت أيضاً دعوة الناس إلى الاحتكام إلى ما هو ظاهر من التصرفات والمواقف ، والانصراف إلى تدبير شؤون دنياهم في ضوء مصالحهم ومعاشهم .

هنا تضيء لنا الطريق كلمات ابن القيم في « اعلام الموقعين - ج ٣ » إذ يقول : « إن الله أرسل رسوله وأنزل كتبه ، ليقوم الناس بالقسط ، وهو العدل الذي قامت به السماوات والأرض . فإذا ظهرت أمارات الحق ، وقامت أدلة العدل ، وأسفر صبحه بأي طريق كان ، قم شرع الله ودينه ورضاه وأمره . والله تعالى لم يخصر العدل وأدله في نوح واحد وأبطل غيره من الطرق التي هي أقوى منه وأدل وأظهر ، بل بين ما شرعه من الطرق ان مقصوده إقامة الحق والعدل وقام الناس بالقسط ، فأبى طريق استخرج به الحق ومعرفة العدل ، وجب الحكم بموجبها ومقتضاها » .

ثم يقول في موضع آخر ، إن الرسول الذي أمر بتبليغ الرسالة للناس : « لم يؤمر أن يتقرب عن قلوبهم ، ولا أن يشق بطونهم ، بل يجري عليهم أحكام الله في الدنيا إذا دخلوا في ديبه ، ويجري أحكامه في الآخرة على قلوبهم ونياتهم ، فأحكام الدنيا على الإسلام ، وأحكام الآخرة على الإيمان ، ولهذا قبل إسلام الأعراب ، ونفى عنهم أن يكونوا مؤمنين ، وأخبر أنه لا يتقصهم مع ذلك من ثواب طاعتهم لله ورسوله

شيئاً ، وقبل إسلام المناهقين ظاهراً ، وأخبر انه لا يتفهم يوم القيامة شيئاً ، وانهم في الدرك الأسفل من النار . .

إن المنطق الإسلامي لا يعرف طريقاً إلى الله ، لا يمر بالدنيا . وفي ذلك يقول العز بن عبد السلام : «واعلم أن مصالح الآخرة لا تتم إلا بمعظم الدنيا . واللفتة الذكية التي يشير إليها الدكتور يوسف القرضاوي في كتابه «العبادة في الإسلام» ، تكشف إلى أي مدى يعتبر القرآن إهمال السعي في الدنيا ، أمراً مذموماً عن سنة الفطرة ، وصراط الدين معاً» ، على حد تعبيره .

فقول الله تعالى في سورة البقرة : «.. فمن الناس من يقول : ربنا آتانا في الدنيا حسنة وما له في الآخرة من خلاق ، ومنهم من يقول : ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار . أولئك لهم نصيب مما كسبوا ، والله سريع الحساب» (٢٠٠ - ٢٠٢) .

هذه الآيات تتحدث عن صنفين من الناس : طلاب دنيا ، ما لهم في الآخرة من خلاق ، أو طلاب سعادة الدارين ، الدنيا والآخرة ، وهم الفائزون .

وملاحظة الدكتور القرضاوي أن القرآن الكريم «لم يذكر القسم الثالث من الناس - بحسب التقسيم العقلي - وهو من لا يطلب إلا حسنة الآخرة ، وما له في الدنيا من أرب ، وكأنه - الله سبحانه - يعلمنا أن هذا الصنف لا يكاد يوجد في الناس» بل لا ينبغي أن يوجد بأي حال .

ومنذ بدء الخليقة ، عندما قال الله سبحانه لملائكته «إني جاعل في الأرض خليفة» تحددت في طياته فكرة الاستخلاف مهمة الإنسان في الدنيا ، ألا وهي عمارة الأرض التي سخرها الله ، وسخر معها السماء لإسعاد هذا المخلوق المكرم

بل إن الشيخ محمد رشيد رضا يعتبر آيات الاستخلاف هذه بمثابة تفويض الله سبحانه للمسلمين ، في إدارة شؤون دنياهم «بشرط ألا تنجني دنياهم على دينهم وهدى شريعتهم» ، وعقد في الجزء الخامس من تفسير «المنار» فصلاً لهذا الموضوع بعنوان : «تفويض أمر الدنيا للناس» .

إن تقوى الله معيار يحاسب عليه المرء في الآخرة ، (إن أكرمكم عند الله

أتفاكم) ، لكنه ليس معياراً مجرداً منفصلاً تماماً عن الدنيا ، لأن الله سبحانه يعتبر تحقيق العدل من صور التقوى (اعدلوا هو أقرب للتقوى) .

ونلك سنة الله فيما شرعه من تكاليف وعبادات ، ليس بينها شيء مجرد مقطوع الصلة عن الواقع ، وأكاد أقول إنها كلها ذات وظيفة اجتماعية واضحة المعالم ، لها مردود مطلوب في الدنيا ، بالإضافة إلى مردودها في الآخرة بطبيعة الحال . والإيمان في القرآن لا يذكر إلا مقترناً بالعمل الصالح وفي الحديث «ليس الإيمان بالتمني لكنه ما وقر في القلب وصدقه العمل» . والصلاة وقوف بين يدي الله ، وامثال له هذا صحيح ، لكنها أيضاً «تنتهي عن الفحشاء والمنكر» . بل إنها لا تقبل إذا لم تؤد هذه الوظيفة . وفي الحديث «من لم تنه صلاته عن الفحشاء والمنكر ، فلا صلاة له» .

ومع ذلك تظل التفرقة واضحة في التصكير الإسلامي ، بين معايير يحاسب بها المرء في الآخرة وأخرى يحتكم إليها في الدنيا

عمل المرء وجهده - ظاهره وما يصدر عنه هو الميزان الذي ينبغي أن يتم به القياس والتقدير والحساب ، طالما بقي في هذه الدنيا ، وعندما يقف أمام الله سبحانه فإن قلبه يوضع بين كفتي الميزان ، ويرجع الثواب أو العقاب .

إنه إذا كانت التقوى هي معيار الحساب في الآخرة ، فإن مصلحة المسلمين ، المجتمع بأسره ، هي المعيار الذي ينبغي أن يحتكم إليه في الدنيا ، ولا تناقض بين المعيارين في واقع الأمر ، لأن الوضع الأمثل في التصور الإسلامي يدعو إلى الجمع بين الاثنين . فـ... «من كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً» ، والعمل الصالح هو هذا الجهد الذي يلتقي فيه عنصران نفع الناس واخلاص النية لله .

ورغم أن التناقض بين المعيارين غير قائم ، وأن الجمع بينهما مطلوب ، إلا أن التميز بينهما قد يفيد في هذه المناقشة ، لأنه يساعدنا في تحديد ما ينبغي أن نطالب به نحن في الدنيا ، وما ينبغي أن نحيله إلى ساعة الحساب أمام الله سبحانه وتعالى في الآخرة .

إن العدل إذا كان مطلوباً بأي طريق كان ، كما قال ابن القيم ، فإن مصلحة المسلمين مطلوبة أيضاً - بأي طريق كان .

وهذه القضية تعرض لها شيخ الإسلام ابن تيمية ، وهو يتحدث عن «الولايات» في كتابه «السياسة الشرعية» . وكانت وجهة نظره ، كما سجلها في الكتاب هي : « ينبغي أن يعرف الأصلح في كل منصب ، فإن الولاية لها ركنان : القوة والأمانة ، كما قال تعالى «ان خير من استأجرت القوي الأمين» - (القصص - ٢٦) إلى أن قال : إن اجتمع القوة والأمانة في الناس قليل ، ولهذا كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول : اللهم إني أشتكو جلد الفاجر وعجز الثقة ، فالواجب في كل ولاية ، الأصلح بحسبها (الأكثر كفاءة) فإذا تعبر رجلان أحدهما أعظم أمانة ، والآخر أعظم قوة ، قدم أنفعهما لتلك الأولوية ، وأقلهما ضرراً فيها فيقدم في إمارة الحروب الرجل القوي الشجاع ، وإن كان فيه فجور ، على الرجل الضعيف العاجز ، وإن كان أميناً .

ويضيف ابن تيمية : كما سئل الإمام أحمد عن الرجلين يكونان أميرين في العرو ، وأحدهما قوي فاجر ، والآخر صالح ضعيف ، مع أيهما يعزى ؟ فقال : أما الفاجر القوي ففوته للمسلمين ، ومحوره على نفسه ، وأما الصالح الضعيف ، فصلاحه لنفسه وضعفه على المسلمين

وبناء على ذلك ، قرر الإمام أحمد أن : يعزى مع القوي الفاجر ، مستشهداً بالحديث الشريف : ان الله يؤيد هذه الدين بالرجل الفاجر .

ثم يقول شيخ الإسلام : ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم ، يستعمل خالداً بن الوليد على الحرب ، منذ أسلم ، وقال (إن خالداً سيف الله على المشركين) مع أنه قد كان يعمل ما ينكره النبي (ص) حتى أنه مرة رفع يديه إلى السماء وقال : «اللهم اني أبرأ إليك مما فعل خالد» وكان أبو هريرة رضي الله عنه ، أصلح منه في الأمانة والصدق ، ولكن الرسول نهاه عن الإمارة والولاية ، لأنه رآه ضعيفاً

إن القصة التي شعلت ابن تيمية في باب «الولايات» هي كيف تتحقق مصلحة المجتمع أولاً وقبل كل شيء ولا بأس في سبيل ذلك من الاستعانة بأي قادر على

الإسهام في تحقيق هذا الهدف ، بصرف النظر عما قد يعنيه هو شخصياً ما دامت « المصلحة راجحة على المفسدة » .

أليس هذا هو المنطق الذي نجده أيضاً في قول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب « نستعين بقوة المنافق وأمنه عليه » .

ألا يضع هذا المنطق مصلحة الناس فوق كل اعتبار ، ويسعى إلى تحقيقها بأي طريق كان ؟ .

وفي وقائع قصة هجرة الرسول عليه الصلاة والسلام من مكة إلى المدينة مشهد ينبغي أن يستوقفنا في السياق الذي نحن بصدده ذلك انه عندما قرر الرسول أن يهاجر في تلك الليلة التي تأمر على قتله فيها زعماء قريش ، كان بحاجة إلى دليل عالم بدروب ومسالك الصحراء ، قادر على أن يذهب به إلى المدينة بعيداً عن أعين المتربصين به وكانت المفاجأة ان وقع الاختيار لهذه المهمة الدقيقة والحظيرة على واحد من مشركي مكة : عبد الله بن أريقط

في هذا المشهد عنصران : أحدهما إيجابي يتمثل في مصلحة مرجوة كان عبد الله ابن أريقط خير من يقوم بها . والثاني سلبي يتمثل في كفر ابن أريقط ذاته ، الأمر الذي يضعه في المربع المناقض تماماً لدعوة رسول الله ، ويدفع به في الآخرة إلى جهنم وبئس المصير .

لكن القرار لم تختلط فيه المعايير ، وغلب عنصر المصلحة ، وترك أمر حساب الرجل على كفره إلى الله . وحدثت التفرقة الواضحة بين أداء مطلوب لمصلحة محددة في الدنيا . وبين اثم يعيب اعتقاد الرجل ولا يشرفه أمام الله في الآخرة .

هنا لم يكن الاختيار بين إسلام وإيمان ، ولكنه كان بين إسلام وكفر !

روى الزهري ان رسول الله (ص) استعان ببعض اليهود في حربه ضد المشركين وأسهم لهم (أي أعطاهم من الغنائم) . وأن صفوان بن أمية خرج مع النبي (ص) في غزوة حنين وكان لا يزال على شركه .

وبناء على ذلك أجاز الفقهاء ، لإمام المسلمين أن يستعين حتى في الشؤون الحربية بغير المسلمين ، وبخاصة أهل الكتاب وأن يسهم لهم من الغنائم كالمسلمين .

وفي رواية للطبري أن عمر بن الخطاب كتب إلى أمراء المدن في العراق أن يستعينوا بمن يحتاجون إليه من الأساورة ، ويرفعوا عنهم الجزية (والأساورة هم فرسان الجيش عند المجوس) . كما أمر سعد بن أبي وقاص بأن يستشير طليحة الأسدي وعمر بن معدي كرب ، وقد كان من أهل الردة في الأمور العسكرية لخبرتهما في هذا المجال ...

وفي التاريخ الإسلامي صفحات أخرى ناصعة البياض تكشف عن مستوى رفيع في التفكير واستيعاب العقيدة والشريعة ، لا تشوبه عقد ولا حساسيات ، بضع مصلحة المجتمع في المقام الأول ، بكل ما يترتب على إرساء هذه القيمة من رسوخ للعدل وعمارة في الأرض .

ويسجل الدكتور مصطفى السباعي في كتابه «من روائع حضارتنا» ، العديد من هذه الصفحات ، منها مثلاً كيف كانت الوظائف تعطى للمستحق الكفو بغض النظر عن عقيدته ومذهبه ، وبرؤية صافية لما تقتضيه مصلحة المجتمع أولاً وأخيراً ، من ذلك «أن الأطباء المسيحيين في العهدين الأموي والعباسي ظلوا محل الرعاية لدى الخلفاء وكان لهم الإشراف على مدارس الطب في بغداد ودمشق زمناً طويلاً . كان ابن اثال الطبيب النصراني طبيب معاوية الخاص وكان «سرجون» كاتبه . وقد عين مروان «اثاسيوس» مع آخر اسمه اسحاق في بعض مناصب الحكومة في مصر ، ثم بلغ مرتبة الرئاسة في دواوين الدولة ، وكان عظيم الثراء واسع الجاه حتى ملك أربعة آلاف عبد وكثيراً من الدور والقرى والساتين والذهب والفضة ، وقد شيد كنيسة في الرها من إيجار أربعمائة حانوت كان يملكها فيها ، وبلغ من شهرته أن وكل إليه عبد الملك بن مروان تعليم أخيه الصغير عبد العزيز ، الذي أصبح والياً على مصر فيما بعد ، وهو والد عمر بن عبد العزيز . ومن أشهر الأطباء الذين كانت لهم الحظوة عند الخلفاء حرجيس بن بختيشوع ، وكان مقرباً من الخليفة المنصور واسع الحظوة عنده . يحرص على راحته ، حتى كان لحرجيس زوجة عجوز ، فأرسل إليه المنصور ثلاث جوارح حسان ، فرفض قبولهن قائلاً : إن ديني لا يسمح لي بأن أتزوج غير زوجتي ما دامت في الحياة ، فسر

منه المنصور وازداد له إكراماً ، ولما مرض أمر المنصور بحمله إلى دار العامة (أي دار الضيافة) ، وخرج إليه ماشياً يسأل عن حاله ، فاستأذنه الطبيب في رجوعه إلى بلده ليدفن مع آبائه . فعرض عليه المنصور أن يسلم ليدخل الجنة فأبى ، وقال : رضيت أن أكون مع آبائي في جنة أو نار ، فضحك المنصور وأمر بتجهيزه ، ووصله عشرة آلاف دينار .

وكان سلمويه بن بنان النصراني طبيب المحتصم . ولما مات جزع عليه المحتصم جزعاً شديداً وأمر بأن يدفن بالبخور والشموع على طريقة ديانته . وكان بختيشوع بن جبرائيل طبيب المتوكل وصاحب الحظوة لديه . حتى أنه كان يضاهي الحليفة في اللباس وحسن الحال وكثرة المال وكمال المروءة .

وكانت الحلقات العلمية في حصرة الخلفاء تجمع بين مختلف العلماء على اختلاف أديانهم ومذاهبهم . كانت للمأمون حلقة علمية يجتمع فيها علماء الديانات والمذاهب كلها وكان يقول لهم : ابحثوا ما شتم من العلم من غير أن يستدل كل واحد منكم بكتابه الديني كي لا تثور بذلك مشاكل طائفية .

ومثل ذلك كانت الحلقات العلمية الشعبية قال خلف بن المثني : «لقد شهدنا عشرة في البصرة يجتمعون في مجلس لا يعرف مثلهم في الدنيا علماً وباهة وهم الخليل بن أحمد صاحب النحو (وهو سني) . والحميري الشاعر (وهو شيعي) . وصالح بن عبد المنوس (وهو ثنوي) وسفيان بن مجاشع (وهو خارجي صيفري) . وبشار بن برد (وهو شعوي خليع ماجن) . وحمام عجرد (وهو ذنديق شعوي) . وابن رأس الجالوت الشاعر (وهو يهودي) . وابن نظير المتكلم (وهو نصراني) . وعمر بن المؤيد (وهو مجوسي) . وابن سنان الحراني الشاعر (وهو صابئي) كانوا يجتمعون فيتناسدون الأشعار ويتناقلون الأخبار . ويتحدثون في جو من الود لا يكاد تعرف منهم أن بينهم هذا الاختلاف الشديد في دياناتهم ومذاهبهم » .

إن لقاء الناس على الإسلام مطلوب بغير شك ، وتوادهم وتراحمهم أمر مفروغ منه ، لكن ذلك لا يصادر حرية الحركة الأوسع . التي يتعامل من خلالها المسلم مع غيره باعتباره إنساناً من خلق الله الذي نفخ فيه من روحه .

إن التفكير الإسلامي ينحسب بعيداً في تعميق اخوة الإنسان حشداً لطاقت
البشر من أجل العيش في سلام والسمي لأجل البناء والخير ، وهذا التوجه يشكل
قاعدة ذهنية في الإسلام . بل هو أمر من الله سبحانه وتعالى (وإن أحد من المشركين
استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ، ثم أبلفه مأمته) - التوبة - . فأنت ترى
الوحي السماوي . يقول الدكتور مصطفى السباعي - ولا يكفى منا بأن نجبر
المشركين ونؤويهم ونكفل لهم الأمن في جوارنا محسب ، ولا يكفى منا بأن
نرشدهم إلى الحق ونهديهم طريق الخير وكفى ، بل إن الله سبحانه بأمرنا بأن نكفل
هم كذلك الحماية والرعاية في انتقالهم حتى يصلوا إلى المكان الذي يؤمنون فيه
كل عائلته .

إن مسيرة الإنسان في المجتمع الإسلامي أمر لا يحتمل التهاون والعبث ،
وعمارة الأرض في التصور الإسلامي رسالة مقدسة ، جند الإسلام من أجلها كل
الطاقات وشحن كل الهمم في كل اتجاه ، وحتى تقوم الساعة .
إنه إذا كانت الحكمة صائمه المؤمن ، حيث وجدها فهو أحق الناس بها ، كما
يقول الحديث الشريف ، فانه بنفس القدر ، يظل التقدم رائد المؤمن ، حيث وجد
فهو أحق الناس به ، وأسرعهم إليه

مجتمع «الشغيلة» الحق !

لولا خشية سوء الفهم واللبس ، لقلت إن التصور الإسلامي لقضية عمارة الدنيا يبلغ مدى يؤهل المجتمع الإسلامي لكي يصبح - قبل غيره - مجتمع «الشغيلة» الحق !

قال الدنيا في التصور الإسلامي هي دار «التشمر والاكتساب» بتعبير الإمام الغزالي . كل الناس فيها مستنفرون للعمل والسعي ، وكل عناصر الحياة فيها موظفه لصالح التعمير والنماء ، حتى آخر لحظة من عمر الأرض . وإذا تحقق ذلك ، يصبح المعاش بحق جديراً بأن يكون طريقاً إلى المعاد ، ويلقى الإنسان سعادة الدارين ، الدنيا والآخرة .

أقول ذلك للذين يقفون برؤيتهم للإسلام عند حدود عمارة الجنة ، شاعليهم أنفسهم بشؤون الثواب والعقاب ، والإيمان والاعتقاد ، وداعين الجميع إلى ضرورة السير وراءهم ، مستخدمين في ذلك مختلف أسلحة التأنيم والتخويف ، كما قلت من قبل .

إن البيان الإلهي : هو أنشأكم في الأرض واستعمركم فيها (هود من الآية ٦١) يربط ما بين المخلق وعمارته الكون كما أن الله سبحانه عندما سخر الأرض للإنسان ، ثم دعاهم قائلاً : فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه (الملك - ١٥) ، لم تكن هذه دعوة إلى الترهة والتهل والبطر ، ولكنها كانت تكليفاً إلهياً واضحاً بالسعي في الأرض واستثمارها . حتى أن هناك من يفسر تلك الآية بأنها تعني . أن من مشى أكل ، ومن كان قادراً على المشي ، ولم يمش ، كان حديراً ألا يأكل . ولأنه خليفة الله في الأرض ، فإن تلك المسؤولية العظمى جاءت مصحوبة

• مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام - د . يوسف القرضاوي

بصلاحات عظمى . إذ ليست الأرض وحدها المسخرة للإنسان ، بل إن مجال الحركة والسعي تمتد إلى غير ما حدود - ألم تروا أن الله سخر لكم ما في السماوات وما في الأرض (لقمان - ٢٠) - وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر (النحل - ٢٠) . وسخر لكم الفلك لتجري بأمره ، وسخر لكم الأنهار ، وسخر لكم الشمس والقمر دائبين ، وسخر لكم الليل والنهار (إبراهيم - ٣٢ و ٣٣) .

وعندما يستخدم البيان الإلهي كلمات مثل قوله سبحانه أنه جعل الأرض « دلولاً » للإنسان - ثم « سخر » له السماء والبر والبحر ، والشمس والقمر ، والليل والنهار ، هذه الآفاق - بهذا الشكل - تحت امرته ورهن إشارته ، ثم دعي الإنسان ليتوأ هذا المنصب العظيم ، خلافة الله في الأرض . ماذا ينتظر منه بعد ذلك سوى أن يطلق طاقات الإبداع فيه ليصير تلك الأرض ؟

ماذا تعني خلافة الله في الأرض ، أن لم تكن وكالة عنه سبحانه في عمارة الدنيا ، عمارة مادية وروحية ؟

ثم ، ألا يعد التناقص في عمارة الدنيا انحلالاً بمسؤولية الاستخلاف عن الله ، وإساءة في استخدام هذه الوكالة التي شرفه الله بها ؟

لماذا إذن إهدار الجهد والوقت في غير ذلك ، حتى كاد يستقر في أذهان الكثيرين أن الدين يعني هجرة الدنيا ، وأن التخلف مرتبط بالإسلام والمسلمين حيث حلوا !

وأؤكد أقول إن قرار حلق الإنسان ، احتوى ضمناً على « عقد وكالة » عن الله في تعمير الأرض . وعندما أعلن الله سبحانه للملائكة (إني جاعل في الأرض خليفة) ، عندما خلقه الله ، وسواه ، وفتح فيه من روحه ، كان يؤهله من حيث التكوين لساشر هذه الوكالة . وعندما سخر له الكون كله ، كان يفتح أمام الإنسان آفاق وحدود التفويض المعطى له ، والمسؤولية التي أنيطت به ، وعندما « علم آدم الأسماء كلها » ، كان يسلمحه بالمعرفة التي تمكنه من افتتاح تلك الآفاق .

ولم يبق على الإنسان بعد هذا كله إلا أن يوفي بالتزامه وينهض بمسؤوليته . وهو في هذه الحالة لا يثاب فقط عما قدمت يداه . ولكنه ينال أضعاف أضعاف ما قدم . إذ الحسنة - كل خير يقدمه الإنسان - بعشر أمثالها ، نص القرآن الكريم .

وفي الحديث القدسي يقول الله تعالى : من تقرب مني شبراً ، تقربت منه ذراعاً . ومن تقرب مني ذراعاً ، تقربت منه باعاً . ومن أتاني بعمى ، أتته هرولة . ولست هنا في مجال استعراض النصوص التي تحث الناس على تعمير الدنيا بالعمل اللطوب فذلك أمر صار مسلماً به لدى كل من قرأ ألف باء الإسلام ، لكن الذي يعني في هذا السياق هو التنبيه إلى « المدى » الذي بلغته هذه الدعوة في التفكير الإسلامي ، من واقع نصوص القرآن والسنة ، واجتهادات الفقهاء . وهو مدى قد في آفاقه وحدوده .

فالمسلم الحق يتعبد بعمله !

صلاته ليست ركوعاً وسجوداً فقط ، وتسيبته ليس أدعية ومأثورات فقط ، ولكن كل جهد يبذله وكل سعي له وراء الرزق - إذا سلمت النية والقصد - في مرتبة الصلاة بل نوع من الجهاد ، وحيات العرق التي تنساقط منه في كده أعلى قيمة عند الله سبحانه من حيات كل مسابح العابدين في المساجد ! .

والآية الكريمة « وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون » ، لم تحمل إلا معنى العبادة الذي يشمل عمارة الكون . المادية والروحية ، وعندما سئل شيخ الإسلام ابن تيمية : ما العبادة ؟ كان رده : هو اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال ... إلى أن قال : فكل ما أمر الله به عباده من الأسباب فهو عادة

وهناك من يرى أن فهم الإسلام باعتباره فرائض واعتكافاً في المساجد وعزلة عن الدنيا ، هو انحراف عن الدين ، وخروج عليه (سيد قطب في خصائص التصور الإسلامي) .

وعندما أعجب بعض الصحابة بفشوة شاب مر أمامهم ، بينما هم جلوس إلى رسول الله ، وقال بعضهم : لو كان شابه وجلده في سبيل الله ، عندئذ جاءهم رد النبي عليه السلام : لا تقولوا هذا ، فإنه إن كان يسعى على نفسه ليكفها عن المسألة ويعنيها عن الناس فهو في سبيل الله . وإن كان يسعى على أبوين ضعيفين أو ذرية ضعاف ليغنيهم ويكفيهم فهو في سبيل الله . ويرى الإمام المرالي أن الإسلام سوى بين السعي للكسب وبين السعي للجهاد ،

استناداً إلى الآية : وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله ، وآخرون يقاتلون في سبيل الله (المزمل - ٢٠) .

أليست هذه الآية تعني بصياغات العصر ان معركة التنمية هي عند الله في مقام معركة التحرير ؟

والمسلم الحق ، هو الذي تسليح بالإيمان ، وتمثل قول النبي (ص) : إن الله جعل رزقي تحت رمحي . أي انه ذلك الإنسان الذي يعيش من كده وعرقه ، وليس عالة أو اتكالا على أحد

وفي الأحاديث : «إن الله تعالى يحب المؤمن المحترف» -

«أطيب الكسب عمل المرء بيده» .

«إن الله يحب العبد يتخذ مهنة ليستغني بها عن الناس» .

«التاجر الصدوق يحشر يوم القيامة مع الصديقين والشهداء» .

«من الذنوب ذنوب لا يكفرها إلا الهم في طلب المعيشة» .

«من أمسى كالا من عمل يديه ، أمسى مغفورا له» .

وعندما امتدح المسلمون رجلاً أمام النبي (ص) ، قائلين إنه كان لا يكف عن ذكر الله ، فسألم عن كان يكفيه بغيره ؟ ، قالوا كلنا . قال النبي : كلكم خير منه !

.. وعمر بن الخطاب رضي الله عنه هو القائل : إني لأرى الرجل فيعجبني ،

فأقول : أله حرفة ، فإن قالوا لا ، سقط في عيني .

وفي هذا المعنى يقول أبو سليمان الداراني فقيه زمانه : ليست العبادة أن تصف

قدميك وغيرك بقوت لك ، ولكن ابدأ برعبتك فاحرزها ، ثم تعبد !

ومن العمل ما هو أعلى مرتبة من الصلوات ..

وفي الأحاديث : «لأن تغدو فتتعلم باباً من العلم خير لك من أن تصلي مائة

ركعة» - تطوعاً

«تفكر ساعة خير من قيام ليلة»

وقال الشافعي رحمه الله : «طلب العلم أفضل من صلاة النافلة» .

وعندما وصل الإمام الشافعي إلى العراق ، وحل ضيفاً على أحمد بن حنبل ،

راقبته ابنة الإمام أحمد ، لكثرة ما عرف عن ورع الشافعي وتقواه ، فإذا هو في ليله لم يبرح فراشه حتى قام لصلاة الصبح . فلما أصبحت قالت لأبيها : يا أبت ، أنت تعظم الشافعي ، وما رأيت له في هذه الليلة صلاة ولا ذكراً .

ودخل الشافعي ، فسأله أحمد : كيف كانت ليلتك ؟

قال : ما رأيت أطيب منها ولا أبرك ولا أريج ، لقد رتت هذه الليلة مائة مسألة في مصالح المسلمين وأنا مستلق على ظهري .

عندئذ التفت الإمام أحمد إلى ابنته وقال : يا بنية ، هذا الذي عمله الليلة وهو راقد ، أفضل مما عملته وأنا قائم أصلي* .

ويروي ابن وهب أنه جلس عند الإمام مالك بن أنس بقرأ العلم بين يديه ، فجاء صلاة الظهر أو العصر ، فجمع ابن وهب كتبه وقام للصلاة ، فسأله مالك : ما هذا ؟ .. رد ابن وهب : أقوم إلى الصلاة .

فرد الإمام مالك ، إن هذا لعجب ! ما الذي قمت إليه بأفضل من الذي كنت فيه ، إذا صحت النية .

وقد كانوا كلهم شعبة ، بكل ما في الكلمة من معنى ..

بل إنها حكمة إلهية ، أن يكون كل الأنبياء من هؤلاء الشبهة ، فما من نبي إلا ورعى الغنم — كما قال محمد عليه الصلاة والسلام . وفي الحديث أن النبي داود كان زراداً (يصنع الزرد والدرع) وكان آدم حراثاً ، وكان نوح نجاراً ، وكان إدريس خياطاً ، وكان موسى راعياً .

وقد كان النبي يعلف بعيره ويحصف نعله ويرقع الثوب والمذلو ، ويأكل مع خادمه ويطحن عنه إذا تعب ، ويخرج إلى السوق ، يشتري حاجته ويحملها بنفسه . وكان أبو بكر رضي الله عنه يخرج إلى السوق ، يحمل الثياب فيبيع ويشترى ، وطل هذا دأبه حتى بويع للخلافة ، فسعى إلى السوق يواصل تجارته ، ولكن الصحابة منحوه وخصصوا له راتباً من بيت المال لقاء عمله «أجيراً» عند المسلمين !

وكان عمر يحمل القربة على ظهره لأهله . وعلي يحمل لأهله النمر والملح في ثوبه .

ويروي علي عن فاطمة أنها أجرت الرحي حتى أثرت الرحي يديها . واستقت بالقربة حتى أثرت القربة بئحرها ، وقمت البيت حتى اغبرت ثيابها ، وأوقدت تحت القدر حتى اسودت ثيابها وأصابها من ذلك ضره .

وكان أبو هريرة رضي الله عنه يحمل الحطب وغيره من حوائج نفسه ، وهو أمير على المدينة ويقول : افسحوا لأمركم ، افسحوا لأمركم .

وكان ابن مسعود وأبي بن كعب وحذيفة - من أعلام الصحابة - يحملون حزم الحطب وجرب الدقيق على أكتافهم وظهورهم .

وأبو حنيفة كان خزاناً ، والإمام مالك ، اشتغل بالتجارة ، وعمل أحمد بن حنبل في استنساخ الكتب .

وهذا الإمام الخصاف أحمد بن عمر يؤلف للمهندي بالله كتاب الخراج ، ويصنف كتبه العظيمة في الفقه في حين يعيش من خصف النعال . وهذا الكرايسبي يبيع الكرايس ، أو الثياب الخام ، وهذا القفال يخرج يده فإذا ظهر على كفه آثار ، فيقول هذا من أثر عملي في صناعة الأقفال . وهذا ابن قطلوبغا يعمل خياطاً ، والخصاص شيخ زمانه ينتسب إلى العمل في الجص .

وفي عالم الفقه أسماء كبيرة مثل الصفار الذي كان يعمل في بيع الأواني الصفرية (النحاسية) والصيدلاني (من يبيع العطور) ، والحلواني الذي كان أبوه يبيع الحلوى والدقاق والصابون والبقال والقنوري وغيرهم .

« حتى ترى في أمة الإسلام ما لا تكاد تراه في أي أمة أخرى : الفقهاء الصناع ، والصناع الفقهاء ، يصنعون للناس الفقه والصناعة معاً ، ويقضون حياتهم فيما بينها ، جيئة وذهاباً » .

ومن الصور المدهشة في سير هؤلاء المسلمين الأفذاذ ، أن بعض الصحابة كانوا يتناوبون التعلم والتجارة . فيتزل واحد إلى السوق ، يبيع ويشترى ، ويذهب الآخر

• أبو حنيفة ، ظل الحربة والتسامح في الإسلام - عبد السلام عهدي

إلى حلقة العلم في المسجد ، ليحيثه بخير ذلك اليوم من المعرفة ، ثم يعكسون الأمر في اليوم التالي ، حرصاً على عدم معادته دروس العلم واستمرارهم في السعي لأجل الرزق . وقد حدث مثل هذا التناوب بين عمر بن الخطاب وجار له من الأنصار ، فيما يذكره البخاري في صحيحه تحت عنوان « التناوب في العلم » ! وهكذا كانوا .. شغيلة دائماً ، مهما بلغ مقام الواحد منهم وعظم شأنه .

إنهم كانوا يتعبدون بالعمل !

ومن منظور الحرص الكامل على عمارة الدنيا واستنفار الجميع لأجل الغاية ، لا بد أن نفهم العديد من التوجيهات والتعاليم الإسلامية . ذلك أن التصور الإسلامي يقدم حشداً هائلاً من النصوص لا مثيل له ، لخوض معركة عمارة الكون واستمرار مسيرة الانماء فيه .

فالإفساد في الأرض ، جريمة لا تعاد لها جريمة أخرى . « إنما جَاء الذين يحاربون الله ورسوله . ويسعون في الأرض فساداً ، أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، أو ينفوا من الأرض ، ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم » (المائدة - ٣٣) .

ورغم أنه كثيراً ما أسيء تفسير واستخدام هذه الآية في التطبيق العملي (وحول الحرارة جدل كثير) إلا أن الشق الذي يعيننا هنا هو هذا التشدد في التصدي لكل محاولة للإفساد في الأرض - تقيض عمارة الأرض - فإن كثير يرى أن الإفساد يطلق على أنواع من البشر . وفي موضع آخر من القرآن الكريم يقترن الإفساد في الأرض بإهلاك الحرث والنسل : (وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ، ويهلك الحرث والنسل) .

وإلى جانب هذا التشدد البالغ في بتر أي محاولة للإفساد في الأرض ، فإن حشد النصوص يدعو إلى توظيف وقت المسلم ، وفكره ، وجهده ، من أجل تلك الغاية العظمى : عمارة الأرض . فتنة أوامر صريحة بالعمل ، ورفض قاطع لفكرة قعود المسلم عن الحركة والسعي ، إذا لم يكن هناك سبب قهري بطبيعة الحال .. « وقل . اعملوا ، فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » .

والقعود مرفوض حتى ولو كان ذلك في مسجد . وفي القرآن الكريم نص

صريح على ذلك : « فإذا قضيت الصلاة ، فانتشروا في الأرض » (الجمعة - ١٠) .
والنهي عن اللغو ، دعوة لاستثمار الوقت فيما هو مفيد ، حتى قال الإمام مالك
لا أحب الكلام إلا فيما كان تحته عمل .

بل إن كل مسألة لا ينبغي عليها عمل فالمخوض فيها مخوض فيما لم يدل على
استحسانه دليل شرعي ، كما يقول الإمام الشاطبي في الموافقات ... والعلم المعتبر
شرعاً هو العلم الباعث على العمل . كما أن العلم ليس مقصوداً لذاته ، بل للعمل
به ، حتى العلم بالله - يضيف الشاطبي - لا فضل فيه بدون العمل به وهو الإيمان .
وهذا المتعلق هو الذي دعا بعض فقهاء المسلمين مثل ابن القيم استبعاد تقسيمات
العلوم إلى نظرية وتطبيقية ، أو عقلية ونقلية ، أو كما يقال بيننا الآن ، محلية
ومستوردة ، بل أنهم قسموا العلم إلى نوعين نافع مطلوب ، وضار مرفوض ، وهو
ما لم تستوعبه مدارك بعض حملة الأبواق والهرافات في زماننا .

والحملة العتيفة للإسلام على الترف ، رغم دعوته إلى الغنى ، تنطلق من هذا
التصور الذي يحارب القعود والاستسلام للدعوة ، ويلج في استمرار السعي
واكتساب الرزق

وفي السياق ذاته يفسر موقف الإسلام الرافض للتعامل بالربا ، حيث ينضم
بعض الأغنياء إلى القاعدين يغير عمل ، مطمئنين إلى أن أموالهم ستدر عليهم وهم
جلوس دخلاً ثابتاً لا خرم فيه ولا عناء . ومستغلين في ذلك حاجة البعض إلى اقتراض
المال لسبب أو آخر .

ومن هذا المنظور أفتى ابن حزم بأنه لا تجوز اجارة الأرض ، ولا يجوز في
الأرض إلا المزارعة بجزء مسمى مما يخرج منها (المحل ج ٨) واستند في فتواه إلى
هيئي النبي (ص) من « كراء الأرض » . إذ ليس مقبولاً أن يعمل انسان ويكد في
زراعة أرض واستثمارها ، ويعطي المالكها أجراً ثابتاً ، بينما نتاج الأرض غير مضمون
دائماً . والأقرب إلى التصور الإسلامي أن تتم بين مالك الأرض ومستثمرها مشاركة
يقتسمان بمقتضاها الغنم والغرم معاً ، حتى لا يظلم أحد .

والحديث الشريف : من أحيا أرضاً ميتة فهي له ، دعوة صريحة للاستصلاح
والاستزراع .

والشق الثاني من الحديث : وليس لمحتجز حق بعد ثلاث سنوات ، ينذر الحائزين بضرورة اعمار هذه الأرض ، والا انتزعت منهم ، وهو ما أكدته عمر بن الخطاب في قوله : من عطل أرضاً ثلاث سنين لم يعمرها ، فجاء غيره فعمرها ، فهي له .

وهو بالضبط ما فعله عمر ، إذ وجد أن الأرض التي أعطاه الرسول إلى بلال بن الحارث في الحقيق بقيت على حالها دون استثمار ، فإما كان من أمير المؤمنين عندما تولى الخلافة إلا أن قال لبلال : إن رسول الله (ص) لم يقطعك لتحتجزه عن الناس ، إنما أقطعك لتعمل . فخذ ما قدرت على عمارته ورد الباقي ! وتلك إشارة لا تخفى دلالتها إلى حق الدولة في التدخل لإزالة كافة معوقات (التسيبة) ، الذي يصل إلى حد «تأميم» أي مرفق لا يسهم في تحقيق هذه الغاية ! وقد بلغ الحرص على الاعمار مدى اعتبر معه كل غرس في الأرض قربة إلى الله تعالى .

وفي الحديث الشريف : ما من مسلم يغرس غرساً ، أو يزرع زرعاً ، فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة ، إلا كان له به صدقة .

ولعل أبلغ وأبدع تعبير عن هذا الحرص ، قول النبي (ص) : إن قامت الساعة ، وفي يد أحد منكم فسيلة (نخلة صغيرة) فليغرسها ، فإن استطاع ألا تقوم الساعة حتى يغرسها ، فليغرسها ! ذلك أن الفزع الأكبر يوم القيامة ، وفكرة فناء البشر ونهاية العالم ، ذلك كله ينبغي ألا يحول دون أن يعطل المسلم عن أن يعرس ويزرع .

هل هناك استنفار ، بل اندفاع عارم ، نحو تعمير الدنيا أكثر من ذلك ؟ ! وقد روي أن رجلاً مر بأبي الدرداء رضي الله عنه وهو يغرس جوزة ، فقال له : أغرس هذه وأنت شيخ كبير ، وهذه لا تثمر إلا في كذا وكذا من السنين . فرد أبو الدرداء : ما عليّ أن يكون لي أجرها ويأكل منها غيري ؟

وعن رجل من أصحاب النبي (ص) قال : سمعت النبي يقول بأذني هاتين : من نصب شجرة ، فصبر على حفظها والقيام عليها حتى تثمر ، فإن له في كل شيء بصاب من ثمرها صدقة عند الله عز وجل .

واستدل بعض العلماء من ذلك على أن الزراعة أفضل المكاسب ، وقال آخرون :
بل الصناعة وعمل اليد ، وقال غيرهم : بل التجارة * .

وأياً كان الرأي في ذلك فإن الأهم هو أن تستمر مسيرة الأعمار والإثناء ،
وأن يظل الجميع مستغنين لبلوغ هذه الغاية من أي طريق مشروع - كان .
ومن هذا المنظور نستطيع أن نفهم معزى قصة الرجل الذي دخل يصلي وراء
معاذ بن جبل بينما كان في طريقه إلى أن يسقي نخله . وعندما أطل معاذ في الصلاة ،
تحقق الرجل من صلاته وحده ، قبل أن يفرغ معاذ ، ولحق بنخله يسقيه . وعلم
معاذ بذلك فقال : إنه لمنافق ، أيقظ من الصلاة من أجل سقي نخله ؟ وبلغ
النبي سامع الرجل - واسمه حرام بن ملحان ، فشكاه إلى رسول الله (ص) ، فما كان
من النبي ، مبلغ الرسالة الملوك لأبعادها ، إلا أن توجه بالعتاب إلى فقيه المدينة
معاذ بن جبل ، قائلاً : أفنان أنت ؟ .. أفنان أنت ؟ .. لا تطول بهم !

وقد كان هذا الإدراك الواعي هو الذي حدا بالخليفة أبو بكر لأن يبعث جيش
المسلمين المتجه إلى الشام لمحاربة الروم بقوله : ولا تعفروا نخلاً ولا تقطعوا شجرة
مثمرة !

لم ينس الصديق في غمار الاستعداد للحرب ، ولحظة انطلاق جيش المسلمين
لحرب واحدة من القوى العظمى في ذلك الزمان ، لم ينس أن يوصي رسالة الإسلام
بعدم التعرض للنخيل والأشجار !

حتى وهم ذاهبون للشهادة ، ذكروا بالحفاظ على عمارة الأرض !
حتى في عالم الحيوان ، تظل قيمة عمارة الأرض ، ويطرح الفكر الإسلامي
موقفاً يتصدى لحماية هذه المخلوقات ، لأن في استمرار ما هو مفيد منها إبقاء على
أحد عناصر التركيب الكوني . وحماية لمسيرة الحياة ، وترسيخ لقيمة الأعمار
ومشهور حديث النبي (ص) « دخلت امرأة النار في هرة حبستها ، فلا هي
أطعمتها ولا هي أرسلتها تأكل من خشاش الأرض ، حتى ماتت هزلاً ! »
وعندما روى النبي لصحابته قصة الرجل الذي سقى كلباً طمأنناً فشكر الله ففهم

* الحلال والحرام - د يوسف القرضاوي

له ، ومثل : ائن لنا في البهائم لأحرأ يا رسول الله ، كان رده عليه السلام ، في كل كبد رطة أجر !

وهكذا ، في كل غرس أحر ، وفي كل كبد رطة أجر !
وفي الحديث : من قتل عصفوراً عبثاً ، عرج إلى الله يوم القيامة بقول . يا رب ، ان فلاناً قتلني عبثاً ، ولم يقتلني منفعة !
حتى قتل العصفور لغير حاجة ، يحاسب عليه المرء ، لأن للعصافير وظيفة ، ولأن الحياة بغير تلك الطيور الرقيقة تفقد أحد عناصر بهجتها وجمالها . وما من كتاب في الفقه إلا وتضمن باباً في الصيد ، حدوده وآدابه والحل فيه والحرمة . فالصيد بالحصى والأحجار الصغيرة - مثلاً - منهي عنه ، لأن تلك الحصى - كما يقول الحديث الشريف - لا تصيد صيداً ولا تنكأ عدواً ، لكنها تكسر السن وتفقأ العين !

أي انه إذا كان للصيد حاجة ، فيجب ألا يتم بتعذيب الحيوان أو الطائر ! بل إن هواية الصيد ذاتها محل خلاف بين الفقهاء . بينهم من يرى ان الصيد الحلال والمطلوب هو الذي يسد حاجة للإنسان ، أما رياضة الصيد فليست مستحبة . أي ان بعض الفقهاء أباحوا الصيد لإطعام الإنسان ، وكرهوا الصيد للصيد ! بل ان الإمام مالك ذهب إلى عدم استحباب الإصراف في الصيد ، حتى إذا كان لحاجة الإنسان .

إن تلك المخلوقات جزء من الحياة ، التي يحرص الإسلام على أن تستمر دافقة إلى أن تقوم الساعة . والعبث بأي من مكونات هذه الحياة ، على صعبها وهوان شأنها مرفوض على طول المخط

ولأن عمارة الدنيا ليست زراعة وحرثاً وصناعة وتجارة فقط ، فيجب أن تستمر زقزقة العصافير !
والله أعلم !

المحتويات

الصفحة

٥	تقديم - هذا الكتاب
١١	الفصل الأول : نقطة نظام
١٣	القرآن أم السلطان ؟
٢٠	الحرية أولاً
٢٧	من «صاحب القداسة» ؟
٣٥	وثنيون أيضاً : عبدة التصوص والطقوس
٤٢	من يسبح ضد التيار ؟
٤٧	العقل في قفص الاتهام
٥٢	نحو قراءة رشيدة للإسلام
٥٩	الفصل الثاني : المسلمون والآخرين
٦١	الفكر : محلي ومستورد
٦٨	التخريب أو الهلاك
٧٥	في زمن الرق الثاني
٨٣	في الهوية : نكون أو لا نكون
٩٠	الإسلام والعروبة .. أو الطوفان
١٠١	الفصل الثالث : الشريعة المفترى عليها
١٠٣	الدين والسكين
١٠٩	تساؤلات حول تطبيق الشريعة
١١٥	من هنا نبدأ

١٢١ الفصل الرابع : الدين والسياسة
١٢٣ المقالة الإبلسية
١٣٠ حكومة إسلامية نعم .. حكومة دينية لا
١٣٧ تيه الحاكمة وقناع سيادة الأمة
١٤٧ بغير شعارات : من يملك السلطة والثروة ؟
١٥٥ الفصل الخامس : كلام في العدل
١٥٧ العدل هو القضية
١٦٣ مال من هذا ؟
١٧١ عن الفقر والكفر
١٧٩ هؤلاء المترفون
١٨٧ الفصل السادس : قراءة في فكر رافض
١٨٩ الله ليس منحازاً لأحد
١٩٧ لماذا التبشير بالتأثم والتخويف
٢٠٥ هذه « الدنيا القتر » بين حيرة السلف وعجز الخلف !
٢١٧ دعوة إلى « تطبيع » العلاقات بين المسلم ودينه
٢٢٥ تصوير الدنيا قبل تصوير الجنة
٢٣٤ مجتمع « الشغيلة » الحق ..

رقم الإيداع: ١٧٥٨ / ١٩٩١

التراخيص الدولية = ٩٦-٤ + ٩٧-٣

مطابق الشريعة

القاهرة ٨ شارع سيوفه المصري - ت ٤٠٢٢٣٩٩ - فاكس ٤٠٢٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت ١ ص ب ٨٠٦٤ - هاتف ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٤١٢ - فاكس ٨١٧٧٦٥ (٠١)

القرآن والسلطان

هذا الكتاب ينبغي ألا يصنف تحت أي من العناوين المبتدعة في زماننا هذا . سواء كان الإسلام الجديد أو الإسلام المستنير أو الإسلام التقدمي ، أو ما شابه تلك الصياغات التي لقيت رواجاً ، وازدهرت بها الساحة الفكرية خلال السنوات الأخيرة .

إنما غاية ما أتمناه أن يظل كل حوار أو رأي . وإن أخطأ . محكوماً دائماً اللافتة واحدة ، ومدرجاً دائماً تحت كلمة واحدة ، هي الإسلام .

ذلك أنه منذ أطلت علينا ظاهرة ما يسمى بالمصحوة الإسلامية ، ظهرت على السطح شريحة جديدة من المفكرين والكتاب العرب ، المعجبين ، بالإسلام ، الذين استهووهم بعض جوانب فيه ، ولجأوا إلى تنظير موقفهم وصياغته . فاقطع كل منهم الجزء الذي أعجبه ، وأقام عليه منبراً ولافتة إسلامية ، ومضى يحدثنا من تحتها عن ذلك «الاكتشاف المدهش» !

وعن هؤلاء قرأنا - ولا زلنا - الكثير عن «الإسلام السياسي» ، و«الاجتماعي» و«الإسلام الثوري» ، لا شيء عن الإسلام الدين والرسالة . لا شيء عن الإسلام العقيدة والشرعية ، ولكنهم اختاروا فقط ، لقطات ، فريدة وجذابة من المشهد كله .

يعين السائح ومنطقه مروا على الإسلام «وتعاطفوا معه» ، ذلك أن السائح عندما يتعلق بشيء ما في بلد ما ، فإن وقفته أمامه قد تطول ، وإعجابه به قد يملأ عليه قلبه وعقله ، ومعرفته به قد تتعدد وتزداد صمماً ، لكن إتماؤه الحقيقي يظل لشيء آخر ، وفي بلد آخر !

وهكذا فعل بعض مفكرينا من «الإسلاميين بالسياحة» ، تعاطفوا الإسلام كمعجبين ، فاسمعونا اطراء وكلاماً حلواً وحماسياً أحياناً ، لكن انتماءاتهم ظلت إلى شيء آخر .. وربما إلى عالم آخر !

ولا اعتراض لنا على ذلك ، إلا من باب واحد ، عندما يحاول هؤلاء أن يشكلوا من بيننا ، وفوداً سياحية ، تطوف بأجنحة الإسلام ، لكي تشاركهم الإعجاب بتلك اللقطات والأركان الفريدة والجذابة التي اكتشفوها فيه .

ذلك أن المطلوب ليس أن نحول المنتمين إلى معجبين ، فتلك خطوة إلى الوراء بكل تأكيد . إنما المطلوب أن نخطو إلى الأمام ، فنحول المعجبين إلى متتمين .

دار الشروق

الطبعة ٨ : شارع مجيبا المنصور - رابطة القنطرة - مدينة نصر
م. ب. ١٢١ القنطرة - قسطنطين ٢٢٢٩٩ - ١٢٢٩٩ - ٢٢٢٩٩
توزيع من ب. ٨٠٦٤ مكتب ٢٢٢٩٩ - ٢٢٢٩٩ - ٢٢٢٩٩ - ٢٢٢٩٩ (٢٢٢٩٩)

To: www.al-mostafa.com